البركة

شركاء في الإنجاز

التقرير السنوي 2021

شركاء في الإنجاز

تواجد
جغرافي واسع

٢٤,٨ مليون
حساب إيداع

تمتد عبر
١٧ دولة

في
٣ قارات

طابع محلي قوي وشراكة دولية.

أكثر من 40 عاماً
من المشاركة المثمرة

المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين

المحـتويات

03 رؤيتنا ورسالتنا
04 المؤشرات المالية
06 أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية
07 الإدارة التنفيذيّة
13 الهيكل التنظيمي للمجموعة
14 تقرير مجلس الإدارة
16 تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة
36 حوكمة الشركات
64 تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية
66 تقرير الهيئة الشرعية
70 تقرير مدققي الحسابات المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.
74 القائمة الموحّدة للمركز المالي
75 القائمة الموحّدة للدخل
76 القائمة الموحّدة للتدفقات النقدية
77 القائمة الموحّدة للتغيرات في حقوق الملاّك
79 القائمة الموحّدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية
80 إيضاحات حول القوائم المالية الموحّدة
136 الإفصاحات العامة الإضافية وإفصاحات رأس المال التنظيمي (غير مدقّقة)
158 الإدارة التنفيذيّة للمجموعة
159 شبكة البركة العالمية
160 الاتصال

أكثر من

3.2

مليون عميل

إن شراكتنا مع عملائنا مبنية على أسس ومعتقدات متشابهة تهدف إلى تكاتف الجهود لتحقيق النمو والنجاح في مجتمعاتنا

نأخذ على عاتقنا مسؤولية استخدام الموارد المتوفرة بفعالية لنساهم في بناء مجتمعاتنا

صيرفة المستقبل:
لصياغة العالم من حولنا

رؤيتنـــا

نحن نؤمن بأنّ المجتمع يحتاج إلى نظام مالي عادل ومنصف: نظام يكافئ على الجهد المبذول ويساهم في تنمية المجتمع

رسالـــتنا

نهدف إلى تلبية الاحتياجات المالية لكافة المجتمعات حول العالم من خلال مـمارسة أعمالنا على أسس من الأخلاق المستمدة من الشريعة السمحاء، وتطبيق أفضل المعايير المهنية بما يمكّننا من تحقيق مبدأ المشاركة في المكاسب المحقّقة مع شركائنا في النجاح من عملاء، وموظّفين ومساهمين

المؤشرات المالية

	2021	2020	2019	2018	2017
الربحية (مليون دولار أمريكي)					
مجموع الدخل التشغيلي	1,041	1,140	967	988	999
صافي الدخل التشغيلي	512	579	399	447	430
صافي الدخل	190	166	180	217	207
صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم	113	67	106	129	129
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح (سنتات أمريكية)*	6.71	2.90	6.01	7.91	9.19
المركز المالي (مليون دولار أمريكي)					
إجمالي الموجودات	28,182	28,250	26,259	23,831	25,453
إجمالي التمويلات والاستثمارات	21,111	21,645	19,753	17,861	19,123
إجمالي حسابات العملاء	24,632	24,381	22,458	19,627	20,670
إجمالي حقوق الملاك	2,058	2,222	2,323	2,256	2,511
إجمالي الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك	1,387	1,424	1,467	1,546	1,740
رأس المال (مليون دولار أمريكي)					
المصرح به	2,500	2,500	2,500	2,500	1,500
المكتتب والمدفوع بالكامل	1,227.2	1,255.4	1,234.6	1,242.9	1,206.7
معدلات الربحية					
العائد على متوسط حقوق الملاك	٪9	٪7	٪8	٪9	٪9
العائد على متوسط حقوق مساهمي الشركة الأم	٪8	٪5	٪7	٪8	٪9
العائد على متوسط الموجودات	٪0.7	٪0.6	٪0.7	٪0.9	٪0.8
المصروفات التشغيلية إلى الدخل التشغيلي	٪51	٪49	٪59	٪55	٪57
معدلات المركز المالي					
نسبة حقوق الملاك إلى إجمالي الموجودات	٪7	٪8	٪9	٪10	٪10
إجمالي التمويلات والاستثمارات كمضاعف للحقوق (عدد مرات)	10.3	9.7	8.5	7.9	7.6
نسبة إجمالي الموجودات السائلة إلى إجمالي الموجودات	٪27	٪26	٪25	٪27	٪25
صافي القيمة الدفترية للسهم (دولار أمريكي)*	0.80	0.84	0.86	0.93	1.09
معلومات أخرى					
العدد الإجمالي للعاملين	11,419	12,026	12,662	12,937	12,795
إجمالي عدد الفروع	688	697	702	697	675

*معدلة بوقع أسهم الخزينة وأسهم المنحة.

إجمالي الموجودات
(مليون دولار أمريكي)

28,182

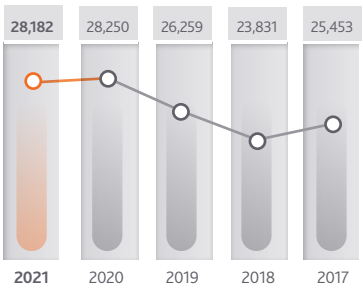

إجمالي حقوق الملاك
(مليون دولار أمريكي)

2,058

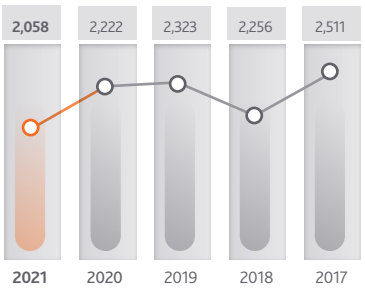

إجمالي حسابات العملاء
(مليون دولار أمريكي)

24,632

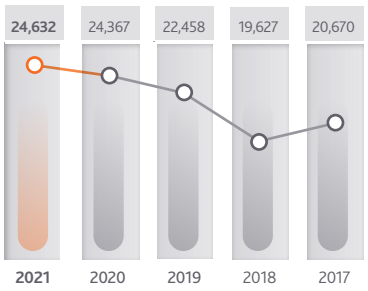

إجمالي التمويلات والاستثمارات
(مليون دولار أمريكي)

21,111

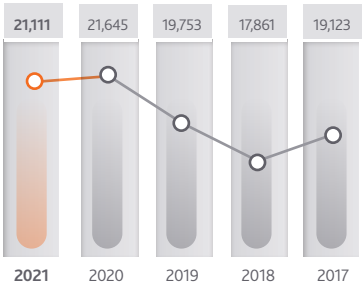

مجموع الدخل التشغيلي
(مليون دولار أمريكي)

1,041

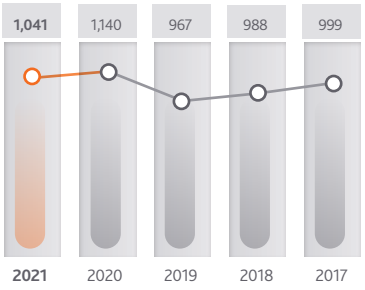

صافي الدخل
(مليون دولار أمريكي)

190

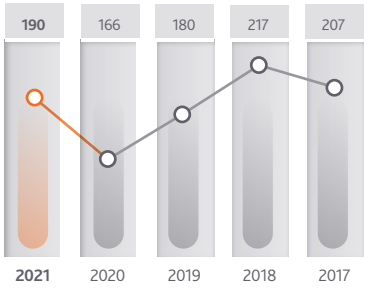

إجمالي عدد الفروع

688

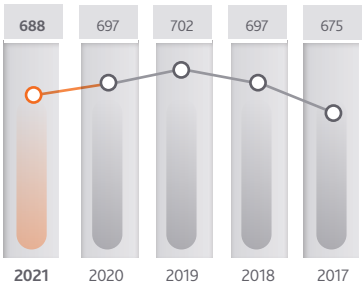

إجمالي عدد العاملين

11,419

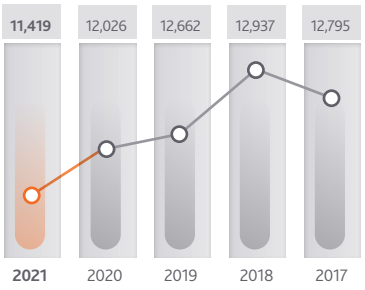

صافي الدخل

190

مليون

دولار أمريكي

أعضاء مجلس الإدارة والهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

أعضاء مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد اللّه صالح كامل ▲
رئيس مجلس الإدارة - غير تنفيذي

الأستاذ/ محمد إبراهيم الشروقي ■ ●
نائب رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ/ توفيق شاكر مفتي ●
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ جهاد النقلة ■ ▲ ● ●
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ خالد عبد اللّه عتيق ■ ▲ ▲ ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذة/ داليا حازم خورشيد ■ ●
عضو مجلس الإدارة

الدكتور/ زياد أحمد بهاء الدين ■ ● ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ سعود صالح الصالح ■ ▲ ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي ● ●
عضو مجلس الإدارة - تنفيذي

الأستاذ/ مازن خيري مناع ●
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

الأستاذ/ فهد عبد اللّه الراجحي ● ●
عضو مجلس الإدارة - غير تنفيذي

الدكتور/ محمد المنصف شيخ روحه ■ ● ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ ناصر محمد النويس ■ ▲ ●
عضو مجلس الإدارة

الأستاذ/ عبدالملك مزهر
سكرتير مجلس الإدارة

أعضاء الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

فضيلة الشيخ/ عبد اللّه بن سليمان المنيع
رئيسا

فضيلة الشيخ الدكتور/ عبد اللطيف آل محمود
نائب الرئيس

فضيلة الشيخ الدكتور/ العياشي الصادق فداد
عضواً

فضيلة الشيخ الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري
عضواً

الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي ●
عضواً

الدكتور/ التيجاني الطيّب محمد
سكرتير الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

ملاحظات:

تعين الأستاذ توفيق شاكر مفتي عضوا غير تنفيذيا بمجلس الإدارة اعتبارا من 5 أبريل 2021.

اللّجنة	رئيس اللّجنة	عضو في اللّجنة
اللّجنة التنفيذيّة لمجلس الإدارة	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للترشيحات والمكافآت	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	▲	●
لجنة مجلس الإدارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية	▲	●
لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة	▲	●
أعضاء مجلس الإدارة المستقلون		■

الإدارة التنفيذيّة

الأستاذ/ مازن خيري مناع
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

االأستاذ/ حسام بن الحاج عمر
نائب الرئيس التنفيذي - رئيس تطوير الأعمال والاستثمارات

الأستاذ/ محمد عبداللّه القاق
نائب رئيس أعلى - رئيس المصرفية التجارية

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار
نائب رئيس أعلى - رئيس الإئتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ/ محمد علوي العلوي
نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي

الأستاذ/ سهيل تهامي
نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والاستثمارات والمؤسسات المالية

الدكتور/ عادل باشا
نائب رئيس أعلى - رئيس الشؤون القانونية

الدكتور/ محمد مصطفى خميرة
نائب رئيس أعلى - رئيس التخطيط الاستراتيجي

الأستاذ/ محمد عبداللطيف آل محمود
نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

الأستاذ/ عبد الملك مزهر
نائب رئيس أول - رئيس إدارة الحوكمة وشؤون مجلس الإدارة

الأستاذ/ علي أصغر مندسوروالا
نائب رئيس أول - رئيس المالية بالإنابة

الأستاذ/ فؤاد جناحي
نائب رئيس أول - إدارة المؤسسات المالية ورئيس العمليات والشئون الإدارية بالإنابة

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد
المراقب الشرعي وسكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

الأستاذ/ عبدالصمد خلفان
رئيس إدارة الامتثال بالمجموعة بالإنابة

الحوكمة الرشيدة

"أخلاقيّات العمل تساعدنا على
إقامة علاقات أعمق مع العملاء"

الهيكل التنظيمي للمجموعة

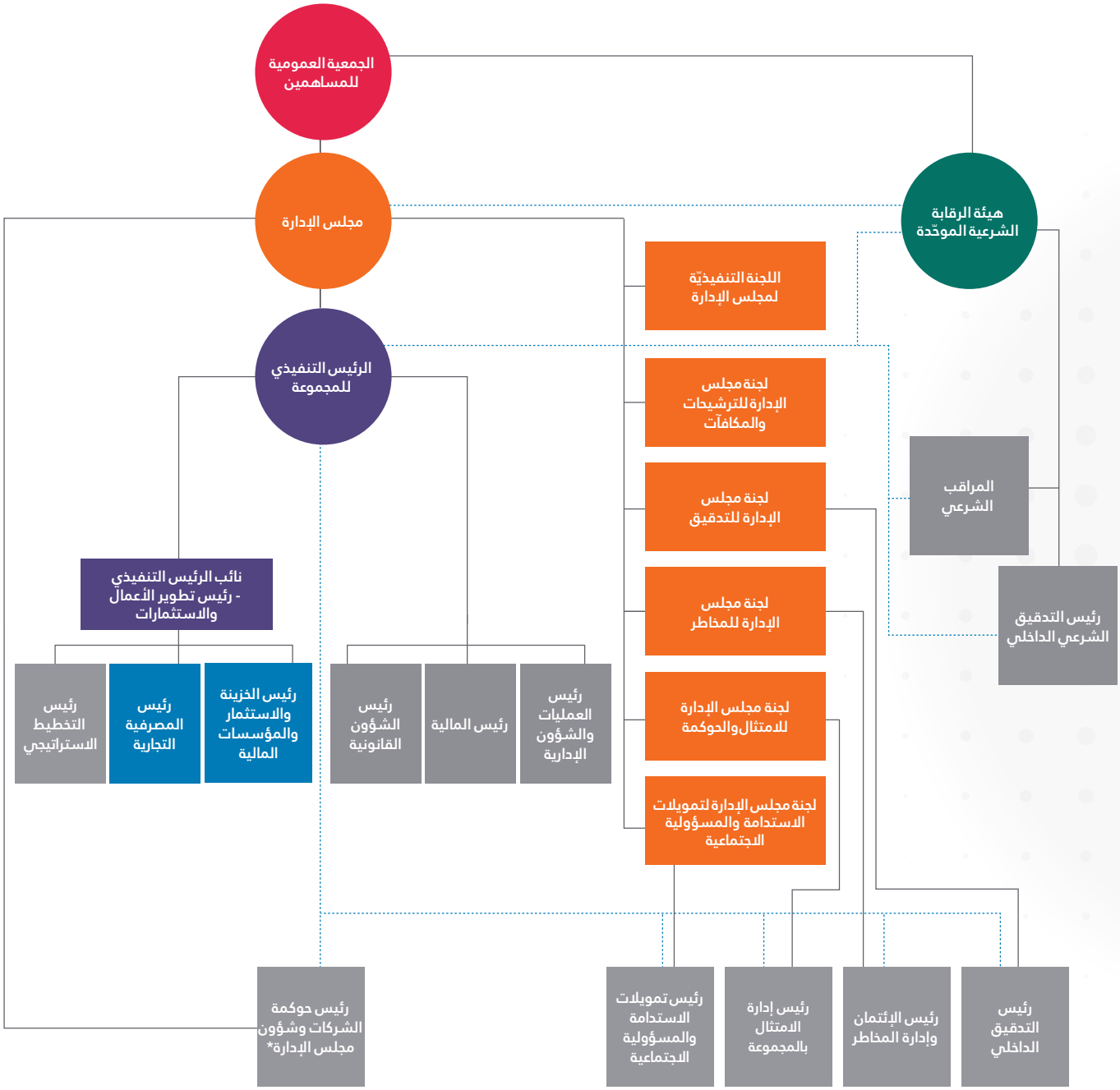

تبعية وظيفية

تبعية إدارية

مراكز الربحية

مراكز المساندة

* إنّ التبعية الوظيفية لرئيس حوكمة الشركات وشؤون مجلس الإدارة هي لرئيس مجلس الإدارة.

تقرير مجلس الإدارة

يعد السجل المتميز لمجموعة البركة المصرفية في تخفيف المخاطر ومتانة قدراتها التشغيلية على مر السنين عنصر رئيسي وداعم لاستراتيجيتها.

استجابت مجموعة البركة المصرفية والوحدات المصرفية التابعة لها بسرعة للتداعيات الاقتصادية والمالية والاجتماعية للوباء من خلال وضع استراتيجية من شأنها أن تعمل على حماية مصالح العملاء وأعمالهم.

الأساذ/ عبدالله صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

النظرة الاقتصادية

شهد عام 2021 مبادراتٍ مهمةٍ في جميع أنحاء العالم لمكافحة جائحة كوفيد-19 بما في ذلك تطعيم نسبةٍ كبيرةٍ من سكان العالم باللقاح المضاد للفيروس، وبالرغم من تأثير الجائحة، إلا أن الاقتصاد قد استرجع نموه مما أدى إلى تحقيق تقدم في فعالية سلاسل التوريد في جميع أنحاء العالم وشهدنا تأثير ذلك في الاقتصادات النامية أكثر من الاقتصادات المتقدمة. لقد تم احتواء مخاطر الاستقرار المالي إلى حدٍ كبيرٍ بفضل الدعم السياسي المستمر الذي ساهم في الانتعاش العالمي. من المتوقع أن تستمر ضغوط التضخم في بعض الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، ولكن الظروف المالية تحسنت بشكلٍ عامٍ في الاقتصادات المتقدمة، وأما البنوك فقد ظلت مرنة وقادرةً على مواجهة الوضع بشكل عام. شهد نهج إدارة الأعمال تحولًا كبيرًا بسبب القفزات الكبيرة في التطور التقني والتكنولوجي مما أدى إلى السعي لتقديم الخدمات التقنية والرقمية بكفاءة أعلى، كما ساهمت الجائحة وقيودها في إعادة تعريف وصياغة التجارة العالمية مما تطلب تعديلًا على المعادلات السائدة. تجاوز العالم الجائحة بصورةٍ عامةٍ بشكلٍ جيدٍ، ومن المتوقع أن يستمر الاقتصاد العالمي في النمو، كما يُتوقع أن تتعافى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الجائحة وأن تنمو المنطقة بشكل متفاوت، بدعم من الارتفاع التدريجي في أسعار النفط الخام خلال العام في كثيرٍ من الحالاتِ.

استعراض الاستراتيجية

تبنّى أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في مجموعة البركة المصرفية ("البركة" أو "مجموعة البركة" أو "المجموعة") استراتيجية تضع تعزيز العمليات والضوابط والإجراءات الداخلية كأولوية وتركّز أكثر على أعمال الأسواق، خاصة مع تأثير الجائحة على التوازنات التجارية والاقتصاد. وتعمل مجموعة البركة على البناء على سجلّها الحافل وما حقّقته في السنوات السابقة بهدف أخذ مكانة أكبر لنفسها في المستقبل القريب.

سيتركّز اهتمامنا المستقبلي على تقليل المخاطر في استثماراتنا واستخدام موارد رأس المال بشكل أكثر فعالية في قطاعات الأعمال التي تحقق عوائد أكبر، مع تعزيز إدارة المخاطر، والتقليل من النفقات واتباع نظام اداري شامل ودقيق. سيضمن استمرار التمثيل القوي لمجموعة البركة على مستوى مجالس إدارة كل وحدة مصرفية تابعة للمجموعة اتساق وتوافق استراتيجية الأعمال والاستراتيجية التشغيلية للمجموعة وتنفيذها بكفاءةٍ وفعاليةٍ مع مراعاة التطورات في الأسواق التي نعمل فيها. ومن الآن فصاعدًا سيشكل التحول الرقمي عبر مجموعتنا حجر الأساس لاستراتيجيتنا، خاصةً مع ازدياد الطلب على إجراء المعاملات رقميا ودون الحاجة إلى حضورٍ أو اتصالٍ شخصي، وعلى المنتجات التي تتماشى مع التطور التقني والرقمي، وعلى تجربة العملاء المميزة.

قرر مجلس الإدارة إغلاق مكتبنا التمثيلي في إندونيسيا، وذلك بعد أن نحصل على موافقة الهيئات الرقابية والتنظيمية المحلية والسلطات المعنية الأخرى. كما نواصل العمل مع مصرف البحرين المركزي على عملية تحويل ترخيص مجموعة البركة المصرفية الحالي من مصرف جملة إسلامي في مملكة البحرين إلى ترخيص شركة استثمارية (فئة "1") وسيمكن هذا التحويل المجموعة من تنظيم العمليات بفعالية أكبر وتعزيز الكفاءات والاستفادة بشكلٍ أفضل من الموارد لصالح الوحدات المصرفية التابعة لنا.

نحن نعتقد بأن مجموعة البركة مهيّأة للاستفادة من الفرص التي سوف تظهر مستقبلا في عالمنا الذي من المتوقع أن يتعافى بقوةٍ من الجائحة ويعيد بناء نفسه بهمةٍ متجددة. إننا نتطلع إلى مواصلة تقديم خدماتٍ ممتازةٍ لعملائنا والمساهمين وأصحاب المصلحة، بينما نمضي معهم في مسيرتنا نحو المستقبل.

صافي الدخل التشغيلي
512
مليون دولار
(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

إجمالي الدخل التشغيلي
1.04
مليار دولار

استعراض أداء 2021

أثبتت مجموعة البركة المصرفية مرة أخرى مرونتها وقدرتها على مواجهة التحديات التي فرضتها الظروف الاقتصادية الصعبة التي سادت خلال العام. ولعبت آلية تحديد أولويات العمل والإدارة الفعالة للموارد دوراً كبيراً في تحقيق المجموعة أداء مستقر.

انخفض إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة بنسبة 8.6٪ ليبلغ 1.04 مليار دولار أمريكي في عام 2021 مقارنةً بمبلغ 1.14 مليار دولار أمريكي في عام 2020.

وسجلت مجموعة البركة صافي الدخل قدره 190 مليون دولار أمريكي في عام 2021 مقارنةً بمبلغ 166 مليون دولار أمريكي في عام 2020، بزيادةٍ قدرها 14.3٪.

هذا وارتفع صافي الدخل العائد لمساهمي الشركة الأم بنسبة 69.3٪ إلى 113 مليون دولار أمريكي مقارنةً بمبلغ 67 مليون دولار أمريكي في عام 2020. كما بلغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح 6.71 سنت أمريكي في العام 2021 مقارنة مع 2.90 سنت أمريكي في العام 2020.

ولم يطرأ تغيير جذري على إجمالي أصول المجموعة والذي بلغ 28.18 مليار دولار أمريكي في نهاية ديسمبر 2021 بالمقارنة مع ما كان عليه في نهاية ديسمبر 2020 والبالغ 28.25 مليار دولار أمريكي.

وبلغ مجموع الحقوق العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك 1.39 مليار دولار أمريكي بنهاية ديسمبر 2021 مقارنة مع 1.42 مليار دولار أمريكي بنهاية ديسمبر 2020 مما يعكس انخفاض بنسبة 2.5٪. أما مجموع الحقوق، فقد انخفضت بنسبة 7.4٪ لتبلغ 2.06 مليار دولار أمريكي بنهاية ديسمبر 2021 مقارنة مع 2.22 مليار دولار أمريكي بنهاية ديسمبر 2020.

إنّ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومستحقاتهم الأخرى، بالإضافة إلى مكافآت الإدارة العليا، مرفقةٌ مع هذا التقرير* وفقاً لمتطلبات المادة (188) من قانون الشركات التجارية البحريني.

وكما في 31 ديسمبر 2021 تُعتبر ملكية أعضاء مجلس الإدارة في أسهم مجموعة البركة غير جوهرية، كما لم يتم تداول أسهم من قبل الأعضاء خلال عام 2021. إنّ تفاصيل الأسهم التي يملكها أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية مرفقةٌ في الإيضاحات في البيانات المالية الموحدة.

وفي الختام، نودّ أن نشكر جميع عملائنا على ثقتهم وولائهم واختيارهم لنا كشركائهم المصرفيين. كما نعرب عن امتناننا لإدارة وموظفي مجموعة البركة لتفانيهم والتزامهم بتعزيز استراتيجية أعمال المجموعة وتحقيق أهدافنا الاستراتيجية خلال العام. وأخيرًا وليس آخرًا، نشكر هيئة الرقابة الشرعية الموحدة، ومصرف البحرين المركزي، ووزارة الصناعة والتجارة والسياحة، وبورصة البحرين، وناسداك دبي وجميع الهيئات الرقابية والتنظيمية على دعمهم المستمر وتوجيههم الحكيم خلال العام المنصرم.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

عن مجلس الإدارة،

عبدالله صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

*إنّ مكافآت أعضاء مجلس الإدارة ومستحقاتهم الأخرى، بالإضافة إلى مكافآت الإدارة العليا مرفقةٌ في صفحة 53

تقرير الرئيس التنفيذي للمجموعة

كان أداء مجموعة البركة المصرفية جيدًا نسبيًا، وذلك بفضل استراتيجيتنا المرنة التي مكنتنا من التكيف مع تقلبات الأزمة وضمان أداء سلس ومتسق.

مازن خيري مناع
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

شهد العالم انتعاشًا اقتصاديًا ملحوظا «في مرحلة ما بعد «جائحة كورونا» خلال عام 2021، حيث تتواجد توجهات اقتصادية إيجابية عامة في البلدان التي تعمل بها مجموعة البركة المصرفية («المجموعة» / «ABG»)، وإن كانت أقل من المتوسط العالمي بشكل عام. وفي غضون ذلك، ارتفع معدل التضخم الكلي بدرجة أعلى من المتوسط خلال العام، حيث شهدت الاقتصادات المتقدمة ارتفاعًا أكثر حدة. كما ارتفع معدل التضخم الأساسي، وإن كان بدرجة أكثر اعتدالًا. وفي الوقت ذاته، كانت هناك بعض التوقعات خلال معظم عام 2021 بأن ارتفاع التضخم هو مرحلة مؤقتة فقط، لكن الموقف العالمي من التضخم قد تغير بحلول نهاية العام، حيث يخطط مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي إجراء بعض الزيادات على أسعار الفائدة خلال عام 2022 وذلك كجزء من خطته لمكافحة التضخم.

وكان القطاع المصرفي العالمي قد شهد امتدادًا لنظام أسعار الفائدة المنخفضة خلال العام بسبب فيروس كوفيد19- ومتحوّراته المتعددة، مما تسبّب في ضغط إضافي لهامش الفائدة ووسّع نطاق دعم البنك المركزي ومدته. كما عملت الجائحة أيضًا كمحفز للرقمنة (التحول الرقمي)، حيث عبّر عملاء البنوك عن تفضيلهم الواضح لاستخدام القنوات الرقمية في مرحلة ما بعد الجائحة، حيث يتوقعون تجربة أفضل وأكثر تنبؤية وسلاسة من أي وقت مضى – و تقديم نصائح أفضل – عبر كل القنوات. أما على المستوى الإقليمي، فقد واجهت البنوك العديد من التحديات، مثل ارتفاع التكاليف وانخفاض هوامش الربح وارتفاع متطلبات رأس المال. وتدفع هذه التحديات البنوك القائمة نحو المزيد من الاندماجات.

و قد كانت مجموعة البركة المصرفية استباقية في عام 2021، حيث واصلنا تعزيز ممارسات إدارة المخاطر وثقافة مراقبة الامتثال لدينا. كما سعيْنا جاهدين لضمان تركيز مواردنا على الأسواق والأعمال التي تقدم لنا أفضل العوائد وإمكانات النمو، مع ضمان المراقبة الكاملة للمصروفات الثابتة والنفقات.

فضلا عن ذلك، فقد تم تعزيز إدارتنا الاستراتيجية للوحدات من خلال نموذج أكثر إحكامًا للمساءلة التشغيلية وتقارير المعلومات المالية وإدارة المخاطر التي تضمن اتخاذ قرارات فعالة في المقر الرئيسي للمجموعة في البحرين. وسوف يؤمّن التمثيل القوي لإدارة المقر الرئيسي في مجالس إدارة الوحدات لدينا تنسيقًا أفضل وتنفيذًا فعالًا لاستراتيجياتنا. وقد شرعنا في احتواء النفقات عبر جميع الوحدات، ممّا سيساعدنا على تحقيق ربحية أوفر. كما إننا ندعم التحول الرقمي لتحسين تقديم منتجاتنا وخدماتنا من خلال القنوات الرقمية وذلك لتلبية الطلبات المتزايدة لعملائنا ولتجاوز أفق توقعاتهم. وعليه، فقد قمنا بتركيز البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات لدينا على الابتكار والكفاءة التشغيلية والاستثمار المستمر الذي يهدف إلى تمكين عملائنا من التعامل معنا بسرعة وأمان من أي مكان.

تم اتخاذ إجراءات سريعة لحماية قاعدة العملاء من خلال دعم الشركات والمؤسسات التجارية، وتعزيز جودة الأصول بتكوين مخصصات إضافية، وضمان مستويات سيولة قوية والتزامٍ صارمٍ بنظام المخاطر الائتمانية

إننا نواصل العمل مع مصرف البحرين المركزي لتحويل ترخيص المجموعة إلى شركة استثمار من الفئة «1». وسيسمح لنا تحويل ترخيص المجموعة بتخصيص الموارد بشكل أفضل وتبسيط جهودنا نحو تحقيق النمو لمساهمينا وعملائنا. وفي الوقت ذاته، لن يؤثر تحويل الترخيص على عمليات الوحدات التابعة للمجموعة والتي ستستمر بالخضوع للّوائح التنظيمية لأعمالها في البلدان التي تتواجد فيها.

على الرغم من انخفاض قيمة العملة وارتفاع تكلفة التمويل في بعض الأسواق، إلّا أننا قمنا بزيادة صافي دخلنا الإجمالي بنسبة 14٪ ليصل إلى 190 مليون دولار أمريكي في2021 مقارنة بـ 166 مليون دولار أمريكي في عام 2020. وحققت المجموعة صافي الدخل العائد لمساهمي الشركة الأم بقيمة 113 مليون دولار أمريكي مقارنة بـ 67 مليون دولار أمريكي في عام 2020، نتيجة لانخفاض خسائر الائتمان. وقد بلغ العائد على حقوق المساهمين 8.8٪ في عام 2021 مقارنة بـ 7.3٪ في عام 2020.

بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للمجموعة 1.04 مليار دولار أمريكي في عام 2021 مقارنة بـ 1.14 مليار دولار أمريكي في عام 2020. وقد نجم هذا الانخفاض في الدخل التشغيلي بشكل أساسي عن هبوط قيمة العملة في بعض الأسواق الرئيسية التي تعمل بها المجموعة بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة التمويل في بعض الأسواق. ونظرًا لانخفاض إجمالي الدخل التشغيلي، فقد بلغت نسبة التكلفة إلى الدخل 51٪ في عام 2021 مقارنة بـ 49٪ في عام 2020.

وأدّت إجراءات ضبط الإنفاق لدينا إلى تخفيض إضافي بنسبة 5٪ من إجمالي نفقات التشغيل لتصل إلى 529 مليون دولار أمريكي في عام 2021 مقارنة بـ 560 مليون دولار أمريكي في عام 2020.

وقد استقر إجمالي أصول المجموعة إلى حد كبير عند 28.18 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 مقارنة بـ 28.25 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020 بسبب انخفاض قيمة العملات في بعض الأسواق الرئيسية التي تعمل فيها المجموعة، على الرغم من ارتفاع الأصول بالعملات المحلية في معظم وحدات المجموعة. بالإضافة إلى ذلك، فقد تحسّن العائد على الأصول ليصل إلى 0.7٪ مقارنة بـ 0.6٪ في عام 2020.

وبلغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح 6.71 سنت أمريكي مقارنة بـ 2.90 سنت أمريكي لنفس الفترة من عام 2020.

إننا فخورون جدّا بتكريم ست وحدات من مجموعة البركة المصرفية في حفل توزيع جوائز «إسلاميك فاينانس نيوز» لعام 2021 ضمن فئة أفضل بنك إسلامي في الدولة.

إنّ هذه الجوائز لهي خير دليل على الجهود التي تبذلها فرق المجموعة لتقديم أفضل المنتجات والخدمات وتعزيز تجربة عملائنا مع تلبية احتياجاتهم المصرفية. وإنني أودّ أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر فرقنا في جميع وحداتنا على تفانيهم والجهود التي بذلوها خلال العام الماضي المليء بالتحديات.

إننا نتطلع بشكل إيجابي إلى الفرص الناشئة في المنطقة وفي أماكن أخرى. لقد وضعنا أنفسنا في موقع جيّد فيما يتعلق بتعزيز عملياتنا وإجراءاتنا الداخلية، وعززنا استراتيجية أعمالنا ووضعنا في السوق، مدعومين كما يجب بالتقدم السريع في التكنولوجيا والرقمنة التي تهدف إلى تلبية احتياجات عملائنا بشكل أفضل في جميع الأسواق التي نعمل فيها.

تقرير أداء الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية

تتمتع مجموعة البركة المصرفية بالمرونة والمثابرة للتغلب على تأثير الوباء والاستعداد للفرص في المستقبل

17
بلـــد

688
فـــرع

03
قـــارات

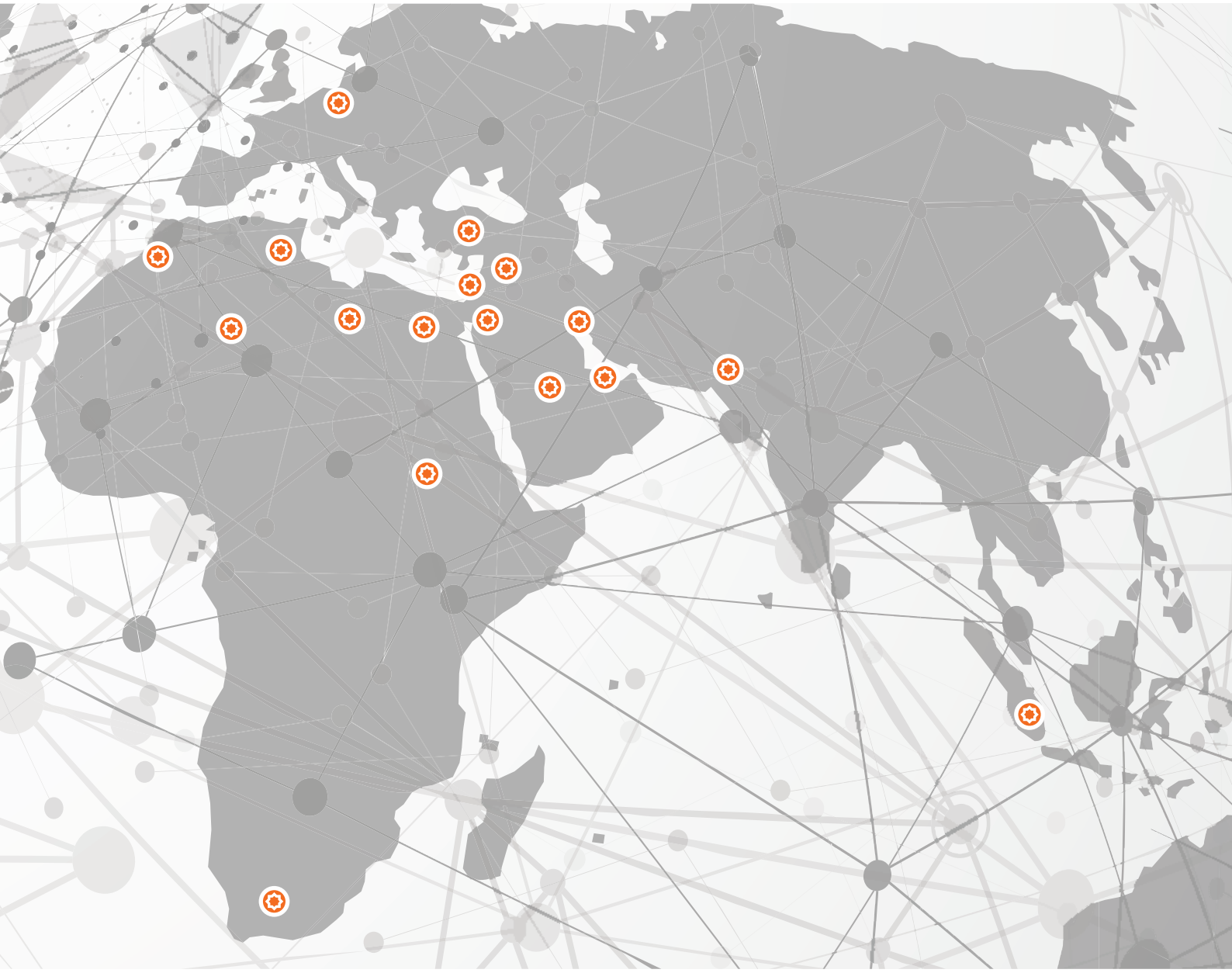

تركيا

بنك البركة التركي للمشاركات

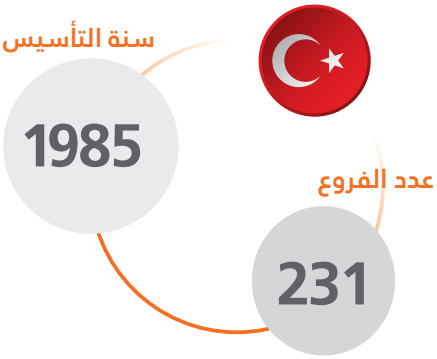

اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ مالك خضر تمساح المدير العام وعضو مجلس الإدارة بالإنابة
العنوان	سراي مهليسي، د. عدنان بويونكدينيز كاديسي، رقم 6، عمرانية 34768، إسطنبول، تركيا
هاتف	+90 216 666 01 01
فاكس	+90 216 666 16 00
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.tr

شهدت تركيا عامًا حافلًا بالتحديات بسبب تأثيرات جائحة كوفيد-19، وعلى الرغم من نمو الاقتصاد في عام 2021، إلا أن الضغط على الليرة التركية قد أدى إلى إضعافه. وأعلنت الحكومة عن قانون جديد يتضمن تدابير مؤقتة لدعم العمالة في القطاعات الأكثر تضررًا من الجائحة، بما في ذلك تقديم منحٍ للشركات الصغيرة والمتوسطة، وخفض الضرائب المستقطعة على الودائع المصرفية بالليرة التركية، وبعض التخفيضات في معدلات ضريبة القيمة المضافة في قطاعاتٍ محددة. كما تم تقديم حزم دعم مالي بمبلغ 638 مليار ليرة تركية لغرض، من بين أغراض أخرى، تقديم ضماناتٍ لقروض الشركات والأفراد وتأجيل خدمة القروض الممنوحة من قبل البنوك المملوكة للدولة وتأجيل الضرائب على الشركات وضخ أسهم في البنوك العامة. لقد انتعش النمو الاقتصادي في عام 2021 ومن المتوقع أن ينمو أكثر في 2022 وما بعده على خلفية النمو في الناتج الصناعي والصادرات، وقد تشهد صناعة السياحة انتعاشًا مع رفع القيود في نهاية المطاف بعد التعافي من جائحة كوفيد-19. كما إنه من المتوقع أن يكون هناك تركيزٌ أكبرَ من جانب الدولة على التمويل المحلي، ومع ذلك فإن تقلبات الليرة تركية وضغوط التضخم المستمرة قد تكون مدعاةً للقلق على المدى المتوسط.

بنك البركة التركي للمشاركات هو أحد أكبر بنوك المشاركات في البلاد، حيث يمثل حوالي 16٪ من إجمالي أصول القطاع. لقد حقق إجمالي أصول البنك في نهاية العام نموًا بنسبة 57٪ حيث بلغ 107.7 مليار ليرة تركية مقارنة بمبلغ 68.6 مليار ليرة تركية في نهاية عام 2020. ومن حيث القيمة بالدولار الأمريكي كان إجمالي الأصول أقل من عام 2020 بنسبة 13٪ - 8.1 مليار دولار أمريكي - بسبب تآكل قيمة الليرة التركية مقابل الدولار الأمريكي. كما شهد إجمالي حسابات العملاء نموًا بنسبة 59٪ من 60.8 مليار ليرة تركية في نهاية عام 2020 إلى 96.5 مليار ليرة تركية في نهاية عام 2021. وبالمثل، من حيث القيمة بالدولار الأمريكي، كان إجمالي حسابات العملاء أقل بنسبة 12٪ - 7.3 مليار دولار أمريكي. بلغت الأصول التشغيلية (التمويل والاستثمارات) 73.2 مليار ليرة تركية كما في نهاية العام مقابل 50.0 مليار ليرة تركية في نهاية عام 2020 مما يعكس نموًا بنسبة 46٪، ولكنه من حيث القيمة بالدولار الأمريكي يمثل انخفاضًا بنسبة 19٪ أي 5.5 مليار دولار أمريكي في نهاية العام مقارنةً بمبلغ 6.8 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020. ظلت السيولة قوية من حيث القيمة بالليرة التركية حيث بلغ النقد والأرصدة لدى البنوك المركزية والمؤسسات المالية الأخرى 31.8 مليار ليرة تركية، وهو ما يمثل 30٪ من إجمالي الأصول - وهي سمةٌ ثابتةٌ في استراتيجية البنك. بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للسنة 2.2 مليار ليرة تركية (256.7 مليون دولار أمريكي) مقابل 2.2 مليار ليرة تركية (320.9 مليون دولار أمريكي) في عام 2020. ويُعزَى الانخفاض بشكلٍ أساسي إلى انخفاض صافي العائدات على الأصول التمويلية. وبلغ صافي الدخل لسنة 2021 ما قدره 289.2 مليون ليرة تركية (33.4 مليون دولار أمريكي) مقارنةً بمبلغ 226.0 مليون ليرة تركية (32.5 مليون دولار أمريكي) في عام 2020.

تصرف البنك بشكلٍ استباقي خلال العام لضمان صحة العملاء والموظفين وشجع على إجراء المعاملات اللاتلامسية مع العملاء بدون تواصلٍ شخصي وذلك عن طريق استخدام مختلف الأساليب والقنوات الرقمية لتسليم المنتجات. وخلال العام، ساعد البنك في تمويل العديد من قطاعات الاقتصاد التي تأثرت بجائحة كوفيد-19، مع التركيز بشكلٍ خاصٍ على شركات التصنيع والتجارة والخدمات، وقام بحملاتٍ تسويقية لخلق الوعي بمنتجاته. كما تم إطلاق العديد من المنتجات الجديدة مثل بطاقة إفلاطون "Eflatun" المصرفية للسيدات التي تستهدف شريحة محددة من العملاء من خلال تقديم بطاقات الخصم والائتمان لمجموعة متنوعة من الخدمات؛ تطبيق الهاتف المحمول ألبا "Alba" للصرف الأجنبي؛ بطاقة تريند "Trend" للخصم والائتمان التي تستهدف الشباب؛ والخدمات المصرفية للمزارعين لاستقطاب عملاء صغار جدد من خلال توفير خيارات سداد مرنة لشراء الآلات والمكائن وغيرها من المعدات الزراعية. كما أنشأ البنك فرعًا رقميًا لعملائه وطبق نظامَ عملٍ مرنًا عن بُعد لموظفيه للمحافظة على التباعد الاجتماعي في فترة تفشي جائحة كوفيد-19. بلغ إجمالي عدد العملاء الرقميين 0.6 مليون عميلًا في نهاية أكتوبر 2021 بمعدل نموٍ سنوي مركب ("CAGR") بلغ 35٪ منذ عام 2017، وشكلت المعاملات الرقمية ما يقارب 75٪ من إجمالي المعاملات، مما يؤكد نجاح الاستراتيجية الرقمية للبنك.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

الأردن

البنك الإسلامي الأردني

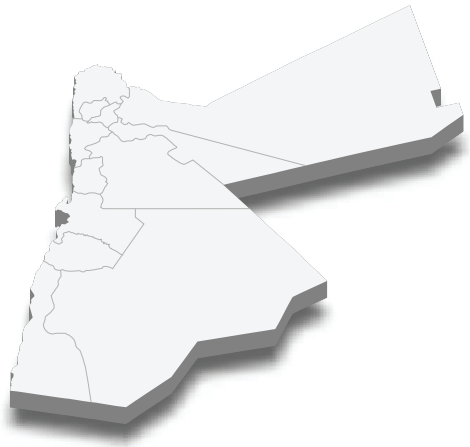

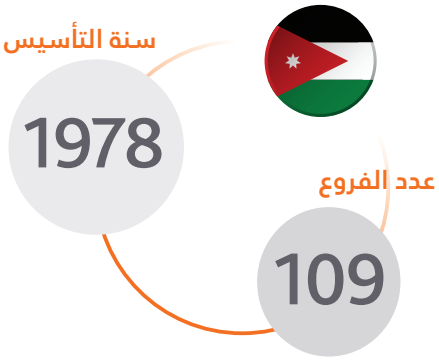

اسم رئيس الوحدة المنصب	الدكتور/ حسين سعيد اعمر سعيفان الرئيس التنفيذي - المدير العام
العنوان	ص.ب. 926225، عمان 11190، الأردن
هاتف	+96 26 567 7377
فاكس	+96 26 566 6326
الموقع الإلكتروني	jordanislamicbank.com

بعد الركود الذي حدث في عام 2020 بسبب آثار الجائحة عندما انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، من المتوقع أن يُظهر الاقتصاد انتعاشًا تدريجيًا في المدى القريب بعد أن تزداد نسبة التطعيمات في البلاد، مما سيؤدي إلى انتعاشٍ في قطاعي التجزئة والسياحة. ومن المتوقع أيضًا أن تنتعش صناعة البناء ببطءٍ في البداية ثم تتسارع مع تعافي طلب المستهلكين وتحسن المداخيل في الفترة 2022-2024. يعطي الأردن الأولوية لقطاع الطاقة الشمسية التي يُتوقع أن تحل محل الطاقة الهيدروكربونية على المدى المتوسط. وللتصدي لتأثيرات جائحة كوفيد-19، أعلنت الحكومة في وقتٍ سابقٍ من العام عن حزمة حوافز بمبلغ 448 مليون دينار أردني لحماية الوظائف القائمة وتوظيف الشباب في البرامج ذات الصلة بكوفيد-19 وزيادة برامج الرعاية الاجتماعية. قام البنك المركزي الأردني برفع سعر الفائدة في وقت سابقٍ من هذا العام ومن المتوقع أن يفعل ذلك مرةً أخرى تماشيًا مع إجراءات بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي. من المتوقع أن تنتعش الصادرات مع تعافي الطلب تماشيًا مع ارتفاع أسعار النفط في دول الخليج العربية التي تُعَدّ من أسواق التصدير المهمة للأردن. ولذلك، فإن البلاد مهيئةٌ للتعافي بشكلٍ جيدٍ على المدى المتوسط من الانكماش الناجم عن الجائحة.

البنك الإسلامي الأردني هو أكبر بنك إسلامي في البلاد ويمثل حوالي 8.9٪ من إجمالي أصول القطاع المصرفي في الأردن. أظهر البنك أداءًا مثاليًا في مواجهة الظروف الاقتصادية الصعبة في عام 2021، حيث ارتفع إجمالي الأصول من 4.8 مليار دينار أردني (6.8 مليار دولار أمريكي) في نهاية عام 2020 إلى 5.3 مليار دينار أردني (7.5 مليار دولار أمريكي) في نهاية عام 2021، بزيادة قدرها 10٪. كما ارتفع إجمالي حسابات العملاء بنسبة 9٪ من 4.2 مليار دينار أردني (6.0 مليار دولار أمريكي) في نهاية عام 2020 إلى 4.6 مليار دينار أردني (6.5 مليار دولار أمريكي) في نهاية عام 2021. لقد كان البنك دائمًا يتمتع بقاعدة مودعين مخلصين وقد أثبتوا ولاءهم مرة أخرى حتى في ظل ظروف الجائحة الصعبة. كما نمت الأصول التشغيلية من 3.8 مليار دينار أردني (5.3 مليار دولار أمريكي) في نهاية عام 2020 إلى 4.1 مليار دينار أردني (5.8 مليار دولار أمريكي) في نهاية عام 2021، بزيادة قدرها 10٪ مما يعكس استراتيجية البنك الناجحة في دعم عملائه خلال فترات الشدة من هذا العام، وقد استمرت الأصول في المحافظة على جودتها. استمرت السيولة في قوتها حيث مثّل النقد والأرصدة لدى البنك المركزي والمؤسسات المالية الأخرى 17.7٪ من إجمالي الأصول في نهاية عام 2021 مقارنةً بنسبة 17.6٪ في نهاية عام 2020. أظهر إجمالي الدخل التشغيلي توجهًا صحيًا، حيث ارتفع بنسبة 11٪ إلى 181.5 مليون دينار أردني (265.0 مليون دولار أمريكي) في عام 2021 مقارنةً بمبلغ 162.9 مليون دينار أردني (229.7 مليون دولار أمريكي) في عام 2020، تقريبًا بالتماشي مع معدل نمو الأصول التشغيلية. بلغ صافي الدخل التشغيلي لهذا العام 103.9 مليون دينار أردني (146.1 مليون دولار أمريكي)، بزيادةٍ قدرها 23٪ من 84.1 مليون دينار أردني (118.6 مليون دولار أمريكي) في عام 2020. وبلغ صافي الدخل لسنة 2021 ما قدره 59.1 مليون دينار أردني (83.3 مليون دولار أمريكي) مقابل 52.4 مليون دينار أردني (73.9 مليون دولار أمريكي) في عام 2020.

وإدراكًا منه لآثار الجائحة السلبية على الشركات، اتخذ البنك خطواتٍ عاجلة لحماية مصالح عملائه فقام بتأجيل سداد أقساط التمويل لعملائه من الأفراد والشركات إلى جانب عرض خيارات لإعادة هيكلة/ جدولة الديون. كما استغل البنك هذه الفرصة لمراجعة نفقاته العامة والتحكم فيها وقام بتحسين العديد من عملياته وإجراءاته وتسريع تنفيذ مشروع الرقمنة لتقديم الخدمات المصرفية للعملاء وتسليم المنتجات من خلال الهواتف المحمولة. تم إطلاق "إسلامي ديجيتال"، وهي زاوية رقمية تقدم العديد من الخدمات المصرفية، لمساعدة العملاء على إجراء معاملاتهم مع البنك بشكلٍ لاتلامسي ودون الحاجة إلى الحضور الشخصي. كما أطلق البنك بطاقة "المساومة" التي ستسهل سداد الأقساط. وعلاوةً على ذلك، أطلق البنك العديد من الحملات التسويقية التي هدفت إلى زيادة الوعي بمنتجات البنك.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

مصر

بنك البركة مصر

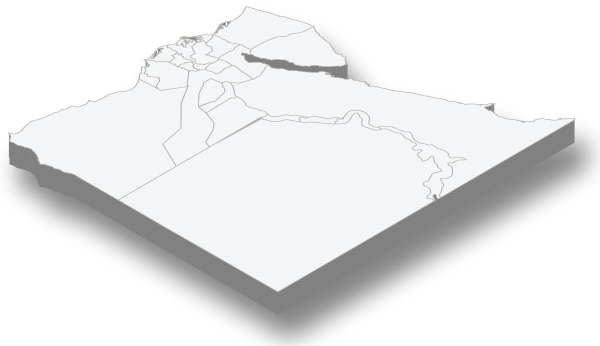

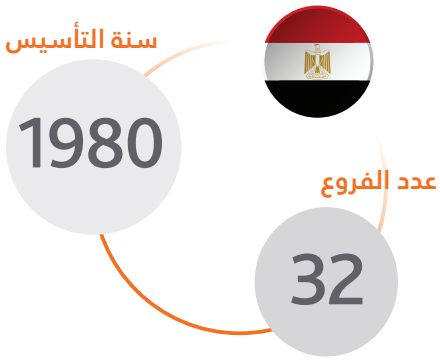

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ حازم حجازي
المنصب	الرئيس التنفيذي ونائب رئيس مجلس الإدارة
العنوان	29 شارع التسعين الرئيسي - مركز خدمات المدينة - القطاع الأول - التجمع الخامس - القاهرة الجديدة، ص. ب. 84 القاهرة، مصر
هاتف	+202 258 60520، +202 281 03600
فاكس	+202 281 03501، +202 281 03502
الموقع الإلكتروني	albaraka-bank.com.eg

على الرغم من معدلات التطعيم المنخفضة في مصر، تمكن الاقتصاد من تحقيق أداءٍ معقولٍ في عام 2021 بمعدل نموٍ متواضعٍ للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ حوالي 2.3٪ لكن من المتوقع أن يتسارع النمو على المدى المتوسط مع عودة الطلب العالمي إلى مستويات ما قبل الجائحة وتوليد مشاريع الطاقة الجديدة زخمًا للتصدير. ستظل السياحة فى البلاد متأثرةً بالقيود الدولية على السفر، بيد أنه من المتوقع أن تنتعش فى وقت لاحق عندما تتحسن الظروف. ويمكن أن يؤدي تطوير موارد الهيدروكربونات وبناء مرافق المعالجة إلى تعزيز التوسع في الصادرات على المدى الطويل، مما سيؤثر إيجابيًا على نمو الناتج المحلي الإجمالي. وكان البنك المركزي المصري قد قام بتخفيض سعر الفائدة بمقدار 400 نقطة أساس في وقتٍ سابقٍ من هذا العام ومن المتوقع أن يظل سعر الفائدة مستقرًا خلال العام المقبل ويبقى التضخم ضمن النطاق المستهدف. ساعد الدعم المالي المتجدد من صندوق النقد الدولي والدعم الإقليمي القوي الدائم على استعادة الثقة في الاقتصاد وكان الجنيه المصري مستقرًا نسبيًا خلال العام. من المتوقع أن يستمر العجز في الحساب الجاري، ولكنه سيتحسن جزئيًا على إثر تطوير قطاع الهيدروكربونات.

بنك البركة مصر هو أحد أكبر البنوك الإسلامية في مصر، وقد بلغ إجمالي أصول البنك في نهاية عام 2021 بالجنيه المصري ("الجنيه المصري") ما يعادل 5.2 مليار دولار أمريكي، بزيادة 9٪ على ما يعادل بالجنيه المصري 4.8 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020. وقد شهدت حسابات العملاء نموًا أي بنسبة 8٪ لتبلغ 4.6 مليار دولار أمريكي، بعد أن كانت 4.3 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020، وكانت هذه الزيادة على الرغم من ظروف الجائحة، مما يعني أن المودعين ينظرون بعين الرضى للبنك ويثقون به.

بلغ إجمالي الأصول التشغيلية 4.6 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 مقابل 4.2 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020. كاستراتيجية وقائية، قام البنك بتنمية أصول تمويل المضاربة والبيوع وتخفيض الاستثمارات غير التجارية. على الرغم من تقلبات سعر صرف الجنيه المصري خلال الجزء الأول من العام، لم يتسبب ذلك في تآكُلٍ ملموسٍ في الأصول بالدولار الأمريكي في نهاية العام. بلغ إجمالي الدخل التشغيلي لسنة 2021 ما قدره 199.1 مليون دولار أمريكي، متساوياً مع العام الماضي. وبلغ صافي الدخل 60.3 مليون دولار أمريكي مقابل 73.2 مليون دولار أمريكي في عام 2020.

تتمثل استراتيجية البنك في توسيع محفظة الأصول التمويلية المتنامية، مع المحافظة على سياساتٍ حكيمةٍ لإدارة المخاطر وأنظمة تشغيل جيدة يتم تعزيزها بشكل أكبر من خلال التطوير التكنولوجي والتحول الرقمي.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يُذكر خلاف ذلك)

الجزائر

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

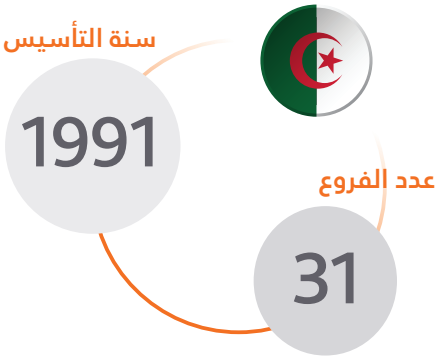

تجاوبت الحكومة الجزائرية بشكلٍ جيدٍ مع الضغوط الناجمة عن الجائحة، وفتحت الحدود الدولية جزئيًا في منتصف عام 2021، وازدادت التطعيمات وإن كانت لا تزال بنسبةٍ منخفضة من السكان. تخطط الحكومة لتنويع الاقتصاد، وتعزيز القطاعات ذات القيمة المضافة العالية والتجارة الدولية، وخلق مناخٍ مواتٍ يشجع الأعمال والاستثمار الأجنبي المباشر. وفي وقت سابق من هذا العام، قامت الحكومة بمنح إعفاء ضريبي دائم على انشطة التصدير التي تجلب عملات أجنبية وعَلَّقَت ضريبة القيمة المضافة والرسوم الجمركية على المواد المستوردة أو المشتراة محليًا التي تستخدم في إنتاج السلع، إلى جانب تمديد فترة سداد الاستحقاقات الضريبية المتأخرة. كما أعلنت السلطات عن عدة تدابير لخفض فاتورة الاستيراد بما لا يقل عن 10 مليار دولار أو 6٪ من الناتج المحلي الإجمالي وحظرت تصدير العديد من المنتجات بما في ذلك المواد الغذائية ومواد النظافة. أعلن بنك الجزائر (البنك المركزي) عن خفض نسبة الاحتياطي للبنوك من 3٪ إلى 2٪. تهيمن الهيدروكربونات على الاقتصاد الجزائري، حيث يشكل النفط والغاز الطبيعي الغالبية العظمى من عائدات التصدير والإيرادات المالية - ومن المتوقع أن يؤدي الطلب القوي على الغاز الطبيعي في أوروبا إلى استمرار النمو في الصادرات بعد الارتفاع الكبير في عام 2021 مما سيؤدي إلى تضييق فجوة العجز التجاري. ولذلك، من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في عام 2022، وهو ما سيمثل انتعاشا اقتصاديًا كبيرًا. كما إنه من المتوقع أن ترتفع احتياطيات النقد الأجنبي بعد ارتفاع أسعار الهيدروكربونات والحصول على ما يعادل 2.7 مليار دولار أمريكي من حقوق السحب الخاصة لصندوق النقد الدولي.

بنك البركة الجزائر هو أحد أكبر البنوك الإسلامية في الجزائر. بلغ إجمالي أصول البنك في نهاية عام 2021 ما قدره 2.04 مليار دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 1.98 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020، مما يعكس نموًا بنسبة 3٪. ارتفعت حسابات العملاء بنسبة 3٪ من 1.67 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 1.72 مليار دولار أمريكي. ومن ناحية أخرى، شهدت الأصول التشغيلية انخفاضًا بنسبة 9٪ لتبلغ 1.00 مليار دولار أمريكي مقابل 1.09 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020، حيث أن البنك اختار تعزيز أصوله في النقد والأرصدة لدى البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وخفض بيوع المرابحة والإجارة المنتهية بالتمليك كاستراتيجية خلال هذه الظروف الاقتصادية الصعبة الناجمة عن الجائحة. بلغ إجمالي الدخل التشغيلي لسنة

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ محمد الصديق حفيظ
المنصب	عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان	حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 1، طريق الجنوب، بن عكنون، الجزائر، الجزائر
هاتف	+213 23 38 12 71
فاكس	+213 23 38 12 76/77
الموقع الإلكتروني	albaraka-bank.com

2021 ما قدره 66.5 مليون دولار أمريكي، وهو ما يمثل انخفاضًا بنسبة 26٪ بالمقارنة مع 89.7 مليون دولار أمريكي في عام 2020 وذلك بسبب انخفاض الأصول التشغيلية وانخفاض العائد على الأصول. بلغ صافي الدخل للسنة 37.7 مليون دولار أمريكي وهو ما يمثل زيادةً بنسبة 138٪ عن ما تم تحقيقه عام 2020 حيث بلغ 15.9 مليون دولار أمريكي ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى استرداد المخصصات خلال العام.

كان نهج البنك في التعامل مع الجائحة هو الاستمرار في تطبيق التباعد الاجتماعي في جميع الفروع ونقاط الاتصال مع العملاء من أجل تقليل العدوى إلى أدنى حدٍ ممكن. تم وضع برنامج عمل عن بعد لتمكين الموظفين من العمل من المنزل، كما وُضعت جداول عمل خاصة للعاملين الأساسيين في المكاتب لخلق بيئة عمل آمنة. تمثلت استراتيجية البنك خلال السنة في التركيز، ضمن أمور أخرى، على قطاعي الزراعة الغذائية والصحة في هذه الأوقات الصعبة. كما أطلق البنك تطبيق "M-Pay"، وهو تطبيق دفع على الهواتف الذكية يسمح للتجار والبائعين بتلقي المدفوعات بسرعةٍ عبر رمز الاستجابة السريعة. كما استكمل البنك تحديث السياسات والإجراءات الداخلية في مجالات إدارة المخاطر والموارد البشرية والمحاسبة والإدارة والمنتجات بغرض زيادة تعزيز البنية التحتية للعمليات. كما استمرت مشاريع الرقمنة مع استحداث استخدام الهاتف المحمول والإنترنت في المعاملات المصرفية، وتم تحديث البنية التحتية لتقنية المعلومات، وبنية الشبكة ومنصات أمن تقنية المعلومات لضمان أن يكون البنك متوافقًا مع الممارسات الحديثة.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

البحرين

بنك البركة الإسلامي ش.م.ب.(م)

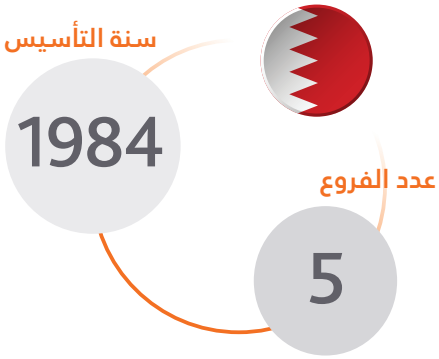

اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ حمد العقاب الرئيس التنفيذي
العنوان	المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين، ص.ب رقم: 1882، المنامة، مملكة البحرين
هاتف	+973 17 535 300
فاكس	+973 17 533 993
الموقع الإلكتروني	albaraka.bh

من المتوقع أن يتسارع انتعاش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للبحرين مقارنةً بعام 2020، مدفوعًا بتحسن ثقة المستهلك ومبيعات تجزئة قوية. إن ارتفاع معدلات التطعيم سيقلل من القيود المفروضة على الحركة، ومع تخفيف دول الخليج الأخرى لقيود السفر من المتوقع أن يزداد عدد السياح القادمين إلى البحرين مما سيزيد الطلب. لقد استمر في العام الحالي تنفيذ حزمة التحفيز الحكومية التي تم الإعلان عنها في عام 2020 وتشمل دعم مختلف القطاعات في دفع الرواتب، والرسوم البلدية ورسوم السجل التجاري، وإعفاءات الرسوم للمرافق السياحية، وإعفاءات الإيجار للمستأجرين، وبرنامج توظيف وطني يهدف إلى خلق فرصٍ عملٍ في القطاع الخاص وتدريب القوى العاملة. من المتوقع أن يتقلص العجز المالي في عام 2021 وأن يتراجع العجز أكثر في عام 2022، ويرجع انكماش العجز في الأساس إلى ارتفاع أسعار النفط. علاوةً على ذلك، فإن احتمال حدوث زيادة في الاستهلاك وبالتالي زيادة إيرادات ضريبة القيمة المضافة، يمكن أن يساعد على بقاء العجز عند نفس المستوى. كما يمكن أن يعزز احتمال ارتفاع إنتاج النفط من حقل خليج البحرين النفطي على المدى المتوسط الإيرادات المالية. وبالتالي، فإن السيطرة على الحساب الجاري والعجز المالي تظل أولوية طويلة الأجل للحكومة. ومن المتوقع أن يزيد برنامج رؤية البحرين 2030 من وتيرة برنامج الخصخصة الذي سيجعل من القطاع الخاص محركًا مهمًا لتحقيق مكاسب الإنتاجية والنمو الاقتصادي.

حقق البنك نموًا في إجمالي الأصول بنسبة 11٪ في عام 2021 حيث بلغت 1.7 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 مقارنةً بمبلغ 1.6 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020. وأرتفعت حسابات العملاء من 1.2 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 1.3 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021 - أي بنمو قدره 2٪. وزادت الأصول التشغيلية بنسبة 9٪ من 1.4 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 1.5 مليار دولار أمريكي في نهاية العام، حيث تم توظيف النقد الناتج من تقليص تمويلات المضاربة والاقتراض طويل الأجل في تمويلات الإجارة المنتهية بالتمليك الأكثر ربحًا. انخفض إجمالي الدخل التشغيلي من 51.3 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 50.3 مليون دولار أمريكي، وذلك بسبب زيادة الأصول التمويلية والإيرادات الإضافية من الخدمات المصرفية. وبلغ صافي الدخل للسنة 6.5 مليون دولار أمريكي، بعد أن كان 3.8 مليون دولار أمريكي في عام 2020 بسبب السيطرة على نفقات التشغيل وانخفاض مخصصات الديون.

عمل البنك خلال العام على ضمان راحة عملائه من الأفراد والشركات خلال هذه الأوقات الصعبة من خلال تقديم خيارات لتأجيل سداد التمويل وإعادة الهيكلة، الأمر الذي خدم مصلحة البنك أيضًا حيث لم تتعرض محفظة الأصول لأي تدهورٍ جوهري بسبب الأوضاع. كما قام البنك بتنويع قاعدة تمويلاته وذلك بالمشاركة في مشاريع مدعومة من الحكومة. لقد طرح البنك العديد من المنتجات الجديدة مثل التمويل المشترك مع وزارة الإسكان، وتمويل إجارة التعليم، وتمويل العقارات للوافدين، وحسابات الشباب، والتمويل السريع وهو شكل من أشكال التمويل السريع لتلبية متطلبات الأعمال ورأس المال العامل للعملاء من الشركات. لقد قام البنك بتوقيع مذكرات تفاهم مع مطورين عقاريين معروفين وجامعات وشركة للطاقة الشمسية وستوفر هذه الترتيبات المزيد من تدفق الإيرادات للبنك. كما قام البنك بتحديث العديد من سياساته وإجراءاته الداخلية في مجالات العمليات وإدارة المخاطر واستمر في استكمال مشاريع الرقمنة والأتمتة الآلية للعمليات وإجراءات اعرف عميلك الرقمية.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

سورية

بنك البركة سورية ش.م.م

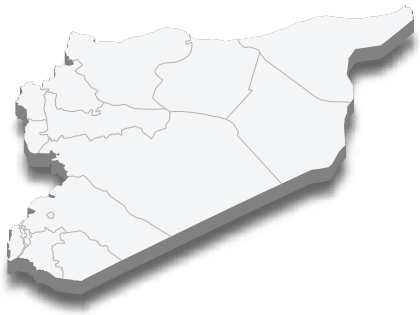

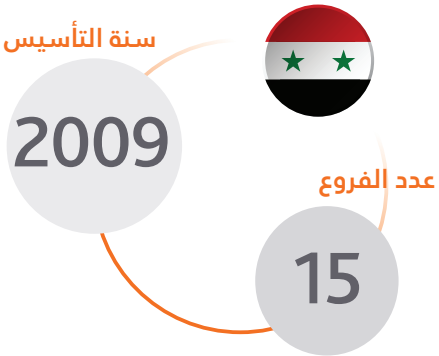

اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ محمد حلبي الرئيس التنفيذي
العنوان	يعفور , البوابة الثامنة , ص.ب 100 دمشق, سورية
هاتف	+963 11 3977 444
فاكس	+963 11 3977 445
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.sy

لا يزال الاقتصاد السوري يتعامل مع تحديات الجائحة في عام 2021، والتي أدت إلى انكماش اقتصادي في عام 2020. وفيما يتعلق بمكافحة الجائحة، بدأ برنامج التطعيم في البلاد في أبريل 2021 بهدف تطعيم جزءٍ كبيرٍ من السكان بحلول أبريل 2023، ولكن وجود مشاكل بنيوية أساسية قد يؤخر هذا الموعد النهائي. من المتوقع أن يستمر الناتج المحلي الإجمالي لسوريا في الانكماش، لكنه سيبدأ في الاتجاه نحو النمو على المدى المتوسط مع أن هذا التعافي ربما يظل متواضعًا. ومع إن إنتاج النفط سيبدأ في الارتفاع، إلا أن تقلب العملة ونقص السلع يمكن أن يؤججا التضخم. من الممكن لسورية أن تحقق على مدى العامين المقبلين نموًا في الناتج المحلي الإجمالي إذا اكتسبت جهود إعادة الإعمار زخمًا وازدادت تدفقات الاستثمار الواردة.

على الرغم من الظروف الاقتصادية الصعبة، حقق البنك أداءً جيدًا خلال العام، مما يدل على القوة البنيوية للبنك. وصحيحٌ أن إجمالي الأصول بالدولار الأمريكي في نهاية عام 2021 قد بلغ 557.6 مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 643.7 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020، وهوانخفاض بنسبة 13٪، إلا أن ذلك الانخفاض يعود إلى انخفاض قيمة الليرة السورية بنسبة 50٪ مقابل الدولار الأمريكي. وفي واقع الأمر إن إجمالي الأصول قد نمت بنسبة 73٪ من 808.4 مليار ليرة سورية إلى 1.4 تريليون ليرة سورية. وبالمثل، أظهر إجمالي حسابات العملاء نموًا بنسبة 58٪ من 628.3 مليار ليرة سورية في نهاية عام 2020 إلى 1.0 تريليون ليرة سورية في نهاية عام 2021 - ومن حيث القيمة بالدولار الأمريكي كان هناك انخفاضٌ بنسبة 21٪ من 500.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 394.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021. أيضًا، تقلصت الأصول التشغيلية بنسبة 37٪ من 370.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 231.8 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 – وهو ما يمثل زيادةً بنسبة 25٪ من حيث القيمة بالليرة السورية حيث ارتفعت هذه الأصول من 465 مليار ليرة سورية إلى 582.3 مليار ليرة سورية. بلغ إجمالي الدخل التشغيلي لسنة 2021 ما قدره 55.8 مليون دولار أمريكي، بانخفاضٍ قدره 6٪ مقارنةً بمبلغ 59.4 مليون دولار أمريكي في عام 2020. ومن حيث القيمة بالليرة السورية، ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 88٪ من 74.6 مليار ليرة سورية في عام 2020 إلى 140.3 مليار ليرة سورية في عام 2021. وبلغ صافي الدخل لسنة 2021 ما قدره 38.3 مليون دولار أمريكي مقارنةً بمبلغ 42.8 مليون دولار أمريكي في عام 2020، بانخفاض قدره 11٪ - وبالعملة المحلية، ارتفع صافي الدخل من 53.7 مليار ليرة سورية إلى 96.1 مليار ليرة سورية.

اتخذ البنك إجراءات سريعة لإطلاق حملات لمكافحة كوفيد-19 وهو ما خلق وعيًا لدى عملائه وموظفيه بضرورة الحرص على المحافظة على التباعد الاجتماعي وتشجيع المعاملات المصرفية اللاتلامسية التي لا تتطلب حضورًا أو تلامسًا شخصيًا. لقد كان تركيز البنك في جزءٍ كبيرٍ من العام على عملائه من الشركات والأفراد في قطاعات الأغذية والأدوية والبنية التحتية والطاقة. كما طرح البنك منتجاتٍ جديدة لدفع الزكاة من خلال تطبيق الهاتف المحمول وخدمة "نَوَّرَت"، وهي تمويل للمشاريع التي تعتمد طرقًا بديلة لتوليد الطاقة. تم أيضًا تسهيل استقطاب العملاء بشكل أسرع من خلال إطلاق إجراءات فتح الحساب الرقمي. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ العديد من الحملات التسويقية للترويج للمنتجات، وبالتالي الوصول إلى مجموعةٍ واسعة من العملاء. كما عزز البنك عملياته وإجراءاته الداخلية في مجالات إدارة المخاطر وتقنية المعلومات والرقمنة.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

باكستان

بنك البركة (باكستان) المحدود

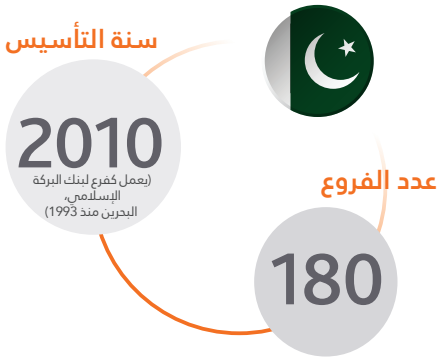

اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ أحمد شجاع كيدواي عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان	بيت البركة، 162، مدينة بنغالور، شارع فيصل الرئيسي، كراتشي، باكستان
هاتف	+92 21 3430 7000
فاكس	+92 21 3453 0981
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.pk

لا تزال باكستان تصارع آثار الموجات المتعددة من جائحة كوفيد19 ، ومن المرجح أن يستمر ذلك حتى العام المقبل، ولكن من المتوقع أثناء ذلك تحقيق تغطية أكبر للتطعيمات. واستمرارًا لمبادرات الدعم التي بدأت اعتبارًا من عام 2020، تضمنت ميزانية الحكومة للسنة المالية 2021 زيادات أخرى في الإنفاق الصحي والاجتماعي، وتقييد الرسوم والتعريفات الجمركية على المواد الغذائية، وتخصيص 70 مليار روبية باكستانية للكوارث الطبيعية وحزمة إسكان بمبلغ 30 مليار روبية باكستانية لدعم قروض الرهن العقاري بالإضافة إلى تقديم حوافز ضريبية لقطاع البناء. فرض البنك المركزي الباكستاني أهدافًا إلزامية على البنوك بأن تكون القروض المقدمة لأنشطة البناء تمثل 5٪ على الأقل من محافظ تمويل القطاع الخاص لديها، كما أصدر المزيد من الإجراءات التنظيمية لتسهيل استيراد المعدات الطبية والأدوية الخاصة بمكافحة كوفيد-19. على الصعيد الاقتصادي، ستكون أولوية الحكومة في المدى القريب هي دعم أساسيات الاقتصاد الكلي من خلال تنفيذ إصلاحات في إطار برنامج صندوق النقد الدولي. وتحقيقًا لهذه الغاية، اتفق صندوق النقد الدولي وباكستان على مراجعة "برنامج التسهيلات الموسع" بمبلغ 6 مليار دولار أمريكي والذي بدأ العمل به في عام 2019 وتم صرف 2 مليار دولار أمريكي منه فقط. ومن المتوقع الآن أن يتم صرف 1 مليار دولار أمريكي أخرى، بشرط موافقة باكستان على شروطٍ معينة. تهدف الميزانية المالية للدولة للفترة 2021-2022 لدعم الاقتصاد من خلال زيادة الإنفاق الرأسمالي في قطاع التصنيع الذي تشكل صناعات النسيج الجزء الأكبر منه. سيستمر العجز المالي في التقلص مع اتخاذ الحكومة تدابير لتوسيع القاعدة الضريبية. من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في المدى القريب، بفضل زيادة الاستهلاك الذي سيتسارع تدريجيًا على المدى المتوسط مدعومًا بسياسة التيسير التي تتبعها الحكومة والاستثمارات التي تقدمها الصين في إطار الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني ("CPEC") الذي كان يقدر في عام 2020 بحوالي 60 مليار دولار أمريكي في مشاريع البنية التحتية. رفع البنك المركزي سعر الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس في الربع الأخير من عام 2021، وقد تصدر سياسات جديدة في المستقبل بناءًا على حركة قيمة الروبية الباكستانية.

كان أداء البنك جيدًا في ظل الظروف السائدة وتوسع من خلال زيادة إجمالي أصوله من 1.18 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 1.22 مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها 4٪. كما زادت حسابات العملاء بنسبة 3٪، حيث ارتفعت من 1.0 مليار دولار أمريكي بنهاية 2020 إلى 1.1 مليار دولار أمريكي في نهاية العام مما يعكس ثقة المودعين المستمرة في البنك. كما حققت التمويلات والاستثمارات نموًا بنسبة 6٪، حيث ارتفعت من 0.9 مليار دولار أمريكي بنهاية 2020 إلى 1.0 مليار دولار أمريكي في نهاية عام 2021، بسبب زيادة تمويل الاستصناع والاستثمارات تماشيًا مع مبادرة الحكومة لتشجيع النمو الصناعي.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

أما إجمالي الدخل التشغيلي لسنة 2021 فقد بلغ 52.3 مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها 3٪ عن 50.9 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020، ويرجع ذلك في الأساس إلى زيادة الإيرادات من الخدمات المصرفية والدخل من التمويل والاستثمارات الممولة ذاتيًا. بلغ صافي الدخل لسنة 2021 ما قدره 6.1 مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 3.8 مليون دولار أمريكي في عام 2020، بزيادة قدرها 62٪.

ونظرًا لاهتمامه بمصلحة العملاء، قدم البنك العديد من آليات الدعم للشركات الصناعية والتجارية التي تأثرت بجائحة كوفيد-19 من حيث منح تمويلات للمساعدة في دفع الرواتب، وتقديم تسهيلات للمستشفيات والمراكز الطبية لاستيراد الأدوية وغيرها من المعدات وتأجيل سداد القروض بشكلٍ عام وفق المبادئ التوجيهية التي وضعها بنك باكستان المركزي. وكان التوجه الرئيسي لأعمال البنك في قطاعات الأدوية والأسمدة والنسيج. أصدر البنك المركزي تعميمًا في أكتوبر 2021 يوجه جميع البنوك وبنوك التمويل الأصغر إلى توفير خدمة المدفوعات الرقمية وتسهيل تقديم الخدمات المالية للعملاء من الشركات من خلال بواباتها الرقمية، مما يسرع من رقمنة الخدمات. قام البنك بتسريع تنفيذ مشاريعه الرقمية من خلال إطلاق العديد من المنتجات التي تستند إلى الرقمنة لتسهيل إجراء المعاملات المصرفية دون الحاجة إلى الاتصال الشخصي المباشر، بما في ذلك في حالة استقطاب العملاء الجدد. تم في باكستان خلال العام إطلاق خدمة "راست" (Raast)، وهي بوابة إلكترونية للمدفوعات الصغيرة لتمكين إجراء المدفوعات بيسرٍ وسهولةٍ بين الأفراد والبائعين، كما تم تعزيز التجارة الإلكترونية من خلال بطاقات الخصم "يونيون بي" (UnionPay)، إلى جانب إطلاق بطاقة خصم ماستركارد لاتلامسية باستخدام تقنية اتصال المجال القريب (NFC) والتعاون مع شركة تكنولوجيا مالية (فينتك) محلية لإطلاق بوابة دفع محلية عبر الإنترنت. بلغ إجمالي المعاملات الرقمية حوالي 0.91 مليون خلال الأشهر العشرة الأولى من العام، بزيادة قدرها 66٪ عن الفترة نفسها من العام الماضي. خلال العام، قام البنك بتحديث العديد من من سياساته وإجراءاته التشغيلية في مجالات إدارة المخاطر والائتمان الاستهلاكي وما إلى ذلك.

تونس

بنك البركة تونس

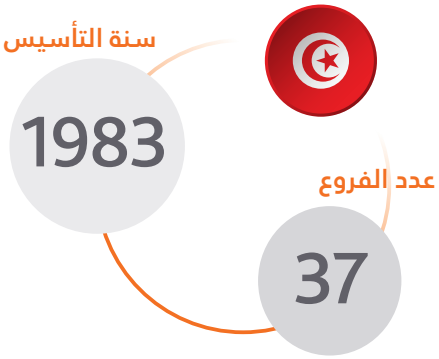

اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ محمد المنصر المدير العام
العنوان	88، شارع الهادي شاكر 1002، تونس, تونس
هاتف	+216 71 186 500
فاكس	+216 71 780 235
الموقع الإلكتروني	albarakabank.com.tn

تتمثل الأولوية لتونس حاليًا في تأمين دعم مالي خارجي. واستمرارًا للتدابير المالية التي بدأ تنفيذها في عام 2020، استحدثت الحكومة صندوقًا خاصًا بجائحة كوفيد-19 يتم تمويله من التبرعات، وقامت باستقطاع راتب يومٍ واحدٍ من جميع العاملين، وزادت معدل الضريبة على فوائد الودائع المصرفية، وفرضت رسومًا إضافية استثنائية على أرباح الشركات المالية بنسبة 2٪ للفترة 2020-2021. كما يتضمن قانون ميزانية عام 2021 تدابير إضافية لدعم الشركات المتضررة في قطاع السياحة. وفي أعقاب الركود الشديد الذي حدث في عام 2020 بسبب الجائحة، بدأ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يُظهِر للتو علاماتٍ على الانتعاش، ومن المتوقع أن تبدأ آفاق التجارة في التحسن بشكلٍ ملحوظٍ على المدى القريب. بدأ العجز المالي في التقلص ومن المتوقع ان يستمر في ذلك على المدى القريب مع بدء سريان جهود الحكومة للحد من نمو الإنفاق، وفقًا لتوصيات صندوق النقد الدولي. قام البنك المركزي التونسي بتخفيف سياسته النقدية منذ أن بدأت الجائحة بالتفشي في أوائل عام 2020. من المتوقع أن ترتفع الصادرات مع بدء الانتعاش، بيد أنه مع زيادة الإنفاق على الواردات بسبب الطلب الداخلي القوي وارتفاع أسعار البترول، يتوقع أن يتسع العجز التجارى .

سجل البنك أداءًا رائعًا خلال العام، حيث زاد إجمالي أصوله من 598.3 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 650.3 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، بزيادةٍ قدرها 9٪. تُعزى الزيادة في الأساس إلى نموٍ بنسبة 61٪ في التمويل بالمضاربة حيث بلغ مجموعها 102.8 مليون دولار أمريكي في نهاية العام مقابل 63.9 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020 – وهذا يدل على نجاح البنك في تقديم خدمات فعالة لعملائه مما يجذبهم للاستثمار مع البنك. وبالتالي زادت حسابات العملاء بنسبة 5٪ من 505.6 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 533.3 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021. كما ارتفع إجمالي الأصول التشغيلية بنسبة 9٪ من 515.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 562.7 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، وكانت الزيادة في الأساس في تمويل المضاربة لدعم الشركات في ظل هذه الظروف الاقتصادية الصعبة. ونتيجةً لتوسيع محفظة الأصول التشغيلية، ارتفع إجمالي الدخل التشغيلي أيضًا بنسبة 38٪ من 36.5 مليون دولار أمريكي في عام 2020 إلى 50.3 مليون دولار أمريكي في عام 2021: وارتفعت حصة البنك من دخل الأصول الممولة بشكل مشترك بنسبة 52٪ من 30.0 مليون دولار أمريكي في 2020 إلى 45.8 مليون دولار أمريكي في عام 2021. بلغ صافي الدخل للسنة 12.5 مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 7.6 مليون دولار أمريكي في عام 2020، بزيادة قدرها 66٪. كان إجمالي الإيرادات خلال السنة أكبر من ذلك ولكنه انخفض إلى هذا المستوى بسبب المخصصات التحوطية والضرائب الإضافية على الزيادة في الإيرادات.

استمر البنك في إجراءاته لحماية موظفيه من خلال تطبيق بروتوكولات التباعد الاجتماعي ونشر الوعي بين جميع الموظفين والعملاء وإعطاء الأولوية للمعاملات الرقمية اللاتلامسية. ومن أجل مساعدة عملائها من الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات على تجاوز الانكماش، تم تأجيل سداد أقساط التمويل. ومع ذلك، تم طرح منتجات جديدة - بطاقات البركة البلاتينية، والبريميوم وبريميوم-بلاس لعملائها من كبار الشخصيات والتي ستمكنهم من إجراء معاملاتهم برسوم تفضيلية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنظيم العديد من الحملات التسويقية من خلال وسائط إعلام متعددة مما أدى إلى زيادة الوعي بمجموعة منتجات البنك المتنوعة. كما اغتنم البنك هذه الفرصة لمراجعة وتحديث العديد من السياسات والإجراءات في إطار إدارة المخاطر والسيولة وأحرز تقدمًا جيدًا في مشاريع الرقمنة، وفي أثناء ذلك قام بإنشاء العديد من واجهات برمجة التطبيقات لنظامه المصرفي الأساسي.

(جميع المبالغ بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

جنوب أفريقيا

بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا

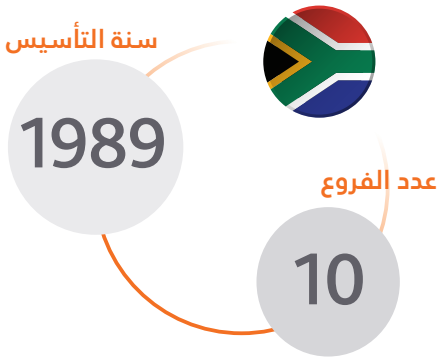

تُعد جنوب أفريقيا الاقتصاد الأكثر تقدمًا في أفريقيا ومركز الأعمال الرئيسي فيها، وهي ترتبط بعلاقات عملٍ وثيقةٍ مع دول جنوب ووسط / شرق إفريقيا كما تستقطب شركات دولية من الولايات المتحدة وأوروبا وآسيا بسبب وجود مؤسسات قوية وبنوك متينة فيها.

ولكن وكما هو الحال في أماكن أخرى من العالم، أصيبت البلاد ببلاء الجائحة في عام 2020 والتي أدت إلى ركود الاقتصاد. وتكفلت الحكومة بتوفير الأموال لمساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تعاني من الضغوط، ولا سيما في قطاعي السياحة والضيافة، وصغار المزارعين في قطاعات الدواجن والماشية والخضروات. كما تم في وقتٍ سابقٍ من العام الإعلان عن خطةٍ رسميةٍ لضمان القروض لتسهيل تقديم قروض مصرفية، تضمنها الحكومة، للشركات المؤهلة لمساعدتها في تحمل نفقات التشغيل خلال الجائحة. وتمضي الحكومة قدمًا في الإصلاحات الهيكلية وتقديم حزمة إغاثة طارئة بمبلغ 2.7 مليار دولار أمريكي، وبشكلٍ مُلحٍ خاصةً بعد الاضطرابات المدنية في يوليو 2021. تستهدف الحكومة وضع تدابير مثل حوافز التوظيف وإضافة كميات جديدة من الطاقة من منتجين مستقلين للطاقة الشمسية وطاقة الرياح. وبعد خفضٍ تراكمي لسعر الفائدة بمقدار 300 نقطة أساس في عام 2020، حافظ البنك المركزي في جنوب أفريقيا على ثبات أسعار الفائدة في عام 2021، ولكن ارتفاع التضخم بما يتماشى مع ضغوط الأسعار العالمية قد يدفع إلى ارتفاع أسعار الفائدة. تم تنفيذ برامج التطعيم بهمةٍ ونشاطٍ مما أدى إلى تطعيم ما يقرب من 50٪ من السكان، ولكن يبقى أن نرى ما إذا كان المتحور الأخير من فيروس كورونا، الذي نشأ في البلاد قرب نهاية العام، سيؤثر على جهود الحكومة في ضبط الاقتصاد والمالية العامة أم لا.

لقد كان أداء البنك مستقرًا في هذا العام. شهدت العملة (الراند جنوب أفريقي، راند) تقلبات خلال العام، حيث كانت قويةً في منتصف العام قبل أن تضعف بنحو 9٪ في نهاية العام. بلغ إجمالي أصول البنك في نهاية العام 537.8 مليون دولار أمريكي، بانخفاضٍ بنسبة 9٪ عن 591.9 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020. ومن حيث القيمة بالراند الجنوب أفريقي، كان الانخفاض بنسبة 1٪ من 8.7 مليار راند في نهاية عام 2020 إلى 8.6 مليار راند في نهاية عام 2021. بلغ إجمالي حسابات عملاء في نهاية العام 479.0 مليون دولار أمريكي مقابل 529.0 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020 - بانخفاض قدره 9٪. وكان الانخفاض من حيث القيمة بالراند 1٪ - من 7.7 مليار راند إلى 7.6 مليار راند في نهاية العام. انخفضت الأصول التشغيلية بنسبة 9٪ من 540.3 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020 إلى 491.8 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021، ومن حيث القيمة بالراند 1٪ من 7.9 مليار راند في نهاية عام 2020 إلى 7.8 مليار راند. وتُعزى الانخفاضات في الأساس إلى انخفاض أصول البيوع وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار تمشيا مع الانكماش الذي شهده الاقتصاد وبالتالي الأعمال التجارية. بلغ إجمالي الدخل التشغيلي لهذه السنة 19.9 مليون دولار أمريكي مقارنة بمبلغ 20.3 مليون دولار أمريكي، بانخفاض قدره 2٪. ومن حيث العملة المحلية انخفض إجمالي الدخل التشغيلي بنسبة 11٪ من 332.3 مليون راند إلى 295.9 مليون راند. بلغ صافي الدخل للسنة 2.5 مليون دولار أمريكي، أي تقريبًا نفس المستوى الذي كان عليه في العام الماضي بالدولار الأمريكي. وبالعملة المحلية بلغ صافي الدخل 37.4 مليون راند، بزيادة قدرها 4٪ من 30.1 مليون راند في عام 2020. أحرز البنك تقدمًا سريعًا في جهوده الرامية لمواجهة تأثير الجائحة على عملائه ووضع سياساتٍ للتباعد الاجتماعي والعمل من المنزل لموظفيه. لقد ظل البنك على اتصال وثيق مع عملائه الكثيرين لتلبية احتياجاتهم التمويلية عن طريق تأجيل سداد الأقساط لتمكينهم من الاستمرار في العمل. قام البنك بالتركيز على صناعات السلع الاستهلاكية سريعة الحركة، وهو القطاع الأقل تأثرًا بجائحة كوفيد-19. تم تحديث العمليات الداخلية لضمان إجراء معاملات العملاء بكفاءةٍ أكبر. وفي هذا الصدد، قام البنك بتنفيذ العديد من إجراءات أتمتة العمليات وعزز تطبيقاته المصرفية عبر الهاتف المحمول، وبسبب ذلك شهد إجمالي المعاملات الرقمية للبنك ارتفاعًا كبيرًا.

اسم رئيس الوحدة	الأستاذ/ شبير شوهان
المنصب	عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي
العنوان	2 كينغزميد بوليفارد، مكتب كينغزميد بارك، شارع ستولوارت سايملن، ص.ب. 4395، دوربان 4000، جنوب أفريقيا
هاتف	+27 31 364 9000
فاكس	+27 31 364 9001
الموقع الإلكتروني	albaraka.co.za

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

السودان

بنك البركة السودان

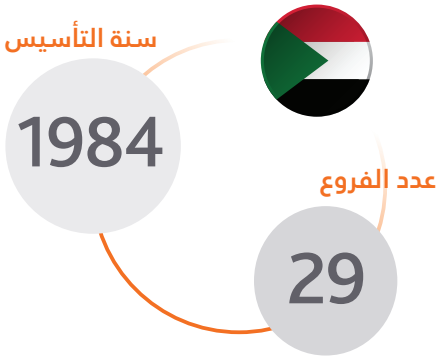

اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ الرشيد عبدالرحمن علي المدير العام
العنوان	برج البركة، ص.ب. 3583، شارع القصر، الخرطوم، السودان
هاتف	+249 187 112 000
فاكس	+249 183 788 585
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.sd

كان على السودان أن يتحمل تأثير الجائحة الذي أبقى الاقتصاد في حالة ركود، وكانت معدلات التطعيم منخفضة. غير أنه من المتوقع أن يعود الاقتصاد إلى النمو مع تلاشي آثار الجائحة والكوارث الطبيعية. قد يؤدي ارتفاع التضخم إلى إضعاف الاستهلاك في ظل انخفاض الإنتاجية وضعف استغلال الموارد. من المتوقع أن تؤدي المعونات والاستثمارات الدولية إلى انتعاش نشاط البناء في المدى القريب. ومن المتوقع أن يؤدي التوسع في صادرات الذهب والهيدروكربونات، وهما المحركان الرئيسيان للنمو، والاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الرأسمالية إلى تحفيز الانتعاش الاقتصادي وتضييق فجوة العجز المالي. وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن ترتفع رسوم نقل النفط عبر البلاد على خلفية ارتفاع أسعار النفط. في أوائل العام، خفضت الحكومة قيمة الجنيه السوداني وقامت بتحويله إلى نظام الإدارة المرنة مما قد يوفر بعض الاستقرار على المدى القريب.

كان أداء البنك جيدًا جدًا، بالنظر إلى الظروف الاقتصادية الصعبة. بلغ إجمالي الأصول في نهاية العام 132.4 مليار جنيه سوداني، بزيادةٍ قدرها 247٪ بالمقارنة مع 38.1 مليار جنيه سوداني في نهاية عام 2020 - حيث سجلت مستحقات البيوع وتمويلات المضاربة والمشاركة زياداتٍ كبيرة - وارتفع إجمالي الأصول التشغيلية بنسبة 192٪ من 17.1 مليار جنيه سوداني في نهاية عام 2020 إلى 50.0 مليار جنيه سوداني في نهاية عام 2021. ونظرًا لانخفاض قيمة العملة بشكلٍ كبيرٍ، إنْمَحت هذه الزيادات من حيث القيمة بالدولار الأمريكي ففي نهاية عام 2021، انخفض إجمالي الأصول بنسبة 58٪ إلى 293.2 مليون دولار أمريكي، مقارنةً بمبلغ 691.5 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020. بلغ إجمالي حسابات العملاء 82.2 مليار جنيه سوداني زيادة بنسبة 172٪ مقارنةً بمبلغ 30.2 مليار جنيه سوداني في نهاية عام 2020. مع زيادة حقوق أصحاب حسابات الاستثمار بنسبة 152٪، وهذا يؤكد ثقة المودعين الكبيرة في البنك. من حيث قيمة الدولار الأمريكي، انخفض إجمالي حسابات العملاء في عام 2021 إلى 182.0 مليون دولار أمريكي مقابل 547.3 مليون دولار أمريكي في عام 2020. بلغ إجمالي الدخل التشغيلي للسنة 11.8 مليار جنيه سوداني مقابل 3.2 مليار جنيه سوداني – وبقيمة الدولار الأمريكي 26.1 مليون دولار أمريكي لعام 2021 مقابل 58.9 مليون دولار أمريكي لعام 2020. بلغ صافي الدخل للسنة 5.4 مليار جنيه سوداني، ارتفاعًا من 1.5 مليار جنيه سوداني في عام 2020 ما يعادل 11.9 مليون دولار أمريكي في عام 2021 مقابل 26.8 مليون دولار أمريكي في عام 2020.

واصل البنك خلال العام تحديث عملياته الداخلية لإدارة المخاطر والتصنيفات الائتمانية للعملاء وإدارة الأصول / الخصوم وأنشأ واجهاتٍ إلكترونيةٍ مباشرة مع شركات الاتصالات وإدارات الخدمات الحكومية لمعالجة المدفوعات بالإضافة إلى إطلاق تطبيقٍ للهاتف المحمول. كما أقام البنك العديد من البرامج التدريبية لموظفيه.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

المغرب

بنك التمويل والإنماء

اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذة/ ياسمينة كيلالي المدير العام بالإنابة
العنوان	157، شارع الحسن الثاني، الدار البيضاء، 20000, المغرب
هاتف	+212 5 20 51 51 51
الموقع الإلكتروني	btibank.ma

لقد كانت المملكة المغربية سباقةً في إعطاء اللقاحات خلال العام وقد تم تطعيم معظم السكان. وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت منشأةً محليةً لتصنيع اللقاحات ومن المقرر أن يبدأ الإنتاج فيها قريبًا. من المرجح أن تعود هذه المبادرات على المدى المتوسط بفوائد على المملكة، مما يجعلها في وضع أفضل للتعامل مع المتحورات والسلالات الجديدة للفيروس، إن وجدت. وفي إطار التسهيلات الائتمانية بعد الجائحة لدعم الأعمال التجارية من خلال توفير التمويل لتغطية رأس المال العامل بأسعار فائدة مدعومة، قدمت البنوك قروضًا بما يعادل 3.3٪ من الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي 25,000 شركة. كما أطلقت الحكومة مبادراتٍ لتوفير التمويل للشركات الصغيرة جدًا والشركات العقارية التي تعمل في قطاع السياحة. ركز المغرب على معالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة من خلال الاستمرار في السعي لتكوين شراكاتٍ بين القطاعين العام والخاص في قطاعي البنية التحتية والطاقة المتجددة لدفع النمو قدمًا وتحقيق مكاسب إنتاجية. حافظت البلاد على علاقاتٍ ممتازةٍ مع صندوق النقد الدولي، وقد سددت جزءًا كبيرًا من تسهيلات خط الوقاية والسيولة الذي يبلغ 3 مليار دولار أمريكي قبل الموعد المحدد. قامت بنجاح شركةٌ منتجةٌ للفوسفات مملوكةٌ للدولة بإصدار سنداتٍ دولية بقيمة 1.5 مليار دولار أمريكي ومن المتوقع أن تواصل الدولة اللجوء إلى الأسواق الدولية لتلبية الاحتياجات المستقبلية وأن يكون نمو الناتج المحلي الإجمالي مدفوعًا بصادراتٍ أقوى، وتدفقاتٍ عاليةٍ للتحويلات، وناتجٍ قويٍ للقطاع الزراعي - وربما يكون النمو أبطأ قليلًا بسبب آثار الجائحة. ولهذه الأسباب، فإن مستقبل المملكة يبدو إيجابيًا.

كان إجمالي أصول البنك تقريبًا عند نفس مستوى العام الماضي: 61.2 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 مقابل 56.8 مليون دولار أمريكي في عام 2020. بلغ انخفاض إجمالي حسابات العملاء في نهاية العام 6٪ ليصل إلى 30.8 مليون دولار أمريكي مقابل 32.8 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020, بينما شهدت الأصول التشغيلية نمو بنسبة 15٪ - بشكل رئيسي في مستحقات المبيعات - ليصل إجمالها إلى 35.0 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 مقارنةً بمبلغ 30.4 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020. كان يتم تداول الدرهم المغربي ضمن نطاقٍ محددٍ لتحرك سعر الصرف ولذلك لم يكن هناك تآكل ملحوظ في قيمته خلال العام. بلغ إجمالي الدخل التشغيلي لسنة 2021 ما قدره 1.1 مليون دولار أمريكي مقارنةً بمبلغ 1.5 مليون دولار أمريكي في عام 2020، بانخفاضٍ قدره 23٪. وبلغ صافي الخسارة للسنة 4.0 مليون دولار أمريكي مقارنة بخسارة قدرها 4.6 مليون دولار أمريكي في عام 2020.

على الرغم من استمرار الظروف الصعبة لجائحة كوفيد-19 خلال العام، استمر البنك في مواصلة أعماله في تمويل قطاعات العقارات والمركبات والمعدات والسلع، وأطلق العديد من حملات التسويق عبر الوسائط الرقمية. كما قام بتطوير العديد من المنتجات والخدمات لتحديث وتحسين منتجاته الحالية المتعلقة بالتحويلات المالية والتأمين والأراضي الزراعية والتمويلات المدعومة بضمانات من صندوق الضمان المركزي. انتهز البنك الفرصة لتعزيز عملياته الداخلية وإجراءاته في تسليم المنتجات وإدارة المخاطر.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

المملكة العربية السعودية

إتقان كابيتال

استفادت المملكة العربية السعودية من ارتفاع أسعار النفط خلال العام، ومن المتوقع أن يتسارع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على المدى القريب، مدفوعًا بارتفاع أسعار النفط واستمرار الانتعاش في القطاع غير النفطي وزيادة الطلب الدولي لا سيما من الصين. نظرًا لذلك، ومع تخفيف القيود والسماح بدخول الحجاج والمعتمرين ممن أخذوا التطعيمات كاملةً، من المتوقع أن ينتعش الاقتصاد. وضعت الحكومة استراتيجيةً طويلة الأجل لتنويع الاقتصاد وتقليل اعتماد المملكة على النفط من خلال خطط وبرامج رؤية 2030. كما اعتمد صندوق الاستثمارات العامة تعزيز الاستثمار في القطاع الخاص المحلي بهدف تشجيع بعض أكبر الشركات في البلاد على استثمار حوالي 1.3 تريليون دولار محليًا بحلول عام 2030. حافظ البنك المركزي السعودي ("ساما") على ابقاء سعر الفائدة منخفضًا ولكن قد تكون هناك حركة صعودية على المدى القريب تماشيًا مع إجراءات بنك الاحتياطي الفيدرالي حيث أن الريالَ السعودي مرتبطٌ بالدولار الأمريكي.

بلغ إجمالي أصول إتقان كابيتال 14.5 مليون دولار أمريكي بنهاية عام 2021، بانخفاضٍ قدره 25٪ عن 19.4 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020، ويرجع ذلك بشكل رئيسي إلى انخفاضٍ في الأوراق المالية المحتفظ بها للمتاجرة خلال العام. بلغت الأصول الخاضعة لإدارة إتقان كابيتال 453.3 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2021 مقارنةً بمبلغ 389.3 مليون دولار أمريكي في نهاية عام 2020، أي زيادة بنسبة 16٪. سجلت الشركة صافي دخل بسيط قدره 0.3 مليون دولار أمريكي، مقارنة بخسارةٍ قدرها 3.0 مليون دولار أمريكي في عام 2020.

اسم رئيس الوحدة المنصب	الدكتور/ بسام هاشم السيد العضو المنتدب والرئيس التنفيذي
العنوان	حي الزهراء- شارع أحمد العطاس مركز الزهراء التجاري ص.ب. 8021، جدة 21482 المملكة العربية السعودية
هاتف	+966 12 263 8787
فاكس	+966 12 263 8789
الموقع الإلكتروني	itqancapital.com

مع استمرار تأثير ظروف فيروس كورونا على الأعمال والأفراد، اتخذت إتقان كابيتال إجراءاتٍ لضمان عمل جميع موظفيها من المنزل واستمر التركيز على قطاعي العقارات والرعاية الصحية لزيادة الأعمال. في غضون ذلك، ركزت الشركة جهودها على تحديث العديد من سياساتها وإجراءاتها في إدارة المخاطر وطبقت نظامًا جديدًا لموارد المؤسسة.

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

لبنـان

بنك البركة لبنان ش.م.ل

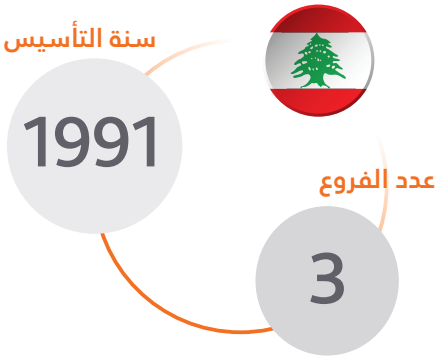

يمر لبنان بأزمةٍ ماليةٍ واقتصاديةٍ حادة. ومن المتوقع أن تعيد الحكومة، هيكلة الاقتصاد بمساعدة صندوق النقد الدولى الذي وضع شروطًا كثيرة، أحدها وجود حكومة مستقرة. ومع ذلك، من المتوقع أن ينكمش الاقتصاد على مدى العامين المقبلين، ولكن من المؤمل أن ينمو بعد ذلك. قد يقوم مصرف لبنان، البنك المركزي، باستبدال ربط العملة اللبنانية بالدولار الأمريكي بتعويم مُدار، بما يتماشى مع متطلبات صندوق النقد الدولي. لقد ارتفع التضخم إلى مستوياتٍ كبيرةٍ وبلغ متوسط العجز المالي 4٪ من الناتج المحلي الإجمالي. ستكون أولوية الحكومة التركيز على دعم المالية العامة، والتخفيف من وطأة الاضطرابات الاقتصادية المرتبطة بجائحة كورونا، وتنفيذ إصلاحاتٍ فوريةٍ لزيادة القدرة على تحمل الدين، بالإضافة إلى وضع خارطة طريقٍ لإصلاح القطاع المصرفي المحلي.

اتخذ بنك البركة لبنان ش.م.ل إجراءاتٍ لحماية موظفيه من خلال تنفيذ تدابير مناسبة وكافية لمنع انتشار كوفيد-19 بالإضافة إلى ضمان الحفاظ على التباعد الاجتماعي في أماكن العمل وكذلك في التعامل مع العملاء.

اسم رئيس الوحدة المنصب	الأستاذ/ معتصم محمصاني عضو مجلس الإدارة والمدير العام
العنوان	شارع جوستنيان, مبنى باك الطابق 12, الصنائع، جانب غرفة التجارة والصناعة, بيروت، لبنان
هاتف	+96117 48061 - 65
فاكس	Ext : +96117 48061 - 65 -700
الموقع الإلكتروني	albaraka.com.lb

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

ليبيا

مجموعة البركة المصرفية (مكتب تمثيلي)

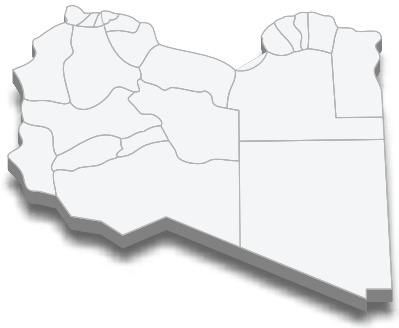

سنة التأسيس

2011

في الوقت الذي يستمر فيه الصراع السياسي في ليبيا، تتجه البلاد نحو حلٍ بأمل تشكيل حكومةٍ موحدةٍ في المدى القريب. كانت الآثار السياسية والاقتصادية لجائحة كورونا كبيرة، ومن المتوقع أن تظل تحديات هائلة أمام الانتعاش والنمو، إلى أن يتحقق الاستقرار السياسي، ويمكن أن يكون ارتفاع أسعار النفط بمثابة عاملٍ مخففٍ لهذه التحديات.

يساعد مكتبنا التمثيلي في ليبيا الوحدات التابعة لمجموعة البركة على إقامة والحفاظ على علاقاتٍ مع البنوك المحلية والجهات الرقابية والتنظيمية في ليبيا. كما يقوم المكتب بتسهيل الاتصال بين وحدات مجموعة البركة والبنوك المحلية لبناء جسور أعمالٍ ستكون مفيدةً فور خروج البلاد من حالة عدم الاستقرار السياسي الحالية.

الاسم المنصب	الأستاذ/ محمد الخازمي رئيس المكتب التمثيلي
العنوان	برج طرابلس، برج رقم 1, الطابق 14، مكتب رقم 144, ص.ب. 93271, طرابلس، ليبيا
هاتف	+218 (21) 3362311 / +218 (21) 3362310
فاكس	+218 (21) 3362312
الموقع الإلكتروني	albaraka.com

(جميع الأرقام بالدولار الأمريكي ما لم يذكر خلاف ذلك)

مقر مجموعة البركة المصرفية في خليج البحرين،
مملكة البحرين

حوكمة الشركات

تعتبر المجموعة أن اعتماد سياسة حوكمة شركات وثقافة إدارة مخاطر منضبطة شرطًا أساسيا لضمان إدارة فعالة للمجموعة من أجل تحقيق عوائد مالية قوية ومستدامة وبناء قيمة مرتفعة ومستمرة للمساهمين. إن تبني والمحافظة على اعلى مستوى من حوكمة الشركات وإدارة المخاطر، من خلال المراجعة المتواصلة والفعالة، هو المفتاح لبناء شركة مسؤولة تتمتع بأخلاقيات قوية. وقد كان ذلك ضروريا لتأسيس بنية حوكمة قوية يتم بموجبها وبشكل واضح تحديد وفصل الوظائف والأدوار والمسؤوليات بين مجلس الادارة ولجان مجلس الادارة والادارة التنفيذية ومسؤولي وموظفي الشركة.

مجلس الادارة

إن مجلس الادارة ("المجلس") هو المسؤول عن وضع استراتيجية عمل وأولويات المجموعة والإشراف عليها، وهو مسؤول كذلك عن وضع السياسات على أعلى مستوى وإدارة المجموعة بشكل عام، ويكون مسؤولا أمام المساهمين عن الاداء المالي والتشغيلي للمجموعة. كما أنّه مسؤول عن زيادة وتخصيص رأس المال، ومراقبة الادارة التنفيذية ومتابعة أدائها لعمليات المجموعة؛ واتخاذ القرارات التي تخص الاعمال المهمة، وزيادة قيمة حقوق المساهمين على المدى الطويل. ويقوم المجلس بالتأكّد من قيام المجموعة بإدارة المخاطر بشكل فعّال من خلال الموافقة على ومتابعة مستوى المخاطر المقبولة للمجموعة والتهديدات الاستراتيجية طويلة المدى لأعمال المجموعة وحمايتها منها.

يكون مجلس الادارة أيضًا، ضمن أمور أخرى، مسؤولاً عما يلي:

- وضع أهداف وغايات المجموعة وإعادة تقييمها بشكل دوري؛
- وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف وغايات المجموعة؛
- وضع هيكل ومسؤوليات الادارة ومراجعتها بصورة منتظمة ومراقبة فاعلية الادارة التنفيذية بما في ذلك مراقبة قدرتها على تخطيط وتنفيذ الاستراتيجيات؛
- مساءلة الادارة التنفيذية عن النتائج؛
- وضع سياسات وإجراءات مناسبة لعملية الموافقة على الميزانيات التقديرية ومراجعة الاداء مقارنة بالأهداف المحددة في الميزانية التقديرية وبمؤشرات الأداء الرئيسية؛
- التحقّق من وضع إطار عام وفعال وشامل وشفّاف لحوكمة الشركات؛
- وضع والموافقة على سياسات وإجراءات مناسبة لضمان الامتثال بالسلوك الأخلاقي وبالقوانين والأنظمة ومعايير التدقيق والمحاسبة وسياسة حوكمة الشركات للمجموعة؛
- التأكد من أن عمليات المجموعة ووحداتها التابعة مدعومة ببيئة مراقبة مناسبة، أي أن تكون لدى وظائف وأقسام الامتثال وإدارة المخاطر والرقابة المالية وإعداد التقارير موارد مناسبة وهياكل ملائمة؛
- التحقق من أن عمليات المجموعة مدعومة بنظام تقنية معلومات فعال ومتكامل ويمكن الاعتماد عليه؛
- التأكيد على وإبلاغ الادارة التنفيذية بأهمية قيام التدقيق الداخلي في المجموعة وفي وحداتها التابعة بمراجعات دورية لآليات الضبط الداخلية وتفعيل إجراءات لتعزيز التدقيق الداخلي واتخاذ تدابير تصحيحية سريعة وفعّالة لمعالجة ما قد تكشفه أعمال التدقيق؛
- الموافقة على شطب التسهيلات الائتمانية والاستثمارات، حين يكون ذلك مطلوبا، وفقًا لسياسات وإجراءات المجموعة؛
- ضمان وجود إطار عمل لمكافحة غسل الاموال بغرض إدارة مخاطر غسل الأموال في جميع أنحاء المجموعة؛
- ضمان تنفيذ برنامج مكافحة الرشوة والفساد ("برنامج إيه بي سي") في جميع أنحاء المجموعة؛
- الموافقة على الاستثمارات الاستراتيجية التي تقوم بها المجموعة ووحداتها التابعة؛
- رصد ومتابعة احتمال نشوء تضارب مصالح ومنع المعاملات غير السليمة مع الأطراف ذات الصلة؛
- الموافقة على أي معاملات جوهرية خارج النسق الاعتيادي لأعمال المجموعة أو التي تتجاوز حدود صلاحيات الموافقة المفوض بها إلى الادارة التنفيذية؛
- ضمان إعداد بيانات مالية تعبر بدقّة عن الوضع المالي للمجموعة، وذلك على أساس منتظم وثابت والتأكد من المراجعة والموافقة على البيانات المالية الدورية والتقارير والموافقة عليها ونشرها؛
- الموافقة على جميع التغييرات المهمة في السياسات المحاسبية وسياسات إعداد التقارير للمجموعة؛
- ضمان الامتثال في جميع الاوقات بجميع المعايير الشرعيّة والمعايير المحاسبية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ؛
- التّأكد من أنّ مجموعة البركة المصرفية لديها دليل سلوك معتمد للموظفين وأن يتمّ الامتثال بشكل تام بهذا الدليل في جميع الاوقات؛
- التّأكد من أن بيئة المراقبة والانضباط تحافظ على السرية اللازمة لمعلومات العملاء وصون وحماية حقوق وأموال العملاء بشكل مناسب؛
- ضمان تحقيق أهداف المجموعة المتعلقة بتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية؛
- تنظيم عقد اجتماعات الجمعية العمومية والمساهمين وإعداد جداول الأعمال الخاصة بها؛
- ضمان المعاملة العادلة والمنصفة لجميع حاملي الاسهم، بما في ذلك مساهمي الأقلية؛
- القيام بأي مهام أو وظائف يُطلب من مجلس الادارة القيام بها بموجب القوانين والأنظمة المعمول بها.

اثناء مراجعته المنتظمة لاستراتيجية المجموعة، يقوم المجلس باستعراض خطط أعمال المجموعة ومستوى المخاطر التي تنطوي عليها هذه الخطط، ويقيِّم مدى كفاية رأس المال لدعم مخاطر الأعمال للمجموعة ويضع أهداف الأداء ويشرف على المصاريف الرأسمالية الكبرى والتصرف في الاستثمارات والاستحواذات .

تقع على عاتق مجلس الادارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وفاعليته وعن تعريف وتطبيق معايير المساءلة التي تمكّن الادارة التنفيذية من تحقيق أهداف مجموعة البركة المصرفية. ويتحقق المجلس من أن الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة وهيكلية المجلس والهيكل التنظيمي للمجموعة جميعها مناسبة لاعمال المجموعة والمخاطر المرتبطة بها، كما يقوم بشكل منتظم بتقييم الأطر العامة للنظم وإجراءات المراقبة لهذه الغاية. وتوجد في البنك إجراءات معتمدة مستمرّة لتشخيص وتقييم وإدارة المخاطر الرئيسية التي تواجهها

المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بانتظام من قبل المجلس. وينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود توثيق متسلسل يمكن مراجعته والتحقق منه لأغراض المساءلة وتحديد المسؤولية يطبق على جميع عمليات البنك. وقد صمم هذا النظام لضمان فاعلية وكفاءة العمليات والامتثال لجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر بشكل يمكن معه تجنّب حدوث أخطاء كبيرة أو خسائر جسيمة أو عمليات احتيال.

في إطار الوفاء بمسؤوليته عن ضمان الحوكمة الفعالة في جميع الأمور المتعلقة بمجموعة البركة، وضع مجلس الادارة سياسة امتثال مكتوبة للتأكد من امتثال المجموعة لجميع القوانين والأنظمة واللوائح؛ ولا سيما تلك الصادرة من مصرف البحرين المركزي والهيئات الرقابية والتنظيمية المحلية الأخرى. مجلس ُالادارة مسؤولٌ أيضًا عن الالتزام بأعلى المعايير الأخلاقية في مزاولة الأنشطة والأعمال التجارية ويتوقع من جميع الموظفين والمديرين والأشخاص المرتبطين بالمجموعة الالتزام بالسياسات والقوانين بما في ذلك تلك المنصوص عليها في قانون العقوبات البحريني. لقد فوض مجلس الادارة مسؤولية مراقبة الامتثال إلى الرئيس التنفيذي للمجموعة. يتم تنفيذ هذه المسؤولية من خلال دائرة امتثال مخصصة لهذا الغرض ولديها تفويض يغطي جميع جوانب الامتثال بما في ذلك: صياغة سياسات وإجراءات عمل فعالة لإدارة مخاطر الامتثال للمجموعة؛ مساعدة الادارة التنفيذية والموظفين في إدارة المخاطر؛ تقديم المشورة فيما يتعلق بالقوانين والأنظمة واللوائح ومعايير الامتثال المعمول بها؛ نشر وتعميم سياسات الامتثال وتوفير مبادئ توجيهية لموظفي مجموعة البركة؛ ضمان وجود منهج عمل فعال للامتثال؛ تقديم تقارير دورية إلى مجلس الادارة فيما يتعلق بضوابط الامتثال؛ وضع ضوابط وأطر عمل فعالة وسياسات قوية بشأن "اعرف عميلك" (كيه واي سي)، ومكافحة غسل الاموال (إيه إم إل) وبرنامج مكافحة الرشوة والفساد ("برنامج إي بي سي"). تعمل مجموعة البركة المصرفية وباستمرار على تعزيز إطار الامتثال الخاص بها وإطار الامتثال لكل وحدة من وحداتها التابعة لها.

وقد وضع مصرف البحرين المركزي في أكتوبر 2010 متطلّبات جديدة يجب الالتزام بها من قبل جميع الشركات المرخّص لها بموجب المجلدين 2 و 6 من (لائحة الضوابط الرقابية على أعلى مستوى) من (كتاب القواعد) فيما يتعلق بمبادئ حوكمة الشركات. وتتماشى هذه المتطلبات مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق حوكمة الشركات الصادر من وزارة الصناعة والتجارة والسياحة في مملكة البحرين، ومع أفضل المعايير الدولية لممارسة حوكمة الشركات التي وضعتها هيئات عالمية مثل لجنة بازل للإشراف المصرفي بالإضافة إلى ضوابط، وسياسات مستويات الادارة العليا ذات العلاقة. وفي عام 2014 أدخل مصرف البحرين المركزي المزيد من المتطلّبات التي تتعلّق بالمكافآت للأشخاص الذين لديهم صلاحية الاعتماد والآخذين مخاطر حقيقية (أنظر أدناه)، وقد تم ّ اعتماد هذه المتطلّبات من قبل مجموعة البركة المصرفية. وتقوم المجموعة بإجراء تقييمات داخلية سنوية مفصلة للتأكد من الامتثال لهذه المتطلبات وتضع خطوات محددة لمعالجة أي قصور يتم التعرف عليه. وتتم إحاطة كلّ من مصرف البحرين المركزي، ومساهمي المجموعة ومجلس الادارة والادارة التنفيذية علما بشكل تام بأي قصور كهذا إن وجد والخطوات التي يتم اتخاذها لمعالجته.

كما تقوم مجموعة البركة المصرفية باستمرار بالتحقّق من أن مساهمي الأقلية في المجموعة ممثلون تمثيلا جيدًا في مجلس الادارة عن طريق أعضاء مجلس الادارة المستقلين (الذين يشكلون غالبية أعضاء مجلس الادارة) الذين تكون لديهم مسؤولية إضافية في حماية حقوق مساهمي الأقلية.

ويعقد مجلس الادارة اجتماعات منتظمة (على الأقل أربع مرات في السنة) وله جدول رسمي بالأمور التي يختص ّ بها، وينظر في الجوانب الأساسية من شؤون المجموعة التي تحال إليه لإتخاذ قرارات بشأنها. ويقوم المجلس بمراجعة استراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغييرات الجوهرية المقترحة في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها وينظر في التقارير المرفوعة له عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي وإدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وأداء الادارة التنفيذية. ويحضر أعضاء مجلس الادارة جميع اجتماعات المجلس كلّ ما أمكن، وفي كل الأحوال يجب الا يقل عدد الاجتماعات التي يحضرها العضو عن 75 ٪ من مجموع الاجتماعات في أي سنة، كما يقوم الاعضاء بالتواصل غير الرسمي فيما بينهم في الفترات التي تفصل بين الاجتماعات.

ورئيس مجلس الادارة هو المسؤول عن قيادة المجلس وعن أداء المجلس لوظيفته بكفاءة، ويتأكد من استلام جميع أعضاء المجلس جدول الأعمال ومحاضر الاجتماعات السابقة ومعلومات أساسية خطية قبل كل اجتماع من اجتماعات المجلس، وفيما بين الاجتماعات عند الضرورة. ويتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤوليتهم على اكمل وجه. وفي هذا الخصوص، يحقّ لمجلس الادارة ولجانه وجميع أعضائه بصورة فردية الاتصال بالإدارة التنفيذية والاستشاريين القانونيين الخارجيين أو غيرهم من الاستشاريين والمستشارين المختصين على نفقة المجموعة، وبسكرتير المجلس الذي عليه التأكّد من الامتثال بإجراءات المجلس وباللوائح والأنظمة المعمول بها. ويشجع المجلس مشاركة أعضاء الادارة التنفيذية في اجتماعات المجلس إذا ما كان ذلك مناسبا فيما يتعلق بالمسائل التي يتداولها المجلس، وحيثما يرى الرئيس التنفيذي للمجموعة ضرورة معرفة الادارة التنفيذية بأمر ما يتم ّ تداوله في المجلس.

وبموجب النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية يتكون مجلس الادارة مما لا يقلّ عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضوا. ويشغل أعضاء مجلس الادارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد. ومع ذلك يجوز تمديد مدة الولاية بناء على طلب المجلس لفترة لا تزيد عن ستة شهور على أن يتم ّ الحصول على موافقة وزير الصناعة والتجارة والسياحة في البحرين على ذلك.

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

ولا يوجد حد اقصى للسن ّ التي يجب عندها على عضو مجلس الادارة التقاعد من المجلس. وتنتهي عضوية عضو المجلس بانتهاء مدة ولايته/ ولايتها أو بناءً على قرار من المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية، أو نتيجة لأحدى أحداث أو ظروف محددة أو اكثر، وتشمل هذه ما يلي:

- اكتشاف أنّ التعيين الأصلي للعضو كان مخالفًا لأحكام قانون الشركات التجارية أو النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية؛
- سوء استغلال عضو لمركزه/ مركزها كعضو مجلس إدارة، أو الإخفاق في الامتثال بشروط تعيينه / تعيينها أو أحكام اللوائح الداخلية للمجلس أو لجانه؛
- إخفاق العضو في حضور ثلاثة اجتماعات متتالية لمجلس الادارة دون عذر مشروع يتم إبلاغ المجلس به خطيا؛
- عند استقالة العضو رسميا من المجلس بعد تقديم إخطار مسبق في أجل معقول، أو
- تقلّد العضو لوظيفة أخرى بأجر في مجموعة البركة المصرفية إلا إذا وافق مجلس الادارة بشكل محدد على خلاف ذلك.

وعند الإعلان عن طلب تقديم ترشيحات لمنصب عضو مجلس إدارة للحلول محلّ أعضاء مجلس الادارة الذين ستنتهي مدة السنوات الثلاثة المقررة لعضويتهم، يجب تقديم طلبات الترشيح هذه إلى أمانة سر المجلس ضمن الوقت المحدد في الإعلان، ثم ّ إلى لجنة الترشيحات والمكافآت التابعة للمجلس لرفع توصياتها إلى مجلس الادارة .

وكجزء من عملية الترشيح، يجب أن يكون كلّ ترشيح متوافقاً مع القواعد واللوائح المحلية ويجب تقديمه إلى مصرف البحرين المركزي لضمان الامتثال بمتطلّبات (المناسبة والملائمة) لمصرف البحرين المركزي. ويتم ّ بعد ذلك تقديم أسماء كافة الأفراد المرشحين الذين وافق عليهم مصرف البحرين المركزي إلى المساهمين في اجتماع الجمعية العامة المقبل لإجراء عملية التصويت والانتخاب. وتجرى انتخابات أعضاء مجلس إدارة المجموعة وفقًا للقواعد والإجراءات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية والنظام الاساسي لمجموعة البركة المصرفية.

وتماشيا مع ممارسات حوكمة المؤسسة، توجد خطة خلافة للإدارة التنفيذية. ويتم مراجعة هذه الخطة بصورة سنوية وتقدم لمصرف البحرين المركزي.

ويستلم كل عضو جديد يُنتخب لمجلس الادارة خطاب تعيين خطّي يوضّح الصلاحيات والواجبات والمسؤوليات لذلك العضو وغير ذلك من شروط التعيين ذات الصلة.

يتألف مجلس الادارة حالياً من ثلاثة عشر عضوا ممّن يتمتعون بخلفيات وخبرات مختلفة، وهم مسؤولون فرادى ومجتمعين عن أداء مسؤوليات المجلس وعن الحكم على الأمور باستقلالية وموضوعية. ولا توجد لأي عضو فرد أو مجموعة من أعضاء مجلس الادارة صلاحيات مطلقة لاتخاذ القرار أو الهيمنة على عملية اتخاذ القرار في المجلس. إن غالبية أعضاء مجلس الادارة هم إما أعضاء غير تنفيذيين أو مستقلين تماما عن الادارة التنفيذية، كما أن ّ كُلّ منهم مسؤول بشكل فردي عن التمعّن في ومساءلة قرارات وأداء الادارة التنفيذية. ويشغل منصب رئيس مجلس الادارة ومنصب نائب رئيس مجلس الادارة ومنصب الرئيس التنفيذي للمجموعة أعضاء مختلفون وللرئيس التنفيذي للمجموعة مسؤوليات منفصلة محددة بشكل واضح. ويتم ّ تقييم حجم وتركيبة مجلس الادارة ولجانه بصورة منتظمة، بينما يتم ّ بشكل سنوي تقييم أداء أعضاء مجلس الادارة بصورة فردية فيما يتعلق بفاعليتهم ومساهمتهم واستقلاليتهم على ضوء المصالح المفصح عنها والسلوك. كما تتم مراجعة استقلالية أو عدم استقلالية الاعضاء بشكل سنوي.

وتتم مكافاة جميع أعضاء مجلس الادارة فقط عن طريق المكافاة السنوية إلى جانب بدل الحضور الذي يدفع لعضو مجلس الادارة عن كل اجتماع يحضره، بالإضافة إلى تعويض مصاريف السفر، حسب مقتضى الحال استنادا لسياسة مخصصات ومكافآت أعضاء مجلس الادارة المعتمدة. وقد اعتمد مجلس الادارة مدونة رسمية للسلوك والأخلاق المهنية تطبق على أعضاء مجلس الادارة والادارة التنفيذية والمسؤولين الموظّفين والوكلاء والمستشارين وأي شخص آخر يمثّل أو يتصرف بالنيابة عن المجموعة. ويمكن الرجوع إلى تفاصيل المدونة في قسم الافصاحات العامة الإضافية من هذا التقرير.

وتماشيا مع الممارسات العالمية وكتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، قام المجلس بتبني إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين اكثر من ثلث الاعضاء كمستقلين في المجلس حسب تعريف مصطلح (مستقلين) في كتاب قواعد مصرف البحرين المركزي.

وحتى تاريخ 31 ديسمبر 2021 ، يتكون مجلس إدارة المجموعة من: (لمزيد من التفاصيل بشأن تكوين مجلس الإدارة يرجى الرجوع إلى الصفحة رقم 6 من هذا التقرير):

أعضاء غير تنفيذيين

1. الشيخ عبد اللّه صالح كامل – الرئيس
2. الأستاذ توفيق شاكر مفتي
3. فهد عبد الله عبد العزيز الراجحي

أعضاء مستقلون

1. الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي – نائب الرئيس
2. الدكتور جهاد النقلة
3. الدكتور خالد عبداللّه عتيق
4. الاستاذة داليا حازم خورشيد
5. الدكتور زياد أحمد بهاء الدين
6. الأستاذ سعود صالح الصالح
7. الدكتور محمد المنصف شيخ روحه
8. الأستاذ ناصر محمد النويس

أعضاء تنفيذيون

1. الأستاذ عبدالإله عبدالرحيم صباحي
2. الأستاذ مازن خيري مناع – الرئيس التنفيذي للمجموعة

لجان مجلس الادارة

لقد قام المجلس بتشكيل عدد من اللّجان التابعة له يتمّ تعيين أعضائها من بين أعضاء المجلس وقد تم تفويض مسؤوليات محددة لكلّ لجنة من هذه اللّجان.

إن لجان المجلس الرئيسية هي كما يلي (كما في 31 ديسمبر 2021):

اللّجنة التنفيذية لمجلس الادارة

يرأس اللّجنة التنفيذية الشيخ عبد اللّه صالح كامل (عضو غير تنفيذي) وتضم في عضويتها الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي (نائب الرئيس، عضو مستقل)، الأستاذ مازن خيري مناع - الرئيس التنفيذي للمجموعة (عضو تنفيذي) وعبدالإله عبدالرحيم صباحي (عضو تنفيذي)، الأستاذة داليا حازم خورشيد (عضو مستقل) والدكتور زياد أحمد بهاء الدين (عضو مستقل). وتضم اللّجنة التنفيذية ما لا يقل عن أربعة أعضاء مجلس إدارة وتجتمع أربع مرات في السنة على الأقل. وقد قام مجلس الادارة بتفويض اللّجنة التنفيذية بموجب نظام داخلي رسمي معتمد من قبلها بمسؤولية تقديم توصيات إلى المجلس، لغرض الحصول على موافقة المجلس، فيما يتعلّق بالاستراتيجيات العامة وخطّة العمل للمجموعة، وفيما يتعلق بأي تغيير جوهري عليها، أو أي تغيير كبير في رأس مال المجموعة أو في هيكلها التنظيمي أو أصولها أو استثماراتها.

لجنة الترشيحات والمكافآت

يرأس لجنة الترشيحات والمكافآت الأستاذ سعود صالح الصالح (عضو مستقل) وتضم في عضويتها الأستاذ فهد عبداللّه الراجحي (عضو غير تنفيذي) والدكتور محمد المنصف شيخ روحه (عضو مستقل). وتعمل اللّجنة وفقاً لنظام داخلي رسمي معتمد من قبلها وتجتمع اللّجنة مرتين في السنة على الأقل وتنظر في جميع العناصر الأساسية لسياسة المكافآت، بما في ذلك، ضمن أمور أخرى، الموافقة على مكافآت أعضاء مجلس الادارة بناء على انتظام حضورهم اجتماعات المجلس واجتماعات اللّجان. كما توصي لمجلس الادارة بمستويات المكافآت لفريق الادارة التنفيذية والموظفين الآخرين في مجموعة البركة المصرفية وفقًا لهيكلة حوافز معتمدة مرتبطة بالأداء.

وتقوم اللّجنة بإجراء تقييم سنوي لأداء المجلس ولجان المجلس والرئيس التنفيذي للمجموعة. وعندما تتم مناقشة مسائل ترتبط بمصلحة شخصية لعضو في اللّجنة، ينسحب ذلك العضو من الاجتماع ويمتنع عن التصويت. إن اللّجنة مسؤولة عن تحديد الأشخاص المؤهلين لان يصبحوا أعضاء مناسبين في مجلس الادارة أو الرئيس التنفيذي للمجموعة أو المراقب المالي أو سكرتير الشركة واي مسؤولين تنفيذيين آخرين (باستثناء تعيين رئيس التدقيق الداخلي) وتقديم توصيات بذلك. كما أنها مسؤولة أيضًا عن تأهيل وتثقيف وتوجيه أعضاء مجلس الادارة الجدد وتنظيم ندوات وبرامج تدريبية أخرى من وقت لآخر لأعضاء المجلس.

لجنة مجلس الادارة للتدقيق

يرأس لجنة مجلس الادارة للتدقيق الدكتور خالد عبداللّه عتيق (عضو مستقل)، وتضم في عضويتها الأستاذ فهد عبداللّه الراجحي (عضو غير تنفيذي)، الدكتور جهاد النقلة (عضو مستقل) والأستاذ ناصر محمد النويس (عضو مستقل)والأستاذ توفيق شاكر مفتي (عضو غير تنفيذي)، الذي تم تعيينه كعضو في 10 مايو 2021. ويحكم عمل اللّجنة نظام داخلي رسمي مكتوب وافقت عليه اللّجنة واعتمده مجلس الادارة . وتجتمع اللّجنة رسمياً أربع مرات في السنة على الأقل، ويحضر مدقق الحسابات الخارجي اجتماعاً واحداً من هذه الاجتماعات على الأقل في كل سنة. علاوة على ذلك، يكون لمدقق الحسابات الخارجي اتصال غير محدود مع لجنة مجلس الادارة للتدقيق والحوكمة ورئيسها طوال السنة.

وقد قام مجلس الادارة بتكليف لجنة التدقيق بمسؤولية تأمين وجود نظام فعال للتدقيق الداخلي وبيئة رقابية داخلية مستمرة ونظام جيد للمحاسبة والرقابة المالية. وتقوم اللّجنة بإنجاز ذلك عن طريق مراجعة منتظمة لتقارير التدقيق الداخلي وخطابات المدققين الخارجيين وتقارير زيارات التفتيش التي تقوم بها المصارف المركزية وكذلك للسياسات والممارسات المحاسبية والمالية والإبلاغ المالي وضوابط وإجراءات الإفصاح للمجموعة ومدى كفاية وفاعلية إجراءات الرقابة الداخلية في المقر الرئيسي للمجموعة ووحداتها التابعة. وتختص اللّجنة بالنظر في جميع الأمور التي تتعلق بالرقابة المالية وإعداد التقارير المالية، وعمليات التدقيق الداخلي والخارجي ونطاق ونتائج عمليات التدقيق، وإدارة المخاطر، والامتثال بالمتطلبات الرقابية والقانونية والمعايير المحاسبية. كما تقوم اللّجنة بالنظر في خطط التدقيق السنوية والموافقة عليها وضمان التنسيق بين المدقّقين الخارجيين والداخليين ومراقبة استقلالية ومؤهلات وفاعلية وأداء المدقّقين الخارجيين وتقوم برفع توصيات إلى مجلس الادارة فيما يتعلق بتعيين وإنهاء عقود المدقّقين الخارجيين وتحديد مكافآتهم وتعيين رئيس دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة.

تقوم اللّجنة باستعراض البيانات المالية السنوية والفصلية للمجموعة والتوصية لمجلس الادارة باعتمادها كما تقوم بمراجعة كفاية المخصصات وأي تقارير لمستشارين خارجيين فيما يتعلّق بمهام طلب تقصي أو تقديم مشورة محددة.

وتقوم اللّجنة بتامين وجود نظم رقابة مناسبة لأعمال المجموعة وللمعلومات التي يحتاجها مجلس الادارة ، بما في ذلك نظم ووظائف لتشخيص ومراقبة المخاطر والوضع المالي للمجموعة والامتثال بالقوانين واللوائح المطبقة وافضل الممارسات المعمول بها. وتتأكد اللّجنة من توفير هذه المعلومات في الوقت المطلوب. وتخضع مختلف إجراءات ونظم الرقابة الداخلية للمراجعة المستقلّة من قبل دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة التي ترجع في المسؤولية مباشرة للّجنة كما تم ذكره أعلاه، وأيضا من قبل المدقّقين الخارجيين والهيئات الرقابية الرسمية حسب مقتضى الحال. وتتم إحالة جميع خطابات المدقق الخارجي الموجهة للإدارة واي مسائل مهمة يثيرها المدقّقون الخارجيون وتقارير التفتيش التي يصدرها مفتشو مصرف البحرين المركزي أو المفتّشون التابعون الى سلطات اختصاص في أي بلد تعمل فيه المجموعة أو وحداتها التابعة إلى اللّجنة لمراجعتها فور صدورها، وتقوم بالنيابة عن المجلس بتأمين اتخاذ الإجراء التصحيحي المناسب.

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

وقد وضع مجلس الادارة نظاما للإبلاغ عن المخالفات يتيح للموظّفين أن يعبروا بسرية تامة عن أي مخاوف فيما يتعلّق بأي مخالفات محتملة في الأمور المالية أو القانونية. ووفقاً لهذا النظام يمكن إبلاغ المخاوف مباشرةً الى عضو في اللّجنة أو لمسؤول أو موظف محدد يقوم بدوره بإبلاغ اللّجنة بالآمر.

لجنة مجلس الادارة للمخاطر

يرأس الدكتور جهاد النقلة (عضو مستقل) لجنة مجلس الادارة للمخاطر، وتضم اللّجنة في عضويتها الدكتور خالد عبداللّه عتيق (عضو مستقل) والأستاذ سعود صالح الصالح (عضو مستقل). وتجتمع اللّجنة رسميا مرتين في السنة على الأقل ولكن يجوز لها أن تجتمع اكثر من ذلك بطلب من رئيس اللّجنة ويجوز أن تدعو اللّجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ورئيس إدارة الائتمان والمخاطر وكبار المدراء التنفيذيين الآخرين في المجموعة لحضور أي من اجتماعاتها.

ويقوم مجلس الادارة بتحديد مدى قابلية واستعداد المجموعة لتقبل المخاطر بناء على توصيات اللّجنة. وتكون اللّجنة مسؤولة عن وضع المستويات المقبولة لتعرّض المجموعة للمخاطر، وعن الموافقة على استراتيجية الادارة التنفيذية لإدارة المخاطر وتامين الادارة التنفيذية لكافة الخطوات الازمة لتشخيص وقياس ومتابعة ومراقبة المخاطر. إن هدف اللّجنة هو الإشراف على نظم وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر في المجموعة، وكذلك ضمان وجود تشخيص وإدارة فعاليين للمخاطر بالإضافة إلى التحقّق من الامتثال بالمبادئ التوجيهية الداخلية والمتطلّبات الخارجية. وتقوم اللّجنة بمراجعة الأمور التي يتم تشخيصها من قبل إدارات التدقيق الداخلي والامتثال في مجموعة البركة المصرفية و/أو أي من وحداتها التابعة مثل نقاط الضعف أو الخلل في نظم المراقبة.

لجنة مجلس الادارة للامتثال والحوكمة

يرأس لجنة مجلس الادارة للامتثال والحوكمة الدكتور خالد عبداللّه عتيق (عضو مستقل) وتضم في عضويتها الدكتور جهاد النقلة (عضو مستقل) والدكتور زياد أحمد بهاء الدين (عضو مستقل) بالإضافة إلى السيد يوسف حسن خلاوي ممثلا لهيئة الرقابة الشرعية الموحدة. تجتمع اللجنة 4 مرات على الأقل في السنة ولكن قد تجتمع أكثر من ذلك بناءاً على طلب الرئيس.

يتمثل دور اللجنة في ضمان وجود أطر عمل فعالة للامتثال، ومكافحة غسل الأموال وحوكمة الشركات بالإضافة إلى نشر ثقافة امتثال قوية عبر المجموعة بما في ذلك ضمان تطبيق إجراءات وعمليات وضوابط فعالة لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب والالتزام بالعقوبات الدولية وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية ومعايير الابلاغ المشتركة. تقوم اللجنة بشكل دوري بمراجعة ضوابط ونُظم الحوكمة للكشف عن أية نقاط ضعفٍ لتتم معالجتها إن وجدت. نظرا لتواجد المجموعة في العديد من الدول، تقوم اللجنة بالتأكد من الالتزام التام بالتشريعات والقوانين والقواعد الرقابية المحلية بحيث يتم الحفاظ على أعلى مستوى من معايير الامتثال المتوافقة مع ما هو منصوص عليه في المعايير الدولية.

لجنة مجلس الادارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية

يرأس الأستاذ ناصر محمد النويس (عضو مستقل) لجنة مجلس الادارة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية ، وتضم اللّجنة في عضويتها كذلك الأستاذ عبدالإله عبدالرحيم صباحي (عضو تنفيذي) والدكتور محمد المنصف شيخ روحه (عضو مستقل).

واللّجنة هي المسؤولة عن قيادة برنامج البركة لتمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية. حيث تشرف على صياغة السياسات والاستراتيجيات من قبل الادارة التنفيذية التي تهدف إلى جعل مجموعة البركة المصرفية وجميع وحداتها التابعة نموذجا يحتذى به للمجموعة المصرفية الإسلامية التي تقدم خدمات مصرفية ومالية بطريقة مسؤولة اجتماعيا ومستدامة بالتوافق مع مبادئ وأهداف الشريعة الإسلامية.

وتهدف اللّجنة إلى التمسك بروح التمويل الإسلامي الذي يفرض المسؤولية الاجتماعية والاستدامة كسمة رئيسية للصيرفة والتمويل الإسلاميين. وتنفّذ اللّجنة التزامها بروح المسؤولية الاجتماعية والاستدامة المتأصلة في التمويل الإسلامي عن طريق وضع أهداف فصلية وسنوية متنوعة للإدارة التنفيذية. ويتم ّ تعميم جميع محاضر اجتماعات اللّجنة وتقاريرها على جميع أعضاء مجلس الإدارة .

جدول حضور أعضاء مجلس الإدارة اجتماعات المجلس واللجان في عام 2021

اسم المجلس/ اللّجنة	عدد الاجتماعات في 2021	تواريخ الاجتماعات	اسم العضو	عدد الاجتماعات التي حضرها
مجلس الإدارة	6	25/02/2021 25/03/2021 10/05/2021 10/07/2021 12/08/2021 11/11/2021	الشيخ عبد اللّه صالح كامل، الرئيس	6
			الدكتور محمد إبراهيم الشروقي	6
			الأستاذ توفيق شاكر مفتي*	4
			الدكتور جهاد النقلة	6
			الدكتور خالد عبد اللّه عتيق	6
			الأستاذة داليا حازم خورشيد	6
			الدكتور زياد أحمد بهاء الدين	5
			الأستاذ سعود صالح الصالح	6
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي	6
			الأستاذ مازن خيري مناع	6
			الأستاذ فهد عبد اللّه الراجحي	6
			الدكتور محمد المنصف شيخ روحه	5
			الأستاذ ناصر محمد النويس	5
اللّجنة التنفيذيّة لمجلس الإدارة	4	16/02/2021 29/04/2021 14/10/2021 26/12/2021	الشيخ عبد اللّه صالح كامل، الرئيس	4
			الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	3
			الأستاذ مازن خيري مناع	4
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي	4
			الأستاذة داليا حازم خورشيد	4
			الدكتور زياد أحمد بهاء الدين	3
لجنة مجلس الإدارة للتدقيق	4	11/02/2021 09/05/2021 08/08/2021 08/11/2021	الدكتور خالد عبد اللّه عتيق، الرئيس	4
			الأستاذ فهد عبد اللّه الراجحي	4
			الدكتور جهاد النقلة	4
			الأستاذ ناصر محمد النويس	3
			الأستاذ توفيق شاكر مفتي*	2
لجنة الترشيحات والمكافآت	2	04/02/2021 20/12/2021	الأستاذ سعود صالح الصالح، الرئيس	2
			الأستاذ فهد عبد اللّه الراجحي	2
			الدكتور محمد المنصف شيخ روحه	1
لجنة مجلس الإدارة للمخاطر	4	18/02/2021 25/05/2021 08/08/2021 18/11/2021	الدكتور جهاد النقلة، الرئيس	4
			الدكتور خالد عبد اللّه عتيق	4
			الأستاذ سعود صالح الصالح	4
لجنة تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية	2	18/02/2021 21/11/2021	الأستاذ ناصر محمد النويس، الرئيس	2
			الأستاذ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي	2
			الدكتور محمد المنصف شيخ روحه	2
لجنة مجلس الإدارة للامتثال والحوكمة	5	04/02/2021 26/05/2021 18/07/2021 02/09/2021 25/11/2021	الدكتور خالد عبد اللّه عتيق، الرئيس	5
			الدكتور جهاد النقلة	5
			الدكتور زياد أحمد بهاء الدين	4
			الأستاذ يوسف حسن خلاوي	5

* تم تعيين السيد توفيق شاكر مفتي كعضو غير تنفيذي في مجلس الإدارة بتاريخ 05 أبريل 2021. وكعضو لجنة التدقيق في مجلس الإدارة بتاريخ 10 مايو 2021.

السير الذاتية لأعضاء مجلس الإدارة

الشيخ/ عبد اللّه صالح كامل

رئيس مجلس الإدارة

الأستاذ عبداللّه صالح كامل هو رئيس مجلس إدارة شركة دلّة البركة القابضة، كما أنّه رئيس مجلس إدارة شركة عسير، وشركة أم القرى للتنمية والإعمار، وإدارة مؤسسة عكاظ للصحافة والنشر، والمجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية، ومجلس إدارة الغرفة الاسلامية للتجارة والصناعة والزراعة. وقد شغل الأستاذ عبداللّه كامل سابقاً عدداً من المناصب التنفيذية في شركة دلّة البركة القابضة وصولاً إلى منصب الرئيس التنفيذي.

الأستاذ عبداللّه كامل هو رجل أعمال ومستثمر ولديه خبرة تمتد لأكثر من 30 عاماً في مختلف المناصب الرئيسية في الأعمال، كما أنّه شخصية نشطة جداً في مجال العمل الخيري والعام، وذلك من خلال عضويته في العديد من المنظّمات والاتحادات، ومنها الغرفة التجارية الصناعية في جدة (عضو مجلس إدارة الغرفة لدورتين) وعضو جمعية أصدقاء السعودية. الأستاذ عبداللّه كامل، سعودي الجنسية.

الأستاذ/ محمد إبراهيم الشروقي

نائب الرئيس

الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي هو عضو مجلس إدارة في شركة وصاية الاستثمارية، وصندوق أرامكو للتقاعد، وانفستكورب للخدمات المالية وشركة أي بي أم تيرمنال والتي تشغل واحد من أكثر الموانئ الشاملة في العالم. كما أنه عضو مجلس إدارة صندوق التأمين الصحي البحريني ورئيس مجلس إدارة الشركة السعودية المساهمة "لازوردي" ومعهد مجالس الادارة في دول مجلس التعاون الخليجي (BDI)، وغرفة التجارة الأمريكية العربية الوطنية الموجودة في واشنطن العاصمة. قبل انضمامه إلى إنفستكورب، كان يشغل منصب المدير الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا والباكستان في مجموعة سيتي المصرفية بالإضافة إلى منصبه كرئيس تنفيذي لدى سيتي في الإمارات العربية المتحدة.

وخلال عمله كمدير إقليمي لمدة 33 عاماً، نجحت مجموعة سيتي المصرفية في تعزيز أعمالها في منطقة الشرق الأوسط في مجالات مصرفية الشركات والاستثمار، بالإضافة للمصرفية التجارية والخاصة وقطاع التجزئة.

الأستاذ الشروقي لديه خبرة تزيد عن 40 عاماً في المصرفية التجارية والاستثمار والاقتصاد في عدد من القطاعات، خلال فترة عمله كمسؤول تنفيذي مساعد في انفستكورب، نما البنك ليصبح أكبر مستثمر في أسهم الملكية الخاصة في منطقة الخليج، مع زيادة الأصول تحت الإدارة من 10.5 مليار دولار أمريكي في عام 2009م لتبلغ 25 مليار دولار أمريكي عام 2018م. شغل الأستاذ الشروقي عضوية مجلس الشورى في البحرين إلى جانب عضوية مجالس إدارة في مؤسسات أخرى، وتخرج من جامعة الكويت وحضر العديد من البرامج المختلفة، بما في ذلك برنامج هارفارد للإدارة التنفيذية.

الأستاذ/ توفيق شاكر مفتي

عضو مجلس الإدارة

شغل الأستاذ توفيق شاكر مفتي منصب رئيس مجموعة الخزينة في تكتل متعدد الجنسيات في الشرق الأوسط. وبالتوازي مع ذلك، شغل عضوية مجلس الإدارة، ومنصب الرئيس التنفيذي في عدة شركات. قبل ذلك، عمل كمسؤول تنفيذي عن المؤسسات المالية في مجموعات تقدم خدمات مصرفية واستثمارية للشركات ومجموعات توفر خدمات مصرفية الخاصة. كما شغل الأستاذ توفيق العديد من المناصب، بما في ذلك مسؤول مجموعة الامتثال، ومسؤول علاقات العملاء لقطاع الشركات، ومسؤول العلاقات / الاستثمارات المدرجة. كذلك، عمل في أكبر خمس شركات محاسبة في مجال تمويل الشركات وقطاعات التخطيط المالي.

يتمتع الأستاذ توفيق شاكر مفتي بخبرة تزيد عن 25 عاماً في الأعمال، حيث عمل وتغلب بصورة مهنية على العديد من التحديات الأساسية وبيئات العمل المتغيرة. وهو حاصل على بكالوريوس العلوم في إدارة الأعمال الدولية من جامعة بريدجبورت، كونيكتيكت - الولايات المتحدة الأمريكية.

الدكتور/ جهاد النقلة

عضو مجلس الادارة

الدكتور جهاد النقلة هو عضو مستقل في مجلس إدارة مجموعة البركة المصرفية وبالإضافة لذلك هو رئيس مجلس إدارة بنك البركة باكستان، رئيس بنك البركة السوداني وعضو غير تنفيذي في مجلس إدارة البنك الإسلامي الأردني. كما يشغل وظيفة مستشار أول في Acreditus، وهي شركة تقدم الخدمات الاستشارية في مجال المخاطر والحوكمة وكذلك التصنيفات الائتمانية والصكوك. قبل ذلك شغل د. النقلة منصب المدير العام لموديز انفستورز سيرفيس الشرق الأوسط (وكالة موديز للتصنيف الائتماني) في دبي خلال الفترة من نوفمبر2007 حتى مارس 2020. كما شغل عضوية مجالس الإدارة في ثلاث شركات لموديز في مصر، قبرص والإمارات العربية المتحدة. وقبل موديز شغل د. النقلة منصب نائب مدير عام في البنك العربي الوطني في الرياض.

يتمتع د. النقلة بخبرة تزيد عن ثلاثين عامًا في مجالات الخدمات المصرفية التجارية ووكالات التصنيف الائتماني وفي مناصب قيادية، بالإضافة إلى امتلاكه مهارات قوية في مجال الائتمان وإدارة المخاطر والتحليل المالي. وهو حاصل على درجة الدكتوراه في التحليل العددي من جامعة لفبره في المملكة المتحدة.

الدكتور/ خالد عبد اللّه عتيق

عضو مجلس الادارة

يتولى الدكتور خالد عبد اللّه عتيق منصب الرئيس التنفيذي وعضو مجلس الادارة في بيت الأسرة للتمويل المتناهي الصغر في مملكة البحرين. وشغل الدكتور خالد منصب المدير التنفيذي للرقابة المصرفية لدى مصرف البحرين المركزي، حيث كان يتولى مسؤولية الترخيص والتفتيش والإشراف على المؤسسات المالية وذلك للتأكد من التزام البنوك والمؤسسات المالية، سواء التي تعمل في البحرين أم تلك التي تأسست في البحرين، بالقوانين والأنظمة الصادرة من مصرف البحرين المركزي. علاوة على ذلك، الدكتور خالد هو حاليا عضو مجلس إدارة في بنك البركة الإسلامي – البحرين. كما عمل في مناصب قيادية مع عدد من المؤسسات، بما في ذلك نائبا للرئيس التنفيذي في فينشر كابيتال بنك في البحرين.

ويتمتع الدكتور خالد بخبرة تتجاوز 39 سنة في الخدمات المصرفية والشؤون المالية والتدقيق والمحاسبة. وقبل التحاقه بمصرف البحرين المركزي كان أستاذا مساعدا في جامعة البحرين. وهو حاصل على شهادة الدكتوراه في الفلسفة - المحاسبة من جامعة هل، المملكة المتحدة.

الأستاذة داليا حازم خورشيد

عضو مجلس الإدارة

الأستاذة داليا حازم خورشيد هي رئيسة مجلس الإدارة والرئيسية التنفيذية ومؤسس شركة مسار للاستشارات المالية. عملت سابقًا كمؤسسة ورئيسة مجلس إدارة ورئيسة تنفيذية في شركة إيجل كابيتال للاستثمار المالي من العام 2017 حتى عام 2018. وكانت أول وأصغر وزيرة تنضم إلى مجلس وزراء الحكومة المصرية خلال الفترة من 2016 إلى 2017. وأشرفت وأدارت أكثر من 10000 موظف، وعملت كموظف حكومي خلال فترة التحول الاقتصادي في مصر مع إطلاق برنامج الإصلاح الاقتصادي.

تتمتع الأستاذة خورشيد بخبرة عالمية تزيد عن 25 عاما في مختلف القدرات الإدارية ذات الصلة بقطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية وتمويل الشركات. وهي حاصلة على درجة البكالوريوس في الآداب في إدارة الأعمال والاقتصاد.

الدكتور/ زياد أحمد بهاء الدين

عضو مجلس الإدارة

الدكتور زياد أحمد بهاء الدين يشغل حاليًا منصب عضو مجلس إدارة في اللجنة الأفريقية والفريق الأفريقي في مصر، وعضو مجلس إدارة شركة الأسمنت العربية في مصر ورئيس مجلس الإدارة غير التنفيذي لبنك الإسكندرية، كما أنه الشريك الإداري لطيبة للاستشارات ومكتب بهاء الدين للمحاماة بالتعاون مع BonelliErede. قبل ذلك، تولى منصب نائب رئيس الوزراء ووزير التعاون الدولي في الفترة من 2013 م حتى 2014 م. وقد شغل الدكتور زياد منصب عضو مجلس إدارة البنك المركزي المصري إلى جانب ذلك، شغل منصب رئيس مجلس الإدارة التنفيذية لهيئة الرقابة المالية المصرية في الفترة من 2009 م إلى 2011م. علاوة على ذلك، كان عضوًا في مجلس إدارة البنك الأهلي المصري (المملكة المتحدة).

يتمتع الدكتور زياد بخبرة تزيد عن 30 عامًا في المناصب الحكومية وفي القطاع الخاص بالإضافة إلى خبرة واسعة في القانون المالي والمصارف وسوق رأس المال والاستثمار وقوانين الشركات والحوكمة والامتثال والتشريعات الاقتصادية. إلى جانب ذلك، قام في الفترة من عام 1999 م حتى عام 2004 م بتدريس "التشريعات الاقتصادية" في جامعة القاهرة بعد حصوله بنجاح على درجة الدكتوراه في القانون من كلية لندن للاقتصاد، المملكة المتحدة في العام 1996.

الأستاذ/ سعود صالح الصالح

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ سعود صالح الصالح يشغل حاليًا عضوية مجلس إدارة إعمار المدينة الاقتصادية، وشغل عددًا من المناصب العليا منها رئيس مجلس أمناء منتدى الرياض الاقتصادي ورئيس مجلس إدارة شركة صائب - بي ان بي باريبا لإدارة الأصول ورئيس مجلس إدارة شركة معاد العالمية في المملكة العربية السعودية، ونائب رئيس مجلس إدارة أمريكان إكسبريس (المملكة العربية السعودية) المحدودة، وعضو مجلس إدارة الهيئة العامة للاستثمار والمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية وصندوق التعليم العالي، إضافة إلى عضويته في مجلس إدارة المؤسسة العامة لتحلية المياه المالحة في المملكة العربية السعودية وشركة أوركس السعودية للتأجير التمويلي ومجموعة بوينج للتكنولوجيا الصناعية وشركة أملاك الدولية للتطوير والتمليك العقاري وشركة المتوسط والخليج للتأمين وإعادة التأمين التعاوني (ميدغلف).

يحظى الأستاذ سعود بخبرة عريقة في المجال المصرفي تزيد عن 35 عامًا، عمل خلالها في البنك العربي الوطني وأعقبها مناصب عليا في البنك السعودي للاستثمار في الرياض. وتدّرج في العديد من المناصب الإدارية وصولا الى منصب مدير عام البنك السعودي للاستثمار، ثم عّين أمينا عامًا للمجلس الاقتصادي الأعلى في المملكة العربية السعودية برتبة وزير. الأستاذ سعود صالح الصالح سعودي الجنسية وحاصل على بكالوريوس إدارة أعمال من جامعة بورتالند ستيت، أوراجونفي الوليات المتحدة الأمريكية، وماجستير في الاقتصاد من جامعة رود أيلاند الأمريكية والعديد من الدورات المتقدمة في المجال المالي والقانوني.

الأستاذ/ عبد الإله عبد الرحيم صبّاحي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ عبدالإله عبدالرحيم صبّاحي يشغل منصب الرئيس التنفيذي لدار صالح، المملكة العربية السعودية، كما أنه رئيس مجلس إدارة بنك البركة تونس، ورئيس مجلس إدارة شركة البحيرة للتطوير والاستثمار في تونس وهو عضو مجلس الإدارة في عدد من الشركات العالمية الأخرى.

ويتمتع الأستاذ عبدالإله عبدالرحيم صبّاحي بخبرة في مجال الصيرفة والأعمال الدولية تزيد عن 40 عاماً، قضى منها الثلاثة العقود الأخيرة مع مجموعة دلّة البركة في المملكة العربية السعودية، حيث كان يشغل منصب نائب الرئيس للإدارة المالية، والأستاذ عبد الإله عبدالرحيم صبّاحي سعودي الجنسية حاصل على بكالوريوس في العلوم المحاسبية من جامعة الملك عبد العزيز في المملكة العربية السعودية.

الأستاذ/ مازن خيري مناع

عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

تم تعيين الأستاذ مازن مناع في منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية وكعضو مجلس إدارة في المجموعة في الأول من يناير عام 2021. كما يشغل منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة في الجزائر وتركيا بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة بنك الأردن الاسلامي ومصر وجنوب أفريقيا. وقد انضم الأستاذ مازن مؤخراً إلى مجلس إدارة انجاز البحرين، وهي منظمة غير ربحية تهدف إلى تهيئة الشباب إلى سوق العمل وتحقيق المكاسب الاقتصادية. وكان قد شغل الأستاذ مازن سابقا منصب الرئيس التنفيذي لمصرف أبو ظبي الإسلامي. وقبل ذلك، كان الرئيس التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومسؤول المجموعة الأول بدولة الإمارات العربية المتحدة في Credit Agricole Corporate and Investment Bank وعضو اللجنة التنفيذية الموسعة للبنك.

بدأ الأستاذ مازن حياته المهنية مع سيتي بنك في عام 1991 وعمل لدى البنك لمدة 24 عاماً في مناصب مختلفة، حيث شغل منصب الرئيس التنفيذي للبنك في البحرين من 2010 إلى 2015، وكان مسؤولاً عن صيرفة الشركات والاستثمارات والأعمال المصرفية للأفراد، وكذلك العلاقات الرئيسية في المملكة العربية السعودية. كما شارك سابقاً في رئاسة الأعمال المصرفية للشركات والاستثمار في سيتي بنك الشرق الأوسط وتقلد مناصب عليا في الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار في منطقة الخليج، والتي تضمنت منصب العضو المنتدب لبنك سيتي الإسلامي الاستثماري.

يتمتع الأستاذ مازن بخبرة تمتد لثلاثة عقود في القطاع المصرفي والمالي والمعرفة العميقة باقتصاديات المنطقة، وهو خريج كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

الأستاذ/ فهد عبد اللّه الراجحي

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ فهد عبد اللّه الراجحي يشغل حاليًا منصب رئيس مجلس إدارة شركة فهد عبداللّه الراجحي القابضة، ومنصب رئيس مجلس ادارة شركة عبد اللّه عبد العزيز الراجحي وأولاده القابضة، إضافة إلى عضويته في مجلس إدارة شركة دويتشه الخليج للتمويل وشركة ريسوت للأسمنت وشركة أسمنت نجران. كما شغل سابقًا منصب المدير العام لمجموعة الخزينة والمؤسسات المالية في شركة الراجحي المصرفية للاستثمار، حيث كان مسئول عن عمليات الاستثمار، والخزينة، والمؤسسات المالية.

الأستاذ فهد عبداللّه عبد العزيز الراجحي لديه خبرة تمتد لأكثر من 34 عامًا في مختلف مجالات المال والأعمال والاستثمار والخزينة، وحاصل على بكالوريوس في علوم الإدارة الصناعية من جامعة الملك فهد للبترول والمعادن، المملكة العربية السعودية.

الدكتور/ محمد المنصف شيخ روحه

عضو مجلس الإدارة

الدكتور محمد المنصف شيخ روحه أستاذ في كلية إدارة الأعمال Ecole Des Hautes Etudes Commerciales الكائنة في باريس، فرنسا منذ عام 1975 ولغاية الآن. عمل كمؤسس في بنك المغرب التجاري الدولي، وكمؤسس وعضو مجلس إدارة في بست بنك في عام 1995، وبنك الاستثمار المتوسطي في عام 1983.واجتذبت البنوك التي أسسها استثمارات ونظمت مشاريع إنمائية وطنية كبيرة في تونس.

يتمتع الدكتور محمد بأكثر من 44 عاما من الخبرة المهنية في المناصب التعليمية والمصرفية والتنفيذية، وقد درس جنبا إلى جنب مع أساتذة حاصلين على أوسمة عالية مثل البروفيسور جورج أكيرلوف الفائز بجائزة نوبل في الاقتصاد. وإلى جانب ذلك، فهو حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد التطبيقي في عام 1974 من جامعة كاليفورنيا في بيركلي، الولايات المتحدة. وفي عام 1981، طلب الرئيس التونسي الأسبق الحبيب بورقيبة منه تأسيس مؤسسات مالية جديدة وقيادة مشاريع تنموية في تونس.

الأستاذ/ ناصر محمد النويس

عضو مجلس الإدارة

الأستاذ ناصر محمد النويس يشغل مناصب تنفيذية عديدة في عدد من الشركات - المدير العام لصندوق أبو ظبي للتنمية، ورئيس مجلس إدارة شركة روتانا لإدارة الفنادق، وشركة أسواق للإدارة والخدمات، وكلاهما تقعان في أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة. ومن مناصبه الأخرى هي رئاسة مجلس إدارة المجموعة العربية للتأمين – البحرين. كما كان عضوًا في مجلس إدارة دانا غاز في الشارقة، الإمارات العربية المتحدة خلال الفترة من 2009 إلى 2019.

يتمتع الأستاذ النويس بخبرة تزيد عن 40 عاًما في مجال الأعمال والتأمين والعقارات والتطوير. وقد أكسبه عمله المتميز كرجل أعمال العديد من الجوائز مثل جائزة الإنجاز مدى الحياة من مؤتمر الاستثمار الفندقي العربي في عام 2011 وكذلك جائزة الريادة في صناعة السياحة في العالم العربي في عام 2003. الأستاذ ناصر محمد النويس حاصل على درجة البكالوريوس في إدارة الأعمال والإدارة العامة من جامعة نيويورك عام 1974.

الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

يتم انتخاب أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية (الهيئة الشرعية) من قبل المساهمين في اجتماع الجمعية بناء على توصية من مجلس الإدارة. وتمتلك الهيئة الصلاحيات التالية:

- الإشراف على عمليات وأنشطة المجموعة لضمان التزامها بمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية،
- مراقبة ومراجعة المعاملات لضمان الالتزام التام بقرارات الهيئة.
- مراجعة ملفات وسجلات ووثائق المجموعة في أي وقت. وللهيئة الشرعية طلب أي معلومات تراها ضرورية كما تعتمد كافة المستندات المعنية المتعلقة بالمنتجات والخدمات الجديدة، ويشمل ذلك العقود، والاتفاقيات، والمواد التسويقية والترويجية أو المستندات القانونية الأخرى المستخدمة في معاملات أعمال المجموعة.

تعمل الهيئة الشرعية ضمن نظامها الداخلي الذي يوّضح سياساتها وإجراءاتها ومسؤولياتها، ويكون للهيئة الشرعية أثناء اضطلاعها بمهامها الحّق الكامل في التواصل مع مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية وإدارة وموظفي الوحدات التابعة. بالإضافة إلى استعراض وتقديم المشورة فيما يتعلق بالامتثال الشرعي في جميع المنتجات والخدمات.

الامتثال الشرعي

تولي مجموعة البركة المصرفية اهتماما بالغا بالامتثال الشرعي سواء في معاملات المركز الرئيسي أو الوحدات التابعة لها. وتقوم سياسة الامتثال على الالتزام بالقواعد والمبادئ الشرعية التي تنّص عليها معايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وقرارات المجلس المركزي للرقابة الشرعية بالإضافة إلى الهيئة الشرعية. وتلتزم جميع وحدات المجموعة بالامتثال للمعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية والفتاوى والقرارات المعممة من الهيئة الشرعية بالقدر الذي لا يتعارض مع القوانين المحّلية.

اجتماعات الهيئة الشرعية

تجتمع الهيئة الشرعية ما لا يقّل عن 6 مرات في السنة. ويتم دفع أتعاب سنوية لأعضاء الهيئة، بالإضافة إلى بدل حضور الاجتماعات لعضو الهيئة عن كل اجتماع حضره مع تعويضه عن نفقات السفر حسب مقتضى الحاجة. ولا يتم دفع اي مكافاة مرتبطة بأداء المجموعة لأعضاء الهيئة الشرعية.

السير الذاتية لرئيس وأعضاء الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

الشيخ عبدالله بن سليمان بن محمد المنيع

الرئيس

يحمل الشيخ عبدالله بن سليمان بن محمد المنيع درجة ماجستير آداب في الفقه والاقتصاد من كلية العلوم المالية في المملكة العربية السعودية. وهو عضو في لجنة الفتوى الدائمة للإفتاء بالمملكة العربية السعودية وهي لجنة تضم كبار العلماء في السعودية. كما يتمتع الشيخ بالعضوية في عدد من المجامع الفقهية الإسلامية المرموقة منها مجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة، ومجمع الفقه الإسلامي التابع لرابطة العالم الإسلامي بمكة المكرمة، المملكة العربية السعودية. كما شغل الشيخ سابقًا منصب كبير القضاة في المحكمة العليا في مكة المكرمة، وهو أيضا عضو في المجلس الشرعي لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بمملكة البحرين. والشيخ عبدالله المنيع لا زال عضوا في العديد من الهيئات الشرعية لدى المؤسسات المالية الإسلامية في المملكة العربية السعودية ومنطقة الخليج.

الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود

نائب الرئيس

الشيخ الدكتور عبد اللطيف محمود آل محمود حاصل على درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي والشريعة من جامعة الزيتونة بتونس، وعلى درجة ماجستير آداب في الفقه المقارن من جامعة الأزهر الشريف ودبلوم في التربية من جامعة عين شمس بالقاهرة. ويعمل الشيخ الدكتور عبداللطيف آل محمود كرئيس قسم الدراسات الإسلامية واللغة العربية في جامعة البحرين منذ عام 2001، وهو أستاذ في الدراسات الإسلامية بجامعة البحرين منذ عام 1985. وهو عضو في العديد من هيئات الرقابة الشرعية في بعض المؤسسات المالية الإسلامية مثل بنك البحرين الإسلامي، وشركة التكافل، والجمعية العربية المصرفية الإسلامية في البحرين ولندن.

الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد

عضو

الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد حاصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الإسلامي بتقدير ممتاز من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، ودرجة الماجستير في نفس التخصص من نفس الجامعة، والبكالوريوس في الشريعة الإسلامية - تخصص الفقه والأصول من كلية الشريعة - جامعة أم القرى - مكة المكرمة. الشيخ الدكتور العياشي الصادق فداد لديه خبرة 26 سنة في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وشغل عدد من المناصب الوظيفية في المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب - البنك الإسلامي للتنمية آخرها مدير شعبة خدمات الاستشارات بالإنابة. وقد كان عضوا في المجلس الشرعي التابع لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - مملكة البحرين، وعضو المجلس الشرعي للوكالة الإسلامية الدولية للتصنيف، وعضو اللجنة الشرعية لصندوق ثمار - شركة الخليج المتحد، وخبير بمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة. وهو حاليا عضو لجنة إعداد المعايير الشرعية بهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري

عضو

الشيخ الدكتور سعد بن ناصر الشثري حاصل على درجة الدكتوراه من كلية الشريعة بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض. وهو حاليا عضو هيئة كبار العلماء في المملكة العربية السعودية ومستشار بالديوان الملكي. وقد شغل عدد من المناصب المختلفة حيث بدأ عمله معيدا ثم محاضرا بكلية الشرعية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، وقد رقي إلى أستاذ مساعد وبعد ذلك أستاذ مشارك بكلية الشرعية في نفس الجامعة. وله العديد من المؤلفات التي بلغت 65 مؤلفا في الفقه المقارن وأصول الفقه، بالإضافة إلى العديد من البحوث العلمية.

الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي

عضو

الأستاذ يوسف حسن خلاوي متخصص ممارس في الشريعة وأصولها والقانون الدولي. تخرج من كلية الشريعة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بتقدير ممتاز. حاصل على درجة الماجستير في أصول الفقه بالإضافة إلى دورات مكثفة في القانون في مجال: القانون المقارن والاستثمار الدولي والتحكيم وحل النزاعات. كما تلقى تدريبه القانوني في أكثر من مكتب استشارات قانوني عالمي في فرانكفورت وجنيف ولندن. وقد شغل منصب معيد بكلية الشريعة بجامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية بالرياض. وعمل في شركات استشارات قانونية عالمية حتى أسس مجموعة متخصصة في لندن مع فروع في عدد من دول العالم. وقد أسس عددا من المحافظ وصناديق الاستثمار الإسلامية منذ عام 2000 وكذلك عددا كبيرا من الشركات المملوكة لعدد من المستثمرين في أكثر من 70 دولة حول العالم. وهو عضو في عديد من مجالس الإدارة في عدد من الشركات حول العالم، منها المركز السعودي للتحكيم التجاري - الرياض. وهو عضو في مجلس الأمناء في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد

سكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

يمتلك الدكتور التيجاني الطيب محمد خبرة واسعة تزيد عن 13 سنة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وتحديدا في مجال قانون الصيرفة. الإسلامية. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية في نوفمبر2007.

الدكتور التيجاني الطيب محمد هو مستشار ومدقق شرعي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (CSAA) (أيوفي)، وحاصل على درجة الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة الخرطوم، بالإضافة إلى درجة الماجيستير في أصول الفقه من جامعة أم درمان الإسلامية، السودان. كما شغل منصب أستاذ جامعي في كل من: كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

جدول اجتماعات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

عقدت الهيئة الشرعية 6 اجتماعات للهيئة خلال عام 2021 . وفيما يلي تفاصيل العضوية وعدد الاجتماعات التي حضرها كلّ عضو:

الاسم	المنصب	عدد الاجتماعات التي حضرها
فضيلة الشيخ/ عبد الله بن سليمان المنيع	رئيس الهيئة	6
فضيلة الشيخ الدكتور/ عبداللطيف آل محمود	نائب رئيس الهيئة	6
الشيخ الدكتور/ سعد بن ناصر الشثري	عضو	6
الشيخ الدكتور/ العياشي الصادق فداد	عضو	6
الأستاذ/ يوسف حسن خلاوي	عضو	6

الإدارة التنفيذيّة

لقد فوض مجلس الإدارة فريق الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية المسؤولية الأساسية عن تنفيذ استراتيجية المجموعة وتشخيص وتقييم المخاطر الرئيسية في أعمال المجموعة وعن تصميم وإدارة نظم مراقبة داخلية مناسبة. وتشمل المسؤوليات الأخرى للإدارة التنفيذية تأمين تنفيذ قرارات مجلس الإدارة، والتحقق من قيام المجموعة بالعمل في جميع الأوقات وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية السمحاء. وتنفيذ قرارات وتوصيات الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية وتزويد مجلس الإدارة بالتحليلات، والتقييمات والتوصيات فيما يتعلق بنشاطات المجموعة، وتزويد مصرف البحرين المركزي بجميع المعلومات المطلوبة بموجب قانون مصرف البحرين المركزي واللوائح المعنية. كما تقوم الإدارة التنفيذية بتعميم القرارات الاستراتيجية والقرارات المركزية الأخرى التي يتم اتخاذها على مستوى الشركة الأم على الوحدات التابعة للمجموعة وبذلك يتم التأكد من تنفيذ سياسات وطرق عمل وإجراءات العمليات العامة الموحدة للمجموعة من قبل جميع وحداتها.

وبنهاية عام 2021 ، كان فريق الإدارة التنفيذية يتألف من الرئيس التنفيذي للمجموعة ونائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات كل من: المصرفية التجارية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والتدقيق الداخلي، الخزانة، والاستثمارات والمؤسسات المالية، والشؤون القانونية، والتخطيط الاستراتيجي، والتدقيق الشرعي، الحوكمة وشؤون مجلس الإدارة، والمالية بالإنابة، والعمليات الشؤون الإدارية بالإنابة، والمراقب الشرعي، والامتثال بالإنابة. وتكون هناك اتفاقية تعيين مكتوبة إلى كّل عضو من أعضاء فريق الإدارة التنفيذية تحدد الحقوق والمسؤوليات التي تتعلق بوظيفة أو منصب ذلك العضو. علاوة على ذلك، تمارس الإدارة التنفيذية مسؤوليتها في الإدارة من خلال عدد من الّلجان تكون لها مسؤوليات محددة، ومن ضمن هذه الّلجان ما يلي:

لجنة الإدارة التنفيذية

يتمثل دور لجنة الإدارة التنفيذية في الإشراف على تنفيذ الأهداف الاستراتيجية للمجموعة فيما يتعلق بتوجهات الأعمال والتشغيل والمخاطر وخطط التوسع والسياسات والإجراءات العامة. يرأس الّلجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات كل من: المصرفية التجارية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والخزينة، والاستثمارات والمؤسسات المالية، والشؤون القانونية، والتخطيط الاستراتيجي، وحوكمة الشركات وشؤون مجلس الإدارة والمالية بالإنابة ، والعمليات والشؤون الإدارية بالإنابة، والمراقب الشرعي، والامتثال بالإنابة، وتقنية المعلومات، علاوة على رئيس التدقيق الداخلي ورئيس التدقيق الشرعي الداخلي كعضوين مراقبين.

لجنة الموجودات والمطلوبات

تتمّثل مسؤولية لجنة الموجودات والمطلوبات في مراقبة السيولة وكفاية رأس المال للمجموعة ومراجعة استثمارات المجموعة طويلة الأجل في حقوق ملكية الشركات والدخول إلى الأسواق المختلفة، كما تقوم الّلجنة بمراجعة السيولة والتدفقات النقدية للشركة الأم والمجموعة ككل وتضع أهداف نمو الميزانية بالإضافة إلى مراقبة توزيع الأرباح على المستثمرين. يرأس الّلجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتضم في عضويتها نائب الرئيس التنفيذي ورؤساء إدارات كل من: المصرفية التجارية، وإدارة الائتمان والمخاطر، والخزينة، والاستثمارات والمؤسسات المالية، والمالية بالإنابة، علاوة على رئيس العمليات والشؤون الإدارية بالإنابة وعضو من قسم الائتمان وإدارة المخاطر كمدعوين.

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي

لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي هي الجهة المخولة بالموافقة على معاملات الائتمان، كما تختص بالنظر في أمور سياسات الائتمان والتسهيلات الائتمانية للمجموعة، والأصول غير المنتجة، ومستويات مخصصات الأصول غير المنتجة. ويرأس الرئيس التنفيذي للمجموعة لجنة الائتمان بالمركز الرئيسي ويعّين في عضويتها أعضاء من الإدارة التنفيذية التي تشمل رئيس إدارة الائتمان والمخاطر.

لجنة المخاطر والامتثال والتدقيق

في محاولة لتعزيز الكفاءة التشغيلية والرقابة، قامت المجموعة بحل كل من لجنة إدارة المخاطر ولجنة الامتثال في وقت سابق من العام ودمجهما في لجنة واحدة هي لجنة المخاطر والامتثال والتدقيق.

تتمثل مهمة اللجنة في ضمان توفير الإشراف المناسب واتخاذ الإجراءات المناسبة في مجالات المخاطر والامتثال والتدقيق بما يتماشى مع تعليمات مصرف البحرين المركزي ومتطلبات مجلس الإدارة / لجان مجلس الإدارة وأفضل الممارسات.

يترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة، وتتألف من العديد من أعضاء الإدارة التنفيذية للمجموعة، من بينهم كل من رؤساء الائتمان وإدارة المخاطر، والتدقيق الداخلي، والمصرفية التجارية، والخزانة، والاستثمارات والمؤسسات المالية، والتخطيط الاستراتيجي، والمالية (القائم بأعمال الرئيس).

لجنة الرقمنة

تقوم لجنة الرقمنة بالتحكم في ودعم عملية التحول الرقمي لجميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية والتي تشمل الاستراتيجيات، والسياسات، والمشاريع والمبادرات الرقمية، وذلك لضمان توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وكذلك مع الاستراتيجية المحلية لكل وحدة. تقوم المجموعة بمراجعة استراتيجيات التحول الرقمي بشكل دوري في جميع وحدات المجموعة لضمان مساهمتها في تحقيق استراتيجية أعمال المجموعة وأهدافها الاستراتيجية ويترأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة ويتكون أعضائها من رئيس إدارة التخطيط الاستراتيجي ورئيس تقنية المعلومات ورئيس التحول الرقمي.

لجنة الموارد البشرية والمكافآت

يتمثل دور لجنة الموارد البشرية والمكافآت في مراجعة سياسات وإدارة وتخطيط الموارد البشرية في المركز الرئيسي لمجموعة البركة المصرفية.

يرأس اللجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وعضوية كلاً من رئيس إدارة العمليات والشئون الإدارية بالإنابة ورئيس الإدارة المالية بالإنابة.

لجنة المّطلعين الداخليين بالمركز الرئيسي

تّم تشكيل لجنة المّطلعين الداخليين وفًقا للمبادئ التوجيهية الصادرة من مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين لغرض ضمان المحافظة على عدالة ونظامية وشفافية سوق الأوراق المالية وتعزيز وتطوير الممارسات فيما يتعلق بنظم إدارة المخاطر والرقابة الداخلية في الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية والمؤسسات المماثلة. تكون لجنة المّطلعين الداخليين مسؤولة عن المراقبة والإشراف على الأمور التي تتعلق بالمّطلعين الداخليين لغرض تنظيم تعاملاتهم في الأوراق المالية لمجموعة البركة المصرفية وتأمين أن يكون المّطلعون الداخليون في المجموعة على علم ودراية بالمتطلبات القانونية والإدارية فيما يتعلق بحصصهم في أسهم مجموعة البركة المصرفية وتعاملاتهم في أوراقها المالية، وذلك بالإضافة إلى منع سوء استخدام المعلومات السرية من قبل هؤلاء المّطلعين الداخليين. يرأس الّلجنة الرئيس التنفيذي للمجموعة وتضم في عضويتها أعضاء آخرون من فريق الإدارة التنفيذية.

لجان أخرى

تقوم الإدارة التنفيذّية بتشكيل لجان خاصة كلما تطلب الأمر التعامل مع أمور ومبادرات محددة تقوم بها المجموعة من وقت لآخر.

السير الذاتية لأعضاء الإدارة التنفيذية

الأستاذ/ مازن مناع

الرئيس التنفيذي للمجموعة

تم تعيين الأستاذ مازن مناع في منصب الرئيس التنفيذي لمجموعة البركة المصرفية وكعضو في مجلس إدارة المجموعة في الأول من يناير عام 2021 . كما يشغل الأستاذ مازن منصب رئيس مجلس إدارة بنك البركة في الجزائر وتركيا بالإضافة إلى عضويته في مجلس إدارة بنك الأردن الاسلامي ومصر وجنوب أفريقيا. وقد انضم الأستاذ مازن مؤخراً إلى مجلس إدارة انجاز البحرين، وهي منظمة غير ربحية تهدف إلى تهيئة الشباب إلى سوق العمل وتحقيق المكاسب الاقتصادية. وكان قد شغل سابقا منصب الرئيس التنفيذي لمصرف أبو ظبي الإسلامي. وقبل ذلك، كان الرئيس التنفيذي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومسؤول المجموعة الأول بدولة الإمارات العربية المتحدة في Credit Agricole Corporate and Investment Bank وعضو اللجنة التنفيذية الموسعة للبنك.

بدأ الأستاذ مازن حياته المهنية مع سيتي بنك في عام 1991 وعمل لدى البنك لمدة 24 عاماً في مناصب مختلفة، حيث شغل منصب الرئيس التنفيذي للبنك في البحرين من 2010 إلى 2015، وكان مسؤولاً عن صيرفة الشركات والاستثمارات والأعمال المصرفية للأفراد، وكذلك العلاقات الرئيسية في المملكة العربية السعودية. كما شارك سابقاً في رئاسة الأعمال المصرفية للشركات والاستثمار في سيتي بنك الشرق الأوسط وتقلد مناصب عليا في الخدمات المصرفية للشركات والاستثمار في منطقة الخليج، والتي تضمنت منصب العضو المنتدب لبنك سيتي الإسلامي الاستثماري.

يتمتع الأستاذ مازن بخبرة تمتد لثلاثة عقود في القطاع المصرفي والمالي والمعرفة العميقة باقتصاديات المنطقة، وهو خريج كلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية.

الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر

نائب الرئيس التنفيذي – رئيس تطوير الأعمال والاستثمارات

الأستاذ حسام بن الحاج عمر له خبرة تزيد عن 20 عاما في مجال الخدمات المالية في كل من الشرق الأوسط وأوروبا وشمال أفريقيا. وقد شغل سابقا منصب المدير المالي ورئيس الاستراتيجية في أملاك للتمويل بالإمارات العربية المتحدة. كما شغل في وقت سابق منصب المدير العام في شعاع كابيتال، الرائدة في مجال الخدمات المصرفية الاستثمارية في دول مجلس التعاون الخليجي. بدأ حياته المهنية مع Andersen ثم مع مجموعة Societe Generale المصرفية. وهو يشغل عضوية مجالس إدارات العديد من البنوك والمؤسسات المالية. كما يتمتع الأستاذ حسام بن الحاج عمر بخبرة قيمة في العمل مع الهيئات التنظيمية في دول مجلس التعاون الخليجي. الأستاذ حسام بن الحاج عمر حاصل على شهادة محاسب قانوني.

الأستاذ/ محمد عبدالّله القاق

نائب رئيس أعلى – رئيس المصرفية التجارية

يملك الأستاذ محمد القاق خبرة مصرفية تزيد عن 30 عاما في الصيرفة التجارية. وقبل انضمامه الى مجموعة البركة المصرفية في أغسطس 2014، شغل منصب مدير عام دائرة العلاقات المصرفية الدولية والقروض المصرفية المجمعة لدى البنك التجاري الكويتي في الكويت، وقبلها كان يشغل منصب نائب الرئيس الأول في المؤسسة العربية المصرفية ش.م.ب، البحرين، ونائب الرئيس التنفيذي ورئيس المصرفية التجارية للشركات والمؤسسات المالية لدى المؤسسة العربية المصرفية في الأردن، كما كان عضوا في مجلس إدارة بنك المؤسسة العربية المصرفية الإسلامي في البحرين في الفترة من 2009 الى 2012. بدأ الأستاذ محمد القاق عمله المصرفي في بنك الإسكان للتجارة والتمويل في

مقره الرئيسي في الأردن في عام 1990، وبعدها عمل في البنك العربي في الإدارة العامة في الأردن، وفي بنك قطر الوطني في قطر. الأستاذ محمد القاق حاصل على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من جامعة هوارد، الولايات المتحدة الأمريكية.

الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار

نائب رئيس أعلى – رئيس الائتمان وإدارة المخاطر

الأستاذ أزهار عزيز دوقار لديه نحو 30 عاما من الخبرة المصرفية الدولية التي تشمل منطقة الشرق الأوسط وآسيا ودول مجلس التعاون الخليجي مع مهام قصيرة في المملكة المتحدة وهولندا والولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل خبرته المصرفية إدارة الائتمان والمخاطر التي تغطي جميع قطاعات الأعمال بما في ذلك الخدمات المصرفية للشركات / الصيرفة الاستثمارية، والخدمات المصرفية التجارية / المتوسطة، والتجزئة. ولسنين عديدة، شمل عمله أيضا استراتيجية الشركات ودراسات الجدوى لعمليات الاستحواذ في القطاع المالي. وقد بدأ حياته المهنية مع مجموعة سيتي المصرفية في قسم الخدمات المصرفية الاستثمارية، ثم انتقل بعد ذلك إلى بنك أ بي إن أمرو، حيث شغل العديد من الأدوار القيادية بما في ذلك نائب مدير المخاطر الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ورئيس إدارة محفظة الائتمان. وفي مجال الائتمان وإدارة المخاطر، شغل عددا من المناصب العليا بما في ذلك رئيس إدارة المخاطر في شركة (دي أي بي كابيتل) شركة تابعة مملوكة بالكامل / ذراع مصرفي استثماري لبنك دبي الإسلامي ورئيس إدارة المخاطر في سامبا كابيتال في المملكة العربية السعودية، ورئيس إدارة المخاطر في بنك أبو ظبي الوطني في مجال الأعمال المصرفية للشركات والاستثمارية. وقبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية، كان آخر دور له في بنك أبو ظبي الوطني كرئيس قسم الائتمان في قطاع الخدمات المصرفية للجملة والمصرفية العالمية.كما كان عضو مجلس إدارة في بنك دبي الإسلامي في باكستان. وخلال فترة عمله المصرفي، عمل عبر ثلاث خطوط دفاع - أي اخذ المخاطر، والرقابة على المخاطر وتعهد المخاطر. وتؤهله خبرته للعمل في المصارف التقليدية والإسلامية. الأستاذ أزهار عزيز دوقار خريج جامعة بنسلفانيا وجامعة براون في الولايات المتحدة الأمريكية ويحمل شهادتي البكالوريوس والماجستير في الاقتصاد. وكانت أطروحته في الماجستير في التمويل الإسلامي.

الأستاذ/ محمد علوي العلوي

نائب رئيس أعلى – رئيس التدقيق الداخلي

يتمتع الأستاذ محمد العلوي بخبرة تزيد عن 25 سنة في مجال التدقيق الخارجي والداخلي، خاصة في مجال التدقيق على البنوك الإسلامية، ويعمل تحت الإشراف المباشر للجنة التدقيق التابعة لمجلس الإدارة، وهو أيضا سكرتيرًا اللجنة. كما أنه يشارك كمراقب في اجتماعات لجان التدقيق للوحدات التابعة للمجموعة. وقد عمل سابقا مديرا في إدارة التدقيق الداخلي لبنك الإثمار كما عمل في كبريات شركات المحاسبة العالمية مثل شركة برايس واتر هاوس كوبرز وإرينست ويونغ. الأستاذ محمد زميل جمعية المحاسبين القانونيين المعتمدين البريطانية (FCCA) وكذلك عضو معهد المحاسبين القانونين في إنجلترا وويلز (ICAEW).

الأستاذ/ سهيل تهامي

نائب رئيس اعلى – رئيس الخزينة والاستثمارات والمؤسسات المالية

يملك الأستاذ سهيل تهامي أكثر من 24 عاما من الخبرة في كل من الأعمال المصرفية التقليدية والإسلامية والأعمال المتنوعة الأخرى. وكان آخر منصب له كنائب رئيس اعلى – رئيس قسم الخزينة والاستثمارات في شركة سيرة للاستثمارات لأكثر من 11 عاما بعد أن قام بتأسيس وتطوير وإدارة قسم الخزينة منذ إنشائه، وأيضا إدارة علاقات المساهمين والمستثمرين. وقبل عمله في سيرة، شملت خبرته المصرفية اكثر من 7 سنوات في بنك البحرين والكويت مع خبرة في جميع وظائف الخزينة بما في ذلك مدير محفظة الدخل الثابت، وتداول العملات الأجنبية وأسعار الفائدة ومدير قسم سوق المال، وإدارة السيولة. الأستاذ سهيل هو عضو في معهد (CFA) وحائز على درجة محلل مالي معتمد. (CFA) وهو يحمل أيضا شهادة محاسب قانوني معتمد (CPA) من جامعة إيلينوي وعضو في المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين. الأستاذ سهيل حاصل على شهادة الماجستير التنفيذي في إدارة الأعمال بتقدير امتياز مع مرتبة الشرف من الدرجة الأولى وشهادة البكالوريوس في المحاسبة بتقدير امتياز من جامعة البحرين.

الدكتور/ عادل باشا

نائب رئيس أعلى – رئيس الشؤون القانونية

يمتلك الدكتور عادل عطية حسن خبرة تزيد عن 20 عاما في الصناعة المصرفية الإسلامية. كما أنه يشغل منصب سكرتير مجلس إدارة بنك البركة الإسلامي البحرين. عمل سابقًا كمدير للإدارة القانونية في بنك البركة (السودان) حيث كان مسؤول عن توجيه وإدارة الدائرة. وقبل ذلك عمل محاضرا ومساعد أستاذ في كلية القانون (جامعة الخرطوم) وعدد من الجامعات الأخرى في السودان لمدة تزيد عن 15 سنة. كما عمل محاضرا بدوام جزئي في عدد من الجامعات بما في ذلك جامعة الرباط الوطني، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، كلية جامعة السودان للبنات. على الجانب الأكاديمي، القى الدكتور عادل العديد من المحاضرات حول "المسؤولية الإجرامية للشركات" في كلية الحقوق، جامعة شندي في يونيو 2005 وأعد كتابا عن قانون التأمين في السودان، والذي تم نشره من قبل الجامعة المفتوحة السودان. الدكتور عادل عطية حسن يحمل شهادة الدكتوراه من جامعة الخرطوم، السودان 2004، حيث كان عنوان أطروحته "نظام تعويض حوادث السيارات في السودان".

الدكتور/ محمد مصطفى خميرة

نائب رئيس أعلى – رئيس التخطيط الاستراتيجي

يتمتع الدكتور محمد مصطفى خميرة بخبرة تزيد عن 24 عاما في الخدمات المصرفية الإسلامية والاستشارات الإدارية والتعليم. وقبل التحاقه بمجموعة البركة المصرفية في فبراير 2017، شغل الدكتور محمد مصطفى عدة مناصب إدارية في مؤسسات خليجية وعالمية مرموقة، حيث عمل رئيسا للهيكلة والتنسيق الشرعي ورئيس الإدارة الشرعية لمصرف الإمارات الإسلامي بدبي لما يزيد عن ثمانية أعوام. وقبل ذلك، كان يشغل منصب الرئيس التنفيذي للعمليات والمؤسس الشريك لشركة تعليم وشركة بيكون للتعليم لمدة عام في دبي. كما عمل الدكتور محمد مصطفى في شركة ماكنزي وشركاؤه لمدة ثلاثة أعوام في مكتب الشركة الإقليمي في دبي. وقد بدأ مسيرته المهنية في الصيرفة الإسلامية مع مصرف فيصل الإسلامي في البحرين في أواخر 1990 من القرن الماضي، حيث شغل عدة مناصب، كان أخرها منصب نائب الرئيس لصيرفة الشركات والاستثمار. وبدأ مسيرته المهنية مع شركة نتبروكر (والثام، ماساتشوستس، الولايات المتحدة) كمطور برامج مالية.

الدكتور محمد مصطفى خميرة حاصل على درجتي الدكتوراه والماجستير في الهندسة الميكانيكية من معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا MIT في مدينة كامبريدج، ولاية ماساتشوستس، الولايات المتحدة الأمريكية. وقد أكمل شهادة البكالوريوس في الهندسة الميكانيكية من جامعة مينيسوتا في مدينة مينابولس، الولايات المتحدة الأمريكية. وكان قد حصل على منحة دراسية لتعليمه في برنامج نقل التكنولوجيا التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

الأستاذ/ محمد عبد اللطيف آل محمود

نائب رئيس أول – رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

يمتلك الأستاذ محمد عبد اللطيف آل محمود أربعة عشر سنة من الخبرة في التدقيق الشرعي الداخلي. وقد أنظم إلى مجموعة البركة المصرفية منذ أغسطس 2007 وكان مسئول عن تأسيس وظيفة التدقيق الشرعي الداخلي في المجموعة وتدقيق الوحدات التابعة لها. قبل ذلك، عمل الأستاذ محمد مساعد بحث وتدريس في جامعة البحرين وعمل أيضا محامي في شركة محلية حيث تّم اعتماده لممارسة مهنة المحاماة أمام جميع المحاكم البحرينية لأكثر من أربع سنوات. الأستاذ محمد هو مستشار ومراجع شرعي معتمد (CSAA) وحاصل على درجة الماجستير في الفقه الإسلامي وأصوله من الجامعة الأردنية بالإضافة إلى درجة البكالوريوس في الشريعة والقانون من جامعة الأزهر.

الأستاذ/ عبد الملك مزهر

نائب رئيس أول – رئيس إدارة الحوكمة وشؤون مجلس الإدارة

انضم الأستاذ عبدالملك مزهر إلى مجموعة البركة المصرفية في نوفمبر2019 م، ولديه خبرة تمتد لأكثر من 16 سنة في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، المخاطر التشغيلية، حوكمة الشركات وشؤون أمانة سر مجلس الإدارة في قطاعي البنوك وإدارة الأصول. قبل انضمامه إلى المجموعة، كان يعمل لدى شركة الاستثمار كابيتال التابعة للبنك السعودي للاستثمار كرئيس لإدارة حوكمة الشركات بالإضافة إلى قيامه بالمهام المتعلقة بأمانة سر مجلس الإدارة.

الأستاذ عبد الملك مزهر حاصل على درجة البكالوريوس في المحاسبة من الجامعة الأردنية، ولديه عدد من الشهادات المهنية في مجال الامتثال ومكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. كما أن لديه شهادة حوكمة الشركات الدولية، شهادة أخصائي حوكمة ومخاطر وامتثال كما حصل مؤخرا على شهادة المراقب والمدقق الشرعي.

الأستاذ فؤاد جناحي

نائب رئيس أول – إدارة المؤسسات المالية ورئيس إدارة العمليات والشئون الإدارية بالإنابة

يمتلك الأستاذ فؤاد جناحي خبرة مصرفية متنوعة وغنية تمتد لمدة 33 عاما في مجالات التدقيق الداخلي والامتثال والعمليات والرقابة المالية والمؤسسات المالية. انضم الأستاذ فؤاد جناحي إلى مجموعة البركة المصرفية في نوفمبر 2007، حيث بدأ مهامه في دائرة التدقيق الداخلي للمجموعة، وشملت مسئولياته التدقيق الداخلي للمجموعة والوحدات التابعة لها، كما أوكلت إليه مهام خاصة تتعلق بالامتثال كنائب للمسئول عن الإبلاغ عن غسيل الأموال في المجموعة، قبل أن ينتقل إلى دائرة الخزانة ليتولى الاشراف على كافة المهام المتعلقة بتطوير علاقات المجموعة مع المؤسسات المالية.

قبل انضمامه للمجموعة، عمل الأستاذ فؤاد في عدة بنوك عربية وعالمية في وظائف التدقيق الداخلي والرقابة المالية والعمليات. ومن بين هذه المؤسسات عمله في مصرف الأمين (وحدة مصرفية تابعة لمجموعة البركة المصرفية آنذاك)، وبنك أبوظبي الإسلامي في دائرة التدقيق الداخلي. وخلال مسيرته المهنية عمل الأستاذ جناحي مع بنك شامل ومصرف فيصل الإسلامي والمؤسسة العربية المصرفية والمؤسسة العربية المصرفية للاستثمار والخدمات في دوائر التدقيق الداخلي والرقابة المالية والعمليات.

الأستاذ فؤاد جناحي حاصل على شهادة الماجستير في إدارة الأعمال في الصيرفة والتمويل من جامعة هل، المملكة المتحدة.

الأستاذ/ علي أصغر مندسوروالا

نائب رئيس أول - رئيس المالية بالإنابة

يمتلك الأستاذ علي أصغر مندسوروالا خبرة غنية تزيد عن 28 عامًا في تخصص المالية والمحاسبة، منها أكثر من 20 عامًا في قطاع الخدمات المالية في الإمارات العربية المتحدة ومملكة البحرين. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية في عام 2008.

بصفته عضوًا رئيسيًا في الإدارة التنفيذية في المقر الرئيسي للمجموعة، فإن الأستاذ علي مسؤول عن تقديم التقارير إلى مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في مجموعة البركة المصرفية بشأن جوانب الرقابة على الميزانية والأداء. كما أنه مسؤول عن الأمور التنظيمية، بما في ذلك رفع التقارير إلى مصرف البحرين المركزي. تشمل مسؤولياته الأخرى البيانات المالية للمجموعة بالإضافة إلى الإشراف على الأداء المالي لجميع الوحدات التابعة. لعب الأستاذ علي أصغر دورًا مهمًا في العديد من مشاريع العناية الواجبة للاستحواذ على الوحدات التابعة للمجموعة، إلى جانب العديد من خطط زيادة رأس المال على مستوى المجموعة وعلى مستوى الوحدات. تضمنت مسؤولياته أيضا تنفيذ الضوابط والعمليات المناسبة في إدارة المالية.

قبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية، كان الأستاذ علي أصغر محاسبًا إداريًا (المشتقات وصناديق التحوط) في جهاز أبوظبي للاستثمار، الإمارات العربية المتحدة. الأستاذ علي أصغر محلل مالي معتمد - حائز على شهادة من معهد المحللين الماليين، شارلوتسفيل، فيرجينيا، الولايات المتحدة الأمريكية ومحاسب قانوني - وعضو معهد المحاسبين القانونيين في الهند.

الدكتور/ التيجاني الطيب محمد

سكرتير الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية والمراقب الشرعي

يمتلك الدكتور التيجاني الطيب محمد خبرة واسعة تزيد على 13 سنة في مجال الصيرفة والتمويل الإسلامي، وتحديدا في مجال قانون الصيرفة. الإسلامية. انضم إلى مجموعة البركة المصرفية في نوفمبر2007.

الدكتور التيجاني مستشار ومدقق شرعي معتمد من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (CSAA) (أيوفي)، وحاصل على درجة الدكتوراه في أصول الفقه من جامعة الخرطوم، بالإضافة إلى درجة الماجيستير في أصول الفقه من جامعة أم درمان الإسلامية، السودان. كما شغل منصب أستاذ جامعي في كل من: كلية السلطان زين العابدين، والجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا.

الأستاذ/ عبدالصمد خلفان

رئيس إدارة الامتثال بالمجموعة بالإنابة

يتمتع السيد عبد الصمد خلفان بخبرة تزيد عن 15 عامًا في قطاع البنوك والتدقيق والاستثمار. قبل انضمامه إلى مجموعة البركة المصرفية، كان السيد عبد الصمد خلفان رئيسا لقسم التدقيق الداخلي في شركة تضامن كابيتال للاستثمار. قبل ذلك، عمل مع شركة ارنست ويونغ لأكثر من 6 سنوات وكان مسؤولاً عن إجراء العديد من مهام التأكيد والمراجعة المتعلقة بالعملاء في مجالات العمل المصرفي والاستثمار وقطاعات أخرى (تقليدية وإسلامية) داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

السيد خلفان عضو في جمعية الاختصاصين المعتمدين في مكافحة غسيل الأموال (ACAMS) والجمعية الدولية للامتثال (ICA) والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين المعتمدين (AICPA).

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

الامتثال والسياسات والإجراءات

امتثال المجموعة

تلتزم مجموعة البركة المصرفية بالامتثال للمتطلبات الرقابية العالمية المتزايدة. وتقوم وظيفة الامتثال في المجموعة بالرقابة والإشراف على الوحدات التابعة للمجموعة، وتقوم كذلك بتحديث ومراجعة السياسات المتعلقة بالامتثال بشكل سنوي وصياغة إطار العمل لها. وهناك توجه مستمر لتعزيز ثقافة الامتثال من خلال الاستثمار في الأنظمة المتطورة والضوابط وصقل مهارات الموظفين ورفع مستوى الوعي لديهم. ولا تتردد المجموعة إطلاقا في رفض الأعمال التي قد تؤدي إلى مخاطر انتهاك القوانين والقواعد والمعايير الرقابية المعمول بها.

لقد قام قسم إدارة الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال في المجموعة بصياغة استراتيجية الامتثال وإطار عام لإدارة الامتثال في المجموعة لتطبيقهما في جميع أنحاء المجموعة. وتعكس هذه الاستراتيجية والإطار العام للمبادي والممارسات التالية المتأصلة في المجموعة وجميع وحداتها المصرفية التابعة:

- الامتثال بنص وروح القوانين والقواعد والمعايير الرقابية التي تسري على المجموعة وعلى كل وحدة من وحداتها التابعة؛
- التقّيد بممارسة الأعمال وفقا لجميع المعايير الرقابية والأخلاقية؛
- تشجيع ثقافة امتثال قوية يكون بموجبها الامتثال مسؤولية كل فرد في المجموعة؛
- المساعدة في الحفاظ على بيئة حوكمة قوية في جميع الأوقات.

وتواصل مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة تعزيز السياسات والإجراءات والأطر المتعلقة بالامتثال. كما تّم الارتقاء بمهارات الموظفين من خلال توفير التدريب المستمر والهادف في جميع المجلات المتعلقة بالامتثال للمتطلبات ذات الصلة بالجرائم المالية. وقد تّم إدخال الأنظمة وأدوات الأتمتة وفًقا لمقتضيات الحاجة وذلك بغرض تحسين معايير الامتثال في كافة أنحاء المجموعة.

وظيفة مستقلة

تشمل وظيفة امتثال المجموعة في مجموعة البركة المصرفية ما يلي:

- التشخيص والتقييم لمخاطر الامتثال؛
- وضع سياسات وبرامج وخطط الامتثال وتنفيذ الإجراءات؛
- مراقبة وإدارة والتخفيف من والبالغ عن مخاطر الامتثال؛
- مراقبة والتحقيق في والإبلاغ عن مخالفات الامتثال والأحداث والمخاطر المتعلقة بالامتثال؛
- تقديم المشورة للإدارة والموظفين حول الامتثال والأمور التنظيمية.

ترجع التبعية الوظيفية لإدارة الامتثال ومكافحة غسل الاموال إلى لجنة الامتثال والحوكمة، وتضطلع بمهام الإشراف المستقل نيابًة عن مجلس الإدارة. كما يحق لها التواصل مع مجلس الإدارة متى ما رأت ذلك ضروريا. وإضافة إلى ذلك، فإن للإدارة الحق والسلطة في الاتصال بمصرف البحرين المركزي عندما وحيثما يكون ذلك ضروريا. ويدعم الإدارة في كل وحدة من الوحدات التابعة للمجموعة فريق امتثال متخصص. وعلى مستوى المجموعة، تكون الإدارة مسؤولة عن تنسيق تشخيص وإدارة مخاطر الامتثال المتعلقة بالجرائم المالية في كامل المجموعة بالتعاون مع رؤساء إدارات الامتثال المحليين في كل وحدة تابعة.

لقد وضعت مجموعة البركة المصرفية لجميع وحداتها مبادئ توجيهية مكتوبة للموظفين حول التنفيذ المناسب للقوانين والأنظمة والقواعد والمعايير من خلال سياسات وإجراءات معتمدة بما في ذلك سياسة الامتثال الشاملة بالمجموعة. وتتطلب سياسة الامتثال من جميع المسؤولين والموظفين بالوحدات التابعة الامتثال لكافة القوانين والقواعد والأنظمة ومعايير أفضل ممارسات السوق تصنف مخاطر الامتثال في المجموعة كالتالي:

- الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات؛
- مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب؛
- العقوبات الدولية؛
- وقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية أو فاتكا ومعايير الإبلاغ الموّحد.

الامتثال الرقابي وحوكمة الشركات

تقوم المجموعة وبشكل مستمر بتطوير ومراجعة السياسات لإدارة مخاطر الامتثال في جميع الفئات المذكورة أعلاه وتعمم المجموعة هذه السياسات إلى وحداتها التابعة لها بشكل منظم، ومن ثم تقوم كل وحدة بتطبيق هذه السياسات على أن تتماشى مع المتطلبات الرقابية المحلية. ويوجد لدى المجموعة مدونة سلوك صارمة يتعين دائماً على جميع الموظفين الامتثال بها. إّن الغرض من مدونة السلوك هو منع أي ممارسة خاطئة وتشجيع الممارسة الأخلاقية والمعاملة المنصفة للعملاء في جميع الأوقات. وتتضمن المدونة مسؤوليات جميع أعضاء مجموعة البركة المصرفية ومسؤوليها وموظفيها، والذين يتوقع منهم قراءة وفهم وتطبيق جميع هذه المعايير والمبادئ دائما.

كذلك وضعت مجموعة البركة المصرفية سياسة للإبلاغ عن المخالفات وتوفر قناة رسمية للموظفين للإبلاغ عن أي سلوك غير أخلاقي أو مهني. ويتم تشجيع الموظفين على الإبلاغ عن أي مخالفات من خلال قنوات اتصال تحمي هوياتهم دون خوف من الانتقام منهم أو التعرض لهم.

مكافحة غسل الأموال و تمويل الإرهاب

يتم التعامل بكامل الحزم مع المخاطر المرتبطة بالجرائم المالية على مستوى المجموعة والوحدات التابعة. حيث تحترم المجموعة الامتثال بالقوانين والأنظمة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال ومناهضة تمويل الإرهاب وبتوصيات لجنة بازل ومجموعة العمل المالي. والتي يتم تضمينها بدورها في سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في كل وحدة تابعة. وتعتمد المجموعة سياسات صارمة فيما يتعلق بمتطلبات (اعرف عميلك) والتي تشمل متطلبات تفصيلية للتعرف على والتحقق من هوية وبيانات العملاء. حيث تمنع هذه السياسات الوحدات العاملة من إنشاء أي علاقات عمل جديدة مالم يتم التعرف على والتحقق من جميع الأطراف المرتبطة بالعلاقة والتحقق بشكل واضح من طبيعة الأعمال التي يتوقع القيام بها.

وتماشًيا مع متطلبات مصرف البحرين المركزي وسياسة المجموعة لمكافحة غسل الأموال، يتم تعيين مسؤولين عن الإبلاغ عن غسل الأموال وإعداد تقارير عنها في جميع الوحدات التابعة. ويتحمل مسؤولو الإبلاغ عن غسل الأموال المسؤولية عن ضمان الامتثال بجميع القوانين والأنظمة والسياسات ذات الصلة المتعلقة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وعن النظر في أي شكوك أو مخاوف حول أي

عميل أو معاملة والإبلاغ عنه أو عنها للجهة الرقابية المعنية في بلد العميل المعني.

وعلى مستوى المجموعة قامت مجموعة البركة المصرفية بتعيين مسؤول إبلاغ عن غسل الأموال تشمل مسؤولياته صياغة وإصدار وتنفيذ استراتيجيات وسياسات مكافحة غسل الأموال للمجموعة على أساس مستمر. يقوم مسؤول الإبلاغ في المجموعة بتنسيق أنشطة مسؤولي الإبلاغ عن غسل الأموال في كل وحدة تابعة والإشراف على التدريب على مكافحة غسل الأموال لجميع الموظفين المعنيين ورفع تقارير إلى لجنة مجلس الإدارة الامتثال والحوكمة وإلى مجلس الإدارة حول جميع الأمور المهمة المتعلقة بغسل الأموال.

العقوبات الدولية

نظرا للأعداد المتزايدة من العقوبات المفروضة من قبل الهيئات الرقابية المحلية والدولية، يعد الامتثال للعقوبات أحد التحّديات الرئيسية التي تواجهها البنوك وخاصة تلك التي تعمل في أو عبر مناطق جغرافية مختلفة. إنّ مخالفة العقوبات تعرض البنوك إلى مخاطر رقابية ومخاطر سمعة ومخاطر تجارية بما في ذلك احتمالات الخسائر المالية. لقد باتت مخاطر العقوبات احدى أهم المخاطر التي تواجه البنوك عالمًيا بدليل العدد الكبير من القضايا المسجلة والغرامات الضخمة التي فرضت.

ونظًرا لدرايتها بهذه المخاطر، وضعت مجموعة البركة المصرفية استراتيجية وسياسة لإدارة مخاطر العقوبات على مستوى المجموعة وطبّقتها في جميع وحداتها التابعة. حيث تعمل المجموعة على رفع مستوى الوعي لدى موظفيها بأهمية الامتثال للعقوبات وتستثمر أكثر في أنظمة الفحص الملائمة لإدارة المخاطر ذات الصلة بالعقوبات الدولية والحد منها. كذلك تطبق سياسة للمجموعة خاصة بالعقوبات على صعيد جميع وحداتها التابعة لضمان وجود معايير موحدة للامتثال بكافة الأوامر ذات الصلة بالعقوبات. حيث تضع سياسة العقوبات هذه قيودا ومحاذير مختلفة تتعلق بالعملاء الذين يخضعون والمعاملات التي تخضع للعقوبات، وأحيانا تتعدى هذه القيود المتطلبات الصارمة التي تنص عليها القوانين المعمول بها وذلك لغرض ضمان حماية سمعة المجموعة ومكانتها.

قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا) ومعيار الإبلاغ الموحد

لدى مجموعة البركة سياسة تتعلق بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية قانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية (فاتكا)/معيار الإبلاغ المشترك (سي آر إس) لتطبيقها في كامل المجموعة. كما قامت الوحدات التابعة لمجموعة البركة بتنفيذ إجراءات وعمليات وأنظمة خاصة بقانون الامتثال الضريبي للحسابات الأجنبية في بلدانها وفًقا للمتطلبات الرقابية والتنظيمية المحلية. قامت المجموعة باستثمارات كبيرة في تعزيز النظم وتدريب الموظفين من أجل ضمان وجود إطار مناسب. ولدى مجموعة البركة أيضا سياسة خاصة بمعيار الإبلاغ الموحد (سي آر إس) على مستوى المجموعة. ويتم الإبلاغ عن الأشخاص المعنيين وفًقا للمواعيد المحددة.

سياسة الإفصاح للمجموعة

تهدف استراتيجية الاتصال لمجموعة البركة المصرفية إلى المساعدة على تحقيق هدف المجموعة في اطلاع السوق دائما على المعلومات الجوهرية. إن تواصل المجموعة مع السوق يحقق الامتثال لتوجيهات مصرف البحرين المركزي على النحو المفصل في قسم الافصاح العام من كتاب القواعد، المجلد 2، ومعايير الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في اللوائح المنظمة لأسواق رأس المال الصادرة من مصرف البحرين المركزي.

وتعّرف المعلومات الجوهرية بانها أي معلومات، سواء كانت مالية أو غير مالية، تتعلق بأعمال وشؤون مجموعة البركة المصرفية أو أي من وحداتها التابعة تؤدي، أو يتوقع لها بشكل معقول أن تؤدي، إلى حدوث تغيير كبير في سعر السوق لأسهم مجموعة البركة المصرفية أو إلى قيام مستثمر حصيف باتخاذ قرار إما بالبيع أو الشراء أو الاحتفاظ بأسهم مجموعة البركة المصرفية أو تؤدي الى قيام مستثمر حصيف بتغيير قرار الدخول في معاملة أو الامتناع عن الدخول في معاملة مع مجموعة البركة المصرفية أو الوحدات التابعة لها. وتشمل المعلومات الجوهرية، ولكن لا تقتصر على الحقائق الجوهرية أو التغيرات الجوهرية التي تتعلق بأعمال وشؤون المجموعة ووحداتها التابعة.

ومن أجل امتثال المجموعة بشكل كامل لمتطلبات الإفصاح لمصرف البحرين المركزي على النحو المحدد في كتاب القواعد لمصرف البحرين المركزي، تقوم المجموعة بالكشف عن جميع المعلومات المطلوبة في بياناتها المالية الفصلية المراجعة وبياناتها المالية السنوية المدققة التي يتم نشرها، وكذلك أي معلومات أخرى ذات صلة يتم طلبها من قبل مصرف البحرين المركزي من وقت لآخر.

وبوصفها شركة مدرجة في بورصة البحرين وبورصة ناسداك دبي، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بجميع متطلبات نشر المعلومات الدورية لبورصة البحرين وناسداك دبي في الوقت المطلوب، وفًقا لما هو منصوص عليه في التوجيهات واللوائح التنظيمية لكل منهما في هذا الصدد.

بالإضافة إلى ذلك، سوف تقوم المجموعة بالإفصاح على نطاق واسع عن جميع المعلومات الجوهرية ونشرها لعموم الجمهور فور علمها بالظروف أو الأحداث التي تكمن وراء هذه المعلومات الجوهرية أو عند اتخاذ قرار من قبل مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية للمجموعة بتنفيذ تغيير جوهري.

باعتبارها شركة مدرجة في سوق الأوراق المالية، تلتزم مجموعة البركة المصرفية بسياسة صارمة بتفويض أفراد معينين بإصدار البيانات الصحفية أو الإعلان للجمهور عن معلومات، مالية كانت أو غير مالية، عن المجموعة.

وفي حال كان مطلوبا من أي من الأشخاص المعينين أعلاه اصدار تصريحات تتعلق بالبيانات المالية أو المؤشرات المالية أو الأداء المالي العام للمجموعة، فسوف يقوم هذا الشخص بالتشاور و/أو تأكيد هذا التصريح مع رئيس المالية بالإنابة فيما يتعلق بدقة وسلامة توقيت وموثوقية المعلومات قبل إصدار أي تصريح علني عنها.

وتقوم المجموعة بإرسال بياناتها المالية والتقارير المطلوبة إلى مصرف البحرين المركزي وبورصة البحرين وناسداك دبي على أساس ربع سنوي وسنوي، وبعد ذلك تقوم المجموعة بنشر هذه المعلومات على موقع المجموعة على الإنترنت.

يتم نشر البيانات الصحفية على موقع مجموعة البركة المصرفية على الإنترنت، وفي ما لا يقل عن صحيفة محلية واحدة باللغة العربية وواحدة بالإنجليزية. ويمتنع الأشخاص المصرح لهم بإصدار بيانات عامة من قبل المجموعة عن الإدلاء بأي تصريح أو إعلان في اجتماع خاص بين شخص وشخص آخر قبل نشر المعلومات المعنية على موقع المجموعة على الإنترنت أو في الصحف المحلية حسب مقتضى الحال.

لدى مجموعة البركة المصرفية إجراءات فّعالة للتعامل مع الشكاوى الواردة من مساهميها وأصحاب المصلحة فيها. وقد تّم إنشاء قنوات متعددة لتمكين الاتصال مع المستثمرين بما في ذلك عن طريق مكاتب مسجل أسهم الشركة، ومركز الاستعلام على موقع مجموعة البركة المصرفية على الإنترنت وخطوط هاتف وفاكس مكرسة خصيصا لذلك. يتم تحويل وإرسال جميع الشكاوى المستلمة إلى الدائرة المعنية، والى الإدارة التنفيذية ومجلس الإدارة. ووفًقا لمتطلبات الإفصاح الصادرة من مصرف

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

البحرين المركزي، تحتفظ المجموعة بمعلومات مالية لثلاث سنوات على الأقل على موقعها على الإنترنت.

الأحكام التنظيمية

تلتزم مجموعة البركة المصرفية بجميع المتطلبات الرقابية التي تحكم عمل البنوك الإسلامية ويصدرها مصرف البحرين المركزي. وتشمل هذه، ضمن أمور أخرى، القواعد التنظيمية التي تحكم كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية، وجودة الأصول وإدارة المخاطر، وإدارة السيولة والأموال، وحكومة الشركات.

وبصفته الجهة المشرفة على المجموعة، يحدد مصرف البحرين المركزي ويراقب متطلبات كفاية رأس المال لمجموعة البركة المصرفية على مستوى الميزانية الموحدة وغير الموحدة للمجموعة، بينما تخضع الوحدات المصرفية التابعة للمجموعة للإشراف المباشر للجهات الرقابية المحلية في دولها وهي التي تحدد لها وتراقب متطلبات كفاية رأس المال.

ويشترط مصرف البحرين المركزي على كل بنك أو مجموعة مصرفية يكون مقره أو مقرها في البحرين أن يحافظ أو تحافظ على نسبة كفاية رأس المال بحد ادنى قدره 8٪ على أساس البنك الواحد بمفرده و 12.5٪ (بما في ذلك الواقي لحماية رأس المال بنسبة 2.5 ٪) على أساس موحد للمجموعة.

وفي نهاية العام 2014 ، اصدر مصرف البحرين المركزي اللائحة التنظيمية النهائية الخاصة بإطار بازل 3، حيث دخل هذا الإطار حيز التنفيذ وأصبح نافذًا ابتداء من الأول من يناير 2015. ويتضمن إطار بازل 3 تنقيحا جوهرًيا لتعريف رأس المال الرقابي. حيث يؤكد الإطار أن الأسهم العادية هي المكون الغالب لرأس المال فئة 1 من خلال اعتماد حد ادنى لنسبة رأس المال لأسهم العادية فئة CET 1 Capital Ratio 1 . وتتطلب قواعد بازل 3 من المؤسسات الاحتفاظ بواقي لرأس المال، كما تتطلب قواعد احتساب رأس المال لأسهم العادية فئة 1 أن يتم خصم نسبي وعلى مراحل للتعديلات التنظيمية من إجمالي مبلغ رأس المال لأسهم العادية فئة 1،بحيث يتم خصم المجموع الكلي لهذه التعديلات التنظيمية ابتداء من 1 يناير 2019 ، وتشمل التعديلات التنظيمية الاستثمارات الرئيسية في المؤسسات المالية وحقوق خدمة المتعامل، والأصول المتعلقة بالضرائب المؤجلة. إنّ الوضع الحالي لرأس المال كافٍ لتلبية المتطلبات التنظيمية الجديدة لرأس المال.

معاملات الأطراف ذات الصلة

تسمى المعاملات التي تتم مع الأشخاص أو الكيانات المرتبطة بالمجموعة "معاملات الأطراف ذات الصلة"، (ما في ذلك أعضاء مجلس الإدارة وحاملي الأسهم). وتتعامل المجموعة مع جميع هذه المعاملات على أساس تجاري بحت، وعلاوة على ذلك تتطلب هذه المعاملات موافقة محددة من مجلس الإدارة. كما يمتنع عضو مجلس الإدارة عن التصويت إذا كانت له مصلحة في الموضوع الذي يتم التصويت عليه. ويبين الإيضاح رقم 25 في القوائم المالية الموحدة للمجموعة المعاملات مع الأطراف ذات الصلة للعام 2020.

مدونة السلوك والأخلاقيات المهنية

تعتمد مجموعة البركة المصرفية سياسة داخلية أقرها مجلس الإدارة خاصة بتوظيف أفراد الأسرة المباشرين أو الأقارب الآخرين للموظفين. وتحظر السياسة التوظيف والانتقالات الداخلية، حيث ينطبق ذلك على الأقارب من الدرجة الأولى والثانية. ومع هذا، تسمح السياسة بتوظيف الأقارب من الدرجة الثالثة والرابعة في وظائف لا تنطوي على وجود تضارب فعلي أو محتمل أو متصور للمصالح، وفرصة للتواطؤ. إن دائرتي الموارد البشرية والتدقيق الداخلي هما المسؤولتان عن مراجعة الطلبات المحتملة للتوظيف للتحقق من إمكانية أن يكون هناك تضارب فعلي أو محتمل في المصالح كما تحدد ذلك سياسات المجموعة، بالرجوع بوجه خاص إلى مدونة قواعد السلوك وسياسات تضارب المصالح.

لدى المجموعة سياسة خاصة بتعيين الموظفين المعتمدين ذوي العلاقة مع أعضاء هيئة الرقابة الشرعية. تنّص هذه السياسة على أن تعيين أي شخص له صلة قرابة بأحد الأشخاص المعتمدين أو بأحد أعضاء الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية يجب أن يكون بعد الإفصاح لمجلس الإدارة أو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية حسب الأحوال. ويجب أن يمتنع عضو الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية عن المشاركة وكذلك التصويت على أيّ قرار يتعلق بمحاسبة أو الحكم على سلوك أو تعيين أو تحديد استحقاقات الموظفين المعتمدين إذا كانت تربطه بأحدهم صلة قرابة من الدرجة الأولى أو الثانية.

سياسة مكافحة الرشوة والفساد (إيه بي سي)

تحرص المجموعة أشد الحرص على سمعتها وتلتزم بالتمسك بأعلى المعايير الأخلاقية في مزاولة أنشطتها التجارية. تحظر المجموعة اخذ الرشوة وتتوقع من جميع الموظفين والمديرين والأشخاص المرتبطين بها اعتماد معايير عالية للسلوك والتأكد من امتثال الجميع لهذه السياسة ولقانون العقوبات البحريني. والمعايير هذه هي الحد الأدنى من المتطلبات بموجب القواعد القانونية والرقابية التي تسري على المجموعة.

من المفروض أن يكون لدى جميع موظفي المجموعة إلمام تامّ بمضمون سياسة مكافحة الرشوة والفساد ("إيه بي سي")، وأن يكونوا على دراية تامة بأدوارهم ومسؤولياتهم، كما يجب عليهم ان يتصرفوا دائماً وفقً روح هذه السياسة وليس نصها فقط. إن أي عدم امتثال سيؤدي إلى تحمل مسؤولية شخصية مثل الغرامات والسجن أو أية إجراءات تأديبية أخرى يجب على الوحدات التابعة تطوير السياسات الخاصة بها، والتي يجب أن تتضمن متطلبات سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة كحد ادنى، مع إضافة متطلبات إضافية أخرى وفًقا للقوانين والأنظمة واللوائح والممارسات المحلية. عندما تتضمن الأنظمة واللوائح المحلية متطلبات أعلى من المتطلبات المحددة في السياسة الخاصة بالمجموعة يجب تطبيق المعايير الأعلى. في حالة تعارض أية قوانين سارية مع هذه السياسة، يجب على الوحدة التابعة المعنية استشارة دائرة الشؤون القانونية المحلية التابعة لها ورئيس الامتثال ومسؤول الإبلاغ عن غسل الأموال التابعين للمجموعة لحل هذا التعارض وحسب الحاجة، إبلاغ لجنة الامتثال والحوكمة التابعة لمجموعة البركة المصرفية.

لا تتسامح سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة مع أي انتهاك لأي مما يلي:

- القوانين والقواعد والأنظمة واللوائح السارية.
- الممارسات والمعايير المقبولة بشكل عام فيما يتعلق بمكافحة الفساد
- الغرامات أو غيرها من إجراءات تنفيذ القانون فيما يتعلق بمكافحة الفساد.

تنظر المجموعة إلى مكافحة الرشوة والفساد على أنها جزء لا يتجزأ من استراتيجيتها لإدارة المخاطر، وليست مجرد شرط منفصل بذاته تفرضه السلطات الرقابية.

يجب الإبلاغ عن أية انتهاكات جوهرية أو ممنهجة إلى لجنة الامتثال والحوكمة

التابعة لمجلس الإدارة. تهدف سياسة مكافحة الرشوة والفساد الخاصة بالمجموعة إلى وضع إطار أساسي لاكتشاف ومنع وكبح أعمال الرشوة والفساد في المجموعة. اعتمد مجلس الإدارة هذه السياسة التي توضح التزام المجموعة بالمتطلبات السارية القانونية والرقابية والتنظيمية الخاصة بمكافحة الرشوة والفساد، كما التزامها بأعلى المعايير المهنية.

سياسة المكافآت والافصاحات المتعلقة بها

يحدد نهج المجموعة الذي يقوم على المكافآت الإجمالية، والذي يشمل سياسة المكافآت المتغيرة، سياسة المجموعة فيما يتعلق بمكافآت أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا والعوامل الرئيسية التي تؤخذ في الاعتبار عند وضع هذه السياسة.

من خلال إطار المكافآت الملخص هذا، تهدف المجموعة إلى الالتزام بالأنظمة المتعلقة بالممارسات السليمة للمكافآت الصادرة عن مصرف البحرين المركزي.

استراتيجية المكافآت

تقدم فلسفة الأجور الأساسية للمجموعة مستوًى تنافسًيا من الأجور الإجمالية لجذب والاحتفاظ بالموظفين المؤهلين والأكفاء. وتقوم سياسة المجموعة فيما يتعلق بالمكون المتغير من المكافآت في المقام الأول على ثقافة الأداء التي تتناغم فيها مصالح الموظف مع مصالح المساهمين في المجموعة. وهذه العناصر تدعم تحقيق أهدافنا من خلال تحقيق التوازن بين المكافآت عن كل من نتائج الأداء على المدى القصير والأداء المستدام على المدى الطويل. لقد تّم تصميم استراتيجيتنا هذه بحيث نتقاسم نجاحاتنا، وتحقيق المواءمة بين حوافز الموظفين والإطار العام للمخاطر ونتائج المخاطر.

إن جودة والالتزام طويل الأمد لجميع موظفينا امر أساسي لنجاحنا. لذلك نحن نهدف إلى اجتذاب وتحفيز أفضل الموظفين الذين يلتزمون بالحفاظ على مسيرة مهنية مع المجموعة، والذين يقومون بأداء وظائفهم بما يحقق المصالح طويلة الأجل لمساهمينا. تتكون حزمة مكافآت المجموعة من العناصر الرئيسية التالية:

- أجر ثابت،
- منافع،
- مكافاة أداء سنوية، و
- خطة حوافز أداء طويلة المدى.

إن وجود إطار قوي وفعال للحوكمة يضمن أن تقوم المجموعة بالعمل ضمن معايير واضحة تحددها استراتيجية وسياسة المجموعة للأجور. تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بالإشراف على جميع مسائل الأجور، والامتثال العام بالمتطلبات الرقابية.

وعلى وجه الخصوص تقوم سياسة المكافآت للمجموعة بالنظر في دور كل موظف ووضع توجيهات محددة بشأن ما إذا كان الموظف موظفًا يأخذ مخاطر كبيرة و/أو شخصا معتمدا في دائرة تتعلق مباشرة بالأعمال أو السيطرة والمراقبة أو دائرة دعم ومساندة. الشخص المعتمد هو موظف يتطلب تعيينه في منصبه موافقة مسبقة من الجهات الرقابية بسبب أهمية دوره في المجموعة، ويعتبر الموظف متخذًا لمخاطر كبيرة إذا كان رئيساً لدائرة مهمة تتعلق مباشرة بالأعمال أو إذا كان لأي شخص تحت مسئوليته تأثير كبير على هيكلية مخاطر المجموعة.

لغرض ضمان المواءمة بين ما ندفع من المكافآت لموظفينا وبين استراتيجية أعمالنا، نحن نقوم بتقييم الأداء الفردي للموظف مقابل الأهداف المالية وغير المالية السنوية وعلى المدى الطويل المحددة باختصار في نظام إدارة الأداء لدينا. يأخذ هذا التقييم أيضا في الحسبان الالتزام بقيم المجموعة والمخاطر وإجراءات الالتزام الرقابي وفوق كل شيء النزاهة. ولذلك فإنه اجمالاً لا يتم الحكم على الأداء فقط بناءا على ما تّم تحقيقه على المدى القصير والطويل ولكن أيضا والأهم على كيفية تحقيقه، ذلك أن لجنة الترشيحات والمكافآت تعتقد أّن هذا الأمر الأخير يساهم في الاستدامة على المدى الطويل للمجموعة.

دور واهتمام لجنة الترشيحات والمكافآت

تتحّمل لجنة الترشيحات والمكافآت مسئولية الإشراف على جميع سياسات المكافآت لموظفي المجموعة. إن الّلجنة هي الهيئة المشرفة على سياسات وممارسات وخطط الأجور والمنظمة لها. وهي مسئولة عن تحديد ومراجعة واقتراح سياسة المكافآت المتغيرة للموافقة عليها من قبل مجلس الإدارة، كما أنها مسئولة عن تحديد المبادئ وإطار الحوكمة لجميع قرارات الأجور. وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بضمان أن تتم مكافاة جميع الموظفين بأنصاف ومسئولية. وتتم مراجعة سياسة المكافآت على أساس دوري لتعكس التغيرات في ممارسات السوق وفي خطة العمل وهيكلية المخاطر للمجموعة.

فيما يتعلق بسياسة المكافآت المتغيرة للمجموعة، تشمل مسئوليات لجنة الترشيحات والمكافآت، كما ينّص نظامها، ولكن لتقتصر على ما يلي:

- الموافقة على ومراقبة ومراجعة نظام المكافآت لضمان حسن سير النظام على النحو المنشود
- الموافقة على سياسة المكافآت والمبالغ المخصصة في ما يتعلق بكّل ولكل شخص معتمد ولكل متخذ مخاطر كبيرة،
- فضًلا عن مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها، مع الأخذ في الاعتبار المكافاة الكلية بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- ضمان أن يتم تعديل المكافاة لجميع أنواع المخاطر وأن يأخذ نظام المكافآت في الاعتبار الموظفين الذين يحّققون نفس الأرباح على المدى القصير ولكّن هم يأخذون نيابة عن المجموعة مقادير مختلفة من المخاطر.
- ضمان أن تشكل المكافأة المتغيرة لمتخذي المخاطر الكبيرة جزءا كبيًرا من مجموع مكافاتهم.
- مراجعة نتائج اختبارات الإجهاد والاختبارات الرجعية قبل الموافقة على مجموع المكافآت المتغيرة التي سيتم توزيعها بما في ذلك الرواتب والرسوم والمصاريف والمكافآت ومنافع الموظفين الأخرى.
- القيام بتقييم متأّن للممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين. سوف تقوم الّلجنة بتمحيص دفعات المكافآت عن المداخيل التي لا يمكن تحقيقها أو التي يكون احتمال تحقيقها لا يزال غير مؤكد في وقت الدفع.
- فيما يتعلق بالأشخاص المعتمدين العاملين في إدارات إدارة المخاطر والتدقيق الداخلي والعمليات والرقابة المالية والالتزام، ضمان أن تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة لصالح المكافأة الثابتة.
- التوصية بمنح أعضاء مجلس الإدارة المكافآت على أساس

حضورهم جلسات المجلس وأدائهم وبما يتفق مع أحكام المادة 188من قانون الشركات التجارية البحريني.

- التأكد من وجود أليات التزام مناسبة لضمان أن يلزم الموظفون أنفسهم بعدم استخدام استراتيجيات التحوط الشخصي أو التأمين ذي الصلة بالمكافاة والمسئولية لتقويض اثأر مواءمة المخاطر المتضمنة في ترتيبات مكافاتهم.

بلغت المكافآت الكلية المدفوعة لأعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت خلال السنة في شكل بدل حضور الجلسات 15 ألف دولار أمريكي (45:2020 ألف دولار أمريكي). للاطلاع على التفاصيل حول أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت يرجى الرجوع إلى أعلاه.

نطاق تطبيق سياسة المكافآت

تم اعتماد سياسة المكافآت على مستوى المجموعة ككل.

مكافأة مجلس الإدارة

يتم تحديد مكافاة مجلس إدارة المجموعة وفقًا لأحكام المادة 188 من قانون الشركات التجارية البحريني لسنة 2001. وتخضع مكافاة مجلس الإدارة لموافقة المساهمين الحاضرين في اجتماع الجمعية العمومية السنوي. ولا تشمل المكافآت أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين العناصر المتصلة بالأداء مثل منح الأسهم وخيارات الأسهم أو خطط الحوافز المرتبطة بالأسهم المؤجلة الأخرى، أو المكافآت أو منافع المعاش التقاعدي.

المكافآت المتغيرة للموظفين

ترتبط المكافأة المتغيرة بالأداء وتتمثل أساسا في منح مكافأة سنوية عن الأداء. وكجزء من المكافأة المتغيرة لموظفينا، تكافئ هذه المكافأة السنوية الموظف على إنجاز الأهداف التشغيلية والمالية الموضوعة في كل سنة، وعلى الأداء الفردي للموظف في تحقيق تلك الأهداف ومساهمته في تحقيق الأغراض الاستراتيجية للمجموعة.

لقد اعتمدت المجموعة إطارا عاما موافقا عليه من قبل مجلس الإدارة لتطوير ربط شفاف بين المكافأة المتغيرة والأداء. وقد تم تصميم الإطار على أساس تحقيق أداء مالي مرض وأيضًا تحقيق الأهداف غير المالية الأخرى والذي سيؤدي، بافتراض تساوي الأمور الأخرى، إلى خلق سّلة المكافأة المستهدفة للموظفين، قبل النظر في تخصيص المكافآت لإدارات الأعمال ولكّل موظف. وفي الإطار المعتمد لتحديد المبلغ الكلي لسلة المكافأة المتغيرة، تهدف لجنة الترشيحات والمكافآت الى تحقيق توازن في توزيع أرباح المجموعة بين المساهمين والموظفين.

تشمل مقاييس الأداء الرئيسية على مستوى المجموعة مجموعة من المقاييس قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل وتشمل مؤشرات الربحية والملاءة والسيولة والنمو. تضمن عملية إدارة الأداء تسلسل جميع الأهداف بشكل سليم على جميع مستويات المجموعة وصوّل إلى وحدات الأعمال والموظفين المعنيين.

وفي تحديدها لمبلغ المكافآت المتغيرة، تبدأ المجموعة بوضع أهداف محددة ومقاييس أداء نوعية أخرى تؤدي جميعها إلى خلق سلة المكافأة المستهدفة، ثم يتم تعديل سلة المكافأة المجمعة لأخذ المخاطر في الاعتبار وذلك من خلال استخدام مقاييس معدلة حسب المخاطر (بما في ذلك الاعتبارات المستقبلية).

تقوم لجنة الترشيحات والمكافآت بتقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وتدّلل الّلجنة على ان قراراتها تتفق مع تقييم الوضع المالي للمجموعة وأفاق المستقبل المتوقعة له.

وتستخدم المجموعة عملية رسمية وشفافة لتعديل سلة المكافأة حسب جودة الأرباح. ان هدف المجموعة هو دفع المكافآت من أرباح محققة ومستدامة. وإذا كانت جودة الأرباح ليست قوية، يمكن تعديل قاعدة الربح وفًقا للسلطة التقديرية للجنة الترشيحات والمكافآت.

ان تمويل توزيع سلة المكافآت يعتمد على تحقيق حد أدنى من الأهداف المالية. وتضمن مقاييس الأداء أن ينكمش إجمالي المكافآت المتغيرة بشكل كبير عندما يحدث تدهور في الأداء المالي للبنك أو يصبح هذا الأداء سلبيًا. علاوة على ذلك، تخضع سلة المكافآت المستهدفة كما هو محدد أعلاه لتعديلات المخاطر بما يتماشى مع تقييم المخاطر وإطار الربط.

المكافآت وظائف المراقبة

يسمح مستوى المكافآت الموظفين في وظائف المراقبة والمساندة للبنك باجتذاب الموظفين المؤهلين وذوي الخبرة في هذه الوظائف. وتضمن المجموعة أن تميل النسبة بين الجزء الثابت والجزء المتغير من المكافأة لصالح المكافأة الثابتة.

ويجب أن تقوم المكافآت المتغيرة لوظائف المراقبة على أهداف وظيفية محددة وليس على الأداء المالي للإدارات والأعمال التي يقومون بمراقبتها. يلعب نظام إدارة الأداء في المجموعة دورًا كبيرًا في تحديد أداء وحدات المساندة والمراقبة على أساس الأهداف الموضوعة لها، وهذه الأهداف تركّز أكثر على الأهداف غير المالية التي تشمل المخاطر والرقابة والالتزام والاعتبارات الأخلاقية فضلا عن السوق والبيئة الرقابية بالإضافة إلى المهام ذات القيمة المضافة التي تختّص بها كل وحدة.

الأجور المتغيرة لوحدات الأعمال

يتم تحديد المكافآت المتغيرة لوحدات الأعمال في المقام الأول عن طريق أهداف الأداء الرئيسية التي يتم وضعها من خلال نظام إدارة الأداء في المجموعة. وتتضمن هذه الأهداف أهدافا مالية وغير مالية، بما في ذلك السيطرة على المخاطر والالتزام والاعتبارات الأخلاقية، فضلا عن السوق والمتطلبات الرقابية. إن اخذ تقييم المخاطر بعين الاعتبار في تقييم أداء الأفراد يضمن أن أي اثنين من الموظفين يحققان نفس الأرباح قصيرة الأجل ولكن يأخذان باسم المجموعة مستويين مختلفين من المخاطر ستتم معاملتهما بشكل مختلف من قبل نظام المكافآت.

إطار تقييم المخاطر

إن الغرض من ربط نظام المكافآت بالمخاطر هو مواءمة المكافآت المتغيرة مع هيكلية المخاطر للمجموعة. وفي سعيها لتحقيق ذلك تقوم المجموعة بالنظر في كل من المقاييس الكمية والمقاييس النوعية في عملية تقييم المخاطر. وتلعب كل من المقاييس الكمية ورجاحة الحكم على الأمور دورا في تحديد أية تعديلات مبنية على المخاطر. وتنطوي عملية تقييم المخاطر على الحاجة إلى ضمان أن تقوم سياسة المكافآت كما تّم تصميمها بخفض حوافز الموظف لأخذ مخاطر مفرطة وغير مناسبة، وأن تكون هذه السياسة متوائمة مع نتائج المخاطر وتوّفر توليفة المكافآت ملائمة ومتماشية مع المخاطر.

وتقوم لجنة الترشيحات والمكافآت في المجموعة بالنظر فيما إذا كانت سياسة المكافآت المتغيرة تتماشى مع هيكلية المخاطر. كما تضمن تقييم الممارسات التي يتم بموجبها دفع المكافآت من وعن إيرادات مستقبلية محتملة لا يزال توقيتها واحتمال تحققها غير مؤكدين، وذلك من خلال إطار وعملية التقييم المسبق واللاحق للمخاطر في المجموعة.

وتأخذ تعديلات المخاطر بعين الاعتبار جميع أنواع المخاطر، بما في ذلك المخاطر غير الملموسة والمخاطر الأخرى مثل مخاطر السمعة ومخاطر السيولة وتكلفة رأس المال. وتقوم المجموعة بعمل تقييمات للمخاطر لمراجعة الأداء المالي والتشغيلي مقابل استراتيجية الأعمال وأداء المخاطر قبل توزيع المكافأة السنوية. كما تضمن المجموعة أن لا يحدد إجمالي المكافآت المتغيرة من قدرته على تعزيز وتقوية قاعدة رأس مالها وتعتمد مدى الحاجة لتعزيز رأس المال على الوضع الحالي لرأسمال المجموعة وعلى عملية التقييم الداخلي لكفاية رأس المال.

تأخذ سلة المكافآت بعين الاعتبار أداء المجموعة والذي يتم تقييمه في سياق إطار إدارة المخاطر في المجموعة. وهذا يؤدي الى ان يتم تشكيل سلة الأجور المتغيرة وفقًا الاعتبارات المخاطر وأحداث بارزة على مستوى المجموعة.

ويأخذ حجم سلة المكافآت المتغيرة وتخصيصاتها داخل المجموعة بعين الاعتبار مجموعة كاملة من المخاطر الحالية والمحتملة، بما في ذلك

أ. تكلفة وكمية رأس المال المطلوب لدعم المخاطر المتخذة،

ب. تكلفة وكّمية مخاطر السيولة التي يتم تحملها أثناء مزاولة الأعمال،

ت. الاتساق مع توقيت واحتمالية تحقيق الإيرادات المستقبلية المحتملة التي تم أدراجها في الأرباح الحالية.

تظّل لجنة الترشيحات والمكافآت على اطلاع تام على أداء المجموعة مقابل إطار إدارة المخاطر، تقوم اللّجنة باستخدام هذه المعلومات عند النظر في المكافآت لضمان مواءمة العائد والمخاطر مع المكافآت.

تعديلات المخاطر

يوجد لدى المجموعة إطار للتقييم الإلحاق للمخاطر وهو تقييم نوعي يقوم على الاختبار الرجعي للأداء الفعلي مقابل افتراضات مخاطر سابقة. وفي السنوات التي تتكبد فيها المجموعة خسائر ملموسة في أدائها المالي، سيعمل إطار تعديلات المخاطر على النحو التالي:

- سوف يكون هناك انكماش كبير في إجمالي المكافآت المتغيرة للمجموعة.
- على المستوى الفردي، الأداء الضعيف من قبل المجموعة يعني انه لم يتم تحقيق مؤشرات الأداء الرئيسية للموظفين، وبالتالي فإن تقييم أداء الموظف سوف يكون أقل.
- انخفاض في قيمة الأسهم أو المنح المؤجلة.
- تغييرات محتملة في فترات الاستحقاق وتأجيل إضافي يطبق على المكافآت غير المكتسبة.
- وأخيرا، إذا اعتبر التأثير النوعي والكمي لحادثة الخسارة كبيًرا، قد ينظر في إلغاء أو استرجاع المنح المتغيرة السابقة.

ويجوز للجنة الترشيحات والمكافآت، بموافقة المجلس، ترشيد واتخاذ القرارات التقديرية التالية:

- زيادة / خفض التعديلات اللاحقة
- النظر في تأجيلات إضافية أو زيادة في حجم المكافآت غير النقدية
- الاسترجاع من خلال ترتيبات الإلغاء والاسترجاع

إطار الإلغاء والاسترجاع

تسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان يمكن، إذا كان مناسبا، إلغاء / تعديل العناصر غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة أو، في حالات معينة، استرجاع المكافآت المتغيرة التي تّم تسليمها بالفعل. والقصد من ذلك هو تمكين المجموعة من الاستجابة بشكل مناسب في حال إتضح أن عوامل الأداء التي تم على أساسها اتخاذ قرارات منح المكافأة لم تكن في الواقع تعكس الأداء على المدى الطويل. وتتضمن جميع منح المكافآت المؤجلة أحكاما معينة تمّكن المجموعة من خفض أو إلغاء المكافآت الموظفين الذين كان لسلوكهم وأدائهم الشخصي تأثير ضار على المجموعة خلال سنة الأداء المعنية.

ولا يمكن اتخاذ أي قرار باسترجاع المكافأة الممنوحة لموظف الا من قبل مجلس إدارة المجموعة فقط.

وتسمح أحكام الإلغاء والاسترجاع في المجموعة لمجلس إدارة المجموعة بتحديد ما إذا كان يمكن، إذا كان مناسبًا، تعديل / إلغاء العناصر الممنوحة/ غير الممنوحة بعد من خطة المكافآت المؤجلة في حالات معينة، وهذه الحالات تشمل ما يلي:

- دليل معقول على سوء السلوك المتعمد أو الخطأ الكبير أو الإهمال أو عدم الكفاءة للموظف الذي تسبب في تكبد المجموعة / دائرة أو قسم الموظف خسارة كبيرة في أدائه / أدائها المالي، أو في تحريف جوهري في البيانات المالية للبنك، أو في إخفاق كبير في إدارة المخاطر أو فقدان السمعة أو تكبد مخاطر بسبب تصرفات أو إهمال أو سوء سلوك أو عدم كفاءة هذا الموظف خلال سنة الأداء المعنية.
- قيام الموظف عن عمد بتضليل أو خداع السوق و / أو المساهمين فيما يتعلق بالأداء المالي للبنك خلال سنة الأداء المعنية.
- يمكن اللجوء إلى استخدام الاسترجاع إذا كان الإلغاء أو التعديل على الجزء غير الممنوح غير كاف نظرا لطبيعة وحجم تلك الحادثة.

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

مكونات المكافآت المتغيرة

تشمل المكافآت المتغيرة العناصر الرئيسية التالية:

نقد معجل	جزء من الأجور المتغيرة يمنح ويدفع نقداً في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
نقد مؤجل	جزء من الأجور المتغيرة يمنح ويدفع نقدًا على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات
منحة أسهم معجلة	جزء من الأجور المتغيرة يتم منحه ويصدر في شكل أسهم في ختام عملية تقييم الأداء لكل سنة
أسهم مؤجلة	جزء من الأجور المتغيرة يتم منحه ويدفع في شكل أسهم على أساس النسبة والتناسب على مدى فترة 3 سنوات

تخضع جميع المكافآت المؤجلة لأحكام الإلغاء. ويتمّ الإفراج عن كافة منح الأسهم لصالح الموظف بعد فترة حجز لمدة ستة أشهر من تاريخ الاكتساب. يرتبط عدد الأسهم الممنوحة بسعر سهم المجموعة وفقاً لقواعد نظام حوافز الأسهم في المجموعة. ويتمّ الإفراج عن أيّة أرباح مستحقة على هذه الأسهم للموظف عند الإفراج عن الأسهم (أي بعد فترة الحجز).

الأجور المؤجلة

يخضع جميع الموظفين الذين يكسبون إجمالي أجور بأكثر من 100 ألف دينار بحريني أو ما يقابل ذلك بالدولار الأمريكي لتأجيل المكافآت المتغيرة على النحو التالي:

عنصر الأجر المتغير	التأجيل	فترة التأجيل	الحجز	الإلغاء	الاسترجاع
نقد معجل	40٪	حالاً	-	-	نعم
أسهم معجلة	-	حالاً	6 أشهر	نعم	نعم
نقد مؤجل	0٪	على مدى 3 سنوات	-	نعم	نعم
منح أسهم مؤجلة	60٪	بعد 3 سنوات	6 أشهر	نعم	نعم

يجوز للجنة الترشيحات والمكافآت، استناداً إلى تقييمها لدور الموظف والمخاطر التي اتخذها، زيادة تغطية الموظف التي ستخضع لترتيبات التأجيل. تفاصيل الأجور المدفوعة

(أ) 1. مجلس الإدارة

	ألف دولار أمريكي	
	2021*	2020
بدل حضور	447	524
المكافأة*	1,500	1,500
أخرى	22	41

'الأخرى' تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات مجلس الإدارة ولجان المجلس.

*تخضع لموافقة الجمعية العمومية للمجموعة في مارس 2022.

(أ) 2. مكافآت أعضاء مجلس الإدارة:

الاسم	المكافآت الثابتة					المكافآت المتغيرة					مكافأة نهاية الخدمة	المجموع الكلي	بدل المصروفات*****
	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس*	مجموع بدلات حضور جلسات المجلس واللجان	رواتب**	أخرى***	المجموع	مكافأة رئيس وأعضاء المجلس	Bonus	خطط تحفيزية	أخرى****	المجموع		(لا يشمل بدل المصروفات)	
اولاً: الأعضاء المستقلين:													
1 الأستاذ محمد إبراهيم الشروقي	44,656.70	10,179.00	-	-	54,835.70	-	-	-	-	-	-	54,835.70	-
2- الدكتور جهاد النقلة	56,513.42	21,489.00	-	-	78,002.42	-	-	-	-	-	-	78,002.42	1,552.55
3- الدكتور خالد عبدالله عتيق	61,668.52	21,489.00	-	-	83,157.52	-	-	-	-	-	-	83,157.52	786.54
4- الأستاذة داليا حازم خورشيد	40,532.62	11,310.00	-	-	51,842.62	-	-	-	-	-	-	51,842.62	391.82
5- الدكتور زياد أحمد بهاء الدين	40,532.62	13,572.00	-	-	54,104.62	-	-	-	-	-	-	54,104.62	391.85
6- الأستاذ سعود صالح الصالح	43,625.68	13,572.00	-	-	57,197.68	-	-	-	-	-	-	57,197.68	-
7- الدكتور محمد شيخ روحه	32,799.97	9,048.00	-	-	41,847.97	-	-	-	-	-	-	41,847.97	-
8- الأستاذ ناصر محمد النويس	37,955.07	11,310.00	-	-	49,265.07	-	-	-	-	-	-	49,265.07	1,929.49
ثانياً: الأعضاء غير التنفيذيين:													
1- الشيخ عبدالله صالح كامل	57,028.93	11,310.00	-	-	68,338.93	-	-	-	-	-	-	68,338.93	1,370.40
2- الأستاذ توفيق شاكر مفتي	24,464.55	6,786.00	-	-	31,250.55	-	-	-	-	-	-	31,250.55	382.53
3- الأستاذ فهد عبدالله الراجحي	41,563.64	13,572.00	-	-	55,135.64	-	-	-	-	-	-	55,135.64	714.04
ثالثاً: الأعضاء التنفيذيين:													
1- الأستاذ مازن مناع	40,532.62	11,310.00	**	-	51,842.62	-	-	-	-	-	-	51,842.62	-
2- الأستاذ عبدالإله الصباحي	43,625.68	13,572.00	-	-	57,197.68	-	-	-	-	-	-	57,197.68	787.20
المجموع	565,500.00	168,519.00	-	-	734,019.00	-	-	-	-	-	-	734,019.00	8,306.40

ملاحظة:
جميع المبالغ مذكورة بالدينار البحريني.

مكافأة رئيس وأعضاء المجلس:
* تشمل المكافأة الثابتة والمكافأة المحسوبة بنظام النقاط. يجب الحصول على موافقة المساهمين في اجتماع الجمعية العمومية على المبالغ المذكورة أعلاه.

الرواتب:
** راتب الأستاذ مازن مناع مشمول ضمن تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية.

المكافآت الأخرى:
*** وتشمل المزايا العينية – مبلغ معين – مكافأة الأعمال الفنية والإدارية والاستشارية (إن وجدوا).
**** وتشمل نصيب عضو مجلس الإدارة من الأرباح - الأسهم الممنوحة (يتم ادخال القيمة) (إن وجدوا).

بدل المصروفات:
***** تشمل المياومات وتكاليف التذاكر والسكن.

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

(ب) الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية

	ألف دولار أمريكي	
	2021	2020
بدل حضور	100	97
المكافأة	105	145
أخرى	5	15

الأخرى' تشمل تسديد تكاليف تذاكر السفر وبدل النفقات اليومية لحضور اجتماعات الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية.

(ج) تفاصيل مكافآت الإدارة التنفيذية:

الإدارة التنفيذية	مجموع الرواتب والبدلات المدفوعة	مجموع المكافآت المدفوعة (Bonus)	أي مكافآت أخرى نقدية / عينية للعام 2021	المجموع الكلي (د.ب)
أعلى ستة مكافآت من التنفيذيين بما فيهم الرئيس التنفيذي* والمسؤول المالي الأعلى**	1,330,777.488 دينار بحريني	لا يوجد	0	1,330,777.488 دينار بحريني

ملاحظة: جميع المبالغ مذكورة بالدينار البحريني
* أعلى سلطة في الجهاز التنفيذي بالشركة، ممكن أن تختلف التسمية: (الرئيس التنفيذي (CEO)، الرئيس (President)، المدير العام (GM) ، العضو المنتدب (Managing Director) ...الخ).
** أعلى مسؤول مالي بالشركة، (CFO، المدير المالي، ...الخ).

د) مكافآت الموظفين

يبلغ إجمالي المكافآت الثابتة للأشخاص المعتمدين والآخذين للمخاطر الخاضعين لهذه السياسة 5,521 ألف دولار أمريكي (8,025:2020) ألف دولار أمريكي ويبلغ عدد هؤلاء 15 (18:2020) .

إجمالي المكافآت المتغيرة لعام 2021 بلغت صفر دولار أمريكي (2020: صفر دولار أمريكي)

هـ) المنح المؤجلة

يحق لبعض الأشخاص من فريق الإدارة التنفيذّية في البنوك التابعة لمجموعة البركة الحصول على مكافاة مؤجلة ومتغيرة وذلك بحسب شروط برنامج حوافز الإدارة القائم على الأهداف المحددة مسبًقا بحسب أداء كل منهم. يتم استخدام المبالغ المتغيرة والمحددة كالمكافآت بحسب البرنامج المذكور أعلاه لشراء أسهم في مجموعة البركة المصرفية وتوزع على مدى ثلاثة سنوات مع تحديد مساهمة المجموعة بشكل سنوي. يبلغ إجمالي المبالغ المؤجلة للمكافآت المتغيرة صفر دولار أمريكي (2020: صفر دولار أمريكي).

س) تعويض إنهاء الخدمة - (2020: لا يوجد) - 2021: 7,944 (ألف دولار أمريكي)

1) المكافآت المدفوعة للموظفين المعتمدين

تفاصيل المكافآت المدفوعة للسنة المالية 2021 للمركز الرئيسي

فئة الموظفين	رقم	المكافآت الثابتة (ألف دولار أمريكي)			المكافآت المتغيرة (ألف دولار أمريكي)					المجموع (ألف دولار أمريكي)
		الرواتب والأجور	علاوات أخرى	المجموع	مكافأة الأداء (نقدا)	مكافأة الأداء (أسهم)	حوافز أداء أخرى	مكافأة مؤجلة	أخرى	المجموع
الموظفين الآخذين المخاطر (قطاعات الأعمال)	4	2,695	644	3,339	0	0	0	0	0	3,339
الموظفين المعتمدين في دائرة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، المالية، مكافحة غسيل الاموال و الالتزام	7	1,091	217	1,308	0	0	0	0	0	1,308
الموظفين المعتمدين وغير المشمولين تحت البند 2	4	737	137	874	0	0	0	0	0	874
المجموع	15	4,523	998	5,521	0	0	0	0	0	5,521

تفاصيل المكافآت المدفوعة للسنة المالية 2020

فئة الموظفين	رقم	المكافآت الثابتة (ألف دولار أمريكي)			المكافآت المتغيرة (ألف دولار أمريكي)					المجموع (ألف دولار أمريكي)
		الرواتب والأجور	علاوات أخرى	المجموع	مكافأة الأداء (نقدا)	مكافأة الأداء (أسهم)	حوافز أداء أخرى	مكافأة مؤجلة	أخرى	المجموع
الموظفين الآخذين المخاطر (قطاعات الأعمال)	5	3,226	1,386	4,612	0	0	0	0	0	4,612
الموظفين المعتمدين في دائرة المخاطر، التدقيق الداخلي، العمليات، المالية، مكافحة غسيل الاموال و الالتزام	8	1,422	383	1,805	0	0	0	0	0	1,805
الموظفين المعتمدين وغير المشمولين تحت البند 2	5	1,244	364	1,608	0	0	0	0	0	1,608
المجموع	18	5,892	2,133	8,025	0	0	0	0	0	8,025

	2021			
		الأسهم		
	نقدا (ألف دولار أمريكي)	العدد (ألف)	دولار أمريكي (ألف دولار أمريكي)	أخرى (ألف دولار أمريكي)	المجموع (ألف دولار أمريكي)
الرصيد الافتتاحي	0	34,057	9,808	0	9,808
المكافأة خلال السنة	0	0	0	0	0
المدفوع / الصادر خلال السنة	0	(10,585)	(3,853)	0	(3,853)
الخدمة، الأداء، تعديلات المخاطر	0	0	0	0	0
الرصيد الختامي	0	23,472	5,955	0	5,955

	2020			
		الأسهم		
	نقدا (ألف دولار أمريكي)	العدد (ألف)	دولار أمريكي (ألف دولار أمريكي)	أخرى (ألف دولار أمريكي)	المجموع (ألف دولار أمريكي)
الرصيد الافتتاحي	0	42,176	13,486	0	13,486
المكافأة خلال السنة	0	0	0	0	0
الصادر خلال السنة	0	(8,119)	(3,678)	0	(3,678)
الخدمة، الأداء، تعديلات المخاطر	0	0	0	0	0
الرصيد الختامي	0	34,057	9,808	0	9,808

حوكمة الشركات (تتمـــــة)

إدارة المخاطر

إن المجموعة ملتزمة بالامتثال بالمبادئ والسياسات المعتمدة عالميّا فيما يتعلق بإدارة المخاطر. وبشكل خاص، تتّبع المجموعة بشكل كامل المبادئ التوجيهية لإدارة المخاطر لمؤسّسات الخدمات المالية الإسلامية التي وضعها مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما تقدّر الحاجة إلى وضع نظام شامل لإدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها.

وتشكّل إدارة المخاطر جزءًا لا يتجزأ من عملية صنع القرار في المجموعة. ويقوم مجلس الإدارة، بناء على توصيات لجنة مجلس الإدارة للمخاطر، بتعريف ووضع المستويات العامة لاستراتيجية المخاطر ومستوى تقبّل وتنويع المخاطر واستراتيجيات توزيع الأصول، ويشمل ذلك السياسات المتعلّقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السوق ومخاطر التشغيل ومخاطر السيولة وغيرها. هذا إلى جانب المعاملات مع الأطراف ذات الصلة وطريقة الموافقة عليها وإعداد تقارير عنها. وتقوم لجنة إدارة المخاطر ولجنة الموجودات والمطلوبات ولجنة الائتمان التابعة للإدارة التنفيذية واللجان التنفيذيّة الأخرى بتقديم التوجيه والمساعدة في إدارة مخاطر ميزانية المجموعة بشكل عام. كما تقوم المجموعة بإدارة كافة التعرّضات عن طريق وضع حدود موافق عليها من قبل مجلس الادارة أو من يفوّضهم من لجان الإدارة التنفيذية. كما يتمّ بشكل دوري ومستمر مراجعة سياسات المخاطر وإجراءات الحماية من هذه المخاطر.

لضمان فعالية إطار عمل إدارة المخاطر للمجموعة، يجب أن يكون مجلس الإدارة والإدارة التنفيذيّة قادرين على الاعتماد على خطوط عمل كافيه - بما في ذلك الوظائف الرقابية - داخل المجموعة. بناء عليه و كجزء من الهيكل العام للحوكمة وإدارة المخاطر، تعتمد المجموعة نموذج "الخطوط الثلاثة للدفاع " (Three Line of Defense-LOD)" كطريقة لشرح العلاقة بين هذه الوظائف وكدليل لكيفية تقسيم المسؤوليات:

1. **خط الدفاع الأول (أصحاب المخاطر):** الوظائف التي تمتلك المخاطر وتديرها. يندرج تحت هذا الخط الإدارة التشغيلية المسؤولة عن تملك المخاطر ويتم مساءلتها عن المخطر والتحكم فيها وتفاديها. تشمل هذه بشكل أساسي الوظائف أو الإدارات العاملة في المكتب الأمامي (front Office) التي تتعامل مع العملاء والتي مسؤولة عن أنشطة مثل التمويل (على سبيل المثال، الخدمات المصرفية للشركات).
2. **خط الدفاع الثاني (مراقبة المخاطر):** المهام التي تشرف أو تتخصص في إدارة المخاطر والامتثال. يندرج تحت هذا الأنشطة التي تغطيها عدة مكونات للحوكمة الداخلية (الامتثال ، المخاطر ، المالية، الشؤون القانونية ، العمليات ، الضوابط الداخلية ، الموارد البشرية، تكنولوجيا المعلومات وغيرها من الإدارات المماثلة)علاوة على ذلك ، فإنه يراقب ويسهل تنفيذ ممارسات إدارة المخاطر الفعالة من قبل الإدارة التشغيلية ويساعد أصحاب المخاطر في الإبلاغ عن المعلومات المناسبة المتعلقة بالمخاطر داخل المجموعة. يتضمن أيضًا وظيفة تنسيق وتنفيذ الشريعة على ان جميع المنتجات والمعاملات والأنشطة التي تقوم بها المجموعة تتماشى مع المبادئ الإسلامية.
3. **خط الدفاع الثالث(ضمان المخاطر):** الوظائف التي تقدم تأكيدات مستقلة (كالتدقيق الداخلي). يشكل التدقيق الداخلي خط الدفاع الثالث. توفر وظيفة التدقيق الداخلي المستقلة، من خلال نهج قائم على تقييم المخاطر لعملها، تأكيدًا لمجلس إدارة البنك والإدارة التنفيذيّة من مدى فعالية البنك في تقييم وإدارة مخاطر ويتضمن ضمانات بشأن فعالية خطي الدفاع الأول والثاني. وهي تشمل جميع عناصر إطار عمل إدارة المخاطر بالبنك (من تحديد المخاطر، وتقييم المخاطر والاستجابة لها، إلى الإبلاغ عن المعلومات المتعلقة بالمخاطر) وجميع فئات الأهداف التنظيمية: الاستراتيجية والأخلاقية والتشغيلية وإعداد التقارير والامتثال. بالإضافة إلى ذلك ، يعد قسم التدقيق الداخلي الشرعي المستقل أيضًا ركيزة مهمة لخط الدفاع الثالث.

اجمالاً، يضمن هذا النهج أن المجموعة قادرة على تنمية أعمالها دون تحمل مخاطر لا داعي لها يمكن أن تؤثر على كفاية رأس المال وعوائد المساهمين وفي النهاية علامتها التجارية وسمعتها.

دور ومسؤوليات إدارة مخاطر المجموعة

تشمل أدوار ومسؤوليات إدارة المخاطر بالمجموعة ما يلي:

- تطوير وتنفيذ إطار عمل مخاطر المجموعة والسياسات والإجراءات المتوافقة مع التوجيهات التنظيمية.
- التأكد (بما يتماشى مع الهيكل اللامركزي / نموذج الحوكمة في المجموعة) من أن وظيفة إدارة المخاطر مجهزة بشكل كافٍ بالأنظمة والعمليات والمنهجيات والخبرة لتحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها وإعداد التقارير عنها ومراقبتها بشكل مناسب وفعال على مستوى المركز الرئيسي هذا مع الاخذ بالاعتبار ان المسؤوليات الأساسية تقع على عاتق الوحدات التابعة ومجالسها المستقل الفردي في حد ذاتها.
- تطوير بيان قابلية المخاطر للمجموعة (Risk Appetite Statement) وكذلك إرشادات إدارة المخاطر لوحدات المجموعة / الشركات التابعة.
- مراجعة حدود المخاطر الموحدة ومراقبتها والإبلاغ عنها بانتظام كما هو محدد في سياسة تقبل المخاطر للمجموعة (Group Risk Appetite Policy) وكذلك ضمان الالتزام بها.
- تطوير والحفاظ على إطار عمل ABG ICAAP وإجراء تمارين اختبار الإجهاد على مستوى المجموعة بشكل دوري بما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية.
- الإشراف على إطار عمل إدارة مخاطر لوحدات التابعة للمجموعة ومراعاة المتطلبات القانونية والحوكمة التي تنطبق على الوحدات التابعة بشكل فردي وكذلك بما يتماشى مع الهيكل اللامركزي / نموذج الحوكمة للمجموعة.
- مراقبة التعرضات على مستوى المجموعة / الموحدة من حيث تركيزات المخاطر والاختلالات ونقاط الضعف والتوصية بإجراءات علاجية عند الحاجة.
- مراجعة وتحليل المحفظة الائتمانية للمجموعة لاكتشاف المخاطر والتركزات وتنبيه وتقديم المشورة للإدارة التنفيذية لمجموعة و / أو لجنة مخاطر مجلس الإدارة وفقًا لذلك.
- تقديم المشورة للوحدات (بالتعاون مع قسم المالية المجموعة) على استخدام محددات مخاطر الائتمان (مثل احتمالية التعثر (PD)، والخسارة عند التعثر (LGD) وحجم التعرض بناء على الاوزان الائتمانية (EAD/CCF) لتسعير الائتمان وتحديد حجم المخصصات، ومراقبة المحفظة عند الضرورة.
- قدر الإمكان وضمن إطار الحوكمة الحالي للمجموعة، تعزيز ثقافة المخاطر القوية (بما في ذلك التدريب على تحديد وقياس المخاطر وتطويرها الكوادر البشرية) داخل المجموعة على الرغم من أن ثقافة المخاطر مدفوعة بشكل أساسي على مستوى الوحدات.

تخضع كل الوحدات التابعة للمجموعة لمجالس الإدارة الخاصة بها. تتبع جميع وحدات المجموعة سياسات وإجراءات ائتمانية ومخاطر موثقة ومكتوبه تعكس السياسات على مستوى المجموعة، وعلى هذا النحو، تضمن وجود إدارة سليمة للمخاطر.

كما يتمّ تنفيذ عمليات لتوحيد وتجميع عملية احتساب كفاية رأس المال مع الأخذ بعين الاعتبار مخاطر الائتمان والسوق والعمليات بما يتوافق مع متطلّبات بازل 3 ومصرف البحرين المركزي. علاوة على ذلك فإنّ أنظمة مخاطر التشغيل في كل وحدة تابعة تمكّن من انتهاج نهج متناسق لإدارة مخاطر التشغيل.

وقد واصلت المجموعة بذل جهود حثيثة للحفاظ على الزخم فيما يتعلق بتحقيق المستوى الأمثل لسياسات وممارسات وإجراءات إدارة المخاطر، وذلك بغرض تحقيق خمسة أهداف رئيسية تتمثل في التالي:

- التحسين المستمر في ممارسات إدارة المخاطر والائتمان وتكثيف الجهود لتحصيل الديون واسترجاعها وتسوية الديون المتعثرة بغرض تحقيق مزيد من التحسّن في نوعية الأصول ونسبة تغطية المخصّصات للمجموعة لمواجهة التحدّيات المتزايدة في بعض الأسواق التي تعمل فيها المجموعة.
- تأكّد جميع الوحدات التابعة من توافق سياساتها لعمل المخصصات للأصول المتعثرة لديها مع سياسات المجموعة والمتطلبات الرقابية المحلية.
- الحرص على أن تسعى الوحدات التابعة بالمثابرة في العمل على ضمان درجة عالية من التعاون بين مختلف أقسام الأعمال وإدارات إدارة المخاطر. ويظل توظيف وتدريب موظفي إدارات الائتمان وإدارة المخاطر أولوية مستمرة في كل وحدة من الوحدات التابعة.
- التأكد من أن يكون لدى كل وحدة تابعة دليل ائتمان وإدارة مخاطر معتمد يغطّي مخاطر الائتمان، والسيولة، والسوق، والعمليات، ومعدل الأرباح، ومخاطر السمعة، ويتوافق هذا الدليل مع سياسات وإجراءات المجموعة.
- التأكد من أن تقوم جميع الوحدات التابعة بتزويد المركز الرئيسي بتقارير شهرية وفصلية عن إدارة المخاطر تستوفي بشكل كامل الرقابية؛ وعلاوة على ذلك، يستمر تعزيز نطاق هذه التقارير لغرض تزويد المركز الرئيسي ببيانات شاملة للاستفياء متطلباته الداخلية.

لقد تمّ وضع إطار عام موحد لإدارة المخاطر في وحدات المجموعة، وهو ما انعكس في الكتيّبات الإرشادية التشغيلية التي تلتزم بدقّة بسياسة المجموعة فيما يتعلق بجميع فئات المخاطر الرئيسية التي تواجهها المجموعة أثناء مزاولة أعمالها. وتشمل هذه المخاطر الرئيسية مخاطر الائتمان، ومخاطر السيولة، ومخاطر السوق بما في ذلك مخاطر أسعار الأسهم ومعدّل العائد والعملة الأجنبية، ومخاطر العمليات ومخاطر عدم الامتثال بمبادئ الشريعة الإسلامية. وستتمّ مناقشة كلّ من هذه المخاطر تباعًا فيما يلي:

مخاطر الائتمان

مخاطر الائتمان هي مخاطر الخسارة التي تنجم عن إخفاق طرف ما في عقد مالي في الوفاء بأحد التزاماته باتجاه الطرف الآخر وهو ما يتسبب في تحمل لخسارة مالية. إنّ ذلك ينطبق على المجموعة في إدارة التعرض لمخاطر التمويل التي تنتج عن استحقاق الأقساط والإيجار في صيغ تمويل مثل المرابحة والإجارة وعمليات تمويل رأس المال العامل في صيغ السلم أو استصناع أو المضاربة أو المشاركة.

ولدى كل وحدة تابعة للمجموعة إطار عام لإدارة مخاطر الائتمان يشمل تشخيص وقياس ومتابعة وإعداد تقارير عن الرقابة على مخاطر الائتمان. حيث تقوم كل وحدة تابعة للمجموعة بالتحكم في مخاطر الائتمان بدءا من عملية الموافقة الأولية ومنح الائتمان، ثم المتابعة اللاحقة للجدارة الائتمانية للعميل والإدارة النشطة للمتعرضات في المحفظة الائتمانية. وتوكل صلاحيات الموافقة على التسهيلات الائتمانية من قبل مجلس إدارة الوحدة التابعة إلى لجان يعهد لها بمهام تحليل وتقييم الائتمان وفًقا لسياسات ائتمانية وإجراءات عمليات محددُة عمل بها في تلك الوحدة التابعة.

وتتحقق إجراءات الحماية والتخفيف من مخاطر الائتمان بشكل أساسي من خلال:

1- بذل العناية الواجبة في تحري الوضع المالي والائتماني للعميل، بما في ذلك النية / القدرة على السداد،
2- الهيكلة الملائمة للتسهيلات الائتمانية وتسعيرها،
3- والحصول على أشكال مختلفة من الضمانات حيثما يعتبر ذلك ضروريًا.

خلال العام 2017، قامت المجموعة ووحداتها بالاستعدادات اللازمة واكتسبت نظام تصنيف ائتماني وأنظمة أخرى بينما تم تحديث سياسات وإجراءات الائتمان بعد إدخال المعيار المحاسبي FAS 30 من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في 2018.

مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر أن تكون المجموعة عاجزة عن توفير التمويل اللازم لزيادة الأصول أو سداد الالتزامات القصيرة العاجلة في استحقاقاتها وذلك في الظروف العادية أو تحت الظروف الضاغطة. إنّ لدى مجموعة البركة المصرفية وكّل وحدة تابعة إطارا عاما لإدارة السيولة يأخذ في الحسبان متطلبات السيولة فيما يتعلق بحساباتها الجارية وحسابات التوفير والودائع من البنوك والمؤسسات المالية الأخرى وحسابات الاستثمار المقيدة والمطلقة، بحيث تحتفظ الوحدة بأصول سائلة بمستويات احترازية مناسبة لتأمين القدرة على توفير النقد بالسرعة اللازمة للوفاء بجميع التزاماتها. ان إدارة السيولة تقتضي أيضا مراعاة تأثير التدّفق النقدي الخارج المحتمل الذي ينتج عن التزاما تغير قابلة لإلغاء لتمويل أصول جديدة وأيضا تأثير خطرا حتما لحدوث سحوبات كبيرة من قبل واحد أو أكثر من كبار العملاء، وذلك بتأمين عدم الاعتماد على عميل واحد أو مجموعة صغيرة من العملاء. وعلاوة على السياسات الداخلية إدارة السيولة الخاصة بها، يكون أيضا مطلوًبا من كل وحدة تابعة الاحتفاظ بودائع نقدية لدى البنوك المركزية في دولها بما يعاد لنسبة مئوية من الودائع لديها حسبما يحدده كل بنك مركزي . وتقوم مجموعة البركة المصرفية أيضا بالاحتفاظ بأموال سائلة كبيرة تكون مخصصة ومتوفرة لوحداتها التابعة في الحالات بعيدة الاحتمال التي قد تحتاج فيها الوحدات للمساعدة. ويتوافق إعداد تقارير إدارة السيولة مع كافة متطلبات الأنظمة المحلية.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة للأسهم نتيجًة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم العامة وقيمة الأسهم المعنية ذاتها.

إن لدى كل وحدة تابعة للمجموعة استراتيجيات وطرق مناسبة إدارة المخاطر وإعداد التقارير عنها فيما يتعلق بخصائص مخاطر الاستثمار في تمويل المشاركات ويشمل ذلك المضاربة والمشاركة واستثمارات أخرى. وفًقا لسياسات المجموعة، تقوم كل وحدة بالتحقق من أن تكون طرق التقييم لديها مناسبة ومتسقة كما تقوم بتقييم التأثير المحتمل لهذه الطرق على عملية حساب الأرباح والتوزيعات المتفق عليها بصورة مشتركة بين تلك الوحدة وشركائها. علاوة على ذلك، توجد لدى كل وحدة تابعة استراتيجيات مناسبة ومحددة للتخارج وطرق إدارة المخاطر وإعداد التقارير فيما يتعلق بنشاطاتها الاستثمارية في هذه المشاركات.

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد

مخاطر معدل الربح أو مخاطر معدل العائد هي مخاطر تعرض المجموعة لخسارة مالية نتيجة عدم تناسب أو تناسق معدل الربح على أصول المجموعة من جهة مع معدل العائد على حسابات الاستثمار المطلقة من جهة أخرى. ورغم أن المجموعة غير ملزمة بدفع أي عوائد محددة مسبًقا لأصحاب حسابات الاستثمار، فإنها مع ذلك تقوم باستخدام طرق مناسبة لمعادلة تقاسم الدخل لضمان توزيع الأرباح بشكل عادل على أصحاب حسابات الاستثمار.

مخاطر الصرف للعملة الأجنبية

تنشأ مخاطر سعر صرف العملات الأجنبية نتيجة لحركة سعر الصرف على مدى فترة من الزمن، مما يؤدي إلى اثار سلبية على إيرادات المجموعة أو على حقوق المساهمين. إنّ المجموعة معّرضة لمخاطر تقلب أسعار صرف العملة من حيث أن قيمة الأدوات المالية أو قيمة صافي الاستثمار في الوحدات الأجنبية التابعة لها قد تتذبذب أو تهبط بسبب تغيرات في أسعار صرف العملة. إن تفاصيل صافي التعرضات المهمة لمخاطر صرف العملة الأجنبية للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021 مذكورة في الإيضاح رقم 28 من القوائم المالية.

مخاطر التشغيل

مخاطر التشغيل هي مخاطر الخسارة المالية أو الأضرار التي تنشأ عن عدم كفاية أو فشل طرق العمل الداخلية أو الموظفين أو أنظمة المجموعة أو من عوامل أخرى خارجية.

تتم إدارة مخاطر التشغيل عن طريق إجراءات عمل وآليات متابعة داخلية، بينما تتم إدارة المخاطر القانونية عن طريق التشاور الفّعال مع مستشارين قانونيين من داخل المجموعة ومن خارجها. وتتم إدارة الأنواع الأخرى من مخاطر التشغيل عن طريق تأمين توفر موظفين مدربين ومؤهلين وبنية تحتية مناسبة وعمليات وأدوات تحكم وأنظمة فّعالة لتأمين تشخيص وتقييم وإدارة جميع المخاطر الجوهرية.

وتتعرض المجموعة أيضا إلى مخاطر تتعلق بمسؤولياتها المتعلقة بالثقة والأمانة تجاه مودعي الأموال. وتنشا مخاطر الثقة والأمانة من الإخفاق في الأداء وفًقا للمعايير الصريحة والضمنية التي تنطبق على مسؤوليات الأمانة في البنوك الإسلامية، مما يؤدي إلى خسائر في الاستثمارات أو إلى الإخفاق في حماية مصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية. وتوجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة آليات مناسبة لحماية مصالح جميع المودعين. وفي حالت خلط أموال أصحاب الحسابات الاستثمارية مع الأموال الذاتية لوحدة من الوحدات التابعة للمجموعة، تقوم وحدة المجموعة المعنية بالتحقق من وضع وتطبيق وإعداد تقارير عن أسس تخصيص واقتسام الأصول والإيرادات والتكاليف والأرباح بطريقة تتوافق مع مسؤوليات الأمانة للمجموعة.

كما هو مذكور أعلاه، تقتضي سياسة المجموعة بأن يتم القيام بمهام عمليات القيود والتسجيل في الدفاتر ومراقبة المعاملات من قبل موظف مستقل عن وغير الموظف الذي انشأ المعاملة. وتقع على الوحدات التابعة للمجموعة مسؤوليه أساسية في تحديد وإدارة مخاطر التشغيل الخاصة بها. كما تسترشد كل وحدة تابعة في عملها بسياسات وإجراءات وضوابط مناسبة لكل مهمة من مهامها. وتقتضي سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية الفصل بين المهام وتفويض الصلاحيات وإعداد تقارير عن التجاوزات والاستثناءات وإدارة التعرضات وإعداد تقارير عنها ومطابقة الحسابات، على أن يكون ذلك جميعه مبنًيا على تقارير إدارية آنية وموثوق في دقتها.

تقوم وحدات رقابة داخلية منفصلة ومستقلة بالمراقبة المستمرة على إجراءات الأعمال اليومية والتأكد من الامتثال بالإجراءات الرقابية الأساسية.

مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني)

واصلت مجموعة البركة تطوير وتحديث إدارة مخاطر أمن المعلومات (الأمن السيبراني) بشكل مستمر في عام2021، فلقد قامت بتحليل وقياس حجم المخاطر وتشخيص إجراءات التحكم والضبط وتنفيذ الحلول. لدى المجموعة إجراءات وسياسات كاملة لمنظومة أمن المعلومات والتي تعتبر في مصاف المنظومات العالمية للأسواق المتقدمة. تعقد لجنة إدارة مخاطر تقنية المعلومات وأمن المعلومات (IT & Information Security Risk Management Committee) بالمركز الرئيسي اجتماعاتٍ بصفة دورية وقد تم إصدار منظومة عمل جديدة لإجراءات إدارة مخاطر أمن المعلومات وتم تعميمها على كافة الوحدات للاسترشاد بها.

مخاطر عدم الامتثال للقوانين والأحكام التنظيمية

يتم تعريف مخاطر عدم الامتثال على أنها مخاطر التعرض لجزاءات أو عقوبات قانونية أو رقابية أو لخسارة مادية أو مالية أو فقدان سمعة قد يتعرض لها البنك نتيجة لعدم التزامه بالقوانين أو التنظيمات أو القواعد أو متطلبات الإبلاغ أو مدونات السلوك أو المعايير. وقد تغير المشهد كثيًرا فيما يتعلق بالامتثال في السنوات الأخيرة، ولذلك فإن مجموعة البركة المصرفية ووحداتها التابعة تبذل جهودا حثيثة ومتواصلة لتعزيز أطر إدارة مخاطر الامتثال. ويرجى الجزء الخاص بوظيفة الامتثال في المجموعة في هذا التقرير للمزيد من التفاصيل في هذا الشأن.

مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية

تنشأ مخاطر عدم الامتثال للشريعة الإسلامية عن الإخفاق في الامتثال لقواعد ومبادى الشريعة الإسلامية، وهي بالتالي مماثلة في ذلك لمخاطر السمعة. وتشمل هذه المخاطر أيضا مخاطر العقوبات القانونية أو الرقابية التي قد تتعرض لها المجموعة أو الوحدات التابعة نتيجة الإخفاق في الامتثال بمتطلبات القوانين والأنظمة. وكما تّم ذكره أعلاه، توجد لدى المجموعة سياسة امتثال تنّص على تقييم مخاطر الامتثال، وتنفيذ ضوابط مناسبة والتأكد من فاعليتها وتصحيح الأخطاء والقضاء على الاستثناءات. كما توجد لدى الوحدات التابعة للمجموعة أنظمة وأدوات تحّكم، بما في ذلك هيئة الرقابة الشرعية الخاصة بكل وحدة، لضمان الامتثال لجميع قواعد ومبادى الشريعة الإسلامية. وبموجب أنظمة مصرف البحرين المركزي ومعايير هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، تّم الحصول على مصادقة الهيئة الموحدة للرقابة الشرعية على أنّ المجموعة ممتثلة لمعايير ومبادى الشريعة الإسلامية.

إدارة رأس المال / كفاية رأس المال

تتّم إدارة رأس المال في مجموعة البركة المصرفية بهدف الامتثال لمتطلبات مصرف البحرين المركزي في المحافظة على رأس المال، وتحقيق الاستغلال الأمثل لرأس المال اثناء مزاولة المجموعة لأعمالها، وفقا لقابليتها المحددة سلًفا لتقّبل المخاطرة وخصائص المخاطر المنشودة لتحقيق الغاية المتمّثلة في تعظيم العائد للمساهمين. وتشمل إدارة رأس المال المبادرة بإجراء التعديلات المناسبة واللازمة لتعكس التغييرات في البيئة الاقتصادية، أو في درجة أو طبيعة المخاطر المرتبطة بنشاطات المجموعة، بما في ذلك تعديلات على سياسة توزيع الأرباح، وإصدار الشريحة 1 أو الشريحة 2 من الأوراق المالية عن طريق اكتتاب عام أو اكتتاب خاص أو ما شابه ذلك.

لذلك فان الطريقة المثلى لإدارة رأس المال تعالج أمورا حيوية مثل:

- تأمين الاحتفاظ برأسمال كاف في جميع الأوقات لتلبية الطلب غير المتوقع على النقد الذي قد تتسبب فيه أحداث مثل طلبات سحب مفاجئة للودائع من قبل المودعين، أو سحب مبكر في وقت أقرب مما كان متوقعا على التسهيلات، أو خسائر غير متوقعة؛

- تحقيق أهداف المجموعة في العائد على رأس المال؛
- تحقيق أهداف نسبة كفاية رأس المال ومتطلبات الجهات الرقابية؛
- الحفاظ على التصنيف الائتماني القوي للمجموعة.

وقد بلغت نسبة كفاية رأس المال للمجموعة 15.62٪ في 31 ديسمبر 2021 وهي نسبة أعلى بشكل جيد من الحد الأدنى الذي تنص عليه المتطلبات الرقابية لمصرف البحرين المركزي وهو 12.5٪ تتضمن المعدل الواقي لحماية رأس المال المحدد من قبل مصرف البحرين المركزي وهو نسبة 2.5٪.

وتخضع كل وّحدة من الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية بشكل مباشر لرقابة الجهة الرقابية في بلدها، وهي الجهة التي تحدد الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال فيما يتعلق بتلك الوحدة التابعة. كما تقوم مجموعة البركة المصرفية بالتأكد من التزام كل وحدة تابعة بهذه المتطلبات المحلية لكفاية رأس المال.

التحول الرقمي

تقوم لجنة الرقمنة بالتحكم في ودعم رحلات التحول الرقمي لجميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية والتي تشمل الاستراتيجيات، السياسات، المشاريع والمبادرات الرقمية، وذلك لضمان توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وكذلك مع الاستراتيجية المحلية لكل وحدة. تقوم المجموعة بمراجعة استراتيجيات التحول الرقمي بشكل دوري في جميع وحدات المجموعة لتأمين مساهمتها في تحقيق استراتيجية أعمال المجموعة وأهدافها الاستراتيجية.

أغلب وحدات مجموعة البركة المصرفية تملك استراتيجياتها الخاصة بالتحول الرقمي وبدأت في تنفيذ هذه الاستراتيجيات. حيث انها بدأت بتقديم حلول رقمية متعددة ومميزات جديدة كجزء من رحلة التحول الرقمي مثل التطبيقات المصرفية المتقدمة عبر الهاتف المحمول، المحافظ الرقمية، أتمتة العمليات الخلفية، و تسجيل العملاء رقميا، وروبوتات الدردشة Chatbots ومبادرات مصرفية مفتوحة مختلفة وفروع رقمية. وتجدر الإشارة الى ان البركة تركيا قد توسعت أيضا الى أسواق جديدة من خلال إنشاء بنك رقمي في ألمانيا تحت مسمى «إنشا».

تعد الخدمات المصرفية الرقمية والتحول الرقمي و التكنلوجيا المالية من المجالات الرئيسية التي تعمل فيها المجموعة بنشاط على وضع استراتيجيات تضمن تعزيز الفرص والتغلب على التحديات.

تقنية وأمن المعلومات

تقوم اللجنة التوجيهية لتقنية وأمن المعلومات بالتحكم في دعم استراتيجيات تقنية وأمن المعلومات والسياسات والمشاريع والمبادرات المتعلقة بها في جميع الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية، وذلك لضمان توافقها مع الأهداف الاستراتيجية للمجموعة وكذلك مع الاستراتيجية المحلية لكل وحدة. تقوم المجموعة بمراجعة استراتيجيات تقنية وأمن المعلومات بشكل دوري في جميع وحدات المجموعة لتأمين مساهمتها في تحقيق استراتيجية أعمال المجموعة وأهدافها الاستراتيجية.

إن العديد من الوحدات التابعة للمجموعة قد انتهت من استبدال أنظمتها المصرفية الأساسية القديمة بنظم مصرفية أساسية جديدة. تقدم الوحدات الآن حلوًل جديدة في مجالات عديدة مثل الأتمتة والامتثال وإدارة المخاطر والأمن السيبراني، بالإضافة إلى استكشاف التقنيات الجديدة المتعلقة بالذكاء الاصطناعي وأتمته العمليات الآلية

لدى كل وحدة تابعة خطة لاستمرارية الأعمال ومراكز للتعافي من الكوارث ويتم تحديث هذه وتدقيقها واختبارها بانتظام.

الامتثال لمتطلبات حوكمة الشركات من مصرف البحرين المركزي تحت وحدة HC

وفقًا لتقييم الالتزام المستقل الذي أجري لتغطية العام 2021، تتوافق مجموعة البركة المصرفية بالكامل مع متطلبات حوكمة الشركات الموضحة في وحدة HC في دفتر القواعد لمصرف البحرين المركزي، باستثناء ما يلي:

بيتعين أن يكون رئيس مجلس الإدارة عضواً مستقلاً للمجلس بحيث يتحقق التوازن المناسب ما بين السلطات وتحقيق قدرة أكبر للمجلس على اتخاذ قرارات مستقلة.	تم تعيين الشيخ عبد الله كامل رئيساً لمجلس الإدارة بناء على موافقة مصرف البحرين المركزي وصفته كعضو هي عضو مجلس غير تنفيذي وغير مستقل.
بغرض تسهيل الاتصال الحر والمفتوح بين أعضاء مجلس الإدارة المستقلين، يجب أن يسبق أو يتبع كل اجتماع لمجلس الإدارة جلسة لا يحضر فيها سوى أعضاء مجلس الإدارة المستقلون، باستثناء ما قد يقررونه هم أنفسهم.	لم تكن هناك جلسات منظمة تم الترتيب لها قبل أو بعد اجتماعات مجلس الإدارة، ولكن جميع أعضاء مجلس الإدارة المستقلين لديهم اتصالات مباشرة مع بعضهم البعض على أساس منتظم أو عندما تكون هناك حاجة لذلك.
يجب على البنوك الإسلامية المرخص لها، والتي تمارس الأعمال التجارية من خلال فرع أو شركة تابعة في واليات قضائية أخرى، ومن خلال وظيفة الامتثال للمجموعة ما يلي:)ج) إجراء اختبار الامتثال السنوي على العمليات الخارجية التي يمثل إجمالي إيراداتها 20٪ أو أكثر من إجمالي إيرادات المجموعة وعلى أساس كل عامين للعمليات الخارجية الأخرى.	بسبب حالة كوفيد19- وحظر التجول في معظم الولايات القضائية التي نعمل بها ، تم تأجيل معظم الزيارات الخارجية لإجراء اختبار الامتثال السنوي على العمليات الخارجية خلال العام 2021.

كمصرف إسلامي، تمارس المجموعة أعمالها بطريقة مستدامة ومسؤولة اجتماعيًا. وخلُق التأثير الإيجابي والمستدام هو جزء من فلسفة المجموعة وهدف استراتيجي للأعمال لديها. ان مفهوم تمويلات الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية ينسجم مع أخلاق المعاملات في الإسلام، وبالتالي مع الفلسفة الراسخة للمجموعة ورؤيتها.

المسؤولية الاجتماعية والاستدامة

الإسلام والتمويلات الاجتماعية والمستدامة

ان فلسفتنا هي أن الله سبحانه وتعالى قد أنعم على البشر باستخلافهم في الأرض، وبالتالي فإن البشر ليسوا مّلاّكا للثروة وإنما أمناء عليها. وحيث أن غرض البشرية هو بناء وإعمار وتطوير هذه الأرض، فنحن بالتالي مأمورون بخلق فرص عمل للآخرين، ومعنى ذلك أن الثروة التي أسبغها الله علينا يجب أن تستثمر في خلق الثروة والفرص في المجتمع.

نحن كجزء في مجموعة مصرفية مؤسسة وفقًا للمبادئ والقيم الإسلامية نؤمن بأن علينا مسؤولية تجاه المجتمع من خلال رعاية وتعهد المشاريع التعليمية والاجتماعية، وتحسين الظروف المعيشية ونوعية الحياة للمحتاجين في المجتمعات التي نشكل نحن جزءا منها. وبقيامنا بهذا الواجب تجاه المجتمع فإننا نبذل قصارى جهدنا في تطبيق أحد أهم الأركان الفلسفية للعمل المصرفي الإسلامي وهو مفهوم "إعمار الأرض"، الذي يعني إضافة قيمة ملموسة الى الأصول (سواء كانت المادية أو البشرية). إن لهذا المفهوم صلة مباشرة بتطوير المجتمع وتقدّمه الاجتماعي والاقتصادي، ونحن نسعى لتطبيقه من خلال وساطة استثمار نشطة تمّثل تكملة لعمليات إنتاجيه حقيقية ذات قيمة مضافة ومن خلال تبادل السلع والخدمات، وهو ما يمكّننا من تقديم بدائل عملية عن الوسطاء الماليين الذين لا يقدمون أي منفعة للمجتمع.

إننا نعتبر ان دور التمويلات الاجتماعية والمستدامة في مجموعتنا أساسي في نموذج أعمالنا في جميع الدول التي نعمل فيها. وتلتزم جميع وحداتنا بالمبادئ الأخلاقية الإسلامية وتطبقها في عملياتها وخدماتها المصرفية.

المبادئ التوجيهية الثلاثة

يمكن تلخيص هذه المبادئ فيما يلي:

- لا يجوز الاستثمار إلا في القطاعات والصناعات التي تتوافق مع المعايير الأخلاقية. حيث تملي القيم الأخلاقية للإسلام على المسلمين وجوب الاستثمار فقط في إنتاج السلع المفيدة والمتاجرة فيها. إن هذه القيم تحرم الاستثمار في النشاطات التي، على سبيل المثال، تساهم في إنتاج المشروبات الكحولية أو التبغ والسجائر أو الأسلحة، أو ما يرتبط بأي شكل من الأشكال بالقمار أو الخلاعة والإباحية واستغلال الأطفال والنساء والأقّليات، وكّافة الممارسات الأخرى المشكوك فيها أخلاقيا.
- تتجّنب جميع البنوك والمؤسسات المالية الإسلامية دفع الفائدة الربوية في علاقاتها مع المودعين والعملاء من الأفراد والشركات، حيث يحرم الإسلام دفع أو اخذ الفوائد الربوية. بدًل من ذلك تقوم الوحدات التابعة لمجموعة البركة المصرفية، مثلها مثل البنوك الإسلامية الأخرى، بقبول الودائع على أساس الاستثمار، حيث يشارك المودعون، بموجب ذلك، البنك في النتائج الفعلية التي تحّققها استثماراتهم. أما التمويل فإنهُ يقدّم للشركات التجارية بشكل رئيسي على أساس بيع التقسيط أو الإجارة أو المشاركة في رأس المال. وبهذه الطريقة تقوم بنوكنا والمودعون بالاشتراك في المخاطر المالية مع العملاء المستفيدين من التمويل ويشارك هؤلاء جميعا في جني أرباح الاستثمار. إن الاختلاف الأساسي في الإسلام هو أن ممارسة المشاركة في الربح تقوم على أساس كون خلق الثروة ناتج عن شراكة بين المستثمرين ورجال الأعمال، حيث يتم بموجبها: -
- الاشتراك في تحّمل المخاطر وجني العوائد: إن العائد على رأس المال المستثمر يأتي من الأرباح المحققة فعلاً وليس على أساس أسعار فائدة محددة مسبقا.
- يجب أن تتوافق جميع العقود التي تدخل فيها الوحدات المصرفية التابعة لمجموعة البركة المصرفية وكذلك جميع علاقاتها مع عملائها والمودعين مع المعايير الأخلاقية للشريعة الإسلامية السمحاء.

برنامج البركة للتمويلات الاجتماعية والمستدامة

ومن أجل تحقيق هذه الأهداف، قامت المجموعة بإنشاء "برنامج البركة للمسؤولية الاجتماعية" عام2012، وهو الأول من نوعه الذي تؤسسه مؤسسة مصرفية ومالية إسلامية. وقد أعيدت تسمية هذا البرنامج بـ "برنامج البركة للتمويلات الاجتماعية و المستدامة". ويشمل برنامج البركة للتمويلات الاجتماعية و المستدامة الأنشطة التالية:

- القيام بتقييم الأثر الاجتماعي لأعمال البركة على المستويات المحلية والعالمية.
- الاستثمار في ودعم الشركات والمؤسسات التي تّتصف بالمسؤولية الاجتماعية والمستدامة.
- الإشراف على ومتابعة التطور في برنامج البركة للتمويل الأصغر.
- دعم الاقتصاديات المحّلية.
- دعم المشاريع الصحية والتعليمية.
- تشجيع الفنون والآداب الإسلامية الكلاسيكية.تشجيع الأعمال العلمية والفقهية المتعّلقة بالعمل المصرفي والتمويل الإسلامي.
- الاستثمار في الموارد البشرية.
- رعاية وتشجيع المواهب المحلية.
- تشجيع برامج حماية البيئة من خلال تبّني استراتيجيّات مختلفة للحفاظ على البيئة على سبيل المثال التخفيف من الكربون والحد من استخدام الورق وترشيد استهلاك الطاقة والمياه.

الأنشطة

ويستند برنامج البركة للتمويلات الاجتماعية والمستدامة على الركائز التالية:

- برنامج البركة الخيري، الذي يشمل تعزيز وتمويل مجموعة واسعة من الأنشطة تتراوح بين الفنون والأدب والثقافة، والأعمال العلمية والأدبية، وتقديم المساعدة لذوي الاحتياجات الخاصة في جهودهم الخاصة من خلال التدريب المهني.
- برنامج البركة للفرص الاقتصادية والاستثمارات الاجتماعية، ويشمل تنمية المجتمع بما في ذلك تمويل والاستثمار في المشاريع التي تدعم السكان من خفض التكلفة ومجموعة من خدمات الرعاية الصحية والأنشطة ذات الصلة، والمؤسسات الأصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وغيرها من الصناعات المحلية.
- برنامج البركة للقرض الحسن، ويشمل تقديم قروض بدون أرباح لأغراض البر والخير.
- برنامج البركة للالتزام الزمني، الذي بموجبه تقوم وحدات مجموعة البركة المصرفية بتخصيص عدد ساعات معينة من وقت مسؤوليها للمساهمة في الفعاليات الاجتماعية والتعليمية للمجتمع المحلي.

* تمت إعادة تسمية دائرة الاستدامة والمسؤولية الاجتماعية إلى دائرة تمويلات الاستدامة والمسئولية الاجتماعية في اجتماع مجلس الإدارة الذي عقد في ٩ نوفمبر ٢٠٢١ .

المسؤولية الاجتماعية والاستدامة (تتمـــــة)

هدف المجموعة هو جعل جميع أعمالها ووحداتها مستدامة وتتحلى بالمسؤولية الاجتماعية، ونحن نقوم بقدر الإمكان، بقياس التقدم الذي ننجزه في هذا المجال. ومع ذلك، ما زلنا في بعض المناطق نقوم بتطوير الأدوات المناسبة للقيام بذلك. وبناءً على أدوات القياس الحالية، ساهم برنامج التمويلات المستدامة والاجتماعية للمجموعة بما مجموعه 3.2 مليار دولار أمريكي في عام 2020 للمجتمعات (بشكل أساسي من خلال عمليات التمويل)

أهداف البركة لعام 2016-2020

قررت المجموعة في عام 2015 نقل برنامج التمويلات الاجتماعية والمستدامة إلى مرحلة جديدة. لذلك وضعت المجموعة أولويات وأهداف محددة للسنوات الخمس القادمة. وعليه، فإننا وبحلول العام 2020 هدفنا إلى التأثير على المجتمعات التي نعمل فيها من خلال:

- توفير 51,000 فرصة عمل في الدول التي نعمل فيها نتيجة لتمويل أعمال العملاء الجدد والحاليين.
- تقديم التمويل والدعم بمبلغ يزيد عن 191 مليون دولار أمريكي للمشاريع التعليمية.
- تقديم التمويل والدعم بمبلغ يزيد عن 434 مليون دولار أمريكي للمشاريع الصحية.
- تمويل ودعم بمبلغ 748 مليون دولار لمشاريع الطاقة المستدامة.

ويتم ربط أهداف البركة بصورة مباشرة بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة للأمم المتحدة. وبصورة خاصة، تركز أهدافنا على الأهداف العالمية التالية: القضاء على الفقر (الهدف 1) والصحة الجيدة والرفاه (الهدف 3)، والتعليم الجيد (الهدف 4)، والمساواة بين الجنسين (الهدف 5)، والطاقة النظيفة وبأسعار معقولة (الهدف 7)، والعمل اللائق ونمو الاقتصاد (الهدف 8)، والابتكار الصناعي والبنية التحتية والهياكل الأساسية (الهدف 9).

وبصورة إجمالية، تعّهدت المجموعة بالمساهمة بمبلغ 1,373 مليون دولار أمريكي على مدى السنوات الخمس القادمة لتحقيق أهداف البركة 2016-2020. وهي تخّطط لتنفيذ ذلك عن طريق خلق الوظائف، والتمويل والتبّرع للمؤسسات الصحّية، والتمويل والتبرع للمؤسسات التعليمية و التمويل للطاقة المستدامة.

وخلال عام 2021، أجرت المجموعة تقييماً شاملاً للأثر الناجم عن التقّدم المحرز عام2020 فيما يتعلق بأهداف 2016-2020. وقد استطاعت المجموعة في عام2020 بتحقيق ما يلي:

- ساعدت على خلق 6,722 وظيفة لعام 2020 بنسبة 66٪ من الهدف الموضوع لعام 2020 المتمثل في خلق 10,207 فرصة عمل.
- قدمت 27,071,000 دولار أمريكي في صيغة تمويلات ودعم للمشاريع التعليمية، وهو ما يمثل 76٪ من الهدف الموضوع لعام2020 و البالغ قدره 38,200,000 دولار أمريكي.
- قدمت 131,694,000 دولار أمريكي في صيغة تمويلات ودعم للمشاريع الصحية، وهو ما يمثل 152٪ من الهدف الموضوع لعام 2020 والبالغ قدره 86,800,000 دولار أمريكي.
- قدمت 203,561,000 دولار أمريكي في صيغة تمويلات لمشاريع الطاقة المستدامة، وهو ما يمثل 53٪ من الهدف الموضوع لعام 2020 والبالغ قدره 388,017,000 دولار أمريكي.

إجراءات الموافقة على التمويلات الاجتماعية و المستدامة

لقد قمنا بتطوير آلية داخلية لضمان أن يظّل نموذج أعمالنا برّمته مسؤولاً اجتماعياً و مستداماً. حيث قمنا بإضافة إجراءات جديدة لعملية الموافقة على التمويل لدينا. ونتيجة لذلك فإّننا لن نقوم بتشجيع عملائنا الحاليين على تبني أولويات التمويلات الاجتماعية والمستدامة للمجموعة فحسب، ولكننا سنعطي أيضا أفضلية للعمل مع العملاء الجدد الذين يلتزمون على الدوام بإضافة المزيد من القيمة إلى المجتمعات التي يعملون فيها.

الحوكمة وإعداد التقارير

تقوم لجنة التمويلات الاجتماعية و المستدامة في مجلس الإدارة بالإشراف على برنامج البركة للتمويلات الإجتماعية و المستدامة وعلى ادارة التمويلات الإجتماعية و المستدامة، والتي تقع أيضا تحت الإشراف الإداري للرئيس التنفيذي. ويتضّمن دورها ما يلي:

- المحافظة على استمرارية برنامج البركة للتمويلات الإجتماعية و المستدامة وتحديثه وفًقا لأحدث الأبحاث والاستراتيجّيات المشهورة على مستوى العالم والتي تعزز أهداف الشريعة.
- إدارة والإشراف على تنفيذ برنامج البركة للتمويلات الاجتماعية و المستدامة على مستوى المجموعة ككل.
- ضمان بقاء برنامج البركة للتمويلات الاجتماعية و المستدامة كأحد البرامج الرائدة في الصناعة المصرفية والمالية الإسلامية بصورة عامة من خلال تطوير بحوث جديدة في مجال التحليلات الاقتصادية والشرعية حول الموضوع.
- تقديم التوجيه المناسب لتنفيذ برنامج البركة للتمويلات الاجتماعية و المستدامة.
- جمع وتوحيد ونشر التقارير السنوية وغيرها من التقارير الدورية حول التمويلات الاجتماعية والمستدامة.
- تطوير وتحديث الإجراءات التي قد تؤّدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية برنامج البركة للتمويلات الاجتماعية والمستدامة على مستوى المجموعة.
- ممارسة جميع الصلاحيات اللازمة فيما يتعلق ببرنامج البركة للتمويلات الاجتماعية و المستدامة لتحقيق أهداف الّلجنة وتوجيه أعمالها بما يّتفق مع موجبات تشكيل الّلجنة.
- التنسيق مع برامج التمويلات الاجتماعية و المستدامة المحلية والدولية.

تقرير الهيئة الشرعية

عن العام المنتهي في 31 ديسمبر 2021م

116 رجب 1443 هـ

17 فبراير 2022 م

بسم اللّه الرحمن الرحيم
الحمد لله والصلاة على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين

إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته،،،

وفقاً للمادة رقم (58) من النظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية تقدم الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية إلى مساهمي المجموعة ووحداتها التقرير الشرعي التالي::

أولاً: اجتماعات الهيئة ولجنتها التنفيذية

عقدت الهيئة الشرعية الموحدة لمجموعة البركة المصرفية في العام المالي المنصرم 2021 ستة اجتماعات كما عقدت اللجنة التنفيذية المنبثقة عن الهيئة الشرعية الموحدة ستة اجتماعات حيث دُرِست تقارير التدقيق الشرعي التي أجراها قسم التدقيق الشرعي الداخلي على المركز الرئيسي للمجموعة وعلى وحدات المجموعة للعام المالي المنتهى في 31 ديسمبر 2021، وقد أبدت الهيئة الشرعية الموحدة بعضا من الملاحظات الشرعية التي تمت معالجتها من خلال التنسيق بينها وبين الهيئات الشرعية المحلية بالوحدات محل الملاحظة.

ثانياً: أعمال المراقبة

لقد راقبنا المبادئ المستخدمة في المجموعة، واطلعنا على التقارير الشرعية للعام 2021 الصادرة عن الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة. وقد قمنا بالرجوع إلى القوائم المالية الخاصة بها عند الحاجة. كما قمنا بمراجعة المركز المالي للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021 وبيان الدخل والإيضاحات حولهما للسنة المنتهية في التاريخ المشار إليه. وقد استفسرنا من الفنيين عن بعض النقاط التي تحتاج إلى شرح وبيان. كما قمنا بمراجعة عملية احتساب الزكاة وذلك وفقاً للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

ثالثاً: مسئولية الهيئة

تقع على إدارات المجموعة ووحداتها مسؤولية تنفيذ وتطبيق قرارات الهيئة الشرعية الموحدة واطلاع الهيئات الشرعية على كل العمليات والمستجدات التي تتطلب إصدار قرارات من الهيئات الشرعية بشأنها. وتنحصر مسؤولية الهيئة الشرعية الموحدة في مراقبة سلامة تنفيذ القرارات من الناحية الشرعية وإبداء الرأي فيها بناء على التقارير الشرعية والبيانات المالية للمجموعة ووحداتها.

كما قامت الهيئات الشرعية للوحدات - كما تبين للهيئة الشرعية الموحدة من تقاريرها - بالمراقبة التي اشتملت على فحص المعاملات والإجراءات المتبعة من المجموعة ووحداتها، على أساس اختبار كل نوع من أنواع العمليات.

لقد قامت الهيئات الشرعية لوحدات المجموعة - كما تبين للهيئة الشرعية الموحدة من تقاريرها - بتخطيط وتنفيذ المراقبة من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرتها ضرورية لتزويدها بأدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن المجموعة ووحداتها لم تخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

وفي رأينا:

1. إن العقود والعمليات والمعاملات التي أبرمتها المجموعة ووحداتها خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر2021 تمت في الجملة وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. إن توزيع الأرباح وتحميل الخسارة على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من الهيئات الشرعية للوحدات وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
3. إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها الشريعة الإسلامية قد التزمت إدارة المجموعة وإدارات وحداتها بصرفها في أغراض خيرية.
4. إن احتساب الزكاة المرفق تم وفقا لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك طبقا لطريقة صافي الأموال المستثمرة وذلك وفقا للمعيار الشرعي رقم (35) والمعيار المحاسبي رقم (9) الصادرين عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وما صدر عن ندوة البركة الفقهية 1/31 ووفقاً لما اعتمدته الهيئة الشرعية الموحدة.

وبما أن الجمعية العمومية في اجتماعها خلال دورتها العادية التي انعقدت في 23 مارس 2021 فوضت الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية بأن تدفع مبلغاً من المال وقدره مليون وأربعة عشر ألفا وثمانمائة وخمسة عشر دولار (1,014,815) دولار أمريكي زكاة نيابة عن جميع المساهمين عن العام 2020 بحيث يقتطع هذا المبلغ مباشرة من أرباح المساهمين، وقد تم دفع المبلغ على مستحقي الزكاة بحسب الضوابط الشرعية الموضوعة والمعتمدة والمصادق عليها من قبل الهيئة الشرعية الموحدة. وقد راقبت الهيئة الشرعية الموحدة من خلال تقارير المراقب الشرعي ما تم توزيعه من المبلغ الزكوي للتأكد من كيفية توزيعه حيث تأكدت من أنه وجه لمصارف الزكاة الشرعية المنصوص عليها في الآية الكريمة رقم (60) من سورة المائدة.

اطلعت الهيئة الشرعية الموحدة على التقرير المالي وحساب الزكاة المرفق والمتضمن لمقدار الزكاة الواجب حسب الوعاء الزكوي ، وحيث إنّ المجموعة غير مخولة بإخراج الزكاة دون الحصول على تفويض من المساهمين في الجمعية العمومية فعلى المساهمين إخراج زكاة أسهمهم أو تفويض المجموعة لإخراجها ، علماً بأن الزكاة في حالة عدم توفر السيولة اللازمة يمكن تأجيلها أو جزء منها بحيث تصبح ديناً حتى توفرها.

أعضاء الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

الشيخ عبداللّه المنيع
رئيس الهيئة الشرعية

الشيخ د. عبداللطيف آل محمود
نائب رئيس الهيئة

الشيخ د. سعد الشثري
عضو الهيئة

الأستاذ يوسف حسن خلاوي
عضو الهيئة

الشيخ د. العياشي فداد
عضو الهيئة

بيان احتساب الزكاة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021	ألف دولار أمريكي
حقوق عائدة إلى مساهمي الشركة الأم	1,387,370
تطرح مساهمة المجموعة في حقوق بنك البركة مصر وبنك البركة السودان وإتقان كابيتال حيث تدفع الزكاة مباشرة	(413,970)
رأس المال الدائم فئة 1	(400,000)
صافي الحقوق الخاضعة للزكاة	**573,400**
مطروح منه:	
مشاركة ذات أصول غير زكوية	(12,067)
استثمارات في الصكوك الإسلامية ذات أصول غير زكوية	(7,008)
إجارة منتهية بالتمليك	(234,225)
استثمارات عقارية طويلة الأجل	(27,688)
عقارات و معدات	(257,113)
أصول غير ملموسة	(27,093)
الاستثمارات في الشركات الزميلة	(4,441)
مصروفات مدفوعة مقدماً	(5,025)
الأصول الضريبية المؤجلة	(22,759)
مضاف إليه:	
نصيب مساهمي الشركة الأم من الوعاء الزكوي للشركات الزميلة	4,373
بيع استثمارات عقارية طويلة الأجل خلال العام	1,028
المطلوبات الضريبية المؤجلة	10,826
مكافئات نهاية الخدمة للموظفين	21,259
مجموع الوعاء الزكوي	**13,467**
نسبة الزكاة	٪ 2.5770
مجموع الزكاة المستحقة	**347**
عدد الأسهم بالآلاف	1,212,185
الزكاة لكل سهم (السنت الأمريكي)	**0.03**

تقرير مدققي الحسابات

المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.

تقرير مدققي الحسابات

المستقلين إلى السادة مساهمي مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.

تقرير حول القوائم المالية الموحدة

الرأي

لقد قمنا بتدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة لمجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") وشركاتها التابعة (المشار إليهم معاً "بالمجموعة")، والتي تتكون من القائمة الموحدة للمركز المالي كما في 31 ديسمبر 2021، والقوائم الموحدة للدخل والتدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية والتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، والإيضاحات حول القوائم المالية الموحدة، بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا، إن القوائم المالية الموحدة المرفقة تظهر بصورة عادلة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي الموحد للمجموعة كما في 31 ديسمبر 2021 ونتائج عملياتها وتدفقاتها النقدية والتغيرات في حقوق الملكية والتغيرات في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي.

كذلك التزم البنك في رأينا بمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك خلال الفترة قيد عملية التدقيق.

أساس الرأي

تمت عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية. إن مسئولياتنا بموجب هذه المعايير مفصلة أكثر ضمن بند مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا. نحن مستقلون عن المجموعة وفقاً لميثاق أخلاقيات هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية للمحاسبين والمدققين المهنيين للمؤسسات المالية الإسلامية، وقد استوفينا مسئولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذا الميثاق. إننا نعتقد أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة لتوفير أساساً لرأينا.

أمور التدقيق الرئيسية

إن أمور التدقيق الرئيسية هي تلك الأمور التي وفقاً لاجتهادنا المهني كانت الأكثر جوهرية خلال تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021. لقد تم دراسة هذه الأمور ضمن نطاق تدقيقنا للقوائم المالية الموحدة ككل، وذلك لإبداء رأينا حول هذه القوائم، ولا نبدي رأياً منفصلاً حول هذه الأمور. بالنسبة لكل أمر من الأمور الموضحة أدناه، تم تقديم تفاصيل عن كيفية معالجة هذه الأمور في عملية التدقيق في ذلك السياق.

لقد استوفينا المسئوليات المذكورة في بند مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة الواردة في تقريرنا، بالإضافة لكافة الأمور المتعلقة بذلك. بناءً عليه، فإن تدقيقنا يشمل تنفيذ الإجراءات التي تم تصميمها للاستجابة لتقييمنا لمخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة. إن نتائج إجراءات التدقيق التي قمنا بها، بما في ذلك الإجراءات المتعلقة بمعالجة الأمور المشار إليها أدناه، توفر أساساً لرأينا حول تدقيق القوائم المالية الموحدة المرفقة.

الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات التمويلية والموجودات المالية الأخرى الخاضعة للمخاطر الائتمانية	
وصف لأمور التدقيق الرئيسية	**الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق**
تعتبر عملية تقدير مخصص الإضمحلال للتسهيلات التمويلية والإجارة المنتهية بالتمليك وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم 30 - المتعلق بالإضمحلال والخسائر الائتمانية والارتباطات المحملة بالخسائر هامة ومعقدة. يتطلب معيار المحاسبة المالي رقم 30 استخدام نماذج الخسارة الائتمانية المتوقعة لأغراض احتساب خسارة الإضمحلال. يتطلب نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة من المجموعة ممارسة الاجتهادات الجوهرية باستخدام افتراضات غير موضوعية عند تحديد كل من توقيت ومبالغ الخسارة الائتمانية المتوقعة للتسهيلات التمويلية والإجارة المنتهية بالتمليك. أثرت جائحة كوفيد – 19 العالمية بشكل جوهري على تحديد الإدارة للخسارة الائتمانية المتوقعة حيث إنها تتطلب تطبيق اجتهادات جوهرية مما ينتج عنه درجة عالية من عدم التيقن في تقديرات الخسارة الائتمانية المتوقعة وكذلك مدخلات الاقتصاد الكلي للنظرة المستقبلية. قد يؤدي ذلك إلى تغيرات جوهرية في تقديرات الخسارة الائتمانية المتوقعة للمرحلة 1 والمرحلة 2 في الفترات المستقبلية.	لقد تضمن نهجنا فحص الضوابط المرتبطة بالعمليات المتصلة بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة وتنفيذ إجراءات موضوعية بشأن تلك التقديرات. تتركز إجراءاتنا، من بين الأمور الأخرى، على ما يلي: • قمنا بتقييم: - سياسة مخصصات الإضمحلال الخاصة بالمجموعة القائمة على معيار المحاسبة المالي رقم 30 بما في ذلك تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 30 والتوجيهات التنظيمية الصادرة فيما يتعلق بجائحة كوفيد - 19؛ - أساليب ومنهجية نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة للمجموعة مقابل معيار المحاسبة المالي رقم 30 مع أخذ الاعتبارات المتعلقة بتأثير بجائحة كوفيد – 19؛ - الأساس لتحديد أي مخصصات إضافية محددة من قبل الإدارة المطبقة من قبل المجموعة لإدراج تأثير جائحة كوفيد – 19 العالمية على نتائج نموج الخسارة الائتمانية المتوقعة؛ و - فحصنا صحة النظريات ونزاهة العمليات الحسابية للنماذج. • لقد قمنا بفهم التصميم وفحصنا مدى الفعالية التشغيلية للضوابط ذات الصلة لنماذج الخسائر الائتمانية المتوقعة، بما في ذلك الحصول على الموافقات بشأن أي تغيرات في النماذج، والمتابعة / التحقق المستمر والحوكمة حول النموذج ودقة العمليات الحسابية. كما تحققنا من صحة اكتمال ودقة البيانات المستخدمة ومدى معقولية افتراضات الإدارة.

الخسارة الائتمانية المتوقعة على التسهيلات التمويلية والموجودات المالية الأخرى الخاضعة للمخاطر الائتمانية	
وصف لأمور التدقيق الرئيسية	**الكيفية التي تم بها معالجة أمور التدقيق الرئيسية في عملية التدقيق**
من أجل تحديد أوجه عدم التيقن التي قد تنشأ في المستقبل والتأثيرات ذات الصلة الناتجة عن تأثير تأجيل المدفوعات التي قدمتها المجموعة والهيئات التنظيمية المحلية والمبادرات الحكومية الأخرى التي لم يتم تحديدها من خلال نموذج الخسارة الائتمانية المتوقعة، قامت الإدارة بتطبيق اجتهادات خبراتها فيما يتعلق بما يلي أ): تعيين ترجيحات السيناريو؛ وب) تحديد الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ وج) تحديد الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وما يترتب على ذلك من درجات تصنيف للعملاء مع التركيز بشكل خاص على العملاء المتضررين بشدة من جائحة كوفيد - 19. نظراً لتعقيدات المتطلبات بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30، ومدى أهمية الاجتهادات المطبقة وتقديرات بها درجة عالية من عدم التيقن الناتجة عن جائحة كوفيد – 19 وتعرض المجموعة للتسهيلات التمويلية التي تشكل جزءاً رئيساً لموجودات المجموعة، فإن عملية تدقيق الخسارة الائتمانية المتوقعة تستحوذ على تركيزاً رئيسياً. كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ إجمالي التسهيلات التمويلية للمجموعة 17,568 مليون دولار أمريكي وبلغت الخسائر الائتمانية المتوقعة المتعلقة بها 930 مليون دولار أمريكي، مشتملة على خسائر ائتمانية متوقعة بمبلغ وقدره 389 مليون دولار أمريكي مقابل تعرضات المرحلتين 1 و2 ومبلغ وقدره 541 مليون دولار أمريكي مقابل التعرضات المصنفة ضمن المرحلة 3. راجع الإيضاح رقم 2.3 (ب) الذي يتضمن على الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة المتعلقة بخسائر إضمحلال الموجودات المالية ومنهجية تقييم الإضمحلال المستخدمة من قبل المجموعة؛ الإيضاحات رقم 4 و5 و7 و22 التي تتضمن على إفصاحات الإضمحلال مقابل التسهيلات التمويلية؛ والإيضاح 28 (ب) للحصول على تفاصيل حول تحليل جودة الائتمان والافتراضات والعوامل الرئيسية التي تم أخذها في الاعتبار عند تحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة.	• لقد قمنا بفهم وتقييم الافتراضات الجوهرية للنموذج فيما يتعلق بالتعرضات وكذلك المخصصات الإضافية المحددة التي تتضمن الاعتبارات المتعلقة بتأثر جائحة كوفيد – 19 مع التركيز على: - افتراضات النماذج الرئيسية المعتمدة من قبل المجموعة؛ و - الأسس والبيانات المستخدمة لتحديد المخصصات الإضافية المحددة. • بالنسبة لعينة من التعرضات، لقد قمنا بتنفيذ إجراءات لتقييم: - مدى ملائمة قيمة التعرضات عند التعثر في السداد واحتمالية التعثر في السداد والخسارة في حالة التعثر في السداد (بما في ذلك قيم الضمانات المستخدمة) في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ - تحديد التعرضات ذات الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية في الوقت المناسب ومدى ملائمة درجات تصنيف المجموعة مع مراعاة الآثار طويلة المدى لجائحة كوفيد – 19 على العملاء المتضررين بشدة منه؛ و - احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة. • بالنسبة لمعلومات النظرة المستقبلية المستخدمة من قبل إدارة المجموعة في احتساب خسائرها الائتمانية المتوقعة، لقد قمنا بإجراء مناقشات مع الإدارة وتحققنا من الموافقات الداخلية من قبل الإدارة بالنسبة للتوقعات الاقتصادية المستخدمة لأغراض احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة؛ • أخذنا في الاعتبار مدى كفاية الإفصاحات في القوائم المالية الموحدة فيما يتعلق بإضمحلال التسهيلات التمويلية والإجارة المنتهية بالتمليك على النحو المطلوب بموجب معيار المحاسبة المالي رقم 30. كما قمنا بإشراك أخصائيينا في تنفيذ الإجراءات المذكورة أعلاه. كما قمنا بتقييم مدى ملائمة الإفصاحات المتعلقة بالخسائر الائتمانية المتوقعة المتضمنة في القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

المعلومات الأخرى الواردة في التقرير السنوي للمجموعة لسنة 2021

تتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي، بخلاف القوائم المالية الموحدة وتقرير مدققي الحسابات. إن مجلس الإدارة هو المسئول عن المعلومات الأخرى. وقد حصلنا قبل تاريخ هذا التقرير على تقرير أعضاء مجلس الإدارة والذي يمثل جزءاً من التقرير السنوي، ومن المتوقع توفير البنود المتبقية من التقرير السنوي بعد ذلك التاريخ.

إن رأينا حول القوائم المالية الموحدة لا يشمل المعلومات الأخرى، وإننا لا نبدي أي شكل من أشكال التأكيد في هذا الشأن.

وفيما يتعلق بتدقيق القوائم المالية الموحدة، تكمن مسئوليتنا في قراءة المعلومات الأخرى، وعند القيام بذلك، نأخذ بعين الاعتبار ما إذا كانت هذه المعلومات الأخرى تتعارض جوهرياً مع القوائم المالية الموحدة أو مع معرفتنا التي حصلنا عليها من خلال عملية التدقيق أو يبدو أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة. وإذا ما استنتجنا، بناءً على العمل الذي قمنا به على المعلومات الأخرى، أنها تحتوي على معلومات جوهرية خاطئة، فإنه يتوجب علينا الإفصاح عن تلك الحقيقة. ولم نلاحظ ما يتوجب الإفصاح عنه في هذا الشأن.

مسئوليات مجلس الإدارة حول القوائم المالية الموحدة

تقع مسئولية إعداد هذه القوائم المالية الموحدة والتزام المجموعة بالعمل وفقاً لمبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية على عاتق مجلس إدارة المجموعة.

إن مجلس الإدارة هو المسئول عن إعداد القوائم المالية الموحدة وعرضها بصورة عادلة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي وعن نظام الرقابة الداخلي الذي يراه مجلس الإدارة ضرورياً لإعداد قوائم مالية موحدة خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ.

عند إعداد القوائم المالية الموحدة، يكون مجلس الإدارة مسئولاً عن تقييم قدرة المجموعة على العمل كمنشأة مستمرة، والإفصاح، حيث أمكن، عن الأمور المتعلقة بمبدأ الاستمرارية بما في ذلك استخدام مبدأ الاستمرارية المحاسبي عند إعداد القوائم المالية، إلا إذا كان في نية مجلس الإدارة تصفية المجموعة أو إيقاف عملياتها أو عدم وجود أي بديل واقعي آخر سوى القيام بذلك.

تقرير حول القوائم المالية الموحدة (تتمة)

مسئوليات مدققي الحسابات حول تدقيق القوائم المالية الموحدة
تتمثل أهدافنا في الحصول على تأكيد معقول بأن القوائم المالية الموحدة ككل خالية من الأخطاء الجوهرية، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. يعتبر التأكيد المعقول هو تأكيداً عالي المستوى، ولكنه ليس ضماناً بأن التدقيق الذي يتم وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية سيكشف دائماً عن المعلومات الجوهرية الخاطئة عند وجودها. إن الأخطاء قد تحدث نتيجة لاحتيال أو خطأ ويتم اعتبارها جوهرية، إذا كانت منفردةً أو مجتمعةً، يمكن أن يكون لها تأثير على القرارات الاقتصادية المتخذة من قبل مستخدمي هذه القوائم المالية الموحدة.

كجزء من عملية التدقيق وفقاً لمعايير التدقيق للمؤسسات المالية الإسلامية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، فإننا نقوم بممارسة الاجتهاد المهني والحفاظ على الشك المهني في جميع مراحل التدقيق، وكما نقوم بما يلي:

• تحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية الموحدة، سواءً كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات تدقيق تستجيب لتلك المخاطر والحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن احتيال يعد أكبر من ذلك الناتج عن خطأ، لِما قد يتضمنه الاحتيال من تواطؤ أو تزوير أو حذف متعمد أو تحريف أو تجاوز لنظام الرقابة الداخلي.

• فهم نظام الرقابة الداخلي المتعلق بالتدقيق وذلك لتصميم إجراءات تدقيق ملائمة في ظل الظروف القائمة وليس بهدف إبداء رأي حول مدى فعالية نظام الرقابة الداخلي للمجموعة.

• تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المتبعة، ومعقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات ذات الصلة التي قام بها مجلس الإدارة.

• التأكد من مدى ملائمة استخدام مجلس الادارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، فيما إذا كان هناك عدم تيقن جوهري مرتبط بأحداث أو ظروف قد تلقي بشكوك جوهرية حول قدرة المجموعة على الاستمرار كمنشأة مستمرة. وإذا ما توصلنا إلى نتيجة بأن هناك شك جوهري، فعلينا الإشارة في تقرير التدقيق إلى الإفصاحات ذات الصلة في القوائم المالية الموحدة أو تعديل رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي حصلنا عليها حتى تاريخ تقرير التدقيق، ومع ذلك، فإن الأحداث أو الظروف المستقبلية قد تؤدي إلى عدم استمرار المجموعة في أعمالها كمنشأة مستمرة.

• تقييم العرض العام وهيكل القوائم المالية الموحدة ومحتواها بما في ذلك الإفصاحات حولها وفيما إذا كانت القوائم المالية الموحدة تمثل المعاملات والأحداث الأساسية التي تحقق العرض العادل.

• الحصول على أدلة تدقيق كافية وملائمة فيما يتعلق بالمعلومات المالية عن الشركات أو الأنشطة التجارية ضمن نطاق المجموعة لإبداء الرأي حول القوائم المالية الموحدة. إننا مسئولون عن التوجيه والإشراف وإنجاز عملية التدقيق للمجموعة. ونظل الجهة الوحيدة المسئولة عن رأينا حول التدقيق.

إننا نتواصل مع لجنة التدقيق حول عدة أمور من بينها، نطاق التدقيق وتوقيته وملاحظات التدقيق الهامة التي تتضمن أي أوجه قصور هامة في نظام الرقابة الداخلي التي يتم تحديدها من قبلنا خلال عملية التدقيق.

كما نقوم بتزويد لجنة التدقيق بما يفيد التزامنا بالمتطلبات الأخلاقية المتعلقة بالاستقلالية، ونطلعهم على جميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد تؤثر على استقلاليتنا وما من شأنه أن يحافظ على هذه الاستقلالية.

من تلك الأمور التي تم التواصل بها مع لجنة التدقيق، نقوم بتحديد الأمور الأكثر أهمية في تدقيق القوائم المالية الموحدة للفترة الحالية والتي تمثل أمور التدقيق الرئيسية. أننا نقدم توضيح بشأن تلك الأمور في تقرير التدقيق مالم تمنع القوانين أو الأنظمة الإفصاح عن ذلك الأمر، أو في حالات نادرة جداً والتي بناءً عليها لا يتم الإفصاح عن ذلك الأمر في تقريرنا حيث أن الآثار السلبية المتوقعة للإفصاح قد تفوق المنفعة العامة الناتجة عنه..

تقرير حول المتطلبات التنظيمية الأخرى

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 2) نفيد:

أ) بأن البنك يحتفظ بسجلات محاسبية منتظمة وأن القوائم المالية الموحدة تتفق مع تلك السجلات؛
ب) وأن المعلومات المالية الواردة في تقرير مجلس الإدارة تتفق مع القوائم المالية الموحدة؛
ج) باستثناء ما هو وارد في الإيضاح رقم 2 حول القوائم المالية الموحدة، لم يرد إلى علمنا خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 وقوع أية مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية البحريني أو لأحكام قانون مصرف البحرين المركزي وقانون المؤسسات المالية أو الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 2 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك على وجه قد يؤثر بشكل جوهري سلباً على نشاط البنك أو مركزها المالي الموحد؛
د) وقد حصلنا من الإدارة على جميع الإيضاحات والمعلومات التي رأيناها ضرورية لأغراض تدقيقنا.

الشريك المسئول عن مهمة التدقيق الناتج عنها هذا التقرير لمدققي الحسابات المستقلين هو السيد كاظم ميرشنت.

ارنست ويونغ

سجل قيد الشريك رقم 244
23 فبراير 2022
المنامة، مملكة البحرين

القوائم المالية الموحدة

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

القائمة الموحدة للمركز المالي

في 31 ديسمبر 2021

	إيضاحات	2021 ألف **دولار أمريكي**	2020 ألف دولار أمريكي
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك	3	**5,923,878**	5,361,444
ذمم مدينة	4	**10,996,072**	11,945,993
التمويل بالمضاربة والمشاركة	5	**3,623,315**	2,854,658
استثمارات	6	**4,472,649**	5,097,189
إجارة منتهية بالتمليك	7	**2,018,800**	1,747,627
عقارات ومعدات	8	**539,960**	478,572
موجودات أخرى	9	**607,503**	764,516
مجموع الموجودات		**28,182,177**	28,249,999
المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية			
المطلوبات			
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		**7,728,895**	7,508,344
مبالغ مستحقة لبنوك		**1,303,793**	1,642,085
تمويلات طويلة الأجل	10	**286,833**	319,364
مطلوبات أخرى	11	**1,205,122**	1,327,623
مجموع المطلوبات		**10,524,643**	10,797,416
حقوق حاملي حسابات الاستثمار			
المؤسسات المالية		**744,845**	538,177
المؤسسات غير المالية والأفراد		**14,854,562**	14,692,012
مجموع حقوق حاملي حسابات الاستثمار	12	**15,599,407**	15,230,189
حقوق الملكية			
رأس المال	13	**1,242,879**	1,242,879
أسهم خزينة	13	**(15,655)**	(17,462)
علاوة إصدار أسهم		**16,619**	18,084
احتياطيات		**196,539**	183,121
التغييرات المتراكمة في القيم العادلة		**57,404**	32,940
تحويل عملات أجنبية	13	**(940,728)**	(800,489)
أرباح مبقاة		**430,312**	364,496
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم		**987,370**	1,023,569
رأس المال الدائم فئة 1	14	**400,000**	400,000
حقوق الملكية العائدة لمساهمي الشركة الأم وحاملي الصكوك		**1,387,370**	1,423,569
حقوق غير مسيطرة		**670,757**	798,825
مجموع حقوق الملكية		**2,058,127**	2,222,394
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملكية		**28,182,177**	28,249,999

عبدالله صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

مازن مناع
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للدخل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

	إيضاحات	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
الدخل			
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة	15	1,304,017	1,285,391
عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل حصة المجموعة كمضارب		(1,070,743)	(1,066,575)
حصة المجموعة كمضارب	16	364,142	354,552
عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار		(706,601)	(712,023)
حصة المجموعة من دخل حقوق حاملي حسابات الاستثمار (كمضارب وكرب المال)		597,416	573,368
حصة المضارب في إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية		12,122	14,654
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات ذاتية	15	162,948	265,075
دخل رسوم وعمولات أخرى	17	180,599	165,988
دخل تشغيلي آخر	18	121,408	155,063
		1,074,493	1,174,148
ربح مدفوع على تمويلات طويلة الاجل	19	(33,031)	(34,399)
مجموع الدخل التشغيلي		1,041,462	1,139,749
المصروفات التشغيلية			
مصروفات الموظفين		284,035	308,623
استهلاك وإطفاء	20	58,765	39,591
مصروفات تشغيلية أخرى	21	186,586	212,105
مجموع المصروفات التشغيلية		529,386	560,319
صافي الدخل التشغيلي للسنة قبل صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الاضمحلال والضرائب		512,076	579,430
صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الاضمحلال	22	(253,713)	(290,121)
صافي الدخل قبل الضرائب		258,363	289,309
الضرائب		(68,682)	(123,420)
صافي الدخل للسنة		189,681	165,889
العائد إلى:			
حقوق حاملي أسهم الشركة الأم		112,750	66,580
حقوق غير مسيطرة		76,931	99,309
		189,681	165,889
النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح - سنتات أمريكية	23	6.71	2.90

عبدالله صالح كامل
رئيس مجلس الإدارة

مازن مناع
عضو مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي للمجموعة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتدفقات النقدية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

	إيضاحات	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
الأنشطة التشغيلية			
صافي الدخل قبل الضرائب		258,363	289,309
تعديلات للبنود التالية:			
استهلاك وإطفاء	20	58,765	39,591
استهلاك ضمن إجارة منتهية بالتمليك	15.4	133,349	211,751
مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	15.3	(15,319)	(24,705)
مكسب من بيع عقارات ومعدات	18	(19,114)	(10,484)
مكسب من بيع استثمارات عقارية	15.3	(3,266)	(3,303)
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	15.3	(2,400)	(1,076)
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	15.3	(1,751)	(3,664)
دخل من شركات زميلة	15.3	(9,896)	(5,049)
صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الاضمحلال		253,713	290,121
الربح التشغيلي قبل التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		652,444	782,491
صافي التغيرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية:			
احتياطيات لدى بنوك مركزية		(410,840)	(122,577)
ذمم مدينة		700,369	(1,260,739)
التمويل بالمضاربة والمشاركة		(768,938)	357,075
إجارة منتهية بالتمليك		(394,757)	(210,724)
موجودات أخرى		157,067	(117,012)
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى		220,541	1,313,287
مبالغ مستحقة لبنوك		(324,241)	521,108
مطلوبات أخرى		(161,127)	175,806
حقوق حاملي حسابات الاستثمار		372,189	76,054
ضرائب مدفوعة		(68,169)	(110,458)
صافي النقد (المستخدم في) / الناتج من الأنشطة التشغيلية		(25,462)	1,404,311
الأنشطة الاستثمارية			
صافي بيع / (شراء) استثمارات		653,137	(1,190,872)
صافي شراء عقارات ومعدات		(64,590)	(43,872)
أرباح أسهم مستلمة من شركات زميلة		5,332	1,955
استبعاد استثمار في شركة زميلة		7,075	2,354
صافي النقد الناتج من / (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية		600,954	(1,230,435)
الأنشطة التمويلية			
تمويلات طويلة الأجل		(32,531)	(59,905)
أرباح أسهم مدفوعة لحقوق حاملي أسهم الشركة الأم		-	(24,858)
صافي التغيرات في أسهم الخزينة		(363)	(8,129)
ربح موزع على رأس المال الدائم فئة 1		(31,500)	(31,500)
تغيرات متعلقة برأس المال فئة 1 للشركات التابعة		5,706	7,695
صافي التغيرات في الحقوق غير المسيطرة		(44,439)	(13,392)
صافي النقد المستخدم في الأنشطة التمويلية		(103,127)	(130,089)
تعديلات تحويل عملات أجنبية		(320,785)	(191,795)
صافي التغير في النقد وما في حكمه		151,580	(148,008)
النقد وما في حكمه في 1 يناير		2,778,177	2,926,185
النقد وما في حكمه في 31 ديسمبر	24	2,929,757	2,778,177

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

	العائد إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم													
							التغيرات المتراكمة في القيم العادلة		احتياطيات					
	رأس المال ألف دولار أمريكي	أسهم خزينة ألف دولار أمريكي	علاوة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	احتياطيات أخرى ألف دولار أمريكي	استثمارات ألف دولار أمريكي	العقارات والمعدات ألف دولار أمريكي	إحتياطي تحويل عملات أجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	رأس المال الدائم فئة 1 ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع حقوق المليكة ألف دولار أمريكي
في 1 يناير 2021	1,242,879	(17,462)	18,084	182,776	345	8,786	24,154	(800,489)	364,496	1,023,569	400,000	798,825	2,222,394
صافي الحركة في أسهم الخزينة	-	1,807	(1,465)	-	-	-	-	-	(705)	(363)	-	-	(363)
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات	-	-	-	-	-	1,689	-	-	-	1,689	-	229	1,918
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للعقارات والمعدات	-	-	-	-	-	-	22,775	-	-	22,775	-	9,973	32,748
صافي التغير في الاحتياطيات الأخرى	-	-	-	-	2,143	-	-	-	-	2,143	-	1,640	3,783
تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	(150,317)	-	(150,317)	-	(180,547)	(330,864)
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	112,750	112,750	-	76,931	189,681
محول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح رقم 13)	-	-	-	11,275	-	-	-	-	(11,275)	-	-	-	-
أرباح أسهم الشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(18,196)	(18,196)
زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين (إيضاح رقم 13)	-	-	-	-	-	-	-	-	(1,015)	(1,015)	-	-	(1,015)
ربح موزع على رأس المال الدائم فئة 1	-	-	-	-	-	-	-	-	(31,500)	(31,500)	-	-	(31,500)
التغيرات المتعلقة برأس المال الدائم فئة 1 للشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	5,706	5,706	-	(12,706)	(7,000)
تأثير التغيير في حصة الملكية	-	-	-	-	-	-	-	10,078	(8,145)	1,933	-	(1,933)	-
صافي الحركة في الحقوق غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(3,459)	(3,459)
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	1,242,879	(15,655)	16,619	194,051	2,488	10,475	46,929	(940,728)	430,312	987,370	400,000	670,757	2,058,127

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملاك

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

	العائد إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم													
							التغيرات المتراكمة في القيم العادلة		احتياطيات					
	رأس المال ألف دولار أمريكي	أسهم خزينة ألف دولار أمريكي	علاوة إصدار أسهم ألف دولار أمريكي	احتياطي قانوني ألف دولار أمريكي	احتياطيات أخرى ألف دولار أمريكي	للإستثمارات ألف دولار أمريكي	عقارات ومعدات ألف دولار أمريكي	إحتياطي تحويل عملات أجنبية ألف دولار أمريكي	أرباح مبقاة ألف دولار أمريكي	تخصيصات مقترحة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	رأس المال الدائم فئة 1 ألف دولار أمريكي	حقوق غير مسيطرة ألف دولار أمريكي	مجموع حقوق الملاك ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2020	1,242,879	(8,308)	18,138	176,118	1,136	5,216	24,154	(752,068)	335,089	24,858	1,067,212	400,000	855,978	2,323,190
أرباح أسهم مدفوعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(24,858)	(24,858)	-	-	(24,858)
صافي الحركة في أسهم الخزينة	-	(9,154)	(54)	-	-	-	-	-	1,079	-	(8,129)	-	-	(8,129)
صافي الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات	-	-	-	-	-	3,570	-	-	-	-	3,570	-	941	4,511
صافي التغير في الاحتياطيات الأخرى	-	-	-	-	(791)	-	-	-	-	-	(791)	-	(385)	(1,176)
تحويل عملات أجنبية	-	-	-	-	-	-	-	(48,421)	-	-	(48,421)	-	(143,390)	(191,811)
صافي الدخل للسنة	-	-	-	-	-	-	-	-	66,580	-	66,580	-	99,309	165,889
محول إلى الاحتياطي القانوني (إيضاح رقم 13)	-	-	-	6,658	-	-	-	-	(6,658)	-	-	-	-	-
أرباح أسهم الشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(12,727)	(12,727)
زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين (إيضاح رقم 13)	-	-	-	-	-	-	-	-	(1,656)	-	(1,656)	-	-	(1,656)
ربح موزع على رأس المال الدائم فئة 1	-	-	-	-	-	-	-	-	(31,500)	-	(31,500)	-	-	(31,500)
التغيرات المتعلقة برأس المال الدائم فئة 1 للشركات التابعة	-	-	-	-	-	-	-	-	7,695	-	7,695	-	(12,706)	(5,011)
خسارة تعديل محسوم منها المساعدة الحكومية	-	-	-	-	-	-	-	-	(6,370)	-	(6,370)	-	(552)	(6,922)
تأثير التغيير في حصة الملكية	-	-	-	-	-	-	-	-	237	-	237	-	(237)	-
صافي الحركة في الحقوق غير المسيطرة	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	12,594	12,594
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	1,242,879	(17,462)	18,084	182,776	345	8,786	24,154	(800,489)	364,496	-	1,023,569	400,000	798,825	2,222,394

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021

	نقد ألف دولار أمريكي	ذمم بيوع مدينة ألف دولار أمريكي	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي	إستثمارات عقارية ألف دولار أمريكي	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي	إستثمارات ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير 2021	72,556	569,572	503,823	48,099	160,352	227,508	1,581,910
محول نتيجة لتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 31	-	(15,001)	(68,433)	-	-	-	(83,434)
الودائع	96,945	216,628	24,708	4,689	65,447	38,574	446,991
السحوبات	(101,786)	(317,961)	(377,269)	(389)	(19,000)	(28,893)	(845,298)
الدخل بعد حسم المصروفات	-	35,558	3,017	940	12,831	16,964	69,310
حصة المضارب	-	(11,876)	-	(20)	(218)	(8)	(12,122)
تحويلات صرف عملات أجنبية	-	(20,698)	-	-	-	(8,956)	(29,654)
الرصيد في 31 ديسمبر 2021	**67,715**	**456,222**	**85,846**	**53,319**	**219,412**	**245,189**	**1,127,703**
الرصيد في 1 يناير 2020	56,041	464,361	422,488	46,720	143,002	286,329	1,418,941
الودائع	170,514	352,327	339,485	1,953	34,392	120,784	1,019,455
السحوبات	(153,999)	(272,262)	(258,722)	(1,093)	(22,968)	(185,492)	(894,536)
الدخل بعد حسم المصروفات	-	20,603	2,641	519	6,065	7,351	37,179
حصة المضارب	-	(12,269)	(2,069)	-	(139)	(177)	(14,654)
تحويلات صرف عملات أجنبية	-	16,812	-	-	-	(1,287)	15,525
الرصيد في 31 ديسمبر 2020	72,556	569,572	503,823	48,099	160,352	227,508	1,581,910

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 32 جزءاً من هذه القوائم المالية الموحدة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2021

1 أنشطة ومعلومات البنك

تأسست مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. ("البنك") كشركة مساهمة في مملكة البحرين بتاريخ 27 يونيو 2002، بموجب سجل تجاري رقم 48915. يزاول البنك أنشطة مصرفية في الشرق الأوسط وأوروبا وشمال وجنوب أفريقيا. عنوان البنك المسجل هو خليج البحرين، ص.ب 1882، المنامة، مملكة البحرين. إن البنك مدرج في بورصة البحرين وناسداك دبي.

يعمل البنك بموجب ترخيص مصرفي إسلامي بالجملة الصادر عن مصرف البحرين المركزي.

تتمثل الأنشطة الرئيسية للبنك وشركاته التابعة ("المجموعة") في الأعمال المصرفية الدولية والتجارية والتمويل والخزينة والأنشطة الاستثمارية. يعمل البنك تحت إشراف وتنظيم مصرف البحرين المركزي.

بتاريخ 30 نوفمبر 2020، قرر مساهمو البنك في اجتماع الجمعية العمومية غير العادية تغير ترخيص البنك من مصرف إسلامي بالجملة إلى "شركة استثمارية تجارية مرخصة ضمن فئة رقم 1: شريطة الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. علاوة على ذلك، قرر المساهمون أيضاً تغير اسم البنك من مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب. إلى مجموعة البركة ش.م.ب. رهناً للحصول على موافقة وزارة الصناعة والتجارة والسياحة. لا يزال التغيير في الاسم والأنشطة قيد التنفيذ ولم يتم تحديث السجل التجاري للبنك لإبراز هذه التغيرات.

تمت الموافقة على إصدار القوائم المالية الموحدة من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 23 فبراير 2022.

2 السياسات المحاسبية

أسس الإعداد

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية، باستثناء الاستثمارات العقارية وأدوات أسهم حقوق الملكية ووأدات الديّن المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة في بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية وتم قياس الأرض التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات) بالقيمة العادلة. تم عرض القوائم المالية الموحدة بالدولار الأمريكي لكونه العملة الوظيفية وعملة إعداد التقارير المالية للمجموعة وتم تقريب جميع القيم إلى أقرب ألف دولار أمريكي إلا إذا ذكر خلاف ذلك.

بيان بالالتزام

أعدت القوائم المالية الموحدة وفقاً لمعايير المحاسبة المالية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ("إيوفي") بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي بما في ذلك الاستثناءان المشار إليهما أدناه ومبادئ وقواعد الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمجموعة وقانون الشركات التجارية البحريني وقانون مصرف البحرين المركزي والمؤسسات المالية والدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي (المجلد رقم 2 والأحكام النافذة من المجلد رقم 6) وتوجيهات مصرف البحرين المركزي والقوانين والقرارات المتعلقة بها وقواعد وإجراءات بورصة البحرين أو لأحكام عقد التأسيس والنظام الأساسي للبنك. وفقاً لمتطلبات إيوفي، للأمور التي لا تنطوي تحت مظلة معايير إيوفي تستخدم المجموعة المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية مع مراعاة عدم تعارضها مع مبادىء و قواعد الشريعة الإسلامية والإطار المفاهيمي لإيوفي.

فيما يلي الاستثناءان المشار إليهما أعلاه:

(أ) إثبات خسائر التعديل إثبات خسائر التعديل على الموجودات المالية البالغ قيمتها 8.8 مليون دولار أمريكي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 الناتجة عن تأجيل المدفوعات المقدمة للعملاء المتأثرين بجائحة كوفيد – 19 دون فرض أية أرباح إضافية في قائمة التغيرات في حقوق الملكية عوضاً عن إثباتها في قائمة الدخل كما هو مطلوب معيار المحاسبة المالي رقم 30 – المتعلق بالاضمحلال والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة تعديل أخرى على الموجودات المالية وفقاً لمتطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 30. يرجي الرجوع إلى أدناه للحصول على تفصيل إضافية؛ و.

(ب) إثبات المساعدة المالية البالغ قيمتها 1.9 مليون دولار أمريكي خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020 المستلمة من الحكومة و/ أو الجهات التنظيمية استجابةً لإجراءات دعمها لجائحة كوفيد – 19 التي تفي بمتطلبات المنح الحكومية، في حقوق الملكية عوضاً عن إثباتها في الأرباح أو الخسائر. سيكون ذلك إلى حد أي خسارة تعديل مسجلة في قائمة التغيرات في حقوق الملكية نتيجة للفقرة (أ) الواردة أعلاه، ويتعين إثبات مبلغ الرصيد المتبقي في الأرباح أو الخسائر. يتم إثبات أي مساعدة مالية أخرى وفقاً لمتطلبات معايير المحاسبة المالية ذات الصلة الصادرة عن أيوفي.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أساس التوحيد (تتمة)

يشار إلى الإطار أعلاه لأساس إعداد القوائم المالية الموحدة فيما يلي باسم "معايير المحاسبة المالية الصادرة عن إيوفي بصيغتها المعدلة من قبل مصرف البحرين المركزي"، والتي تم تطبيقها بأثر رجعي ولم ينتج عنها أي تغيير في المعلومات المالية المقدم تقرير بشأنها لفترة المقارنة.

قامت المجموعة بتأجيل المدفوعات لبعض العملاء بناءً على طلباتهم وعلى أساس التوجيهات التنظيمية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي باعتبارها إجراءات بشروط ميسرة للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد – 19. كما في 31 ديسمبر 2021، بلغ الرصيد المستحق من العملاء الذين تم تأجيل مدفوعاتهم 195 مليون دولار أمريكي (السنة المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2020: 98 مليون دولار أمريكي)، ومع ذلك، لم ينتج عن ذلك أي خسارة تعديل، وبما أن تم تقديم طلبات التأجيل تلك إلى العملاء بمعدل الربح وفقا لشروط الاتفاقية الأصلية.

كوفيد - 19

لقد انتشرت جائحة كوفيد - 19 في مختلف المناطق الجغرافية على الصعيد العالمي، مما تسبب في تعطيل الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية. وقد أدى كوفيد - 19 إلى حدوث حالات عدم التيقن في البيئة الاقتصادية العالمية. وشهدت أسواق الأسهم والسلع الأساسية العالمية، وبالأخص قطاع الهيدروكربونات تقلبات جوهرية. وترتبط حالة عدم التيقن في تقدير مدى ومدة الركود الاقتصادي. ويشمل ذلك التقلبات في أسواق رأس المال وتدهور نوعية الائتمان للموجودات المالية وتصاعد التحديات المتعلقة بإدارة السيولة. في هذا الصدد، أعلنت السلطات المالية والنقدية، المحلية والدولية على حد سواء، عن إجراءات دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة التأثيرات السلبية المحتملة للجائحة. وفي هذا الصدد، اتخذت المجموعة مبادرات مختلفة لضمان حماية رأس مالها البشري بالإضافة إلى تقديم الخدمات دون انقطاع لقاعدة عملائها. وعلاوة على ذلك، اتبعت الممارسات الاحترازية الصارمة للحفاظ على مستويات كافية من السيولة وتخفيف التأثيرات المحتملة على قاعدة موجودات البنك. وعلاوة على ذلك، تراقب المجموعة بصورة نشطة التقدم المحرز لمثل هذه الجائحة وتأثيرها على عملياتها، مثل الخسائر المحتملة في الإيرادات والخسائر الائتمانية المتوقعة والعقود المحملة بالخسائر وما إلى ذلك.

دعم السيولة

خلال هذه السنة، وبناءً على التوجيهات التنظيمية الصادرة عن مصرف البحرين المركزي كإجراءات بشروط ميسرة للتخفيف من تأثير جائحة كوفيد – 19، قام مصرف البحرين المركزي بتخفيض متطلبات الاحتياطي التنظيمي من 5٪ إلى 3٪.

الالتزام التنظيمي

وفقاً لما يقتضه الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي، يتطلب من المجموعة احتساب نسبة كفاية رأس المال للمجموعة ونسبة كفاية رأس المال المنفرد للمكتب الرئيسي. إن نسبة كفاية رأس المال للمجموعة، والتي تعد ذات أهمية أساسية، تتجاوز الحد الأدنى التنظيمي البالغ 12.5٪. ومع ذلك، على المستوى الفردي، خرق البنك قاعدة CA 2.2.1A حيث انخفضت نسبة رأس المال الفردي الأساسي فئة 1 إلى أقل من 4.5٪ وهو الحد الأدنى التنظيمي لرأس المال الفردي الأساسي فئة 1 على النحو المنصوص عليه في المجلد 2 من الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي - وحدة كفاية رأس المال. تعتقد الإدارة أنه لن يكون لهذا الخرق أي تأثير على أعمال المجموعة أو أي من عملياتها.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أساس التوحيد

تشتمل القوائم المالية الموحدة على القوائم المالية للبنك وشركاته التابعة كما في وللسنة المنتهية في 31 ديسمبر من كل سنة. أعدت القوائم المالية للشركات التابعة لنفس السنة المالية للبنك باستخدامسياسات محاسبية متوافقة.

تم استبعاد جميع الأرصدة والمعاملات والدخل والمصروفات والأرباح والخسائر الناتجة من المعاملات البينية بالكامل عند التوحيد.

يتم توحيد الشركات التابعة بالكامل من تاريخ الاقتناء، الذي يعد التاريخ الذي حصلت فيه المجموعة على السيطرة ويستمر توحيدها حتى التاريخ الذي يتم فيه إيقاف هذه السيطرة. تتحقق السيطرة عندما تكون لدى المجموعة القدرة على إدارة السياسات المالية والتشغيلية للمؤسسة للإنتفاع من أنشطتها.

يتم تسجيل الحقوق غير المسيطرة في صافي موجودات الشركة التابعة كبند منفصل في حقوق ملاك المجموعة. يتم تضمين دخل الحقوق غير المسيطرة في القائمة الموحدة للدخل ضمن صافي الربح ويتم إظهاره كبند منفصل عن حصة المساهمين. تنسب قائمة الدخل وكل عنصر من عناصر الدخل الشامل الآخر إلى حقوق حاملي الشركة الأم للبنك والحقوق غير المسيطرة، حتى لو أن هذه النتائج تؤدي إلى عجز في رصيد الحقوق غير المسيطرة.

فيما يلي الشركات التابعة الرئيسية للبنك والتي تم توحيدها في هذه القوائم المالية الموحدة:

البنك	نسبة الملكية لسنة 2021	نسبة الملكية لسنة 2020	سنة التأسيس	بلد التأسيس	عدد الفروع/ المكاتب كما في 31 ديسمبر 2021
محتفظ بها بصورة مباشرة من قبل البنك					
بنك البركة الجزائر	**55.67٪**	55.67٪	1991	الجزائر	31
بنك البركة الإسلامي- البحرين	**92.03٪**	92.03٪	1984	البحرين	186
بنك البركة تونس	**78.40٪**	78.40٪	1983	تونس	37
بنك البركة مصر	**73.47٪**	73.47٪	1980	مصر	32
بنك البركة لبنان	**98.98٪**	98.98٪	1991	لبنان	3
البنك الإسلامي الأردني	**65.82٪**	65.82٪	1978	الأردن	109
بنك البركة التركي للمشاركة**	**38.02٪**	38.02٪	1985	تركيا	231
بنك البركة المحدود	**64.51٪**	64.51٪	1989	جنوب أفريقيا	10
بنك البركة السودان	**75.73٪**	75.73٪	1984	السودان	29
بنك البركة سورية	**29.00٪**	23.00٪	2009	سورية	15
بنك التمويل والانماء*	**49.00٪**	49.00٪	2017	المغرب	5

* قامت المجموعة بتوحيد بنك التمويل والإنماء (حصة ملكية بنسبة 49٪) وبنك البركة سورية (حصة ملكية بنسبة 29٪) و بنك البركة التركي للمشاركة نتيجة لسيطرة المجموعة وذلك من خلال قدرتها على إدارة سياساتها المالية والتشغيلية.

** لقد انخفضت حصة ملكية بنك البركة التركي للمشاركة من 56.64٪ إلى 38.02٪ في شهر ديسمبر 2019. قام بنك البركة التركي للمشاركة بإجراء حقوق الإصدار لزيادة رأسماله من 900 مليون ليرة تركية إلى 1,350 مليون ليرة تركية في شهر ديسمبر 2019. لم يشارك البنك في حقوق الإصدار تلك. تم تعيين غالبية أهلية حقوق البنك إلى شركة دلة البركة القابضة ش.م.ب. عن طريق الاكتتاب في حقوق الإصدار تلك، أصبحت شركة دلة البركة القابضة ش.م.ب. تمتلك 15.38٪ من أسهم بنك البركة التركي للمشاركة. ومع ذلك ، قامت شركة دلة البركة بموجب اتفاقية الإدارة بتعيين كافة حقوق التصويت الخاصة بها للبنك. وبناءً على اتفاقية الإدارة تلك وملكية 38.02٪ من أسهم بنك البركة التركي للمشاركة، احتفظ البنك بالحق في إدارة ومراقبة بنك البركة التركي للمشاركة. بناءً على اتفاقية الإدارة، يسيطر البنك على 53.4٪ من حقوق التصويت في بنك البركة التركي للمشاركة، وبالتالي تتمتع بسلطة التحكم في السياسات المالية والتشغيلية لبنك البركة التركي للمشاركة. وعلى أساس هذه الضوابط، تم معاملة البنك كشركة تابعة ويتم توحيدها في القوائم المالية للمجموعة.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

أساس التوحيد (تتمة)

فيما يلي الشركات التابعة المحتفظ بصورة غير مباشرة من خلال الشركات التابعة الرئيسية للبنك:

	الشركة التابعة المحتفظ من خلالها	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2021	نسبة الملكية الفعلية لسنة 2020	سنة التأسيس	بلد التأسيس
محتفظ بها بصورة غير مباشرة من قبل البنك					
بنك البركة (باكستان) المحدود	بنك البركة الإسلامي	٪54.42	٪54.42	2010	باكستان
إتقان كابيتال	بنك البركة الإسلامي	٪76.45	٪76.45	2007	السعوديه
شركة المدارس العمرية	البنك الإسلامي الأردني	٪65.69	٪65.69	1987	الأردن
شركة السماحة للعقارات	البنك الإسلامي الأردني	٪65.82	٪65.82	1998	الأردن
شركة تطبيقات التقنية للمستقبل	البنك الإسلامي الأردني	٪65.82	٪65.82	1998	الأردن
سنابل الخير للاستثمارات المالية	البنك الإسلامي الأردني	٪65.82	٪65.82	2006	الأردن
البركة للعقارات المحدودة	بنك البركة المحدود	٪64.51	٪64.51	1991	جنوب أفريقيا
إنشا جي إم بي إيش	بنك البركة التركي للمشاركة	٪38.02	٪38.02	2018	ألمانيا

السياسات المحاسبية الهامة

إن السياسات المحاسبية الهامة المتبعة في إعداد هذه القوائم المالية الموحدة هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة المالية السابقة، بإستثناء تطبيق التعديلات والتفسيرات الجديدة النافذة اعتباراً من 1 يناير 2020:

2.1 تطبيق معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة

تم إعداد القوائم المالية الموحدة باستخدام السياسات المحاسبية التي هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في إعداد القوائم المالية الموحدة السنوية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2020، باستثناء المعايير والتفسيرات والتعديلات الجديدة الصادرة والنافذه اعتباراً من 1 يناير 2021 والتي هي كما يلي:

معيار المحاسبة المالي رقم 31 المتعلق بالوكالة بالاستثمار (الوكالة بالاستثمار)

يهدف هذا المعيار إلى تحديد المبادئ المحاسبية ومتطلبات إعداد التقارير المالية الخاصة بوكالة الاستثمار (الوكالة بالاستثمار) للمعاملات والأدوات المالية، من جانب كل من رب المال والوكيل. سيكون هذا المعيار إلزامي للفترات المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر. يتطلب المعيار من رب المال تقييم طبيعة الاستثمار باعتباره إما أ) استثماراً مباشراً أو ب) مشروع الوكالة.

في حالة نهج الاستثمارات باعتباره استثماراً مباشراً، يجب مبدئياً على رب المال إثبات الموجودات التي تستند إليها ترتيبات الوكالة في دفاتر حساباته بتطبيق مبادئ الإثبات المبدئي حسب مقتضى الحال، بما يتماشى مع معايير المحاسبة المالية المعنية. يجوز لرب المال أن يختار تطبيق نهج مشروع الوكالة إذا فقط كان عقد مشروع الوكالة سيستوفي أي شرط من الشروط الموضحة أدناه:

- الأدوات القابلة للتحويل؛ أو
- يتم إجراء الاستثمارات، في موجود واحد (أو وعاء الموجودات) حيث يخضع هذا الموجود (الموجودات) لتغييرات متكررة طوال مدة العقد أي أن هناك تغييرات روتينية أو بدائل على مدى فترة الترتيب (ما لم يشكل ذلك عملاً تجارياً) حسب تقدير الوكيل؛ أو
- لا يقتصر دور الوكيل على أداء الوكيل لمهام إدارة الموجودات بشكل يومي، حسب مقتضى الحال، كما أنه سيكون مسؤولًا عن استبدال الموجودات أو المبالغ المستردة مقابلها.

في حالة نهج مشروع الوكالة، يجب حساب الاستثمار في دفاتر المستثمر الذي يطبق "طريقة حقوق الملكية في المحاسبة"؛ حيث يتم إثبات الاستثمار مبدئياً بالتكلفة وبعد ذلك يتم قياسه في نهاية الفترة المالية بالقيمة المدرجة ويعدل بحيث يتضمن حصة المستثمر في الربح أو الخسارة في مشروع الوكالة.

من وجهة نظر الوكيل، يتطلب المعيار أنه عند بدء المعاملة يجب على الوكيل إثبات ترتيب الوكالة بموجب نهج خارج الميزانية نظراً لأن الوكيل لا يسيطر على الموجودات / الأعمال ذات الصلة. ومع ذلك، هناك استثناءات لنهج خارج الميزانية حيث قد تنص الاعتبارات الإضافية المرتبطة بالأداة القائمة على وكالة الاستثمار احتساب الأمر ذاته كحساب مدرج بالميزانية. قد يحتفظ الوكيل بترتيبات الاستثمار متعددة المستويات. بموجب هذا الترتيب، ستقوم المجموعة بإعادة استثمار أموال الوكالة في عقد ثانوي. تحسب هذه العقود الثانوية وفقاً لمتطلبات المعايير المحاسبة المالية المعنية في دفاتر الوكيل.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.1 تطبيق معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة (تتمة)

معيار المحاسبة المالي رقم 31 المتعلق بالوكالة بالاستثمار (الوكالة بالاستثمار) (تتمة)

طبقت المجموعة المعيار اعتباراً من 1 يناير 2021.

من وجهة نظر رب المال، اختارت المجموعة استخدام نهج مشروع الوكالة عوضاً عن نهج الاستثمار المباشر نظراً للصعوبات التي يواجهها رب المال في تحديد الموجودات التي تستثمر فيها الأموال، وبالتالي، يتم احتساب الاستثمار باستخدام طريقة حقوق الملكية للمحاسبة.

تقدم المجموعة الأموال إلى مؤسسات مالية أخرى بموجب ترتيب مشروع الوكالة هذا حيث تعمل المجموعة بصفتها رب المال. وتستثمر أموال الوكالة تلك بالأساس في إيداعات أسواق المال.

من وجهة نظر الوكيل، يحتفظ بترتيب استثمار متعددة المستويات، حيث تستثمر المجموعة الأموال بموجب عقد الوكالة بالاستثمار في ترتيبات استثمارية مطلقة، وذلك بموجب عقد منفصل ويتم احتسابه وفقاً للمعيار المحاسبي ذي الصلة.

ولم يكن لتطبيق المعيار المحاسبي المذكور أعلاه أي تأثير جوهري على صافي الربح أو حقوق الملكية. ومع ذلك، فإن هذا المعيار أثره على تصنيف عقود البنك القائمة على أساس الوكالة والتي كان يتم احتسابها مسبقاً كجزء من المطلوبات أو حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة بالميزانية.

نتيجة لذلك، قامت المجموعة باحتساب جميع عقود الوكالة على النحو التالي:

- يتم تصنيف العقود التي تقع ضمن تعريف حسابات الاستثمار المقيدة على أنها حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة بالميزانية حيث إنها تمت قبل تطبيق هذا المعيار؛ و
- يتم تصنيف عقود الوكالة الأخرى إما على أنها مدرجة بالميزانية أو غير مدرجة بالميزانية تبعاً لشروط العقد ذات الصلة وما إذا كانت المجموعة قد استثمرت هذه الأموال في عقود ثانوية من خلال ترتيب متعدد المستويات.

وعلاوة على ذلك، وبناء على توجيهات مصرف البحرين المركزي، تم استثمار جميع عقود الوكالة (باستثناء حسابات الاستثمار المقيدة) المدارة داخل البحرين، إما مباشرةً من قبل البنك أو الشركة المصرفية التابعة له ومقرها البحرين، في عقد ثانوي بموجب ترتيب متعدد المستويات، وتم تسجيله بالميزانية إما كمطلوبات أخرى أو مبالغ مستحقة لبنوك أو (مدرجة بالميزانية) حقوق حاملي حسابات الاستثمار. وقد أدى ذلك إلى أرصدة الوكالة البالغ قيمتها 83,434 ألف دولار أمريكي القائمة كما في 31 ديسمبر 2020 المصنفة مسبقاً على أنها حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة بالميزانية إلى مبالغ مستحقة لبنوك (مع زيادة معادلة في مجموع الموجودات وذمم بيوع مدينة وزاد التمويل بالمضاربة بنحو 15,001 ألف دولار أمريكي و68,433 ألف دولار أمريكي على التوالي) اعتبار من 1 يناير 2021 عند إضفاء الصيغة الرسمية على الترتيبات متعددة المستويات.

تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 32 المتعلق بالإجارة

يستبدل هذا المعيار معيار المحاسبة المالي رقم 8 المتعلق "بالإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك". يهدف معيار المحاسبة المالي رقم 32 إلى تحديد مبادئ التصنيف والإثبات والقياس والعرض والإفصاح في معاملات من نوع الإجارة بما في ذلك أشكالها المختلفة التي تنفذها المؤسسة وتكون طرفاً فيها، سواء بصفتها مؤجر أو مستأجر. إن هذا المعيار إلزامي اعتباراً من 1 يناير 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر.

بموجب هذا المعيار، يجب على المؤسسة سواءً بصفتها مؤجر أو مستأجر بتصنيف كل من الإجارة الخاصة بها إلى أ) الإجارة التشغيلية وب) الإجارة المنتهية بالتمليك مع النقل المتوقع للملكية بعد نهاية فترة عقد الإجارة – إما عن طريق البيع أو الهبة وج) الإجارة المنتهية بالتمليك مع النقل التدريجي للملكية خلال فترة عقد الإجارة بما في ذلك المشاركة المتناقصة لعقد الإجارة.

يتضمن هذا المعيار على إعفاءين للإثبات بالنسبة للمستأجرين – عقود إيجار "الموجودات منخفضة القيمة" (مثل الحواسيب الشخصية) وعقود إيجار قصيرة الأجل (أي عقود إيجار مدتها 12 شهراً أو أقل). وفي تاريخ بدء عقد الإيجار، سيقوم المستأجر بإثبات الموجود الذي يمثل الحق في استخدام الموجود الأساسي خلال فترة عقد الإيجار (أي الحق في استخدام الموجود) وصافي التزام عقد الإجارة، والذي يتكون من أ) إجمالي التزام عقد الإجارة وب) تكلفة الإجارة المؤجلة (المبينة على أنها التزام مقابل).

قامت المجموعة بتطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 32 باستخدام الطريقة المعدلة بأثر رجعي وإثبات التزامات عقد الإيجار لتسديد مدفوعات الإيجار والحق في استخدام الموجودات والذي يمثل الحق في استخدام الموجودات الأساسية. وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم 32، قامت المجموعة بإثبات الحق في استخدام الموجودات وما يقابلها من التزامات عقد الإيجار في 1 يناير 2021 في القوائم المالية الموحدة.

أ) الحق في استخدام الموجودات

قامت المجموعة بإثبات الحق في استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام). يتم قياس الحق في استخدام الموجودات بالتكلفة، محسوماً منها أي إطفاء متراكم وخسائر الاضمحلال المتراكمة، ويتم تعديلها لأي تأثير لتعديل أو إعادة تقييم عقد الإجارة. تمثل تكلفة الحق في استخدام الموجودات القيمة العادلة لإجمالي المقابل المدفوع / المستحق الدفع ويتضمن على التكاليف المباشرة المبدئية وأي تكاليف لتفكيكها أو إيقاف تشغيلها. تقوم المجموعة بإطفاء الحق في استخدام الموجودات في تاريخ بدء عقد الإجارة إلى نهاية العمر الاقتصادي الإنتاجي للحق في استخدام الموجودات الذي يتزامن مع نهاية فترة عقد الإجارة باستخدام أساس منهجي يعكس نمط استخدام المنافع من الحق في استخدام الموجودات. كما يخضع الحق في استخدام الموجودات للاضمحلال في القيمة بما يتماشى مع متطلبات معيار المحاسبة المالي رقم 30. يتم إثبات القيمة المدرجة للحق في استخدام الموجودات ضمن "ذمم مدينة وموجودات أخرى" في القائمة الموحدة للمركز المالي.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.1 تطبيق معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة (تتمة)

تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 32 المتعلق بالإجارة (تتمة)

ب) التزامات عقد الإجارة

في تاريخ بدء عقد الإيجار (أي، التاريخ الذي يكون فيه الموجود الأساسي متاحاً للاستخدام)، قامت المجموعة بإثبات التزامات عقد الإجارة المقاسة بالقيمة العادلة لإجمالي الإيجارات المستحقة الدفع على مدى فترة عقد الإجارة. بعد تاريخ بدء عقد الإجارة، يتم زيادة مبلغ التزامات عقد الإجارة ليعكس العائد على التزامات عقد الإجارة – عن طريق إطفاء تكلفة الإجارة المؤجلة وتخفيضها لتعكس مدفوعات إيجارات عقد الإجارة المسددة. بالإضافة إلى ذلك، يتم إعادة قياس القيمة المدرجة لالتزامات عقد الإجارة إذا حدث تعديل أو تغيير في مدة عقد الإجارة أو تغيير في مضمون مدفوعات الإيجار الثابتة. يتم إثبات القيمة المدرجة لالتزامات عقد الإجارة ضمن "مطلوبات أخرى" في القائمة الموحدة المركز المالي.

تطبيق معيار المحاسبة المالي رقم 33 - المتعلق بالاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة

يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ التصنيف والإثبات والقياس والعرض والإفصاح عن الاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات الاستثمارية الأخرى المماثلة التي تقوم بها المؤسسة المالية الإسلامية. يحدد المعيار الأنواع الرئيسية للأدوات الاستثمارية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية والمعالجات المحاسبية الأساسية بما يتناسب مع خصائص ونموذج عمل المؤسسة التي يتم بموجبها إجراء الاستثمارات وإدارتها والاحتفاظ بها. يستبدل هذا المعيار معيار المحاسبة المالي رقم 25 المتعلق "بالاستثمار في الصكوك" وسيكون إلزامي للسنوات المالية المبدئية في أو بعد 1 يناير 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر. لغرض هذا المعيار، يتم تصنيف كل استثمار كإحدى فئات الاستثمار الواردة أدناه اعتماداً على طبيعته:

- أداة الدين النقدية؛
- أداة الدين غير النقدية؛
- أداة أسهم حقوق الملكية؛ و
- أدوات الاستثمار الأخرى

التصنيف

إلا إذا تمت ممارسة خيارات الإثبات المبدئي غير القابلة للنقض الواردة أدناه، يجب على المجموعة تصنيف الاستثمارات الخاضعة لهذا المعيار كما تم قياسها لاحقاً إما (1) بالتكلفة المطفأة أو (2) بالقيمة العادلة من خلال أسهم حقوق الملكية أو (3) بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل على أساس نموذج أعمال المجموعة لإدارة الاستثمارات وخصائص التدفقات النقدية المتوقعة للاستثمار بما يتوافق مع طبيعة العقود الإسلامية الأساسية.

يتعين مبدئياً تصنيف وقياس الاستثمار في أداة الدين النقدية، حيث يعكس ديناً في النهاية بالتكلفة، حتى وقت تنفيذ المعاملة، وبالتكلفة المطفأة بعد ذلك.

يمكن تصنيف الاستثمار في أداة الدين غير نقدية أو أداة استثمارية أخرى ضمن أي فئة من الفئات الثلاث (1) بالتكلفة المطفأة أو (2) بالقيمة العادلة من خلال أسهم حقوق الملكية أو (3) بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل على أساس نموذج أعمال المجموعة.

يتم إدراج الاستثمار في أدوات أسهم حقوق الملكية كاستثمار مدرج بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل ما لم تقم المجموعة باختيار تصنيف لا رجعة فيه عند الإثبات المبدئي لتصنيف ذلك الاستثمار على أنه استثمار مدرج بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية. يجب أن يقع الاستثمار المحتفظ به لغرض المتاجرة دوماً ضمن تصنيف الاستثمار المدرج بالقيمة العادلة من خلال الدخل.

الإثبات والقياس المبدئي

يتم مبدئياً إثبات جميع الاستثمارات بقيمتها العادلة مضافاً تكاليف المعاملة باستثناء الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل. يتم احتساب تكاليف المعاملات المتعلقة بالاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل إلى القائمة القانونية الموحدة للدخل عند تكبدها. يتم إثبات طريقة الشراء العادية الاستثمارات عند تحويل السيطرة إلى المستثمر.

القياس اللاحق

أ) استثمارات مدرجة بالتكلفة المطفأة

يعاد قياس الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل الربح الفعلي. يتم إثبات جميع المكاسب أو الخسائر الناتجة عن عملية الإطفاء وتلك الناتجة عن استبعاد أو إضمحلال الاستثمار في القائمة المرحلية الموحدة للدخل. يتم فحص الاستثمارات المدرجة بالتكلفة المطفأة للإضمحلال في كل فترة إعداد تقرير مالي وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم 30 المتعلق "بالإضمحلال والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر"

ب) استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

يعاد قياس الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة إعداد تقرير مالي. يتم إثبات المكسب أو الخسارة الناتجة عن إعادة القياس، إن وجدت، والتي تعد الفرق بين القيمة المدرجة والقيمة العادلة في القائمة المرحلية الموحدة للدخل.
يتم تحويل الموجودات من خلال الثلاث مراحل التالية وذلك على أساس التغير في نوعية الائتمان منذ الإثبات المبدئي لهذه الموجودات.

2.1 تطبيق معايير وتفسيرات جديدة ومعدلة (تتمة)
معيار المحاسبة المالي رقم 33 - المتعلق بالاستثمار في الصكوك والأسهم والأدوات المماثلة (تتمة)

ج) استثمارات مدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
يعاد قياس الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة في نهاية كل فترة إعداد تقرير مالي. يتم إثبات المكسب أو الخسارة الناتجة عن إعادة القياس، إن وجدت، والتي تعد الفرق بين القيمة المدرجة والقيمة العادلة مباشرةً في حقوق الملكية ضمن "التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للاستثمارات". يتم فحص الاستثمارات المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية للإضمحلال في كل فترة إعداد تقرير مالي وفقاً لمعيار المحاسبة المالي رقم 30 المتعلق "بالإضمحلال والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر".

إعادة التصنيف
عندما، وفقط عندما، تقوم المجموعة بتغيير نموذج أعمالها لإدارة الاستثمارات، تقوم بإعادة تصنيف جميع الموجودات المالية المتأثرة من تاريخ إعادة التصنيف. في حالة إعادة التصنيف، لا يجوز للمجموعة إعادة عرض أي مكاسب أو خسائر مثبتة مسبقاً (بما في ذلك المكاسب أو الخسائر الناتجة عن الإضمحلال) أو العوائد / الأرباح.

إعادة التصنيف (تتمة)
قامت المجموعة بتطبيق المعيار بأثر رجعي ولم يكن لتطبيق المعيار المحاسبي المذكور أعلاه أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة.

معيار المحاسبة المالي رقم 34 المتعلق بإعداد التقارير المالية لحاملي الصكوك
يحدد هذا المعيار المبادئ المحاسبية ومتطلبات إعداد التقارير المالية للموجودات الأساسية لأداة الصكوك. وهو يتطلب من الجهة المصدرة إعداد تقارير التمويل أو الدعوة لإعدادها حسب الحاجة بموجب هذا المعيار. سيكون هذا المعيار إلزامي من الفترات المالية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر.

قامت المجموعة بتطبيق المعيار بأثر رجعي ولم يكن لتطبيق المعيار المحاسبي المذكور أعلاه أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة.

معيار المحاسبة المالي رقم 35 المتعلق باحتياطيات المخاطر
يحدد هذا المعيار الأسس المحاسبية ومبادئ إعداد التقارير المالية لاحتياطيات المخاطر بما يتوافق مع أفضل الممارسات العالمية المتبعة للمحاسبة وإدارة المخاطر. يكمل هذا المعيار معيار المحاسبة المالي رقم 30 المتعلق "بالاضمحلال والخسائر الائتمانية والالتزامات المحملة بالخسائر". يحل كلا المعيارين معيار المحاسبة المالي رقم 35 ومعيار المحاسبة المالي رقم 30 معًا محل معيار المحاسبة المالي السابق رقم 11 المتعلق "بالمخصصات والاحتياطيات". سيكون هذا المعيار إلزامي للفترات المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2021، مع السماح بالتطبيق المبكر، فقط إذا قررت المؤسسة المالية اعتماد معيار المحاسبة المالية رقم 30 مبكراً.

قامت المجموعة بتطبيق المعيار بأثر رجعي ولم يكن لتطبيق المعيار المحاسبي المذكور أعلاه أي تأثير جوهري على القوائم المالية الموحدة.

2.2 معايير وتعديلات وتفسيرات جديدة صادرة ولكنها غير الزامية
2.2.1 معيار المحاسبة المالي رقم 37 - المتعلق بالتقارير المالية للمؤسسات الوقفية
أصدر أيوفي معيار المحاسبة المالي رقم 37 "المتعلق بالتقارير المالية للمؤسسات الوقفية" في سنة 2020. يهدف هذا المعيار إلى وضع مبادئ إعداد التقارير المالية للمؤسسات المالية الوقفية، والتي تم تأسيسها وفقاً لمفهوم الوقف وتزاول عملياتها وفقاً لمبادئ وأحكام الشريعة الإسلامية. سيكون هذا المعيار إلزامي للفترات المالية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر.

ولا يتوقع مجلس الإدارة أن يكون للمعيار المحاسبي المذكور أعلاه أي تأثير على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

2.2.2 معيار المحاسبة المالي رقم 38 - المتعلق بالوعد والخيار والتحوط
أصدر أيوفي معيار المحاسبة المالي رقم 38 "المتعلق بالوعد والخيار والتحوط " في سنة 2020. يهدف هذا المعيار إلى تحديد مبادئ المحاسبة وإعداد التقارير المالية للإثبات والقياس والإفصاحات فيما يتعلق بترتيبات الوعد (الوعد) والخيار (الخيار) والتحوط (التحوط) المتوافقة مع الشريعة الإسلامية للمؤسسات المالية الإسلامية. سيكون هذا المعيار إلزامي للفترات المالية المبتدئة في أو بعد 1 يناير 2022 مع السماح بالتطبيق المبكر.

تقيم حالياً إدارة المجموعة تأثير المعيار الوارد أعلاه على القوائم المالية الموحدة للمجموعة.

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية
أ) العقود المالية
تتكون العقود المالية من نقد وأرصدة لدى بنوك وذمم مدينة ومضاربة (بعد حسم الأرباح المؤجلة) والتمويل بالمشاركة واستثمارات - أدوات ديّن مدرجة بالتكلفة المطفأة وإجارة منتهية بالتمليك (حيث تعتمد تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية على عميل واحد) وبعض الموجودات الأخرى. بالإضافة إلى ذلك، فهي تتكون من التعرضات غير المدرجة في الميزانية مثل الاعتمادات المستندية وخطابات الضمان والالتزامات غير المسحوبة. يتم إدراج الأرصدة المتعلقة بتلك العقود بعد حسم مخصص الخسائر الائتمانية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)
2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)
ب) تقييم الاضمحلال

اضمحلال الموجودات المالية

تطبق المجموعة نهج يتكون من ثلاث مراحل لقياس الخسائر الائتمانية المتوقعة وذلك بالنسبة للموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة. يتم تحويل الموجودات من خلال الثلاث مراحل التالية وذلك على أساس التغير في نوعية الائتمان منذ الإثبات المبدئي لهذه الموجودات.

المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً

بالنسبة للتعرضات التي لم تكن هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي، يتم إثبات جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر التي تمثل الخسائر الائتمانية المتوقعة التي تنتج عن أحداث التعثر في السداد على العقود المالية يكوم من الممحتمل خلال 12 شهراً بعد تاريخ إعداد التقارير المالية (أو أقصر فترة إذا كان العمر المتوقع للأداة المالية أقل من 12 شهراً) من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المرتبطة بأحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد التي تحدث خلال الاثني عشر شهراً التالية بعد تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – غير مضمحلة ائتمانياً

بالنسبة للتعرضات الائتمانية التي كانت هناك زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية منذ الإثبات المبدئي، ولكنها غير مضمحلة ائتمانياً، يتم إثبات الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر. الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر هي الخسارة التي تنتج عن جميع أحداث احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر المتوقع للعقد المالي.

إن الخسائر الائتمانية المتوقعة مدى العمر (المرحلة 2) هي احتمالية التقديرات المرجحة للخسائر الائتمانية ويتم تحديدها على أساس الفرق بين القيمة الحالية لجميع حالات العجز النقدي. إن العجز النقدي هو الفرق بين كافة التدفقات النقدية التعاقدية المستحقة للمجموعة والقيمة الحالية للمبلغ القابل للاسترداد، بالنسبة للموجودات المالية التي هي غير مضمحلة ائتمانياً في تاريخ إعداد التقارير المالية.

المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر – مضمحلة ائتمانياً

يتم تقييم العقود المالية كمضمحلة ائتمانياً عند وقوع حدث أو أكثر من الأحداث التي يكون لها تأثير ضار على التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة على تلك الموجودات المالية.

بالنسبة للعقود المالية للمرحلة 3، يتم تحديد المخصصات المتعلقة بالمضمحلة ائتمانياً على أساس الفرق بين صافي القيمة المدرجة والمبلغ القابل للاسترداد للعقود المالية. بما أن هذا يستخدم نفس المعايير الوادرة في معيار المحاسبة المالي رقم 11، تظل منهجية المجموعة بالنسبة للمخصصات المحددة للخسائر الائتمانية كما هي دون تغيير.

وفي حاله عدم وجود رهونات أو ضمانات يمكن للمجموعة استرداد تعرضاتها، يتم تطبيق القواعد المطبقة سابقاً وفقا لسياسة المجموعة أو متطلباتها المحلية، أيهما أكثر صرامة، لاحتساب مخصص الخسائر الائتمانية.

<u>الموجودات المالية المضمحلة ائتمانياً</u>

في تاريخ إعداد التقرير المالي، تقوم المجموعة بتقييم ما إذا كانت الموجودات المالية المدرجة بالتكلفة المطفأة هي مضمحلة ائتمانياً. الأدلة التي تثبت بأن الموجودات المالية مضمحلة ائتمانياً، تتضمن على المعلومات التالية التي يمكن ملاحظتها:

- الصعوبات المالية الكبيرة التي تواجه المقترض أو جهة المصدرة؛
- خرق العقد مثل التعثر في السداد أو تجاوز موعد الاستحقاق؛
- احتمال أن يدخل المقترض في حالة إفلاس أو أي إعادة تنظيم مالي آخر؛ أو
- إعادة هيكلة التسهيل من قبل المجموعة بشروط لا تأخذها المجموعة في الاعتبار في الظروف الأخرى؛

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

أن المدخلات الرئيسية المستخدمة في قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة هي المتغيرات التالية:

- احتماليه حدوث التعثر في السداد؛
- الخسارة في حالة التعثر في السداد؛ و
- قيمة التعرض عند التعثر في السداد.

تستمد هذه المعايير بصفة عامة من النماذج الإحصائية المطورة داخلياً والبيانات التاريخية الأخرى. ويتم تعديلها بحيث تعكس معلومات النظرة المستقبلية وذلك كما هو موضح أدناه.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ب) تقييم الاضمحلال (تتمة)

تعريف التعثر في السداد

تعتبر المجموعة بأن الموجودات المالية تكون في حاله التعثر في السداد عندما يكون من غير المرجح أن يسدد المقترض التزاماته الائتمانية للمجموعة بالكامل، وذلك دون الرجوع إلى المجموعة لاتخاذ إجراءات مثل تصفيه الضمان؛ أو تجاوز المقترض في سداد أي من التزاماته الائتمانية المستحقة للمجموعة لأكثر من 90 يوماً أو أي التزامات ائتمانية للمجموعة. وعند تقييم ما إذا كان المقترض متعثر في السداد، تأخذ المجموعة في الاعتبار كلاً من العوامل النوعية مثل خرق التعهدات والعوامل الكمية مثل وضع التأخر في السداد وعدم سداد التزام آخر من نفس الجهة المصدرة للمجموعة.

احتمالية حدوث التعثر في السداد

تعتبر درجات المخاطر الائتمانية بمثابة المدخلات الأساسية لعملية تحديد الهيكل الزمني لاحتمالية حدوث التعثر في السداد للتعرضات الائتمانية. تقوم المجموعة بجمع معلومات عن الأداء والتعثر في السداد بشأن تعرضات مخاطرها الائتمانية ويتم تحليلها من خلال تحديد درجة المخاطر الائتمانية الخاصة بالشركات ويتم تحديد عدد أيام التأخير في السداد لمحفظة التجزئة. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لتحليل البيانات التي تم جمعها، وتقوم بتقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد لهذه التعرضات بالإضافة إلى التغيرات المتوقعة نتيجة لتجاوز الفترات الزمنية المقررة. يتضمن هذا التحليل على تحديد وتحديث العلاقة بين التغيرات في معدلات التعثر في السداد والتغيرات في العوامل الرئيسية للاقتصاد الكلي، وذلك على مستوى مختلف المناطق الجغرافية التي تعمل فيها المجموعة.

يستخدم كل عنصر من عناصر (الشركة التابعة) للمجموعة مجموعة من المؤشرات الرئيسية للاقتصاد الكلي، بما في ذلك الفائض/العجز المالي كنسبه من الناتج المحلي الإجمالي ونمو الناتج المحلي الإجمالي وأسعار النفط ونفقات الحكومة وتقلبات سوق الأسهم وتكلفة التمويل ونمو معدلات الإقراض الائتماني ومعدل التضخم والبطالة.

أنواع احتمالية حدوث التعثر في السداد المستخدمة في احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة

- احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى 12 شهراً – هذا هو تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد خلال 12 شهراً القادمة (أو على مدى العمر المتبقي للأداة المالية إذا كان ذلك أقل من 12 شهراً). يتم استخدام ذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً.
- احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر – هذا هو تقدير احتمالية حدوث التعثر في السداد على مدى العمر المتبقي للأداة المالية. يتم استخدام ذلك لاحتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة بالنسبة "للمرحلة 2".

إضافة معلومات النظرة المستقبلية

تأخذ المجموعة في الاعتبار أحدث التوقعات الاقتصادية المتاحة من قبل صندوق النقد الدولي أو مقدمي الخدمات المشهورين الآخرين، لمدة 5 سنوات. تستخدم المجموعة النماذج الإحصائية لإضافة العوامل الاقتصادية الكلية على معدلات التعثر في السداد التاريخية. في حالة عدم وجود أي من معايير الاقتصادية الكلية السابقة والتي تكون ذات أهمية إحصائية أو إذا كانت نتائج احتمالية حدوث التعثر في السداد المتوقعة مخالفة بشكل كبير للتوقعات الحالية للظروف الاقتصادية، تطبق الإدارة الطريقة النوعية لاحتمالية حدوث التعثر في السداد، وذلك بعد تحليل المحفظة وفقاً لأداة التشخيص.

تؤدي إضافة معلومات النظرة المستقبلية إلى زيادة مستويات مرجعية اتخاذ القرارات حول مدى تأثير التغيرات في العوامل الاقتصادية الكلية على الخسائر الائتمانية المتوقعة المطبقة على تعرضات المرحلة 1 والمرحلة 2 التي تعتبر بأنها منتجة (المرحلة 3 هي التعرضات ضمن فئة التعثر في السداد). وفقاً لسياسة، يتطلب إجراء مراجعة دورية للمنهجيات والافتراضات بما في ذلك أي توقعات للأوضاع الاقتصادية المستقبلية.

الخسارة في حالة التعثر في السداد

الخسارة في حالة التعثر في السداد هي حجم الخسائر المحتملة في حالة التي قد تنتج إذا كان المقترض متعثراً في السداد. يتم احتساب ذلك بالأخذ في الاعتبار الضمانات والموارد الأخرى المتاحة للمجموعة والتي يمكن استخدامها لاسترداد الموجود في حالة التعثر في السداد.

وتقدر المجموعة معايير الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى واقع خبراتها التاريخية لمعدلات استرداد المطالبات مقابل الأطراف الأخرى المتعثرة في السداد، استناداً إلى البيانات التاريخية باستخدام كلاً من العوامل الداخلية والخارجية، بالنسبة لتقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد، تأخذ المجموعة في الاعتبار استخدام أي من الطرق التالية:

السجل الداخلي للتعثر في السداد: عندما تكون البيانات متاحة يمكن للوحدات تقدير الخسارة في حالة التعثر في السداد باستخدام معلومات من واقع خبراتها التاريخية للتعثر في السداد وبيانات الاسترداد المقابلة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً إلى اتفاقية بازل: أوصت الأنظمة المحلية باحتساب الخسارة في حالة التعثر في السداد استناداً لاتفاقية بازل المعدلة بالاعتماد على الضمانات المتاحة.

الخسارة في حالة التعثر في السداد القائمة على الضمانات: بالنسبة للتمويلات المضمونة، تقوم المجموعة باستخدام الخسارة في حالة التعثر في السداد القائمة على الضمانات، حيث يوجد لدى المجموعة إطار عمل فعال لإدارة الضمانات التي تكون قادرة على تقييم وتوفير التقييم للضمانات المحدثة وتحديد الأتعاب القانونية وقابلية تنفيذها.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)
2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)
ب) تقييم الاضمحلال (تتمة)

قيمة التعرض عند التعثر في السداد
تمثل قيمة التعرض عند التعثر في السداد تقدير التعرض في تاريخ التعثر في السداد في المستقبل، بالأخذ في الاعتبار التغيرات المتوقعة في التعرض بعد تاريخ إعداد التقارير المالية بما في ذلك المدفوعات على المبالغ الأصلي والربح على المبلغ الأصلي القائم والسحوبات المتوقعة على التسهيلات المتعهد بها.

قيمة التعرض عند التعثر في السداد المدرجة في الميزانية
قيمة التعرض عند التعثر في السداد للبنود المدرجة في الميزانية هي المبالغ القائمة عند وقت حدوث التعثر في السداد. يجب أن ترحل التعرضات القائمة للبنود المدرجة في الميزانية مباشرةً الخاضعة لإدراج هيكل السداد الخاص بها.

يجب تقدير المدفوعات باستخدام الاتجاهات السابقة وخصمها من قيمة التعرض عند التعثر في السداد عند احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة.

قيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية
لا يوجد تاريخ سداد ثابت للتعرضات غير المدرجة في الميزانية؛ وبالتالي، يتم احتساب قيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية بعد تطبيق عامل تحويل الائتمان على المبلغ الإسمي للتعرضات غير المدرجة في الميزانية. تستخدم المجموعة الطرق التالية لإيجاد عامل تحويل الائتمان لقيمة التعرض عند التعثر في السداد غير المدرجة في الميزانية.

عامل تحويل الائتمان بناءً على البيانات الداخلية – تقوم المجموعة بإجراء تحليل على أساس المنتجات غير المدرجة في الميزانية لدراسة متوسط معدل الاستخدام/ التحويل على مدى فتره 3 إلى 5 سنوات. بناءً على تحليل المنتجات، يتم تقدير عوامل التحويل/الاستخدام على نطاق واسع. بالنسبة للاعتمادات المستندية وخطاب الضمانات الصادرة، تحدد الوحدات عامل تحويل الائتمان من خلال تقدير مجموع مبلغ الاعتمادات المستندية / خطاب الضمانات الذي تم تفويضه / تحويله خلال 3 – 5 السنوات السابقة كنسبه من مجموع الاعتمادات المستندية / خطاب الضمانات الصادرة للتوصل إلى التعرضات المتوقعة في المستقبل لتلك البنود غير المدرجة في الميزانية.

عامل تحويل الائتمان التنظيمي - في حالة عدم وجود البيانات الداخلية، تستخدم المجموعة نفس عامل تحويل الائتمان لاتفاقية بازل المستخدم لحساب نسبه كفاية رأس المال وفقاً لأنظمة مصرف البحرين المركزي. وتبلغ هذه المعدلات 20٪ بالنسبة للتعرضات التي لديها استحقاقات تعادل أو تقل عن سنة واحدة و50٪ بالنسبة للتعرضات التي لديها استحقاقات لأكثر من سنة واحدة.

احتساب الخسائر الائتمانية المتوقعة الجماعية والمراحل
يتم بصفة عامة قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة للتعرضات الكبيرة الفردية والقروض المضمحلة ائتمانياً بشكل فردي. بالنسبة لتعرضات الأفراد والتعرضات الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، حيث تكون المعلومات الخاصة المتاحة للعملاء أقل، تقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة علي أساس جماعي. ويشمل ذلك المعلومات الخاصة بالمقترضين، مثل التأخر في السداد ووقع الخبرة التاريخية الجماعية للخسائر ومعلومات الاقتصاد الكلي للنظرة المستقبلية.

لتقييم مراحل التعرضات ولقياس مخصص الخسارة علي أساس جماعي، تقوم المجموعة بتجميع تعرضاتها إلى قطاعات على أساس خصائص المخاطر الائتمانية المشتركة، مثل الموقع الجغرافي ونوع العميل والقطاع والتصنيف وتاريخ الاثبات المبدئي وفترة الاستحقاق وقيمة الضمان.

الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية
عند تحديد ما إذا كانت مخاطر التعثر في السداد على العقود المالية قد زادت بشكل جوهري منذ الإثبات المبدئي، تأخذ المجموعة في الاعتبار المعلومات المعقولة والداعمة المتاحة بدون تكلفة أو جهد لا مبرر لهما. يتضمن ذلك على كلاً من المعلومات والتحليل الكمي والنوعي، وذلك من وقع الخبرات التاريخية للمجموعة والتقييم الائتماني للخبراء المتخصصين، بما في ذلك معلومات النظرة المستقبلية.

يتم إجراء التقييم بالنسبة لأداة محددة بدلاً من الطرف الآخر. لأن كل أداة من الأدوات قد يكون لديها مخاطر ائتمانية مختلفة عند الإثبات المبدئي.

يختلف تطبيق المتطلبات المذكورة أعلاه المتعلقة بالزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية بالنسبة لمختلف مواقع المجموعة وفقاً لعدد الظروف التي يواجهها كل موقع من المواقع ويطبق كل موقع من المواقع منهجيه قوية لتقييم المخاطر تتناسب مع حجم محفظتها وتعقيدها وهيكلتها وأهميتها الاقتصادية وبيان مخاطرها.

الموجودات المالية المعاد تفاوضها
سيتم تصنيف الحسابات التي كانت منتجة قبل إعادة الهيكلة ولكن تمت إعادة هيكلتها نتيجة لصعوبة مالية ضمن المرحلة 2. الحسابات المتعثرة أو تستوفي أي من المعايير لتصنف كحسابات متعثرة، (قبل إعادة الهيكلة)، فإنه يتم بعد ذلك تصنيفها ضمن المرحلة 3.

التحول الخلفي
معيار المحاسبة المالي رقم 30 النموذج المرحلي هو ذو طبيعة متناظرة حيث أن الحركة عبر المراحل هي ظاهرة من "طريقتين". ومع ذلك، فإن الحركة عبر المراحل ليست فورية ما لم تعد هناك زيادة جوهرية ملحوظة في مؤشرات المخاطر الائتمانية. وبمجرد أن لم تعد هناك زيادة جوهرية ملحوظة في مؤشرات مخاطر الائتمان، يجب أن تتم معايرة الحركة إلى المرحلة 1 أو المرحلة 2 ولا يمكن أن تكون تلقائية أو فورية. يتم الأخذ في الاعتبار بعض المعايير مثل فترة الملاحظة ومؤشرات الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية وسجل الدفع للعملاء المحولين إلى المرحلة 2 أو المرحلة 1. يتم الأخذ في الاعتبار العوامل التالية بما في ذلك فترة المعالجة لأي تحول خلفي:

2 السياسات المحاسبية (تتمة)
2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)
ب) تقييم الاضمحلال (تتمة)

من المرحلة 2 إلى المرحلة 1:
- لم تعد المعايير الخاصة بتصنيف التعرض إلى المرحلة 2 (المعايير المغطاة في جزء الزيادة الجوهرية في المخاطر الائتمانية أعلاه) موجودة؛
- يتم عمل المدفوعات دون أي متأخرات في السداد؛
- الحد الأدنى لفترة الملاحظة / المعالجة لمدة 6 أشهر لأي من حسابات المرحلة 2؛ و
- الحد الأدنى لفترة الملاحظة / المعالجة لمدة 12 شهراً للحسابات المعاد هيكلتها.

من المرحلة 3 إلى المرحلة 2:
- لم تعد المعايير الخاصة بتصنيف التعرض إلى المرحلة 3 (المعايير المغطاة في جزء التعثر في السداد أعلاه) موجودة؛
- المدفوعات يتم عملها في وقتها دون أي متأخرات في السداد.
- الحد الأدنى لفترة الملاحظة / المعالجة لمدة 12 شهراً للتسهيلات المتعثرة والمعاد هيكلتها.

شطب

يتم شطب تسهيلات التمويل (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي للاسترداد. وهذا هو الحال بشكل عام عندما تحدد المجموعة بأن المقترض لا يمتلك أية موجودات أو مصادر دخل التي يمكن أن تحقق التدفقات النقدية الكافية لسداد المبالغ الخاضعة للشطب. ومع ذلك، يجب أن تخضع الموجودات المالية التي يتم شطبها للإجراءات التنفيذية من أجل الالتزام بإجراءات المجموعة لاسترداد المبالغ المستحقة.

عرض مخصص للخسائر الائتمانية في القائمة الموحدة للمركز المالي

تم عرض مخصص للخسائر الائتمانية في القائمة الموحدة للمركز المالي كالتالي:

- الموجودات المالية المقاسة بالتكلفة المطفأة: كخصم من إجمالي القيمة المدرجة للموجودات؛
- ارتباطات التمويل وعقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص مدرج في المطلوبات الأخرى؛ و
- حيثما تتضمن العقود المالية على كلاً من العنصر المسحوب أو غير المسحوب، قامت المجموعة بتحديد الخسائر الائتمانية المتوقعة على ارتباطات التمويل / العنصر غير المدرج في الميزانية وذلك بشكل منفصل عن ذلك العنصر المسحوب، يتم عرض مخصص الخسائر الائتمانية للعنصر غير المسحوب كمخصص في المطلوبات الأخرى.

ج. النقد وما في حكمه

يشمل النقد وما في حكمه كما هو مشار إليه في القائمة الموحدة للتدفقات النقدية على نقد ونقد قيد التحصيل وأرصده لدى بنوك مركزية بإستثناء الإحتياطيات الإجبارية وأرصدة لدى بنوك أخرى بتواريخ استحقاق أصلية لفترة ثلاثة أشهر أو أقل.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

د. ذمم مدينة

تشتمل الذمم المدينة على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة وذمم إجارة مدينة وذمم سلم مدينة وذمم إستصناع مدينة.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

تشتمل ذمم بيوع (مرابحات) مدينة بشكل أساسي على مرابحات وسلع دولية وتدرج بعد حسم الأرباح المؤجلة ومخصصات المبالغ المشكوك في تحصيلها. تعتبر المجموعة الوعد في عقود ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ملزماً لطالب الشراء.

ذمم إجارة مدينة

ذمم الإجارة المدينة هي عبارة عن مبالغ الإيجار المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم سلم مدينة

ذمم السلم المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

ذمم إستصناع مدينة

ذمم الإستصناع المدينة هي عبارة عن المبالغ المستحقة في نهاية السنة بعد حسم أي مخصص للمبالغ المشكوك في تحصيلها.

هـ. التمويل بالمضاربة والمشاركة

التمويل بالمضاربة والمشاركة هو عبارة عن شراكة حيث يقوم بموجبها البنك بالمساهمة في رأس المال. تدرج هذه بالقيمة العادلة للمقابل المدفوع بعد حسم الاضمحلال.

و. استثمارات

تشتمل الاستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة ضمن قائمة الدخل وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة من خلال حقوق الملكية وأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة واستثمارات عقارية واستثمار في شركات زميلة.

استثمارات عقارية

يتم تصنيف العقارات المحتفظ بها لغرض الإيجار أو للاستفادة من الزيادة في قيمتها أو لكليهما كاستثمارات عقارية. يتم تسجيل الاستثمارات العقارية مبدئياً بالتكلفة، والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع وتكاليف الإقتناء المرتبطة بالعقار. بعد الإثبات المبدئي، يتم إعادة قياس الاستثمارات العقارية بالقيمة العادلة مع إثبات التغيرات في القيمة العادلة (فقط المكاسب) كإحتياطي القيمة العادلة في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية.

يتم أولاً تعديل الخسائر الناتجة من التغيرات في القيم العادلة للاستثمارات العقارية مقابل إحتياطي القيمة العادلة إلى حد الرصيد المتوفر ومن ثم يتم تضمين الخسائر المتبقية في القائمة الموحدة للدخل. في حال وجود خسائر غير محققة تم إثباتها في القائمة الموحدة للدخل في الفترات المالية السابقة، فإنه يجب إثبات المكاسب غير المحققة الحالية في القائمة الموحدة للدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في القائمة الموحدة للدخل. عندما يتم إستبعاد العقار، فأنه يتم تحويل المكسب المتراكم المحول مسبقاً إلى إحتياطي القيمة العادلة إلى القائمة الموحدة للدخل.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)
2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)
و. إستثمارات (تتمة)

استثمار في شركات زميلة
يتم حساب استثمار المجموعة في شركاتها الزميلة بموجب طريقة حقوق الملكية. إن الشركة الزميلة هي مؤسسة لدى المجموعة نفوذاً مؤثراً عليها وهي ليست شركة تابعة أو مشروع مشترك. بموجب طريقة حقوق الملكية، يتم إدراج الاستثمار في شركة زميلة في القائمة الموحدة للمركز المالي بالتكلفة مضافاً إليها تغيرات ما بعد الاقتناء في حصة المجموعة من صافي موجودات الشركة الزميلة. الشهرة المتعلقة بالشركة الزميلة يتم تضمينها في القيمة المدرجة للاستثمار ولا تخضع للإطفاء. تعكس القائمة الموحدة للدخل حصة المجموعة في نتائج عمليات الشركة الزميلة. أينما وجدت تغييرات قد أثبتت مباشرةً في حقوق الشركة الزميلة، تقوم المجموعة بإثبات حصتها في هذه التغييرات وتفصح عنها، إذا استلزم الأمر في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية. يتم إستبعاد المكاسب والخسائر الناتجة من معاملات فيما بين المجموعة والشركة الزميلة إلى مدى حصة المجموعة في الشركة الزميلة.

إن تواريخ إعداد تقارير الشركات الزميلة والمجموعة متطابقة والسياسات المحاسبية للشركات الزميلة مطابقة لتلك المستخدمة من قبل المجموعة فيما يتعلق بالمعاملات والأحداث المتشابهة في الظروف المتماثلة.

أدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل
تتضمن هذه أدوات محتفظ بها لغرض تحقيق أرباح من تقلبات السوق القصيرة الأجل. يتم إثباتها مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع بإستثناء تكاليف الإقتناء. ويتم لاحقاً إعادة قياسها بالقيمة العادلة. يتم تضمين جميع المكاسب أو الخسائر المحققة وغير المحققة ذات الصلة في القائمة الموحدة للدخل.

تثبت جميع الاستثمارات الأخرى مبدئياً بالتكلفة والتي تعد القيمة العادلة للمقابل المدفوع متضمنة تكاليف الإقتناء المصاحبة للاستثمار.

أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية
تتضمن هذه جميع الأدوات المالية التي لم يتم تغطيتها أعلاه. بعد الإقتناء، يتم إعادة قياس الاستثمارات المصنفة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بالقيمة العادلة مع إثبات المكاسب أو الخسائر غير المحققة بالتناسب في حقوق الملكية وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حتى يستبعد الاستثمار أو عندما يصبح الاستثمار مضمحلاً فعندها يتم إثبات المكسب أو الخسارة المتراكمة المسجلة مسبقاً من خلال حقوق الملكية أو حقوق حاملي حسابات الاستثمار في القائمة الموحدة للدخل.

أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة
يتم تصنيف أدوات الدّين التي تدار على أسس تعاقدية ولم يتم الاحتفاظ بها لغرض المتاجرة ولم يتم تصنيفها بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل كأدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة. تدرج هذه الاستثمارات بالتكلفة المطفأة، بعد حسم مخصص اضمحلال من قيمتها. يتم حساب التكلفة المطفأة بالأخذ في الاعتبار أي علاوات أو خصومات من الإقتناء. يتم إثبات أي مكسب أو خسارة ناتجة من هذه الاستثمارات في القائمة الموحدة للدخل عند الاستبعاد أو الاضمحلال.

ز. إجارة منتهية بالتمليك
يتم إثبات دخل الإجارة بالتناسب مع الفترة الزمنية على مدى فترة عقد الإجارة وتدرج بعد حسم الإستهلاك. يتم استبعاد الدخل المتعلق بحسابات الإجارة المنتهية بالتمليك المتعثرة المتأخرة عن السداد من القائمة الموحدة للدخل.

ح. عقارات ومعدات
تدرج العقارات والمعدات مبدئياً بالتكلفة. بعد الإثبات المبدئي، يتم إدراج العقارات والمعدات بالتكلفة بعد حسم الإستهلاك المتراكم والاضمحلال المتراكم في القيمة بإستثناء الأراضي التي تم إدراجها بالقيمة العادلة. يتم رسملة تكلفة الإضافات والتحسينات الرئيسية؛ ويتم احتساب الصيانة والتصليحات في القائمة الموحدة للدخل عند تكبدها. يتم إدراج المكاسب أو الخسائر الناتجة من الاستبعاد ضمن دخل تشغيلي آخر. يحسب الإستهلاك على أساس القسط الثابت وعلى مدى الأعمار الإنتاجية المقدرة للموجودات باستثناء الأراضي المملوكة ملكاً حراً حيث تعتبر بأن ليس لها عمراً محدداً.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)
2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)
ح. عقارات ومعدات (تتمة)

يتم حساب الإستهلاك على النحو التالي:

مباني	30 - 50 سنوات
أثاث مكاتب ومعدات	4 – 10 سنوات
مركبات	3 سنوات
أخرى	4 – 5 سنوات

يتم إثبات أي تغيير لاحق في القيمة العادلة للأراضي (فقط المكاسب) كاحتياطي القيمة العادلة للممتلكات في القائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية. تم أولاً تعديل الخسائر الناتجة من التغيرات في القيمة العادلة للأراضي مقابل احتياطي القيمة العادلة للممتلكات إلى حد الرصيد المتوفر ومن ثم يتم إثبات الخسائر المتبقية في القائمة الموحدة للدخل. في حالة وجود خسائر غير محققة تم اثباتها في القائمة الموحدة للدخل في الفترات المالية السابقة. فإنه يجب إثبات المكاسب غير المحققة للفترة الحالية في القائمة الموحدة للدخل إلى حد عمل رصيد دائن للخسائر السابقة في القائمة الموحدة للدخل. عند استبعاد الأراضي، فإنه يتم تحويل المكسب المتراكم المحول مسبقاً إلى احتياطي القيمة العادلة إلى القائمة الموحدة للدخل.

ط. القيم العادلة
يتم تحديد القيمة العادلة للاستثمارات المتداولة في الأسواق المالية المنظمة بالرجوع إلى أسعار العطاءات المعلنة في السوق.

بالنسبة للاستثمارات التي ليس لها أسعار سوقية معلنة، فإنه يتم تحديد تقديرات معقولة للقيم العادلة بالرجوع إلى القيمة السوقية الحالية لأداة أخرى مشابهة لها، أو بناءً على تقييم التدفقات النقدية المستقبلية. يتم تحديد القيم النقدية المعادلة من قبل المجموعة بموجب نسبة الربح الحالية للعقود المشابهة في الشروط وخصائص المخاطر.

يتم تحديد القيمة العادلة لذمم البيوع (المرابحات) المدينة على مستوى البنك أو الشركة التابعة في نهاية الفترة المالية على أساس قيمها النقدية المعادلة.

ي. الشهرة
يتم قياس الشهرة المقتناة عند دمج الأعمال مبدئياً بالتكلفة والتي تعد الزيادة في تكلفة دمج الأعمال فوق نصيب المجموعة في صافي القيمة العادلة للموجودات القابلة للتحديد والمطلوبات والإلتزامات المحتملة. بعد الإثبات المبدئي، يتم قياس الشهرة بالتكلفة بعد حسم أي خسائر اضمحلال متراكمة. يتم مراجعة الشهرة للاضمحلال سنوياً أو أكثر من المعتاد إذا وجدت الأحداث أو التغيرات في الظروف بأن القيمة المدرجة يمكن أن تكون مضمحلة.

لغرض فحص الاضمحلال يتم تخصيص الشهرة المقتناة في دمج الأعمال، من تاريخ الإقتناء، لكل وحدة منتجة للنقد أو مجموعة وحدات منتجة للنقد، التي من المتوقع أن تستفيد من أعمال الدمج، بغض النظر ما إذا كانت الموجودات أو المطلوبات الأخرى للشركة المقتناة تم تعيينها في هذه الوحدات أو مجموعات من الوحدات.

يتم تحديد الاضمحلال عن طريق تقييم المبالغ القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد المتعلقة بالشهرة. يتم إثبات خسارة الاضمحلال عندما تكون القيمة القابلة للإسترداد للوحدة المنتجة للنقد أقل من قيمتها المدرجة.

ك. موجودات غير ملموسة
تتكون الموجودات غير الملموسة بصورة أساسية من قيمة برنامج الحاسب الآلي. يتم قياس الموجودات غير الملموسة بالتكلفة عند الإثبات المبدئي. بعد الإثبات المبدئي، تدرج الموجودات غير الملموسة بالتكلفة بعد حسم أي إطفاء متراكم وأي خسائر اضمحلال متراكمة.

ل. رهن قيد البيع
تدرج الأصول المكتسبة من تسوية بعض التسهيلات المالية بصافي القيمة المتوقع تحقيقها للتسهيلات المالية ذات الصلة والقيمة العادلة الحالية لمثل هذه الموجودات، أيهما أقل. يتم إثبات المكاسب أو الخسائر عند الاستبعاد وخسائر إعادة التقييم في القائمة الموحدة للدخل.

م. مكافأة نهاية الخدمة للموظفين
تقدم المجموعة مكافأة نهاية الخدمة لموظفيها. يتم حساب هذه المكافآت على أساس مدة الخدمة للموظفين وإتمام الحد الأدنى لمدة الخدمة. تدرج التكاليف المتوقعة لهذه المكافآت كمستحقات على مدى فترة التوظيف.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ن. مخصصات

يتم إثبات المخصصات عند وجود إلتزام على المجموعة (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب وجود تدفق خارجي للموارد يشمل المنافع الإقتصادية لتسوية هذ الإلتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الإلتزامات.

س. أرباح أسهم

يتم إثبات المخصصات عند وجود إلتزام على المجموعة (قانوني أو متوقع) ناتج عن حدث سابق، ومن المحتمل أن يتطلب وجود تدفق خارجي للموارد يشمل المنافع الإقتصادية لتسوية هذ الالتزامات ويمكن عمل تقدير موثوق لمبالغ هذه الإلتزامات.

س. أرباح أسهم

يتم إثبات أرباح أسهم المساهمين كمطلوبات في السنة التي تم الإعلان عنها.

ع. حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تدرج جميع حقوق حاملي حسابات الاستثمار بالتكلفة مضافاً إليها الربح المستحق والاحتياطيات ذات الصلة. يتم عمل إحتياطي مخاطر الاستثمار واحتياطي معادلة الأرباح على مستوى البنك أو الشركة التابعة.

ف. إحتياطي مخاطر الاستثمار

احتياطيات مخاطر الاستثمار هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من دخل حقوق حاملي حسابات الاستثمار، بعد تخصيص حصة المضارب، احتياطياً للخسائر المستقبلية لحقوق حاملي حسابات الاستثمار.

ص. إحتياطي معادله الأرباح

احتياطيات معادلة الأرباح هي عبارة عن مبالغ تم تخصيصها من قبل المجموعة من دخل المضاربة، قبل تخصيص حصة المضارب، لتتمكن من المحافظة على مستوى عائد معين من الاستثمارات لحقوق حاملي حسابات الاستثمار.

ق. صكوك

يتم معاملة الصكوك الصادرة من قبل المجموعة على أساس العقود الضمنية والهيكلة.

ر. حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

تمثل حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية الأموال المستلمة من قبل المجموعة من أطراف أخرى وذلك لغرض استثمارها في منتجات معينة وفقاً لتوجيهاتهم. تدار هذه المنتجات بصفة الأمانة وليس لدى المجموعة أي حق في هذه المنتجات. تتحمل الأطراف الأخرى كافة المخاطر وينتفعون بجميع الأرباح من هذه المنتجات. لا يتم تضمين حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية في القائمة الموحدة للمركز المالي للمجموعة حيث إن المجموعة لا تملك الحق في استخدام أو إستبعاد تلك المنتجات دون مراعاة الشروط التي ينص عليها العقد بين المجموعة والأطراف الأخرى.

ش. أسهم خزينة

يتم خصم أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة التي تم إعادة اقتنائها (أسهم خزينة) من رأس مال الشركة الأم ويتم حسابها بالتكلفة على أساس المتوسط المرجح. يتم إثبات المقابل المدفوع أو المستلم من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة بالمجموعة مباشرةً ضمن حقوق الشركة الأم. لا يتم إثبات المكسب أو الخسارة في القائمة الموحدة للدخل من شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات الملكية الخاصة.

ت. إثبات الإيراد

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

يتم إثبات الربح من ذمم بيوع (مرابحات) مدينة عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد التعاقدي وقابلاً للقياس الكمي عند بدء المعاملة. يتم إثبات هذا الدخل وفقاً للتناسب الزمني على مدى فترة المعاملة. حينما يكون الدخل من العقد غير قابلاً للتحديد التعاقدي أو فلابلاً للقياس يثبت الدخل عند التأكد من إمكانية تحقيقه بدرجة معقولة أو عند تحقيقه بالفعل. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد لمدة 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

ذمم السلم والإستصناع المدينة

يتم إثبات دخل السلم والإستصناع على أساس التناسب الزمني عندما يكون الدخل قابلاً للتحديد التعاقدي وقابلاً للقياس عند بدء المعاملة.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2021

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

ت. إثبات الإيراد (تتمة)

التمويل بالمضاربة والمشاركة

يتم إثبات دخل التمويل بالمضاربة والمشاركة عند وجود الحق لاستلام المدفوعات أو عند التوزيع من قبل المضارب. لا يدرج الدخل المستحق المتعلق بالحسابات المتأخرة عن السداد لمدة 90 يوماً أو أكثر ضمن القائمة الموحدة للدخل.

إجارة منتهية بالتمليك

يتم إثبات الدخل بعد حسم الإستهلاك على أساس التناسب الزمني على مدى فترة عقد الإيجار.

دخل الرسوم والعمولات

يتم إثبات دخل الأتعاب والعمولات عند اكتسابها.

دخل آخر

يتم إثبات الدخل الآخر من الاستثمارات عند وجود الحق لاستلام المدفوعات الخاصة بها.

حصة المجموعة كمضارب

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح كمضارب نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المتعلقة بالمضاربة.

حصة المضارب في حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم حساب حصة المجموعة في الأرباح نظير إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار بناءً على البنود والشروط المتعلقة بهذه الاتفاقيات.

ث. عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار

يتم حساب حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل على أساس القوانين المحلية القابلة للتطبيق وبناءً على عقود المضاربة كلاً على حده. يمثل هذا الدخل الناتج من حسابات الاستثمار المشتركة بعد حسم المصروفات الأخرى. تتضمن المصروفات الأخرى جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة متضمنة مخصصات معينة. تحسم حصة المجموعة قبل توزيع هذا الدخل.

خ. تمويل مشترك وذاتي

تصنف الاستثمارات والتمويل والذمم المدينة المملوكة بصورة مشتركة من قبل المجموعة وحقوق حاملي حسابات الاستثمار ضمن بند "التمويل المشترك" في القوائم المالية الموحدة. تصنف الاستثمارات والتمويل والذمم المدينة الممولة فقط من قبل المجموعة ضمن "التمويل الذاتي".

ذ. ضرائب

لا تخضع أرباح الشركة للضرائب في مملكة البحرين. تفرض الضرائب على العمليات الأجنبية وفقاً للأنظمة الضريبية المعمول بها في كل بلد من البلدان التي تزاول فيها الشركات التابعة أعمالها. تحسب حصة المجموعة من أرباح الشركات الزميلة بعد حساب الضرائب المفروضة. تفرض ضريبة الدخل المؤجل باستخدام طريقة المطلوبات على الفروق الزمنية المؤقتة بتاريخ قائمة المركز المالي بين الأسس الضريبية للموجودات والمطلوبات وقيمتها المدرجة لأغراض إعداد التقارير المالية.

ض. هيئة الرقابة الشرعية

تخضع أنشطة أعمال المجموعة للرقابة من قبل هيئة الرقابة الشرعية المكونة من خمسة أعضاء تعينهم الجمعية العمومية.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)
2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أأ. الزكاة
وفقاً للنظام الأساسي لمجموعة البركة المصرفية فإنه لم يتم تخويل المجموعة لدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين ولا يوجد هناك قانون من هذا القبيل في مملكة البحرين يتطلب من المجموعة بدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين، إلا إذا كان هناك تخويل مباشر من الجمعية العمومية للمجموعة لدفع الزكاة نيابةً عن المساهمين.

أب. إيرادات محظورة شرعاً
تلتزم المجموعة بتجنب الإيرادات الناتجة من مصادر لا تتفق مع الشريعة الإسلامية. وعليه تقوم المجموعة بترحيل هذه الإيرادات إلى حساب الصدقات والتي تقوم المجموعة باستخدامها لأغراض اجتماعية خيرية مختلفة.

أج. اضمحلال الموجودات المالية
يتم عمل تقييم في تاريخ كل قائمة مركز مالي لتحديد ما إذا كان هناك دليل موضوعي يثبت اضمحلال موجود مالي محدد أو مجموعة موجودات مالية. إذا وجد مثل هذا الدليل، فإنه يتم تحديد المبلغ القابل للإسترداد المقدر لهذا الموجود وكذلك أي خسارة ناتجة من الاضمحلال، بناءً على تقييم المجموعة للقيمة المقدرة للمقابل النقدي، ويتم إثباته في القائمة الموحدة للدخل. يتم عمل مخصصات محددة لتخفيض جميع العقود المالية المضمحلة لقيمها النقدية المتوقع تحقيقها. يتم شطب الموجودات المالية فقط في الحالات التي تكون قد استنفذت جميع المحاولات لإستردادها.

إذا انخفض مبلغ خسارة الاضمحلال في فترة لاحقة، فإن الانخفاض يمكن أن يعود ذلك إلى حدث موضوعي تم حدوثه بعد إثبات قيمة الاضمحلال، عندئذ فإن خسارة الاضمحلال المثبتة مسبقاً يتم إسترجاعها. يتم إثبات أي استرجاعات لاحقة لخسارة الاضمحلال في القائمة الموحدة للدخل.

بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ المجموعة بمخصصات للتحوط من الخسارة المحتملة التي من الممكن حدوثها كنتيجة للمخاطر التي لم يتم تحديدها فيما يتعلق بالذمم المدينة والتمويلات أو موجودات الاستثمارية. يعكس المبلغ الخسائر المتوقعة لهذه الموجودات التي تعزى إلى أحداث وقعت بتاريخ القوائم المالية ولا يعزى هذا المبلغ إلى الخسائر المقدرة المتعلقة بالأحداث المستقبلية.

أد. المقاصة
يتم عمل مقاصة للموجودات والمطلوبات المالية وإظهار صافي المبلغ في القائمة الموحدة للمركز المالي فقط إذا كان هناك حق ديني أو قانوني قابل للتنفيذ لمقاصة المبالغ المثبتة حيث تنوي المجموعة التسوية على أساس صافي المبلغ أو تحقيق الموجود وسداد المطلوب في الوقت ذاته.

أهـ. العملات الأجنبية
يتم تسجيل المعاملات بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ إجراء المعاملة. يعاد تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي. ترحل جميع الفروق الناتجة إلى قائمة الدخل على مستوى الوحدة.

تحويل العملات الأجنبية
كما هو بتاريخ إعداد التقارير المالية، يتم تحويل الموجودات والمطلوبات بالعملات الأجنبية إلى عملة عرض المجموعة (الدولار الأمريكي) بأسعار الصرف السائدة بتاريخ قائمة المركز المالي، ويتم تحويل قوائم دخلها بالمتوسط المرجح لأسعار الصرف للسنة. ترحل فروق الصرف الناتجة عن تحويل العملات الأجنبية مباشرة إلى بند منفصل في حقوق الملكية.

عند استبعاد وحدة أجنبية، يتم إثبات المبلغ المتراكم المؤجل الذي تم إثباته في حقوق الملكية والمتعلق بتلك الوحدة الأجنبية في القائمة الموحدة للدخل.

2 السياسات المحاسبية (تتمة)

2.3 ملخص لأهم السياسات المحاسبية (تتمة)

أو. الآراء

في أثناء تطبيق السياسات المحاسبية للمجموعة، اتخذت الإدارة الآراء التالية، منفصلة عن تلك المرتبطة بالتقديرات، التي لديها تأثير على المبالغ المثبتة في القوائم المالية الموحدة:

تصنيف الاستثمارات
عند إقتناء الاستثمارات تقرر الإدارة ما إذا يتوجب تصنيفها كأدوات أسهم حقوق الملكية و الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل أو أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية أو أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة.

مبدأ الاستمرارية
قامت ادارة المجموعة بإجراء تقييم لقدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية وهي مقتنعة بأن المجموعة لديها المصادر للاستمرار في أعمالها في المستقبل المنظور. وعلاوة على ذلك، فإن الإدارة ليست على علم بأي أمور جوهرية غير مؤكدة التي من الممكن أن تسبب شكوكاً جوهرية حول قدرة المجموعة على المواصلة على أساس مبدأ الاستمرارية. ولذلك، تم إعداد القوائم المالية على أساس مبدأ الاستمرارية.

أز. استخدام التقديرات في إعداد القوائم المالية الموحدة

يتطلب إعداد القوائم المالية الموحدة من الإدارة إصدار تقديرات وافتراضات التي تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ القوائم المالية الموحدة. يتم استخدام التقديرات أساساً لتحديد مخصصات ذمم بيوع (مرابحات) مدينة والتمويل بالمضاربة والمشاركة وأدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالتكلفة المطفأة وإجارة المستحقة القبض وموجودات أخرى.

أح. إستبعاد

يتم إستبعاد الموجود المالي (أو، حسب مقتضى الحال جزء من الموجود المالي أو جزء من مجموعة من موجودات مالية مشابه) عند:

(1) انقضاء الحق في إستلام التدفقات النقدية من الموجود؛

(2) قيام المجموعة بنقل حقوقها في استلام التدفقات النقدية من موجود ولكنها تعهدت بدفعها بالكامل دون تأخير جوهري إلى طرف ثالث بموجب "ترتيب سداد" وسواء (أ) قامت المجموعة بنقل جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية المتعلقة بالموجود، أو (ب) عندما لم تقم المجموعة بنقل أو إبقاء جميع المخاطر والمكافآت الجوهرية للموجودات ولكنها قامت بنقل السيطرة على الموجود.

يتم استبعاد المطلوبات المالية عندما يكون الالتزام بموجب المطلوب تم إخلائه أو إلغائه أو انتهاء مدته. عندما يتم استبدال مطلوب مالي حالي بآخر من نفس المقترض بشروط مختلفة جوهرياً أو عندما يتم تعديل مطلوب حالي بشكل جوهري، فإن هذا الاستبدال أو التعديل يعتبر بمثابة إستبعاد للمطلوب الأصلي ويتم إثبات مطلوب جديد. يتم إثبات فروق المبالغ المدرجة المعنية في القائمة الموحدة للدخل.

3 نقد وأرصدة لدى بنوك

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية *	4,572,189	4,027,943
أرصدة لدى بنوك أخرى	646,835	497,408
نقد ونقد قيد التحصيل	708,578	839,830
مخصص الخسائر الائتمانية	(3,724)	(3,737)
	5,923,878	5,361,444

* تتضمن الأرصدة لدى البنوك المركزية على احتياطيات إجبارية بمبلغ قدرة 2,997,845 ألف دولار أمريكي (2020: 2,587,004 ألف دولار أمريكي). إن هذه المبالغ غير متوفرة للاستخدام في عمليات اليومية للمجموعة.

4 ذمم مدينة

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة (4.1)	11,279,456	12,126,087
ذمم إجارة مدينة (4.2)	140,805	150,787
ذمم سلم مدينة (4.3)	259,295	225,550
ذمم إستصناع مدينة (4.4)	198,926	198,804
محسوماً منها: مخصص الخسائر الإئتمانية	(882,410)	(755,235)
	10,996,072	11,945,993

4 ذمم مدينة (تتمة)

4.1 ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

	2021			2020		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
سلع مرابحات	61,144	532,345	593,489	58,485	569,723	628,208
مرابحات أخرى	1,668,364	10,129,562	11,797,926	2,466,023	10,332,891	12,798,914
إجمالي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	1,729,508	10,661,907	12,391,415	2,524,508	10,902,614	13,427,122
أرباح مؤجلة (إيضاح رقم (أ)4.1)	(180,162)	(931,797)	(1,111,959)	(296,564)	(1,004,471)	(1,301,035)
	1,549,346	9,730,110	11,279,456	2,227,944	9,898,143	12,126,087
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح رقم 22)	(290,041)	(508,005)	(798,046)	(221,835)	(455,075)	(676,910)
صافي ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	1,259,305	9,222,105	10,481,410	2,006,109	9,443,068	11,449,177

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	645,795	769,795

(أ)4.1 أرباح مؤجلة

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
الأرباح المؤجلة في بداية السنة	1,301,035	1,564,665
بيوع المرابحات خلال السنة	2,875,541	3,960,783
تكلفة بيوع المرابحات	(2,226,503)	(3,493,121)
	1,950,073	2,032,327
الأرباح المؤجلة المحصلة خلال السنة	(408,726)	(498,002)
الأرباح المؤجلة التي تم تسويتها خلال السنة	(20,591)	(31,019)
الأرباح المؤجلة المتنازل عنها خلال السنة	(1,923)	(3,172)
تحويل العملات الأجنبية	(406,874)	(199,099)
الأرباح المؤجلة في نهاية السنة	1,111,959	1,301,035

4.2 ذمم إجارة مدينة

	2021			2020		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم الإجارة المدينة	9,150	131,655	140,805	12,272	138,515	150,787
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح رقم 22)	(318)	(47,671)	(47,989)	(382)	(51,593)	(51,975)
صافي ذمم الإجارة المدينة	8,832	83,984	92,816	11,890	86,922	98,812

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	111,857	127,733

4 ذمم مدينة (تتمة)

4.3 ذمم سلم مدينة

	2021			2020		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم السلم المدينة	-	259,295	259,295	-	225,550	225,550
مخصص الخسائر الائتمانية (رقم إيضاح 22)	-	(18,912)	(18,912)	-	(15,186)	(15,186)
صافي ذمم السلم المدينة	-	240,383	240,383	-	210,364	210,364

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	30,040	22,619

4.4 ذمم إستصناع مدينة

	2021			2020		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي ذمم الإستصناع المدينة	-	198,926	198,926	-	198,804	198,804
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح رقم 22)	-	(17,463)	(17,463)	-	(11,164)	(11,164)
صافي ذمم الإستصناع المدينة	-	181,463	181,463	-	187,640	187,640

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
المتعثرة	19,570	14,682

يوضح الجدول أدناه جودة ائتمان الذمم المدينة والحدود القصوى للتعرضات لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة وتصنيف المرحلة.

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	2,954,925	185,249	-	3,140,174
مرضي (5-7)	6,173,234	1,757,812	-	7,931,046
التعثر في السداد (8-10)	-	-	807,262	807,262
مخصص الخسائر الائتمانية	(59,970)	(305,981)	(516,459)	(882,410)
	9,068,189	1,637,080	290,803	10,996,072

	31 ديسمبر 2020			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	2,816,741	228,144	-	3,044,885
مرضي (5-7)	7,018,497	1,703,017	-	8,721,514
التعثر في السداد (8-10)	-	-	934,829	934,829
مخصص الخسائر الائتمانية	(73,192)	(179,520)	(502,523)	(755,235)
	9,762,046	1,751,641	432,306	11,945,993

4 ذمم مدينة (تتمة)

4.4 ذمم إستصناع مدينة (تتمة)

يوضح الجدول أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	73,192	179,520	502,523	755,235
تغيرات نتيجة للذمم المدينة المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	5,727	(2,711)	(3,016)	-
- محول إلى المرحلة 2	(3,846)	12,704	(8,858)	-
- محول إلى المرحلة 3	(150)	(42,681)	42,831	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	7,413	121,665	198,809	327,887
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(78,333)	(78,333)
مخصص من (إلى) احتياطي مخاطر الاستثمار	(8,093)	(2,184)	7,687	(2,590)
مبالغ مشطوبة	-	-	(41,305)	(41,305)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(14,273)	39,668	(103,879)	(78,484)
	59,970	305,981	516,459	882,410

	31 ديسمبر 2020			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً ألف دولار أمريكي	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	54,358	115,719	401,005	571,082
تغيرات نتيجة للذمم المدينة المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	12,761	(3,304)	(9,457)	-
- محول إلى المرحلة 2	(1,223)	(37,684)	38,907	-
- محول إلى المرحلة 3	(65)	(1,800)	1,865	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	11,701	95,572	153,572	260,845
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(57,534)	(57,534)
مخصص من احتياطي مخاطر الاستثمار	(6,439)	12,794	13,325	19,680
مبالغ مشطوبة	-	-	(13,185)	(13,185)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	2,099	(1,777)	(25,975)	(25,653)
	73,192	179,520	502,523	755,235

5 التمويل بالمضاربة والمشاركة

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة (إيضاح رقم 5.1)	2,698,975	1,784,183
التمويل بالمشاركة (إيضاح رقم 5.2)	958,669	1,106,881
مخصص الخسائر الائتمانية	(34,329)	(36,406)
	3,623,315	2,854,658

5 التمويل بالمضاربة والمشاركة (تتمة)

5.1 التمويل بالمضاربة

	2021			2020		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي التمويل بالمضاربة	381,618	2,317,357	2,698,975	427,218	1,356,965	1,784,183
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح رقم 22)	(420)	(17,311)	(17,731)	(420)	(14,198)	(14,618)
صافي التمويل بالمضاربة	381,198	2,300,046	2,681,244	426,798	1,342,767	1,769,565

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المتعثرة	30,227	15,994

5.2 التمويل بالمشاركة

	2021			2020		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
إجمالي التمويل بالمشاركة	333,261	625,408	958,669	451,433	655,448	1,106,881
مخصص الخسائر الائتمانية (إيضاح رقم 22)	(4,049)	(12,549)	(16,598)	(8,436)	(13,352)	(21,788)
صافي التمويل بالمشاركة	329,212	612,859	942,071	442,997	642,096	1,085,093

	2021	2020
	دولار أمريكي	دولار أمريكي
المتعثرة	27,920	26,167

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان للتمويل بالمضاربة والمشاركة والحد الأقصى للتعرض لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة وتصنيف المرحلة.

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	1,194,146	79,440	-	1,273,586
مرضي (5-7)	2,148,254	177,657	-	2,325,911
التعثر في السداد (8-10)	-	-	58,147	58,147
محسوماً منها: مخصص الخسائر الإئتمانية	(6,461)	(3,883)	(23,985)	(34,329)
	3,335,939	253,214	34,162	3,623,315

	31 ديسمبر 2020			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	1,219,723	139,196	-	1,358,919
مرضي (5-7)	1,170,475	319,509	-	1,489,984
التعثر في السداد (8-10)	-	-	42,161	42,161
مخصص الخسائر الائتمانية	(12,269)	(9,381)	(14,756)	(36,406)
	2,377,929	449,324	27,405	2,854,658

5 التمويل بالمضاربة والمشاركة (تتمة)

5.2 التمويل بالمشاركة (تتمة)

يوضح الجدول أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	12,269	9,381	14,756	36,406
تغيرات نتيجة للتمويل المثبت في الرصيد الافتتاحي الذي يتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	498	(496)	(2)	-
- محول إلى المرحلة 2	(239)	263	(24)	-
- محول إلى المرحلة 3	(3)	(211)	214	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(1,207)	(4,731)	6,776	838
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(553)	(553)
مخصص من (إلى) احتياطي مخاطر الاستثمار	(1,069)	(26)	94	(1,001)
مبالغ مشطوبة	-	-	(11,579)	(11,579)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(3,788)	(297)	14,303	10,218
	6,461	3,883	23,985	34,329

	31 ديسمبر 2020			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	2,496	2,406	14,723	19,625
تغيرات نتيجة للتمويل المثبت في الرصيد الافتتاحي الذي يتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	(252)	262	(10)	-
- محول إلى المرحلة 2	(2,581)	2,583	(2)	-
- محول إلى المرحلة 3	(4)	(4)	8	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	12,860	4,235	266	17,361
استردادات / مخصصات انتفت الحاجة إليها	-	-	(482)	(482)
مخصص من (إلى) احتياطي مخاطر الاستثمار	346	(2)	(3)	341
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(596)	(99)	256	(439)
	12,269	9,381	14,756	36,406

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2021

6 إستثمارات

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
أدوات أسهم حقوق الملكية و أدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل (إيضاح رقم 6.1)	52,688	234,405
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية (إيضاح رقم 6.2)	87,451	107,971
أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة (إيضاح رقم 6.3)	4,102,509	4,533,589
	4,242,648	4,875,965
	186,767	176,136
استثمارات عقارية (إيضاح رقم 6.4)		
استثمارات في شركات زميلة (إيضاح رقم 6.3)	43,234	45,088
	4,472,649	5,097,189

6.1 أدوات أسهم حقوق الملكية و أدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل

	2021			2020		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
استثمارات مسعرة						
أدوات الدّين	-	33,653	33,653	3,308	3,389	6,697
سندات أسهم حقوق الملكية	7,569	4,596	12,165	221,493	686	222,179
	7,569	38,249	45,818	224,801	4,075	228,876
استثمارات غير مسعرة						
سندات أسهم حقوق الملكية	6,870	-	6,870	1,885	3,644	5,529
	6,870	-	6,870	1,885	3,644	5,529
	14,439	38,249	52,688	226,686	7,719	234,405

6.2 أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية

	2021			2020		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
استثمارات مسعرة						
سندات أسهم حقوق الملكية	13,754	31,552	45,306	20,292	30,044	50,336
صناديق مدارة	3,382	11,146	14,528	3,515	4,342	7,857
	17,136	42,698	59,834	23,807	34,386	58,193
استثمارات غير مسعرة						
سندات أسهم حقوق الملكية	10,215	15,157	25,372	7,216	14,039	21,255
صناديق مدارة	546	9,032	9,578	993	34,949	35,942
	10,761	24,189	34,950	8,209	48,988	57,197
مخصصات الاضمحلال	(6,911)	(422)	(7,333)	(6,952)	(467)	(7,419)
	20,986	66,465	87,451	25,064	82,907	107,971

6 إستثمارات (تتمة)

6.3 أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة

	2021			2020		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
استثمارات مسعرة						
صكوك وبنود مشابهة	1,913,519	1,504,459	3,417,978	1,673,465	1,556,333	3,229,798
استثمارات غير مسعرة						
صكوك وبنود مشابهة	97,905	594,194	692,099	119,526	1,192,521	1,312,047
مخصص الخسائر الائتمانية	(502)	(7,066)	(7,568)	(772)	(7,484)	(8,256)
	2,010,922	2,091,587	4,102,509	1,792,219	2,741,370	4,533,589

يوضح الجدول أدناه جودة الائتمان لأدوات الدّين والحدود القصوى للتعرضات لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والتصنيف حسب المرحلة.

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	3,483,937	-	-	3,483,937
مرضي (5-7)	611,661	11,914	-	623,575
التعثر في السداد (8-10)	-	-	2,565	2,565
مخصص الخسائر الائتمانية	(4,966)	(37)	(2,565)	(7,568)
	4,090,632	11,877	-	4,102,509

	31 ديسمبر 2020			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	3,959,071	-	-	3,959,071
مرضي (5-7)	517,658	62,551	-	580,209
التعثر في السداد (8-10)	-	-	2,565	2,565
مخصص الخسائر الائتمانية	(4,490)	(1,201)	(2,565)	(8,256)
	4,472,239	61,350	-	4,533,589

6 إستثمارات (تتمة)

6.3 أدوات دّين مدرجة بالقيمة المطفأة (تتمة)

يوضح الجدول الوارد أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	4,490	1,201	2,565	8,256
تغيرات نتيجة للأدوات المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	74	(74)	-	-
- محول إلى المرحلة 2	710	(710)	-	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	464	(370)	-	94
مخصص من احتياطي مخاطر الاستثمار	(620)	-	-	(620)
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(152)	(10)	-	(162)
	4,966	37	2,565	7,568

	31 ديسمبر 2020			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	4,651	584	2,565	7,800
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(272)	480	-	208
مخصص من احتياطي مخاطر الاستثمار	54	126	-	180
تحويل عملات أجنبية / أخرى	57	11	-	68
	4,490	1,201	2,565	8,256

6 إستثمارات (تتمة)

6.4 استثمارات عقارية

	2021			2020		
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
أراضي	1,973	100,572	102,545	3,951	114,316	118,267
مباني	12,348	71,874	84,222	11,573	46,296	57,869
	14,321	172,446	186,767	15,524	160,612	176,136

فيما يلي تسوية بين القيم المدرجة للاستثمار العقاري في بداية ونهاية السنة:

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
الرصيد في بداية السنة	176,136	206,108
إقتناءات	33,113	3,729
صافي خسارة من تعديلات القيمة العادلة	(6,843)	(4,063)
إستبعادات	(11,467)	(26,531)
تحويل العملات الأجنبية / أخرى – صافي	(4,172)	(3,107)
	10,631	(29,972)
الرصيد في نهاية السنة	186,767	176,136

6.5 استثمار في شركات زميلة

تشتمل الاستثمارات في الشركات الزميلة على ما يلي:

	2021			
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	القيمة السوقية ألف دولار أمريكي
شركات زميلة مسعرة	-	12,767	12,767	11,834
شركات زميلة غير مسعرة	30,447	20	30,467	
	30,447	12,787	43,234	

	2020			
	تمويل ذاتي ألف دولار أمريكي	تمويل مشترك ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	القيمة السوقية ألف دولار أمريكي
شركات زميلة مسعرة	-	11,729	11,729	9,742
شركات زميلة غير مسعرة	33,359	-	33,359	
	33,359	11,729	45,088	

7 إجارة منتهية بالتمليك

	2021			2020		
	تمويل ذاتي	تمويل مشترك مشترك	المجموع	تمويل ذاتي	تمويل مشترك	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
أراضي ومباني						
التكلفة	2,340	2,209,182	2,211,522	16,679	1,942,652	1,959,331
الإستهلاك المتراكم	(328)	(408,494)	(408,822)	(114)	(395,219)	(395,333)
مخصص الخسائر الائتمانية	-	(8,384)	(8,384)	(170)	(15,506)	(15,676)
صافي القيمة الدفترية	2,012	1,792,304	1,794,316	16,395	1,531,927	1,548,322
معدات						
التكلفة	76,581	233,925	310,506	72,853	224,737	297,590
الإستهلاك المتراكم	(13,100)	(71,703)	(84,803)	(24,673)	(70,157)	(94,830)
مخصص الخسائر الائتمانية	(259)	(4,337)	(4,596)	(431)	(7,712)	(8,143)
صافي القيمة الدفترية	63,222	157,885	221,107	47,749	146,868	194,617
أخرى						
التكلفة	-	5,349	5,349	-	12,780	12,780
الإستهلاك المتراكم	-	(1,964)	(1,964)	-	(8,061)	(8,061)
مخصص الخسائر الائتمانية	-	(8)	(8)	-	(31)	(31)
صافي القيمة الدفترية	-	3,377	3,377	-	4,688	4,688
المجموع						
التكلفة	78,921	2,448,456	2,527,377	89,532	2,180,169	2,269,701
الإستهلاك المتراكم	(13,428)	(482,161)	(495,589)	(24,787)	(473,437)	(498,224)
مخصص الخسائر الائتمانية	(259)	(12,729)	(12,988)	(601)	(23,249)	(23,850)
صافي القيمة الدفترية	65,234	1,953,566	2,018,800	64,144	1,683,483	1,747,627

يوضح الجدول الوارد أدناه جودة الائتمان للإجارة المنتهية بالتمليك والحدود القصوى للتعرضات لمخاطر الائتمان بناءً على نظام التصنيف الائتماني الداخلي للمجموعة والتصنيف حسب المرحلة.

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	570,992	4,872	-	575,864
مرضي (5-7)	1,217,341	238,570	-	1,455,911
التعثر في السداد (8-10)	-	-	13	13
مخصص الخسائر الائتمانية	(2,355)	(10,631)	(2)	(12,988)
	1,785,978	232,811	11	2,018,800

	31 ديسمبر 2020			
	المرحلة 1 ألف دولار أمريكي	المرحلة 2 ألف دولار أمريكي	المرحلة 3 ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
جيد (1-4)	447,363	6,548	-	453,911
مرضي (5-7)	1,051,050	266,465	-	1,317,515
التعثر في السداد (8-10)	-	-	51	51
مخصص الخسائر الائتمانية	(2,408)	(21,434)	(8)	(23,850)
	1,496,005	251,579	43	1,747,627

7 إجارة منتهية بالتمليك (تتمة)

يوضح الجدول الوارد أدناه التغيرات في مخصص الخسائر الائتمانية حسب المرحلة:

	31 ديسمبر 2021			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1	2,408	21,434	8	23,850
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	201	(9,964)	-	(9,763)
مخصص إلى (من) احتياطي مخاطر الاستثمار	53	-	-	53
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(307)	(839)	(6)	(1,152)
	2,355	10,631	2	12,988

	31 ديسمبر 2020			
	المرحلة 1: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى 12 شهراً	المرحلة 2: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر غير المضمحلة ائتمانيا	المرحلة 3: الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى العمر المضمحلة ائتمانيا	المجموع
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1	4,627	13,160	-	17,787
تغيرات نتيجة للإجارة المنتهية بالتمليك المثبتة في الرصيد الافتتاحي التي تتضمن على:				
- محول إلى المرحلة 1	(8)	-	8	-
صافي إعادة قياس مخصص الخسارة	(1,820)	9,918	-	8,098
تحويل عملات أجنبية / أخرى	(391)	(1,644)	-	(2,035)
	2,408	21,434	8	23,850

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2021

8 عقارات ومعدات

	مباني ألف دولار أمريكي	أراضي ألف دولار أمريكي	أثاث مكاتب ومعدات ألف دولار أمريكي	مركبات ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	الحق في استخدام *الموجودات ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
التكلفة:							
في 1 يناير 2020	236,059	161,094	228,432	11,903	74,550	-	712,038
إضافات	22,480	19,968	22,004	1,496	30,631	-	96,579
إستبعادات	(7,781)	-	(3,087)	(961)	(5,154)	-	(16,983)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(8,298)	(11,119)	(7,999)	(1,181)	(14,123)	-	(42,720)
في 31 ديسمبر 2020	242,460	169,943	239,350	11,257	85,904	-	748,914
إضافات	768	12,973	17,907	362	18,113	103,370	153,493
إعادة تقييم	-	42,035	-	-	-	-	42,035
إستبعادات	(2,512)	(645)	(12,679)	(672)	(258)	(2,798)	(19,564)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(13,738)	(25,599)	(20,766)	(3,705)	(18,301)	(18,154)	(100,263)
في 31 ديسمبر 2021	**226,978**	**198,707**	**223,812**	**7,242**	**85,458**	**82,418**	**824,615**
الاستهلاك:							
في 1 يناير 2020	59,018	-	177,081	5,359	15,549	-	257,007
المخصص خلال السنة (إيضاح رقم 20)	7,835	-	18,376	888	3,716	-	30,815
متعلق بإستبعادات	(74)	-	(2,760)	(86)	(461)	-	(3,381)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(5,048)	-	(5,999)	(382)	(2,670)	-	(14,099)
في 31 ديسمبر 2020	61,731	-	186,698	5,779	16,134	-	270,342
المخصص خلال السنة (إيضاح رقم 20)	8,516	-	17,384	734	3,500	14,956	45,090
متعلق بإستبعادات	(651)	-	(12,181)	(361)	(37)	(4,327)	(17,557)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(7,290)	-	(12,845)	(1,270)	(5,828)	14,013	(13,220)
في 31 ديسمبر 2021	**62,306**	**-**	**179,056**	**4,882**	**13,769**	**24,642**	**284,655**
صافي القيم الدفترية:							
في 31 ديسمبر 2021	**164,672**	**198,707**	**44,756**	**2,360**	**71,689**	**57,776**	**539,960**
في 31 ديسمبر 2020	180,729	169,943	52,652	5,478	69,770	-	478,572

* تتضمن الإضافات على الحق في استخدام الموجودات المثبتة من قبل المجموعة عند معيار المحاسبة المالي رقم 32 المتعلق بالإجارة بتاريخ 1 يناير 2021 والبالغة 74.3 مليون دولار أمريكي.

9 موجودات أخرى

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
فواتير مستحقة القبض	**214,699**	297,067
الشهرة وموجودات غير ملموسة (إيضاح رقم 9 (أ))	**76,026**	75,788
رهونات قيد البيع	**114,751**	176,126
أموال صندوق القرض الحسن	**97,675**	115,012
ضرائب مؤجلة	**79,451**	60,284
مبالغ مدفوعة مقدماً	**27,396**	25,606
أخرى	**24,885**	39,684
	634,883	789,567
الاضمحلال / مخصص الخسائر الائتمانية	**(27,380)**	(25,051)
	607,503	764,516

9 موجودات أخرى (تتمة)

9 (أ) شهرة وموجودات غير ملموسة

	2021			2020		
	شهرة ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	شهرة ألف دولار أمريكي	موجودات غير ملموسة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
في 1 يناير	46,804	28,984	75,788	51,360	23,722	75,082
إضافات	-	18,910	18,910	117	14,603	14,720
مخصص الإطفاء للسنة (إيضاح رقم 20)	-	(13,675)	(13,675)	-	(8,776)	(8,776)
خسارة الاضمحلال للسنة	-	-	-	(2,500)	-	(2,500)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(3,428)	(1,569)	(4,997)	(2,173)	(565)	(2,738)
في 31 ديسمبر	43,376	32,650	76,026	46,804	28,984	75,788

تم تخصيص الشهرة الناتجة عن دمج الأعمال ذات الأعمار غير المحددة لأربع وحدات فردية منتجة للنقد. فيما يلي القيمة المدرجة للشهرة المخصصة لكل وحدة من هذه الوحدات المنتجة للنقد:

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
بنك البركة التركي للمشاركة	3,004	5,107
بنك البركة مصر	1,004	1,001
البنك الإسلامي الأردني	26,646	26,646
بنك البركة (باكستان) المحدود	12,722	14,050
	43,376	46,804

تم تحديد القيمة القابلة للإسترداد للوحدات المنتجة للنقد على أساس حساب القيمة المستخدمة بإستخدام توقعات التدفقات النقدية من الميزانيات المالية المعتمدة من قبل الإدارة العليا للمجموعة والتي تغطي فترة خمس سنوات. تحدد الإدارة الهوامش المدرجة الميزانية في بناءً على الأداء السابق للوحدات المنتجة للنقد وتوقعاتها لتطورات السوق.

10 تمويلات طويلة الأجل

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة	15,889	35,787
تمويل ثانوي تم الحصول عليه من قبل شركة تابعة	270,944	283,577
	286,833	319,364

11 مطلوبات أخرى

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
مبالغ مستحقة الدفع	407,696	600,558
هوامش نقدية	280,934	236,028
شيكات اداريه	89,928	102,106
ضرائب حالية *	84,269	80,612
ضرائب مؤجلة *	27,391	11,368
مصروفات مستحقة	84,987	99,712
صندوق الصدقات	25,640	30,077
صافي التزام الاجارة	60,791	-
أخرى	57,715	80,646
مخصص الخسائر الائتمانية	85,771	86,516
	1,205,122	1,327,623

* نظراً لكون عمليات المجموعة خاضعة لقوانين وسلطات ضريبية مختلفة، فإنه ليس من العملي عرض تسوية بين الأرباح المحاسبية والأرباح الخاضعة للضريبة مع تفاصيل المعدلات الفعلية للضرائب.للضريبة مع تفاصيل المعدلات الفعلية للضرائب.

12 حقوق حاملي حسابات الاستثمار

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
حقوق حاملي حسابات الاستثمار *	15,530,827	15,152,840
احتياطي معادلة الأرباح (إيضاح رقم 12.1)	3,597	6,345
احتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح رقم 12.2)	62,800	65,202
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة المتعلقة بحقوق حاملي حسابات الاستثمار - صافي (إيضاح رقم 12.3)	2,183	5,802
	15,599,407	15,230,189

* صكوك متوسطة الأجل

تتضمن هذه على صكوك مضاربة مطلقة خاصة ثانوية غير مضمونة تبلغ قيمتها 19,439 ألف دولار أمريكي (2020: 12,883 ألف دولار أمريكي) صادرة من قبل بنك البركة (باكستان) المحدود خلال سنة 2014 و2021 وتستحق في سنة 2024 و2031 على التوالي. إن الهدف من إصدار هذه الصكوك هو الامتثال للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بنسبة كفاية رأس المال لبنك البركة (باكستان) المحدود. تبدأ عملية السداد الرئيسية لهذه الصكوك بعد ستة اشهر من تاريخ السحب، وستكون نصف سنوية علي أساس القسط الثابت.

12.1 إحتياطي معادلة الأرباح

يوضح الجدول التالي الحركة في إحتياطي معدل الأرباح:

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	6,345	7,400
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الاستثمار	1,302	2,423
مبالغ مستخدمة خلال السنة	(3,556)	(2,582)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(494)	(896)
الرصيد في 31 ديسمبر	3,597	6,345

12.2 إحتياطي مخاطر الإستثمار

يوضح الجدول التالي الحركة في إحتياطي مخاطر الاستثمار:

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	65,202	77,199
مبالغ محولة إلى المخصصات (إيضاح رقم 22)	4,159	(20,201)
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الاستثمار	(6,145)	8,469
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(416)	(265)
الرصيد في 31 ديسمبر	62,800	65,202

12.3 الحركة في التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة العائدة إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار- صافي

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
الرصيد في 1 يناير	5,802	7,423
التغيرات في القيم العادلة خلال السنة	(714)	(1,215)
مكسب محقق محول الى القائمة الموحدة للدخل	(2,406)	(157)
تأثير الضريبة المؤجلة	1,186	521
محول إلى حقوق المساهمين	(1,685)	(770)
الرصيد في 31 ديسمبر	2,183	5,802
العائدة إلى الاستثمارات العقارية	4,136	8,591
العائدة إلى أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	(1,953)	(2,789)
	2,183	5,802

13 حقوق الملاك

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
رأس المال		
المصرح به 2,500,000,000 سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم (2020: 2,500,000,000)	**2,500,000**	2,500,000
رأس المال الصادر والمدفوع بالكامل		
في بداية السنة		
1,242,879,755 (2020: 1,242,879,755) سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	**1,242,879**	1,242,879
في نهاية السنة		
1,242,879,755 (2020: 1,242,879,755) سهم بقيمة إسمية قدرها دولار أمريكي واحد للسهم	**1,242,879**	1,242,879

أسهم خزينة

	الأسهم بالآلاف	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
في 1 يناير	32,502	17,462	8,308
شراء أسهم خزينة	1,914	1,914	9,636
بيع أسهم خزينة	(3,721)	(3,721)	(482)
في 31 ديسمبر	30,695	15,655	17,462

بلغت القيمة السوقية لأسهم الخزينة 9,209 ألف دولار أمريكي (2020: 8,386 ألف دولار أمريكي) حيث تمثل 2.5٪ (2020: 2.6٪) من عدد الأسهم القائمة.

معلومات إضافية عن نمط الملكية

1) فيما يلي أسماء وجنسيات المساهمين الرئيسيين وعدد الأسهم للذين يحتفظون بنسبة 5٪ أو أكثر من الأسهم القائمة:

في 31 ديسمبر 2021

الأسماء	الجنسية/بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية ٪
المرحوم صالح عبدالله كامل	**سعودي**	374,236,973	٪30.11
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	**بحرينية**	306,194,694	٪24.64
شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة	**جزيرة كايمن**	240,173,054	٪19.32
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	**سعودي**	87,313,197	٪7.03

في 31 ديسمبر 2020

الأسماء	الجنسية / بلد التأسيس	عدد الأسهم	نسبة الملكية ٪
المرحوم صالح عبدالله كامل	سعودي	374,236,973	٪30.11
شركة دلة البركة القابضة – شركة معفاة	بحرينية	306,194,694	٪24.64
شركة التوفيق للصناديق الاستثمارية المحدودة	جزيرة كايمن	240,173,054	٪19.32
عبدالله عبدالعزيز الراجحي	سعودي	87,313,197	٪7.03

2) لدى البنك فئة واحدة من الأسهم فقط وحاملي هذه الأسهم لديهم حقوق تصويت متساوية.

3) يوضح الجدول توزيع الأسهم وعدد حاملي الأسهم ونسبة ملكيتهم في الفئات التالية:

13 حقوق الملاك (تتمة)
معلومات اضافية حول نمط الملكية (تتمة)

في 31 ديسمبر 2021

فئات:	عدد الأسهم	عدد المساهمين	٪ النسبة من المجموع القائم
أقل من 1٪	104,607,036	1,083	٪8.42
من 1٪ لغاية أقل من 5٪	130,354,801	5	٪10.48
من 5٪ لغاية أقل من 10٪	87,313,197	1	٪7.03
من 10٪ لغاية أقل من 20٪	240,173,054	1	٪19.32
من 20٪ لغاية أقل من 50٪	680,431,667	2	٪54.75
	1,242,879,755	1,092	٪100.00

في 31 ديسمبر 2020

فئات:	عدد الأسهم	عدد المساهمين	٪ النسبة م المجموع القائم
أقل من 1٪	104,768,232	1,101	٪8.43
من 1٪ لغاية أقل من 5٪	130,193,605	5	٪10.47
من 5٪ لغاية أقل من 10٪	87,313,197	1	٪7.03
من 10٪ لغاية أقل من 20٪	240,173,054	1	٪19.32
من 20٪ لغاية أقل من 50٪	680,431,667	2	٪54.75
	1,242,879,755	1,110	٪100.00

أ) علاوة إصدار أسهم/تكاليف عمليات الطرح
يتم معاملة المبالغ المتحصلة التي تفوق القيمة الاسمية لرأس المال الصادر خلال أي إصدار جديد للأسهم، بعد حسم تكاليف الإصدار، على أنها علاوة إصدار أسهم. إن هذا المبلغ غير قابل للتوزيع ولكن يمكن إستخدامه في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني.

تمثل تكاليف معاملة أسهم حقوق الملكية التكاليف المتكبدة من قبل البنك والتي تتعلق مباشرةً بزيادة رأس المال وتم تكبدها نقداً.

ب) إحتياطي قانوني
وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية البحريني والنظام الأساسي للبنك، تم تحويل 10٪ من حصة الشركة الأم في صافي الدخل للسنة إلى الإحتياطي القانوني حتى يبلغ هذا الإحتياطي 50٪ من رأس المال المدفوع للبنك. إن هذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي ينص عليها قانون الشركات التجارية البحريني وبعد الحصول على موافقة مصرف البحرين المركزي. خلال السنة، تم تحويل مبلغ 11,275 ألف دولار أمريكي (2020: 6,658 ألف دولار أمريكي) إلى الإحتياطي القانوني.

ج) التغيرات المتراكمة في القيم العادلة
تمثل هذه التغيرات صافي مكاسب وخسائر القيمة العادلة غير المحققة المتعلقة بحقوق الشركة الأم من أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والاستثمارات العقارية والأرض التي تشغلها المجموعة (المصنفة كعقارات ومعدات).

د) تحويل العملات الأجنبية
يتم استخدامتحويلات العملات الأجنبية في تسجيل فروق الصرف الناتجة من تحويل القوائم المالية للشركات الأجنبية التابعة.

يلخص الجدول التالي احتياطي تحويل العملات الأجنبية حسب الشركة التابعة كما في 31 ديسمبر:

الشركة التابعة	العملة	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
بنك البركة الجزائر	دينار جزائري	**74,184**	68,594
بنك البركة (باكستان) المحدود	روبية باكستانية	**37,615**	31,499
بنك البركة مصر	جنية مصري	**116,329**	117,960
بنك البركة التركي للمشاركة	ليرة تركية	**475,106**	392,992
بنك البركة المحدود	راند جنوب أفريقي	**22,674**	19,637
بنك البركة السودان	جنية سوداني	**128,790**	91,312
بنك البركة تونس	دينار تونسي	**33,046**	28,677
بنك البركة سورية	جنية سوري	**53,267**	50,480
بنك التمويل والانماء	درهم مغربي	**(283)**	(662)
		940,728	800,489

13 حقوق الملاك (تتمة)

معلومات أضافية عن نمط الملكية (تتمة)

هـ) إحتياطيات أخرى

تتضمن الإحتياطيات الأخرى بالأساس على إحتياطيات المخاطر المصرفية العامة المحتفظ بها من قبل الشركات التابعة وفقاً للقوانين المحلية..

و) زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين

فوضت الجمعية العمومية في اجتماعها المنعقد في 20 مارس 2021 الإدارة التنفيذية لمجموعة البركة المصرفية بأن تدفع زكاة بمبلغ

وقدره 1,015 ألف دولار أمريكي، نيابة عن جميع المساهمين بحيث يخصم من الأرباح المبقاة، للسنة المالية 2020. قامت المجموع بدفع وتوزيع هذه المبالغ على مستحقي الزكاة بحسب الضوابط الشرعية الموضوعة والمعتمدة من قبل الهيئة الشرعية الموحدة.

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
زكاة مدفوعة نيابة عن المساهمين للسنة	**1,015**	1,656
استخدامات الزكاة:		
زكاة مدفوعة للفقراء والمحتاجين	**427**	751
زكاة مدفوعة للمؤلفة قلوبهم للإسلام	**-**	20
منح دراسية	**588**	650
مجموع الاستخدامات	**1,015**	1,421
الزكاة المتبقية المستحقة الدفع	**-**	235

ز) صافي الحركة في الحقوق الغير مسيطرة

يتضمن هذا بصورة أساسية على تأثير التغيرات في رأسمال الشركات التابعة، شراء (بيع) من قبل الحقوق غير المسيطرة من (إلى) المجموعة.

حقوق غير مسيطرة

تمثل الحقوق الغير المسيطرة حقوق ملكية في شركة تابعة لا تعزى بصوة مباشرة أو غير مباشرة إلى الشركة الأم. يتضمن ذلك جزء من صكوك المضاربة من رأس المال الفئة 1 والبالغ قيمتها 50 مليون دولار أمريكي (31 ديسمبر 2020: 50 مليون دولار أمريكي) الصادرة عن الشركة التابعة للمجموعة في شهر فبراير 2018 والتي لم يتم الاكتتاب فيها من قبل الشركة الأم.

14 رأس المال الدائم فئة 1

بتاريخ 31 مايو 2017، أتم البنك إصدار صكوك مضاربة إضافية مدرجة ضمن رأس المال فئة 1 بقيمة إجمالية قدرها 400 مليون دولار أمريكي تماشياً مع توجيهات مصرف البحرين المركزي، المدرجة في البورصة الأيرلندية. يخضع ويستند توزيع الأرباح المستحقة الدفع لشروط وبنود القيمة الاسمية القائمة للصكوك بمعدل ربح متوقع بنسبة 7,875٪ سنوياً وتدفع على أساس نصف سنوي. يتم إثبات هذه الصكوك من خلال حقوق الملكية وسيتم احتساب الربح المقابل المستحق الدفع على تلك الصكوك كتوزيعات من الأرباح. تم تضمين المصروفات المتعلقة بهذا الإصدار في الأرباح المبقاة. ووفقاً للشروط والبنود، ليس لدى حاملي الصكوك الحق بالمطالبة بالأرباح ولا يتم اعتبار حدث عدم دفع الأرباح بأنه حدث للتعثر في السداد.

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2021

15 صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة وذاتية

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة (إيضاح رقم 15.1)	925,161	924,381
التمويل بالمضاربة والمشاركة (إيضاح رقم 15.2)	245,465	180,308
استثمارات (إيضاح رقم 15.3)	337,312	435,390
إجارة منتهية بالتمليك (إيضاح رقم 15.4)	121,803	104,300
أخرى	6,831	2,226
	1,636,572	1,646,605
صافي الدخل من عقود التمويل والاستثمارات المشتركة	1,304,017	1,285,391
إجمالي الدخل من عقود التمويل والاستثمارات الذاتية	332,555	361,214
	1,636,572	1,646,605
إجمالي الدخل من عقود التمويل والاستثمارات الذاتية	332,555	361,214
الربح المدفوع على التمويلات القصيرة الأجل	(169,607)	(96,139)
صافي الدخل من عقود التمويل والاستثمارات الذاتية	162,948	265,075

15.1 ذمم مدينة

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	897,431	889,571
ذمم سلم مدينة	15,652	16,727
ذمم إستصناع مدينة	12,078	18,083
	925,161	924,381

5.2 التمويل بالمضاربة والمشاركة

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
التمويل بالمضاربة	187,290	121,292
التمويل بالمشاركة	58,175	59,016
	245,465	180,308

15.3 استثمارات

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	4,584	3,560
أدوات دّين مدرجة بالتكلفة المطفأة	297,017	394,642
مكسب غير محقق من أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	15,319	24,705
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية	2,400	1,076
مكسب من بيع أدوات أسهم حقوق الملكية وأدوات الدّين المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل	1,751	3,664
مكسب (خسارة) من استثمار عقاري	3,079	(609)
دخل من شركات زميلة	9,896	5,049
مكسب من بيع استثمار عقاري	3,266	3,303
	337,312	435,390

15 صافي الدخل من عقود تمويل وإستثمارات مشتركة وذاتية (تتمة)

15.4 إجارة منتهية بالتمليك

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
دخل من إجارة منتهية بالتمليك	255,152	316,051
إستهلاك موجودات إجارة منتهية بالتمليك	(133,349)	(211,751)
	121,803	104,300

16. حصة المجموعة كمضارب

يتم تحديد حصة المجموعة كمضارب على مستوى كل شركة تابعة وبناءً على الشروط والقوانين المتعلقة بالاتفاقيات.

17. دخل رسوم وعمولات أخرى

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
رسوم وعمولات مصرفية	124,754	104,569
إعتمادات مستنديه	24,107	31,181
خطابات ضمان	24,701	24,793
خطابات قبول	7,037	5,445
	180,599	165,988

18. دخل تشغيلي آخر

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
مكسب صرف العملات الأجنبية *	102,294	122,593
مكسب من بيع عقارات ومعدات	19,114	32,470
	121,408	155,063

* يتعلق مبلغ وقدره 25 مليون دولار أمريكي (2020: 37 مليون دولار أمريكي) بمكسب إعادة تقييم تحويل العملات الأجنبية من الشركات التابعة.

19. ربح مدفوع على تمويلات طويلة الأجل

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
تمويلات المرابحة	986	4,255
تمويلات ثانوية تم الحصول عليها من قبل شركة تابعة	30,387	28,353
الوكالة	1,658	1,791
	33,031	34,399

20. استهلاك وإطفاء

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
إستهلاك عقارات ومعدات (إيضاح رقم 8)	45,090	30,815
إطفاء موجودات غير ملموسة (إيضاح رقم 9(أ))	13,675	8,776
	58,765	39,591

21. مصروفات تشغيلية أخرى

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
مصروفات عامة وإدارية	124,345	133,458
مصروفات مهنية وأعمال	26,570	29,145
مصروفات متعلقة بالممتلكات	35,671	49,502
	186,586	212,105

إيضاحات حول القوائم المالية الموحدة

في 31 ديسمبر 2021

22. صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الإضمحلال

2021	نقد وأرصدة لدى بنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 3)	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	إستثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 & 6.3)	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي (إيضاح 7)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	المجموع ألف دولار أمريكي
المخصص في 31 ديسمبر	3,737	676,910	51,975	15,186	11,164	14,618	21,788	15,675	23,850	25,051	86,516	946,470
المخصص خلال السنة	(17)	302,660	8,729	5,769	10,729	(68)	906	2,448	(9,763)	3,457	9,673	334,523
مخصص أنتفت الحاجة إليه / مبالغ مستردة خلال السنة	-	(63,962)	(11,450)	(885)	(2,036)	-	(553)	(2,284)	-	(747)	716	(81,201)
	(17)	238,698	(2,721)	4,884	8,693	(68)	353	164	(9,763)	2,710	10,389	253,322
	3,720	915,608	49,254	20,070	19,857	14,550	22,141	15,839	14,087	27,761	96,905	1,199,792
مبالغ مشطوبة خلال السنة	-	(41,282)	(23)	-	-	(11,579)	-	-	-	-	-	(52,884)
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الاستثمار (إيضاح رقم 12.2)	-	(1,088)	(32)	-	(1,470)	-	(1,001)	(621)	53	-	-	(4,159)
تحويلات صرف العملات الأجنبية / أخرى - صافي	4	(75,192)	(1,210)	(1,158)	(924)	14,760	(4,542)	(317)	(1,152)	(381)	(11,134)	(81,246)
المخصص في 31 ديسمبر	3,724	798,046	47,989	18,912	17,463	17,731	16,598	14,901	12,988	27,380	85,771	1,061,503

خلال السنة، تم احتساب خسارة اضمحلال بمبلغ وقدره 391 ألف دولار أمريكي (2020: 4,601 ألف دولار امريكي) مقابل الاستثمارات.

يتعلق مبلغ وقدره 7,333 ألف دولار أمريكي (2020: 7,419 ألف دولار أمريكي) بتسجيل مخصص لأدوات اسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية.

2020	نقد وأرصدة لدى بنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 3)	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	إستثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 & 6.3)	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي (إيضاح 7)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	المجموع ألف دولار أمريكي
المخصص في 31 ديسمبر	3,685	519,229	34,452	12,441	4,960	6,831	12,794	14,610	17,787	23,181	23,137	673,107
المخصص خلال السنة	52	228,572	22,939	4,547	4,787	7,015	10,346	1,569	8,098	2,399	57,126	347,450
مخصص أنتفت الحاجة إليه / مبالغ مستردة خلال السنة	-	(52,658)	(3,886)	(985)	(5)	-	(482)	(701)	-	(12)	(2,706)	(61,435)
	52	175,914	19,053	3,562	4,782	7,015	9,864	868	8,098	2,387	54,420	286,015
	3,737	695,143	53,505	16,003	9,742	13,846	22,658	15,478	25,885	25,568	77,557	959,122
مبالغ تم شطبها خلال السنة	-	(13,185)	-	-	-	-	-	-	-	-	-	(13,185)
مبالغ مخصصة من احتياطي مخاطر الاستثمار (الإيضاح العائد إلى الاستثمار العقاري)	-	17,400	645	-	1,635	-	341	180	-	-	-	20,201
تحويلات صرف العملات الأجنبية / أخرى - صافي	-	(22,448)	(2,175)	(817)	(213)	772	(1,211)	17	(2,035)	(517)	8,959	(19,668)
المخصص في 31 ديسمبر	3,737	676,910	51,975	15,186	11,164	14,618	21,788	15,675	23,850	25,051	86,516	946,470

22 صافي مخصص الخسائر الائتمانية / الاضمحلال (تتمة)

تتعلق هذه المخصصات بالمناطق الجغرافية التالية:

2021	نقد وأرصدة لدى بنوك ألف دولار أمريكي (إيضاح 3)	ذمم بيوع (مرابحات) مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.1)	ذمم إجارة مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.2)	ذمم سلم مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.3)	ذمم إستصناع مدينة ألف دولار أمريكي (إيضاح 4.4)	التمويل بالمضاربة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.1)	التمويل بالمشاركة ألف دولار أمريكي (إيضاح 5.2)	إستثمارات ألف دولار أمريكي (إيضاح 6.2 & 6.3)	إجارة منتهية بالتمليك ألف دولار أمريكي (إيضاح 7)	موجودات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 9)	مطلوبات أخرى ألف دولار أمريكي (إيضاح 11)	المجموع ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	3,715	412,915	10,936	-	537	17,731	445	11,142	53	22,186	76,393	556,053
شمال أفريقيا	9	51,426	34,720	7,394	918	-	1,230	1,782	12,607	2,777	2,993	115,856
أوروبا	-	312,819	-	-	-	-	4,037	12	320	1,545	1,839	320,572
أخرى	-	20,886	2,333	11,518	16,008	-	10,886	1,965	8	872	4,546	69,022
المجموع	3,724	798,046	47,989	18,912	17,463	17,731	16,598	14,901	12,988	27,380	85,771	1,061,503
2020												
الشرق الأوسط	3,677	340,437	11,738	-	2,007	14,618	1,439	10,872	-	21,365	78,393	484,546
شمال أفريقيا	60	30,708	37,555	6,710	977	-	1,210	1,510	23,112	1,847	3,215	106,904
أوروبا	-	280,487	-	-	-	-	8,431	8	711	756	4,725	295,118
أخرى	-	25,278	2,682	8,476	8,180	-	10,708	3,285	27	1,083	183	59,902
المجموع	3,737	676,910	51,975	15,186	11,164	14,618	21,788	15,675	23,850	25,051	86,516	946,470

بلغت القيمة العادلة للضمانات المحتفظ بها من قبل المجموعة والمتعلقة بالتسهيلات المتعثرة 488 مليون دولار أمريكي كما في 31 ديسمبر 2021 (31 ديسمبر 2020: 588.7 مليون دولار أمريكي). تشتمل الضمانات على هوامش نقدية وأوراق مالية وعقارات. ستكون الاستفادة من الضمانات على أساس كل عميل على حدة وستقتصر على إجمالي تعرض العميل.

23. النصيب الأساسي والمخفض للسهم في الأرباح

يتم احتساب مبالغ النصيب الأساسي والمخفض للسهم من الأرباح بقسمة صافي الدخل للسنة العائد إلى حقوق حاملي أسهم الشركة الأم على المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة خلال السنة كما يلي:

	2021	2020
صافي الدخل العائد إلى حقوق مساهمي الشركة الأم للسنة – ألف دولار أمريكي	112,750	66,580
الربح الموزع على رأس المال الدائم فئة 1	(31,500)	(31,500)
	81,250	35,080
عدد الأسهم القائمة في بداية السنة (بالآلاف)	1,242,879	1,242,879
تأثير أسهم الخزينة (بالآلاف)	(32,350)	(32,502)
المتوسط المرجح لعدد الأسهم القائمة في نهاية السنة (بالآلاف)	1,210,529	1,210,377
الربح الموزع للسهم – سنتات أمريكية	6.71	2.90

24. النقد وما في حكمه

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية باستثناء الإحتياطي الإجباري	1,574,344	1,440,939
أرصدة لدى بنوك أخرى	646,835	497,408
نقد ونقد قيد التحصيل	708,578	839,830
	2,929,757	2,778,177

25. معاملات الطرف ذي العلاقة

تتألف الأطراف ذات العلاقة من المساهمين الرئيسيين وأعضاء مجلس إدارة المجموعة والشركات المملوكة لهم أو المسيطر عليها أو ذو نفوذ مؤثر من قبلهم والشركات الحليفة بفضل مساهمة مشتركة مع تلك المجموعة وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

فيما يلي الإيرادات والمصروفات المتعلقة بالمعاملات التي تمت مع الأطراف ذات العلاقة:

	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
صافي الدخل من عقود تمويل واستثمارات مشتركة	2,011	(33)	116	-	2,094	2,941
عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار	199	1,816	441	-	2,456	3,710
دخل الأتعاب ودخل العمولات الأخرى	190	-	-	41	231	444

فيما يلي مكافآت موظفي الإدارة الرئيسيين للبنك المدرجة في القائمة الموحدة للدخل:

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
مكافآت قصيرة الأجل	6,378	7,415
مكافآت طويلة الأجل	698	927

تشتمل المكافآت القصيرة الأجل على الرواتب الأساسية والعلاوات والبدلات وغيرها من المكافآت المدفوعة خلال السنة، وتتضمن المكافآت طويلة الأجل على التعويضات ومزايا التأمينات الاجتماعية وخطة الاستثمار.

بلغت مكافأة أعضاء مجلس الإدارة 1.5 مليون دولار أمريكي للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2021 (2020: 1.5 مليون دولار أمريكي).

إن الأرصدة لدى الأطراف ذات العلاقة في 31 ديسمبر هي كالتالي:

	شركات زميلة ألف دولار أمريكي	المساهمين الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أعضاء مجلس الإدارة وموظفي الإدارة الرئيسيين ألف دولار أمريكي	أطراف أخرى ذات علاقة ألف دولار أمريكي	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
الموجودات:						
ذمم مدينة	196	-	913	-	1,109	6,040
التمويل بالمضاربة والمشاركة	-	-	1,433	-	1,433	1,717
استثمارات	46,726	-	-	-	46,726	16,808
موجودات أخرى	42	-	233	-	275	573
المطلوبات:						
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	6,187	178	1,323	5	7,693	13,052
مبالغ مستحقة لبنوك	13	10	-	-	23	579
مطلوبات أخرى	2	4	1	45	52	49
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	21,554	1,086	14,469	21	37,130	28,954
حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية	18,817	8,548	1,901	-	29,266	24,779

جميع التعرضات المتعلقة بالأطراف ذات العلاقة منتجة وخالية من أي مخصص محدد للخسائر الائتمانية.

25. معاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة)

فيما يلي تفاصيل الحصص المباشرة وغير المباشرة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية في أسهم البنك كما في نهاية السنة::

اسم أعضاء مجلس الإدارة	المنصب	الجنسية	2021 عدد الأسهم	المعاملة عدد الأسهم
عبدالله صالح كامل	**رئيس مجلس الإدارة – انتخب في شهر يوليو 2020**	**سعودي**	**338,598**	**-**
عبدالإله صباحي	**عضو مجلس الإدارة**	**سعودي**	**225,899**	**-**
فهد الرجحي	**عضو مجلس الإدارة**	**سعودي**	**10,815**	**-**

اسم أعضاء مجلس الإدارة	المنصب	الجنسية	2020 عدد الأسهم	المعاملة عدد الأسهم
عبدالله صالح كامل	رئيس مجلس الإدارة – انتخب في شهر يونيو 2020	سعودي	338,598	-
عبدالإله صباحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	225,899	-
فهد الرجحي	عضو مجلس الإدارة	سعودي	10,815	-

26. ارتباطات وإلتزامات محتملة

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
اعتمادات مستندية	**877,971**	645,083
خطابات ضمان	**1,587,388**	1,832,887
خطابات قبول	**130,561**	104,947
ارتباطات غير مسحوبة	**1,067,056**	890,708
عقود الوعد المتوافقة مع مبادئ الشريعة	**516,793**	869,261
	4,179,769	4,342,886

27. تحليل القطاعات

تم عرض معلومات القطاعات على أساس القطاعات الجغرافية للمجموعة. تستند القطاعات الجغرافية على موقع الوحدات المسئولة عن تسجيل المعاملات وتعكس الطريقة التي يتم فيها تقييم المعلومات من قبل إدارة المجموعة ومجلس الإدارة.
لأغراض تقديم التقارير المالية، تم تقسيم المجموعة إلى القطاعات الجغرافية التالية:

- الشرق الأوسط
- شمال أفريقيا
- أوروبا
- أخرى

إن النتائج المقدم تقرير بشأنها للقطاعات الجغرافية مبنية على أنظمة التقارير المالية الداخلية للمجموعة. إن السياسات المحاسبية للقطاعات هي نفسها التي تم إتباعها في إعداد القوائم المالية الموحدة للمجموعة كما هو مبين في الإيضاح رقم 2. المعاملات ما بين هذه القطاعات تنفذ حسب أسعار السوق التقديرية ودون شروط تفضيلية.

لم يتم تقديم قطاعات الأعمال لأن ذلك لا ينطبق على المجموعة.

27. تحليل القطاعات (تتمة)

فيما يلي بنود قطاع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار:

القطاع	2021			2020		
	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	15,327,597	3,893,707	10,041,898	13,891,840	3,430,814	9,130,834
شمال أفريقيا	2,734,389	1,498,991	943,683	2,631,510	1,446,142	899,172
أوروبا	8,051,980	4,428,389	3,400,171	9,256,366	4,965,210	3,870,198
أخرى	2,068,211	703,556	1,213,655	2,470,283	955,250	1,329,985
	28,182,177	10,524,643	15,599,407	28,249,999	10,797,416	15,230,189

فيما يلي بنود الدخل التشغيلي وصافي الدخل التشغيلي وصافي الدخل لكل قطاع من القطاعات:

القطاع	2021			2020		
	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل ألف دولار أمريكي	مجموع الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل التشغيلي ألف دولار أمريكي	صافي الدخل ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	567,621	324,661	140,727	557,179	304,659	77,812
شمال أفريقيا	117,624	51,953	30,365	126,688	62,264	18,339
أوروبا	258,940	97,744	3,232	325,800	152,825	36,990
أخرى	97,277	37,718	15,357	130,082	59,682	32,748
	1,041,462	512,076	189,681	1,139,749	579,430	165,889

28. إدارة المخاطر

تعتبر إدارة المخاطر جزءاً لا يتجزأ من عملية اتخاذ القرار بالمجموعة. وتقوم لجنة المخاطر الإدارية واللجان التنفيذية بتوجيه ومساعدة الإدارة العامة لمخاطر الميزانية للمجموعة. تدير المجموعة هذه التعرضات عن طريق وضع حدود لها بموافقة مجلس الإدارة. ولم تتغير هذه المخاطر وعمليات هذه المخاطر بشكل جوهري عن السنة السابقة.

إن أهم أنواع المخاطر هي مخاطر السيولة ومخاطر الائتمان ومخاطر التركز ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية الأخرى. تتضمن مخاطر السوق على مخاطر معدل الربح ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر صرف العملات الأجنبية.

أ) مخاطر السيولة

مخاطر السيولة هي مخاطر عدم قدرة المجموعة على الوفاء بالتزاماتها عندما يحين إستحقاقها ضمن الظروف الاعتيادية والمضغوطة. ولتقليل هذه المخاطر، قامت الإدارة بترتيب مصادر تمويل متنوعة وإدارة الموجودات وأخذ السيولة في الاعتبار ومراقبة السيولة على أساس منتظم. لدى كل شركة من الشركات التابعة للمجموعة سياسات وإجراءات موثقة ومطبقة تتعلق بسيولة العملات المحلية والأجنبية تتناسب مع طبيعة أعمالها وتعقيداتها. وتتناول هذه السياسة أهداف الشركات التابعة المتمثل في حماية القوة المالية حتى خلال الأحداث الصعبة.

يلخص الجدول بالصفحة التالية بيان استحقاق موجودات ومطلوبات المجموعة على أساس الترتيبات التعاقدية للسداد. لقد تم تحديد الاستحقاق التعاقدي للموجودات والمطلوبات على أساس الفترة المتبقية من تاريخ قائمة المركز المالي إلى تاريخ الاستحقاق التعاقدي ولا تأخذ في الاعتبار الاستحقاقات الفعلية التي يشتر إليها في تاريخ احتفاظ المجموعة بحسابات حاملي الاستثمار وتوفر الخطوط المصرفية.

28. إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2021:

	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات											
نقد وأرصدة لدى بنوك	3,695,001	13,908	7,406	-	410,676	8,849	-	-	-	1,788,038	5,923,878
ذمم مدينة	1,336,808	1,323,233	1,430,250	1,553,715	2,525,074	2,100,390	536,841	176,496	13,265	-	10,996,072
التمويل بالمضاربة والمشاركة	2,527,772	18,392	9,846	52,820	421,261	370,583	150,233	72,408	-	-	3,623,315
استثمارات	219,593	360,877	93,529	329,029	1,656,410	1,153,266	357,223	17,387	1,000	284,335	4,472,649
إجارة منتهية بالتمليك	31,400	32,073	84,693	119,967	406,966	318,549	497,678	472,566	54,908	-	2,018,800
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	539,960	539,960
موجودات أخرى	162,762	41,334	55,939	75,568	61,635	20,079	-	1,631	-	188,555	607,503
مجموع الموجودات	7,973,336	1,789,817	1,681,663	2,131,099	5,482,022	3,971,716	1,541,975	740,488	69,173	2,800,888	28,182,177
المطلوبات											
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	7,728,895	-	-	-	-	-	-	-	-	-	7,728,895
مبالغ مستحقة لبنوك	729,831	259,438	112,113	45,973	130,063	244	7,631	18,500	-	-	1,303,793
تمويلات طويلة الأجل	21,360	5,254	750	9,620	7,460	61,827	180,562	-	-	-	286,833
مطلوبات أخرى	421,195	126,327	94,139	119,357	33,929	175,900	14,436	21,014	-	198,825	1,205,122
مجموع المطلوبات	8,901,281	391,019	207,002	174,950	171,452	237,971	202,629	39,514	-	198,825	10,524,643
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	5,343,801	1,704,038	878,758	1,434,923	3,195,381	851,720	1,663,761	527,025	-	-	15,599,407
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	14,245,082	2,095,057	1,085,760	1,609,873	3,366,833	1,089,691	1,866,390	566,539	-	198,825	26,124,050
صافي فجوة السيولة	(6,271,746)	(305,240)	595,903	521,226	2,115,189	2,882,025	(324,415)	173,949	69,173	2,602,063	2,058,127
صافي فجوة السيولة المتراكمة	(6,271,746)	(6,576,986)	(5,981,083)	(5,459,857)	(3,344,668)	(462,643)	(787,058)	(613,109)	(543,936)	2,058,127	
حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة بالميزانية	223,416	88,282	71,933	447,211	103,163	68,083	117,877	7,691	47	-	1,127,703

28. إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر السيولة (تتمة)

فيما يلي بيان الإستحقاق الموحد كما في 31 ديسمبر 2020:

	لغاية شهر واحد ألف دولار أمريكي	1 إلى 3 أشهر ألف دولار أمريكي	3 إلى 6 أشهر ألف دولار أمريكي	6 أشهر إلى سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	3 إلى 5 سنوات ألف دولار أمريكي	5 إلى 10 سنوات ألف دولار أمريكي	10 إلى 20 سنة ألف دولار أمريكي	20 سنة وأكثر ألف دولار أمريكي	غير مؤرخة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
الموجودات											
نقد وأرصدة لدى بنوك	4,002,827	11,625	8,709	-	451,964	8,770	-	-	-	877,549	5,361,444
ذمم مدينة	1,739,016	1,458,536	1,467,365	1,743,098	2,514,567	2,282,171	650,300	83,788	7,152	-	11,945,993
التمويل بالمضاربة والمشاركة	1,596,182	8,173	81,358	20,771	577,180	373,274	68,310	128,220	1,190	-	2,854,658
استثمارات	369,294	491,021	615,995	582,046	1,394,276	878,468	538,437	930	2,166	224,556	5,097,189
إجارة منتهية بالتمليك	35,586	39,018	79,764	116,590	313,724	288,946	440,493	405,320	28,186	-	1,747,627
عقارات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-	-	-	478,572	478,572
موجودات أخرى	125,737	30,988	101,532	52,423	196,464	39,907	8,841	1,686	-	206,938	764,516
مجموع الموجودات	7,868,642	2,039,361	2,354,723	2,514,928	5,448,175	3,871,536	1,706,381	619,944	38,694	1,787,615	28,249,999
المطلوبات											
حسابات جارية للعملاء وحسابات أخرى	6,204,996	278,473	224,936	171,399	211,197	159,661	257,682	-	-	-	7,508,344
مبالغ مستحقة لبنوك	884,190	391,828	105,265	109,799	136,950	-	-	-	-	-	1,628,032
تمويلات طويلة الأجل	21,165	15,260	7,081	1,726	10,161	17,977	245,994	-	-	-	319,364
مطلوبات أخرى	687,828	95,083	131,838	65,096	22,311	90,328	208	-	-	248,984	1,341,676
مجموع المطلوبات	7,798,179	780,644	469,120	348,020	380,619	267,966	503,884	-	-	248,984	10,797,416
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	5,709,229	1,799,658	825,006	1,582,718	2,856,958	860,371	1,504,637	91,612	-	-	15,230,189
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار	13,507,408	2,580,302	1,294,126	1,930,738	3,237,577	1,128,337	2,008,521	91,612	-	248,984	26,027,605
صافي فجوة السيولة	(5,638,766)	(540,941)	1,060,597	584,190	2,210,598	2,743,199	(302,140)	528,332	38,694	1,538,631	2,222,934
صافي فجوة السيولة المتراكمة	(5,638,766)	(6,179,707)	(5,119,110)	(4,534,920)	(2,324,322)	418,877	116,737	645,069	683,763	2,222,394	
حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة بالميزانية	79,005	258,075	149,759	681,955	97,501	152,295	116,390	7,695	39,235	-	1,581,910

ب) مخاطر الائتمان

تتمثل مخاطر الائتمان في عدم التزام أحد أطراف عقود التمويل بالوفاء بإلتزاماته الأمر الذي ينتج عنه تحمل الطرف الآخر لخسارة مالية. وتحاول المجموعة السيطرة على مخاطر الائتمان من خلال متابعة التعرضات الائتمانية وتقييم الجدارة الائتمانية للأطراف الأخرى بصورة مستمرة. ويتم تأمين عقود التمويل في الغالب بالضمانات الشخصية للأفراد الذين يمتلكون الأطراف الأخرى، عن طريق ضمان في شكل رهونات للأصول الممولة أو أصول أخرى ملموسة.

أنواع مخاطر الائتمان

تشتمل عقود التمويل أساساً على ذمم بيوع (مرابحات) مدينة وذمم سلم مدينة وذمم استصناع مدينة والتمويل بالمضاربة والتمويل بالمشاركة وإجارة منتهية بالتمليك.

ذمم بيوع (مرابحات) مدينة

تقوم المجموعة بتمويل هذه المعاملات من خلال شراء السلعة، والتي تمثل موضوع المرابحة ومن ثم إعادة بيعها بربح للمرابح (المستفيد). إن سعر البيع (التكلفة مضافاً إليها هامش الربح) يعاد سداده على أقساط من قبل المرابح بموجب الفترة المتفق عليها. أحياناً تكون المعاملات مضمونة بموضوع المرابحة (في حالة التمويل العقاري) وفي أوقات أخرى بمجموعة من الضمانات التي تضمن جميع التسهيلات المعطاة للعميل.

28. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

ذمم سلم مدينة
السلم هو عقد تقوم بموجبه المجموعة بدفع فوري للبائع لتوصيل السلعة في المستقبل. لحماية نفسها من المخاطر المرتبطة بالسلعة تقوم المجموعة بإبرام عقد السلم الموازي الذي بموجبة تقوم ببيع السلعة للتوصيل المؤجل مقابل الدفع الفوري.

ذمم إستصناع مدينة
إن الإستصناع هو عقد بيع بين المجموعة كبائع والعميل كمشتري والذي بموجبة تتعهد المجموعة بتصنيع (أو إقتناء) سلعة وبيعها للعميل على سعر متفق عليه بين الطرفين عند استكمالها في تاريخ مستقبلي.

التمويل بالمضاربة
تدخل المجموعة في عقود المضاربة عن طريق الاستثمار في صناديق مدارة من قبل بنوك ومؤسسات مالية أخرى لفترات زمنية محددة.

التمويل بالمشاركة
هي إتفاقية بين المجموعة والعميل للمساهمة في بعض المشاريع الاستثمارية، سواء كانت موجودة أو جديدة، أو ملكية بعض من العقارات إما بشكل دائم أو وفقاً لترتيب المشاركة المتناقصة التي تنتهي بشراء العميل الملكية بالكامل. يوزع الربح بموجب الاتفاقية التي وضعت بين الطرفين بينما توزع الخسارة بموجب نسبة أسهمهم في رأس المال أو المشروع.

التعرضات القصوى لمخاطر الائتمان قبل الأخذ بالاعتبار الضمانات المحتفظ بها أو التعزيزات الائتمانية الأخرى

	التعرض الأقصى	
	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي
أرصدة لدى بنوك مركزية	**4,572,189**	4,027,943
أرصدة لدى بنوك أخرى	**646,835**	497,408
ذمم مدينة	**10,996,072**	11,945,993
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**3,623,315**	2,854,658
استثمارات	**4,472,649**	5,097,189
موجودات أخرى	**309,879**	426,712
المجموع	**24,620,939**	24,849,903
ارتباطات والتزامات محتملة	**4,179,769**	4,342,886
	28,800,708	29,192,789

نوعية الائتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية
يوضح الجدول أدناه نوعية الائتمان حسب فئة عقود التمويل الإسلامية، على أساس نظام التصنيف الائتماني للمجموعة:

	31 ديسمبر 2021			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	**لم يحين موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي**	**فات موعد إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي**	**عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي**	**المجموع ألف دولار أمريكي**
ذمم مدينة	**10,444,593**	**626,627**	**807,262**	**11,878,482**
التمويل بالمضاربة والمشاركة	**3,597,795**	**1,702**	**58,147**	**3,657,644**
موجودات أخرى	**326,232**	**1,177**	**9,850**	**337,259**
	14,368,620	**629,506**	**875,259**	**15,873,385**

	31 ديسمبر 2020			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	لم يحين موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود تمويل إسلامية متعثرة ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	11,109,733	656,666	934,829	12,701,228
التمويل بالمضاربة والمشاركة	2,845,225	3,678	42,161	2,891,064
موجودات أخرى	444,301	1,123	6,339	451,763
	14,399,259	661,467	983,329	16,044,055

28. إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة

يلخص الجدول التالي التحليل الزمني لعقود التمويل الفائت موعد استحقاقها ولكنها منتجة كما في:

	31 ديسمبر 2021			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	من 31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	من 61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	89,393	222,988	314,246	626,627
التمويل بالمضاربة والمشاركة	1,307	211	184	1,702
موجودات أخرى	482	404	291	1,177
	91,182	223,603	314,721	629,506

	31 ديسمبر 2020			
نوعية عقود التمويل الإسلامية	أقل من 30 يوماً ألف دولار أمريكي	من 31 إلى 60 يوماً ألف دولار أمريكي	من 61 إلى 90 يوماً ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	149,787	158,996	347,883	656,666
التمويل بالمضاربة والمشاركة	2,570	421	687	3,678
موجودات أخرى	391	411	321	1,123
	152,748	159,828	348,891	661,467

تقليل مخاطر الائتمان

تقوم جميع الشركات التابعة للمجموعة التي لديها تعرضات مضمونة بعقارات أو رهونات أخرى بالتحقق من الضمانات وتقييمها بشكل منتظم ودوري. وتتم عملية التأكد من قيمة الرهونات من قبل جهة تقييم مستقلة ومؤهلة أو من قبل محلل رهونات في الشركة التابعة. ويتم تحديد عدد مرات تأكيد هذه الرهونات كجزء من سياسة الائتمان أو الاستثمار وعملية الموافقة عليها. وتسمح الشركات التابعة للمجموعة بعملية رهن المركبات والسفن والطائرات والأقمار الصناعية والقطارات والأساطيل كرهونات مقابل الائتمان والمنتجات الاستثمارية ولكنها لا تقبل الموجودات القابلة للتلف أو الموجودات الأخرى بأعمار إستهلاكية أقل من خمس سنوات. ولا تقبل الشركات التابعة للمجموعة أية موجودات كرهونات إذا كانت هذه الموجودات قابلة للتقادم في حالة نقلها (على سبيل المثال الأثاث). وكما تتأكد الشركات التابعة بأن هذه الموجودات مؤمن عليها لكي تكون مقبولة كرهونات.

تقبل الشركات التابعة للمجموعة الشيكات من الأطراف الأخرى كرهونات. وتقبل الشركات التابعة الأوراق التجارية كرهونات مؤهلة إذا كانت صادرة من قبل بنوك أو مؤسسات ذات مراكز ائتمانية جيدة. وحيث أن فترة استحقاق الأوراق التجارية بصفة عامة ذات طبيعة قصيرة الأجل، فإنه لا يتم قبولها كرهونات مقابل التسهيلات الائتمانية طويلة الأجل (على سبيل المثال، يجب ألا تتجاوز مدة التمويل فترة استحقاق الأوراق التجارية). وكما لا تقبل الشركات التابعة المركبات أو المعدات، إذا كانت جديدة، كرهونات مؤهلة لاحتساب ملائمة رأس المال وذلك لأكثر من 80٪ من قيمتها السوقية، وفي نفس الوقت لا يتم قبول أية مركبات أو معدات مستعملة كرهونات مؤهلة لأكثر من 50٪ من قيمتها المؤمنة.

28 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

تقليل مخاطر الائتمان (تتمة)

الضمانات الواردة أدناه قد تستقطب إعفاء من متطلبات ملائمة رأس المال حسب تعليمات مصرف البحرين المركزي:

1. هامش الجدية (وديعة حسن النية): تقبل الشركات التابعة هذا النوع من الضمانات في الصفقات التي يتم فيها تقديم وعود تنفيذ غير ملزمة بشأنها من قبل العميل. فإذا لم يفي العميل بوعده بالتنفيذ، فإن الشركات التابعة في هذه الحالة يكون لديها حق تحصيل هامش الجدية.
2. ضمان الأطراف الأخرى: يكون لدى الشركة التابعة الحق في الرجوع إلى الضامن في حالة إخلال العميل بالتزاماته. لكي يصبح الضمان رهناً مؤهلاً، فإنه يجب أن يكون غير مشروط وغير قابل للإلغاء. ويجب أن يكون الضامن قادراً على الوفاء، عندما يكون ذلك قابلا للتطبيق وذو تصنيف استثماري جيد.
3. العربون: وهو المبلغ الذي يجب الحصول عليه من المشتري أو المستأجر عند إبرام العقد وهو يعتبر من الاحتياطيات الأولية للشركة التابعة إذا أخل المشتري أو المستأجر بشروط العقد.
4. الموجودات الأساسية التي تمثل عقد الإيجار: يجب أن تكون الموجودات الأساسية ذات قيمة نقدية ويجب أن يكون للشركة التابعة حق الرجوع عليها قانونياً والوصول إليها وامتلاكها بل وبيعها من أجل استرداد التعرض غير المغطى من قبل هذا العميل. وكما يجب أن تكون الموجودات خالية من أي نوع من أنواع الرهن.

   ويجب إعادة أي مبلغ فائض ناتج عن إغلاق الرهن من قبل الشركة التابعة إلى العميل (الراهن). ويجب على الشركة التابعة إجراء عملية تقييم سنوية على الأقل للموجودات المرهونة والحفاظ على مستندات كافية تؤيد هذا التقييم.
5. الودائع النقدية الخالية من أية أعباء قانونية لدى الشركة التابعة، وذلك إما على شكل حقوق حاملي حسابات استثمار أو حقوق حاملي حسابات استثمار غير مدرجة بالميزانية.
6. صكوك مصنفة أو غير مصنفة صادرة من قبل مؤسسات مالية ذات درجة عالية أو حكومات دول مجلس التعاون الخليجي.

جودة الائتمان

ستعتمد إدارة مخاطر الائتمان في المجموعة على إنشاء وصيانة نظام التصنيف الائتماني وأنشطة الأعمال غير أنشطة التجزئة. ستقوم جميع وحدات المجموعة بتنفيذ نظام التصنيف الائتماني الخاص بها مع الأخذ بعين الاعتبار المتطلبات المنهجية المطلوبة والمقرة من قبل مصارفها المركزية المحلية بهذا الخصوص. ستعكس منهجية تقييم المدين (المصدر) خصوصيات الأعمال الرئيسية للمجموعة والتنوع الجغرافي لعملياتها. وسيتم إجراء تصنيفات البلدان والحكومات والمؤسسات المالية بطريقة مركزية في البنك بمملكة البحرين، بينما ستتم عملية تصنيف المؤسسات على مستوى الشركات التابعة وذلك ما لم تتضمن مخاطر المؤسسات مخاطر عبر الحدود وفي هذه الحالة ستتم عملية التصنيف في االبنك كجزء من اعتماد حد الائتمان.

وقد تم تصميم نظام تصنيف الائتمان لكي يكون متماثلا مع نظام تصنيف وكالات التصنيف الدولية المعروفة (موديز، ستاندرد أند بورز، فيتش) وذلك فيما يتعلق بتطبيقاتها الخاصة بالعملات الأجنبية للدول والحكومات والمؤسسات المالية.

وبناء على ذلك، سيتم تصنيف الدول والحكومات والمؤسسات المالية على أساس التزاماتها بالعملات الأجنبية المتوسطة الأجل غير المضمونة. وهذا يعني بالنسبة للحكومات والمؤسسات المالية أن المخاطر عبر الحدود ستكون أيضا جزءاً من عملية التصنيف وستكون عملية تصنيف الدولة في معظم الحالات عبارة عن السقف المحدد لتصنيف المؤسسة المالية.

تتبنى المجموعة آليات التصنيف الائتماني المتبعة في شركات التصنيف العريقة، أي إجراء تحليل أساسي شامل لجميع العوامل الكمية والنوعية بهدف تحديد المخاطر الفعلية والمتوقعة. سيتم تطبيق التصنيف الائتماني على الدول والملتزم الفردي. يتم تصنيف الملتزم الفردي مع المؤسسات المالية والشركات والحكومات والأفراد. وعليه يقوم نظام التصنيف الائتماني الداخلي على تصنيف الملتزمين (الجهات المصدرة) وليس التسهيل الائتماني. كما يقوم هذا التصنيف على تحديد الاحتمالية النسبية في تعثر المتلزم في السداد ولا يأخذ في الاعتبار تأثير الضمانات وأدوات تقليل المخاطر الأخرى في حالة التعثر في السداد. وعلى النقيض من ذلك، فإن تصنيفات التسهيلات الائتمانية تجمع بين احتمالية حدوث التعثر في السداد وحجم الخسائر المتوقعة في حالة التعثر في السداد. ومع ذلك ففي الوقت الراهن تتبنى المجموعة سياسة تصنيف المتلزم فقط (مع أنها لا تمنع شركاتها التابعة الفردية داخلياً من تبنى تصنيف التسهيلات الائتمانية أذا رغبوا في ذلك).

28 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر التركز

ينتج التركز عندما تدخل مجموعة من الأطراف متعاملة في أنشطة تجارية متشابهه أو أنشطة في نفس المنطقة الجغرافية، أو عندما تكون لها نفس السمات الإقتصادية مما يؤثر على مقدرتها في الوفاء بالتزاماتها التعاقدية في حالة بروز تغيرات إقتصادية أو سياسية أو أي تغيرات أخرى. تدل مخاطر التركز على الحساسية النسبية لأداء المجموعة تجاه التطورات التي قد تطرأ على قطاع صناعي محدد أو منطقة جغرافية معينة.

من أجل تجنب تركيز المفرط للمخاطر، تتضمن سياسات وإجراءات المجموعة توجيهات معينة للتركيز على حدود البلد وحدود الطرف الآخر والحفاظ على محافظ استثمارية متنوعة. يتم سيطرة وإدارة التركزات المحددة لمخاطر الائتمان وفقاً لذلك.

فيما يلي بنود توزيع الموجودات والمطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب القطاع الإقتصادي:

	2021			2020		
	الموجودات ألف دولار أمريكي	**المطلوبات ألف دولار أمريكي**	**حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي**	الموجودات ألف دولار أمريكي	المطلوبات ألف دولار أمريكي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي
صناعي	2,956,333	200,344	354,311	4,529,603	166,488	403,783
تعدين وتنقيب	101,177	3,151	26,840	178,966	3,630	29,542
زراعي	132,246	36,953	13,065	176,243	34,575	15,851
إنشائي وعقاري	2,562,346	22,380	19,304	2,704,963	23,255	20,379
مالي	5,073,272	1,607,138	1,901,811	4,304,550	2,065,887	1,735,509
تجاري	2,006,368	280,891	229,889	1,716,019	294,681	214,500
شخصي وتمويل إستهلاكي	3,428,089	6,091,288	10,217,345	3,069,122	5,620,301	10,143,401
حكومي	8,693,965	136,607	268,130	8,634,720	74,731	161,054
قطاعات أخرى	3,228,381	2,145,891	2,568,712	2,935,813	2,513,868	2,506,170
	28,182,177	10,524,643	15,599,407	28,249,999	10,797,416	15,230,189

د) مخاطر السوق

تنتج مخاطر السوق من تقلبات في معدلات الربح وأسعار الأسهم ومعدلات صرف العملات الأجنبية. وفقاً لسياسات مخاطر السوق المطبقة حالياً. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر الممكن تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم التطابق في معدل الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الاستثمار. يستند توزيع الربح على حقوق حاملي حسابات الاستثمار على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

إلا أن إتفاقيات تقاسم الأرباح سيؤدى إلى مخاطر التعويض التجاري عندما لا تسمح نتائج المجموعة بتوزيع الأرباح تماشياً مع معدلات السوق.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. ينتج التعرض لمخاطر أسعار الأسهم من محفظة الاستثمار. تدير المجموعة هذه المخاطر من خلال تنويع الاستثمارات حسب التوزيع الجغرافي والتركز الصناعي.

لدى المجموعة إجمالي محفظة أسهم حقوق ملكية بمبلغ وقدره 106,486 ألف دولار أمريكي (2020: 335,679 ألف دولار أمريكي) مشتملة على أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية بإجمالي 87,451 ألف دولار أمريكي (2020: 107,971 ألف دولار أمريكي) أدوات أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل بإجمالي 19,035 ألف دولار أمريكي (2020: 227,708 ألف دولار أمريكي). إن إختلاف بمقدار 10٪ زيادة أو نقصان في قيمة المحفظة سوف لن يكون له أي تأثير جوهري على صافي الدخل الموحد أو حقوق الملكية الموحدة للمجموعة.

28 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية عن الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم للتأكد من أن المراكز هي ضمن الحدود المسموح بها.

وفيما يلي تعرضات المجموعة لمختلف العملات بما يعادل الدولار الأمريكي:

	2021		
العملة	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي	مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي
ليرة تركية	80,395	77,323	157,718
دينار أردني	(37,935)	492,904	454,969
جنيه مصري	(105,399)	287,765	182,366
جنيه سوداني	2,176	21,625	23,801
دينار جزائري	13,155	104,291	117,446
ليرة لبنانية	1,858	16,923	18,781
جنيه إسترليني	(6,845)	-	(6,845)
دينار تونسي	(4,196)	63,073	58,877
يورو	151,089	-	151,089
راند جنوب أفريقي	(437)	33,975	33,538
روبية باكستانية	36,035	94,475	130,510
ليرة سورية	(12,150)	11,614	(536)
درهم المغربي	-	9,247	9,247
أخرى	14,608	-	14,608

	2020		
العملة	معادل فائض (عجز) تشغيلي ألف دولار أمريكي	معادل فائض (عجز) إستراتيجي ألف دولار أمريكي	مجموع معادل فائض (عجز) ألف دولار أمريكي
ليرة تركية	309,231	146,342	455,573
دينار أردني	14,280	458,019	472,299
جنيه مصري	(1,440)	236,477	235,037
جنيه سوداني	1,254	42,679	43,933
دينار جزائري	5,387	103,600	108,987
ليرة لبنانية	1,292	16,923	18,215
جنيه إسترليني	(3,859)	-	(3,859)
دينار تونسي	(16,853)	55,946	39,093
يورو	(22,812)	-	(22,812)
راند جنوب أفريقي	(717)	35,530	34,813
روبية باكستانية	(25,462)	94,475	69,013
ليرة سورية	3,423	12,379	15,802
درهم المغربي	-	11,606	11,606
أخرى	70,736	-	70,736

تمثل مخاطر العملة الإستراتيجية مبلغ حقوق الشركات التابعة.

28 إدارة المخاطر (تتمة)

د) مخاطر السوق (تتمة)

تحليل حساسية مخاطر صرف العملات الأجنبية

من أجل قياس مدى تعرضها لمخاطر العملة، تقوم المجموعة بفحص ضغوطات تعرضاتها متبعة قياس الصدمات المعتمدة من قبل سياسة المشتقات المالية للمجموعة فيما يتعلق بهذا والتي تحسب التأثير على موجودات ودخل المجموعة كنتيجة زيادة أو نقصان في قيمة العملات الأجنبية فيما يتعلق بعملة إعداد تقارير المجموعة. ويتم ذلك باستخدام نسب مئوية مختلفة بناءً على اجتهادات إدارة المجموعة.

فيما يلي تحليل الحساسية الذي يحسب تأثير التغيرات المحتملة الممكنة في أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدولار الأمريكي مع الإحتفاظ بجميع المتغيرات الأخرى ثابتة في القائمة الموحدة للدخل والقائمة الموحدة للتغيرات في حقوق الملكية.

في 31 ديسمبر 2021

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير هبوط متوقع ٪	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير صعود متوقع ٪	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	21,747	٪-15	(2,837)	٪5	1,145
	مجموع حقوق الملكية	192,392	٪-15	(25,095)	٪5	10,126
جنيه مصري	صافي الدخل	59,704	٪-20	(9,951)	٪5	3,142
	مجموع حقوق الملكية	396,734	٪-20	(66,122)	٪5	20,881
ليرة تركية	صافي الدخل	3,232	٪-20	(539)	٪5	170
	مجموع حقوق الملكية	203,386	٪-20	(33,898)	٪5	10,705
جنيه سوداني	صافي الدخل	6,808	٪-100	(3,404)	٪5	358
	مجموع حقوق الملكية	28,554	٪-100	(14,277)	٪5	1,503
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	2,419	٪-15	(316)	٪5	127
	مجموع حقوق الملكية	52,666	٪-15	(6,869)	٪5	2,772
ليرة سورية	صافي الدخل	19,608	٪-100	(9,804)	٪5	1,032
	مجموع حقوق الملكية	40,047	٪-100	(20,024)	٪5	2,108
روبية باكستانية	صافي الدخل	6,131	٪-10	(557)	٪5	323
	مجموع حقوق الملكية	69,779	٪-10	(6,344)	٪5	3,673
دينار تونسي	صافي الدخل	12,657	٪-10	(1,151)	٪5	666
	مجموع حقوق الملكية	80,451	٪-10	(7,314)	٪5	4,234
درهم مغربي	صافي الخسارة	(4,039)	٪-20	673	٪5	(213)
	مجموع حقوق الملكية	18,872	٪-20	(3,145)	٪5	993

في 31 ديسمبر 2020

العملة	تفاصيل	التعرضات ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير هبوط متوقع ٪	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي	أقصى تأثير صعود متوقع ٪	التغيرات في صافي الدخل وحقوق الملاك ألف دولار أمريكي
دينار جزائري	صافي الدخل	15,197	٪-15	(1,982)	٪5	800
	مجموع حقوق الملكية	191,150	٪-15	(24,933)	٪5	10,061
جنيه مصري	صافي الدخل	74,062	٪-20	(12,344)	٪5	3,898
	مجموع حقوق الملكية	326,924	٪-20	(54,487)	٪5	17,207
ليرة تركية	صافي الدخل	36,990	٪-20	(6,165)	٪5	1,947
	مجموع حقوق الملكية	384,930	٪-20	(64,155)	٪5	20,259
جنيه سوداني	صافي الدخل	26,630	٪-100	(13,315)	٪5	1,402
	مجموع حقوق الملكية	56,354	٪-100	(28,177)	٪5	2,966
راند جنوب أفريقي	صافي الدخل	2,334	٪-15	(304)	٪5	123
	مجموع حقوق الملكية	55,075	٪-15	(7,184)	٪5	2,899
ليرة سورية	صافي الدخل	22,753	٪-100	(11,377)	٪5	1,198
	مجموع حقوق الملكية	53,824	٪-100	(26,912)	٪5	2,833
روبية باكستانية	صافي الدخل	3,783	٪-10	(344)	٪5	199
	مجموع حقوق الملكية	73,614	٪-10	(6,692)	٪5	3,874
دينار تونسي	صافي الدخل	7,758	٪-10	(705)	٪5	408
	مجموع حقوق الملكية	71,360	٪-10	(6,487)	٪5	3,756
درهم مغربي	صافي الخسارة	(4,616)	٪-20	769	٪5	(243)
	مجموع حقوق الملكية	23,686	٪-20	(3,948)	٪5	1,247

28 إدارة المخاطر (تتمة)

هـ) المخاطر التشغيلية

تعرف المخاطر التشغيلية بأنها مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والأخطاء البشرية والأنظمة أو أحداث خارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكنه يستثني المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

إطار عمل إدارة المخاطر التشغيلية
تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى قبول المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية – الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل II (6) المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار المجموعة قبوله ضمن فئات مخاطرها المحددة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث كل من التأثير (الخسارة المباشرة) وإحتمال حدوثها.

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

تصنف المجموعة أحداث خسائر المخاطر التشغيلية إلى الفئات التالية:

مخاطر البنية التحتية
يعتبر توفر تكنولوجيا المعلومات ذو أهمية قصوى للبنية التحتية للمجموعة. أية تأثيرات سلبية في هذا الخصوص قد تعطل عمليات المجموعة وشركاتها التابعة وبالتالي حدوث مخاطر تشغيلية شديدة.

من أجل حماية الشركات التابعة من مخاطر البنية التحتية كما هو موضح أعلاه، فإنه يجب على كل شركة تابعة أن تتخذ جميع المعايير اللازمة في خطة استمرارية الأعمال و/ أو خطة لمعالجة الكوارث لاستيعاب هذه المخاطر.

مخاطر تكنولوجيا المعلومات
تتمثل المخاطر الرئيسية التي تتعرض لها المجموعة في هذا السياق في عدم كفاية جودة البرامج والمعدات والدخول غير المصرح به من قبل الأطراف الأخرى أو الموظفين، وما إلى ذلك.

مخاطر الموظفين
تتتمثل المخاطر الرئيسية التي قد تنشأ من مخاطر الموظفين في المخاطر الناتجة عن السرقة والاحتيال والفساد والجريمة، وما إلى ذلك. من أجل تجنب وقوع هذه المخاطر، قامت المجموعة بصياغة سياسات ومدونه سلوكيات للموارد البشرية في المجموعة والتي تتضمن على طرق بناءة في التعامل مع الأخطاء وعمليات الاحتيال. كما قامت المجموعة بوضع خطوات رقابة معتمدة في العمليات وكذلك إنشاء عمليات رقابة داخلية مستقلة. وعلاوة على ذلك، فقد قامت المجموعة بوضع إجراءات للهيكل التنظيمي من حيث الفصل بين الوظائف، وفضلاً عن إجراءات تدريب متنوعة للحد من الأخطاء البشرية وعمليات الاحتيال وما في ذلك.

مخاطر الأعمال
قد تتخذ هذه المخاطر الأشكال التالية:

1. عمليات غير محددة: على سبيل المثال عدم تخصيص الوقت الكافي على توثيق أو تحديث العمليات الموثقة مسبقاً.

2. هيكلة عمليات وإجراءات غير محدثة بحيث تكون الإجراءات والعمليات القائمة مختلفة عن ما هو مبين في الهيكلة.

3. في الحالة القصوى للمستندات المفقودة تماماً. للتحوط من هذه المخاطر، قامت المجموعة باعتماد سياسات توثيق سليمة للعمليات التجارية كشرط أساسي لحسن سير عملية التنظيم. إن وصف هذه العملية محدث وواضح، وعلاوة على ذلك، فهو في متناول الموظفين بطريقة بسيطة وممكنة.

ملائمة رأس المال ونسبة صافي التمويل المستقر
بلغت نسبة ملائمة رأس المال للمجموعة 15.62٪ كما في 31 ديسمبر 2021 (2020: 15.97٪) وإن الحد الأدنى المطلوب وفقاً لمصرف البحرين المركزي هو 12.5٪.

28 إدارة المخاطر (تتمة)

و) حوكمة الشركات

مجلس الإدارة

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن الموافقة على الإستراتيجية العامة للمجموعة، ومتابعة عملياتها واتخاذ القرارات الحاسمة فيما يتعلق بالأعمال. وتماشياً مع أفضل الممارسات الدولية الرائدة، قام المجلس بوضع إجراءات حوكمة الشركات لضمان حماية مصالح المساهمين، بما في ذلك تعيين أربعة أعضاء مستقلين غير تنفيذيين في مجلس الإدارة كما هو محدد في الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي.

يدير البنك مجلس إدارة يتألف مما لا يقل عن خمسة أعضاء ولا يزيد عن خمسة عشر عضواً. ومع ذلك، ووفقاً لأحكام القانون، يجوز للمساهمين في الجمعية العامة العادية زيادة عدد أعضاء المجلس بما يتجاوز خمسة عشر عضوا في ظروف معينة. يشغل أعضاء مجلس الإدارة مناصبهم لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد، ومع ذلك يجوز تمديد عضويته بناءً على طلب المجلس لفترة لا تتجاوز ستة أشهر بموجب قرار من وزير الصناعة والتجارة والسياحة في البحرين.

يتألف مجلس الإدارة حاليا من ثلاثة عشر عضواً ذوو خلفيات وخبرات متنوعة والذين يمارسون أحكاما مستقلة وموضوعية بصورة فردية وجماعية. بخلاف الرئيس التنفيذي فإن جميع أعضاء مجلس الإدارة هم غير تنفيذيين. يشغل منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب الرئيس التنفيذي من قبل أعضاء مجلس إدارة مختلفين ولكلٍ منهم مسؤوليات مختلفة ومحددة بشكل واضح.

يجتمع مجلس الإدارة بصورة منتظمة (عادةً أربع مرات في السنة) ويخصص له جدول رسمي للأمور، وينظر في الجوانب الأساسية من شئون المجموعة التي تحال إليه لاتخاذ قرار بشأنها. يقوم المجلس بمراجعة إستراتيجية المجموعة وخططها المالية وجميع التغيرات الجوهرية في سياسات المجموعة وهيكلها وتنظيمها والتقارير المقدمة إليه عن عمليات المجموعة (مع التركيز على التطوير التنظيمي، إدارة المخاطر وتطوير تقنية المعلومات) وأداء الإدارة التنفيذية. يتم تزويد المجلس ولجانه بمعلومات كاملة وفي الوقت المناسب لتمكينهم من القيام بمسؤولياتهم على أكمل وجه. يمكن لجميع أعضاء مجلس الإدارة الحصول على مشورة وخدمات أمين السر وهو مسؤول عن ملاحظة الالتزام بإجراءات مجلس الإدارة وكذلك بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها.

تقع على عاتق مجلس الإدارة المسؤولية العامة عن نظام الرقابة الداخلية للمجموعة وعن فعاليتها. توجد لدى المجموعة إجراءات معتمدة ومستمرة لتحديد وتقييم وإدارة المخاطر الجوهرية التي تواجهها المجموعة، وتتم مراجعة هذه الإجراءات بصورة منتظمة من قبل المجلس. ينص نظام المجموعة للرقابة الداخلية على وجود تسلسل موثق قابل للمراجعة ويطبق على جميع عمليات المجموعة، وقد وضع هذا النظام لضمان فعالية وكفاءة العمليات والالتزام بجميع القوانين والأنظمة المعمول بها وهو يهدف إلى إدارة المخاطر لغرض تجنب حدوث أخطاء هامة أو خسائر أو عمليات احتيال..

29 القيمة العادلة للأدوات المالية

القيمة العادلة هي القيمة التي تمثل تقدير مبلغ النقد أو ما في حكمه الذي سيتم استلامه مقابل بيع موجود أو مبلغ النقد أو ما في حكمه الذي يتم دفعه لإطفاء أو تحويل مطلوب في معاملة منظمة بين بائع لديه الرغبة ومشتري لديه رغبة بتاريخ القياس.

إن أدوات أسهم حقوق الملكية المسعرة هي استثمارات تم تقييم قيمتها العادلة بإستخدام الأسعار المدرجة في الأسواق النشطة لأدوات مماثلة وأدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة هي استثمارات تم تقييم قيمتها العادلة بإستخدام مدخلات يمكن ملاحظتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

استثمارات المجموعة في الصكوك المحتفظ بها بالتكلفة المطفأة لديها قيم عادلة بإجمالي 4,310 مليون دولار أمريكي (2020: 4,671 مليون دولار أمريكي).

كما تتضمن الاستثمارات على أدوات أسهم حقوق الملكية غير المسعرة المدرجة بالقيمة العادلة من خلال حقوق الملكية والبالغة 34,950 ألف دولار أمريكي (2020: 57,197 ألف دولار أمريكي) وهي مدرجة بالتكلفة نظراً لعدم إمكانية إيجاد طرق بديلة مناسبة للحصول على قيمة عادلة موثوق بها لهذه الاستثمارات.

لا تختلف القيم العادلة لبنود الأدوات المالية الأخرى المدرجة في قائمة المركز المالي بشكل جوهري عن قيمها المدرجة المتضمنة في القوائم المالية الموحدة.

30 متطلبات صافي نسبة التمويل المستقر ومنهجية الحساب

يتم حساب صافي نسبة التمويل المستقر وفقاً لتوجيهات وحدة إدارة مخاطر السيولة، الصادرة عن مصرف البحرين المركزي، وهي نافذة اعتباراً من سنة 2019. يبلغ الحد الأدنى لنسبة صافي نسبه التمويل المستقر وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي 100٪. بلغ صافي نسبة التمويل الموحد المستقر للمجموعة 251٪ كما في 31 ديسمبر 2021.

ينبغي حساب نسبة صافي التمويل المستقر (كنسبة مئوية) على النحو التالي:

	القيم غير المرجحة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
البند	تاريخ استحقاق غير محدد ألف دولار أمريكي	أقل من 6 أشهر ألف دولار أمريكي	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة ألف دولار أمريكي	أكثر من سنة واحدة ألف دولار أمريكي	مجموع القيم الموزونة ألف دولار أمريكي
التمويل المستقر المتاح					
رأس المال					
رأس المال التنظيمي	1,879,017	-	-	252,172	2,131,189
أدوات رأسمالية أخرى	-	-	-	-	-
ودائع الأفراد وودائع عملاء الشركات الصغيرة:					
ودائع مستقرة	-	3,038,386	181,261	77,332	3,135,997
ودائع أقل استقرار	-	6,480,400	1,780,852	843,324	8,278,451
تمويل بالجملة:					
الودائع التشغيلية	-	128,179	9,240	-	68,710
تمويل بالجملة آخر	-	3,898,887	360,800	338,164	1,933,428
مطلوبات أخرى:					
صافي نسبة التمويل المستقر لالتزامات عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	-	-	-	-	-
جميع المطلوبات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	-	470,122	32,734	78,058	78,058
مجموع التمويل المستقر المتاح	1,879,017	14,015,974	2,364,887	1,589,050	15,625,833
التمويل المستقر المطلوب					
مجموع صافي نسبة التمويل المستقر للأصول السائلة عالية الجودة	4,390,764	2,668,718	-	-	42,524
ودائع محتفظ بها لدى مؤسسات مالية أخرى لأغراض تشغيلية	-	62,151	-	-	31,075
التمويلات والصكوك / الأوراق المالية المنتجة:					
التمويلات المنتجة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة حسب المستوى 1	-	24,624	1,747	50,271	53,607
التمويلات المنتجة للمؤسسات المالية المضمونة بالأصول السائلة عالية الجودة بغير المستوى 1 والتمويلات المنتجة غير المضمونة للمؤسسات المالية	-	779,834	50,604	249,988	392,265

30 متطلبات صافي نسبة التمويل المستقر ومنهجية الحساب (تتمة)

البند	القيم غير المرجحة (أي قبل تطبيق العوامل ذات الصلة)				
	تاريخ استحقاق غير محدد ألف دولار أمريكي	أقل من 6 أشهر ألف دولار أمريكي	أكثر من 6 أشهر وأقل من سنة واحدة ألف دولار أمريكي	أكثر من سنة واحدة ألف دولار أمريكي	مجموع القيم الموزونة ألف دولار أمريكي
التمويلات المنتجة لعملاء الشركات غير المالية والتمويلات لعملاء الأفراد والشركات الصغيرة والتمويلات للحكومات والبنوك المركزية ومؤسسات القطاع الخاص، ومنها تمويلات::					
بترجيح مخاطر أقل من أو يساوي 35٪ وفقاً لتوجيهات نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	-	2,954,494	2,073,771	-	2,514,132
تمويلات الرهن العقاري المنتجة، ومنها تمويلات:					
بترجيح مخاطر أقل من أو يساوي 35٪ وفقاً لتوجيهات نسبة كفاية رأس المال الصادر عن مصرف البحرين المركزي	-	-	-	1,751,249	1,138,312
الأوراق المالية / الصكوك غير المتعثرة في السداد ولا تعتبر مؤهلة كأصول سائلة عالية الجودة، بما في ذلك الأسهم المتداولة في البورصة	-	52,992	6,137	47,455	69,901
موجودات أخرى:					
السلع المتداولة الفعلية، بما في ذلك الذهب	5	-	-	-	4
الموجودات التي تم تسجيلها كهامش مبدئي لعقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية والمساهمات في صناديق المتعثرة في السداد (CCPs)	-	-	-	-	-
صافي نسبة التمويل المستقر لموجودات التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية	-	-	-	-	-
صافي نسبة التمويل المستقر لالتزامات عقود التحوط المتوافقة مع الشريعة الإسلامية قبل خصم أوجه تباين الهامش المسجل	-	-	-	-	-
جميع الموجودات الأخرى غير المدرجة ضمن الفئات المذكورة أعلاه	1,661,018	37,614	7,564	106,854	1,785,571
البنود غير المدرجة في الميزانية	3,735,779	-	-	-	186,789
مجموع التمويل المستقر المطلوب	9,787,566	6,580,427	2,139,823	2,205,817	6,214,180
نسبة صافي التمويل المستقر (٪)	٪19	٪213	٪111	٪72	٪251

31 إيرادات محظورة شرعاً

بلغت الإيرادات المحققة خلال السنة من معاملات محظورة شرعا 19 مليون دولار أمريكي (2020: 10 مليون دولار أمريكي) تم ترحيل هذه المبالغ إلى التبرعات الخيرية.

32 أرقام المقارنة

تم إعادة تصنيف بعض أرقام المقارنة للسنة السابقة لتتوافق مع العرض المطبق في السنة الحالية. لم تؤثر إعادة التصنيفات هذه على الدخل الموحد أو حقوق الملكية الموحدة المسجلة مسبقا.

معلومات إضافية حول القوائم المالية المرحلية الموحدة المختصرة

في 31 ديسمبر 2021

لقد انتشرت جائحة كوفيد - 19 في مختلف المناطق الجغرافية على الصعيد العالمي، مما تسبب في تعطيل الأعمال التجارية والأنشطة الاقتصادية. وقد أدت جائحة كوفيد - 19 إلى حدوث حالات عدم التيقن في البيئة الاقتصادية العالمية. وشهدت أسواق الأسهم والسلع الأساسية العالمية، وبالأخص قطاع الهيدروكربونات تقلبات جوهرية. وترتبط حالة عدم التيقن في التقدير مدى ومدة الركود الاقتصادي. ويشمل ذلك التقلبات في سوق رأس المال، وتدهور نوعية الائتمان للموجودات المالية، وتصعيد التحديات المتعلقة بإدارة السيولة. وفي هذا الصدد، اتخذت المجموعة مبادرات مختلفة لضمان حماية رأس مالها البشري بالإضافة إلى تقديم الخدمات دون انقطاع لقاعدة عملائها. وعلاوة على ذلك، اتبعت الممارسات الاحترازية الصارمة للحفاظ على مستويات كافية من السيولة وتخفيف التأثيرات المحتملة على قاعدة موجودات البنك. وعلاوة على ذلك، تراقب المجموعة بصورة نشطة التقدم المحرز لمثل هذه الجائحة وتأثيرها على عملياتها، مثل الخسائر المحتملة في الإيرادات والخسائر الائتمانية المتوقعة والعقود المحملة بالخسائر وما إلى ذلك.

في هذا الصدد، أعلنت السلطات المالية والنقدية، المحلية والدولية على حد سواء، عن إجراءات دعم مختلفة في جميع أنحاء العالم لمواجهة التأثيرات السلبية المحتملة للجائحة وتعويض هذا التباطؤ في الاقتصاديات. وبشكل أكثر تحديداً، قدم مصرف البحرين المركزي والحكومة حزمة التحفيز المالي التالية:

- تأجيل المدفوعات لمدة 6 أشهر للعملاء المؤهلين بدون فرض أية أرباح إضافية في سنة 2020؛
- اتفاقية إعادة الشراء بشروط ميسرة للبنوك المؤهلة بدون تكلفة أو بمعدل ربح بنسبة صفر بالمائة في سنة 2020؛
- خفض نسبة الاحتياطي النقدي من 5٪ إلى 3٪ للالتزامات غير الموضوعية؛
- خفض نسبة تغطية السيولة وصافي نسبة التمويل المستقر من 100٪ إلى 80٪؛
- السماح بإضافة أي تأثير إضافي على "حقوق الملكية"، من خسارة التعديل والخسائر الائتمانية المتوقعة بعد حسم أي دعم/ منحة، إلى حقوق الملكية لتحديد نسبة كفاية رأس المال خلال السنة المالية 2020 و2021. وبعد ذلك، سيتم إطفاؤها على مدى فترة ثلاث سنوات على أساس متساو؛ و
- تقديم الدعم للأعمال التجارية المحلية في شكل إعانة في فواتير المرافق ورواتب الموظفين لمدة ثلاثة أشهر.

الإفصاحات العامة الإضافية
وإفصاحات رأس المال التنظيمي

في 31 ديسمبر 2020

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2020

(غير مدققة)

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2021

1 هيكل رأس المال وملائمة رأس المال

تتمثل الأهداف الرئيسية لإدارة رأسمال المجموعة في ضمان امتثال المجموعة لمتطلبات رأس المال المفروضة خارجياً وبأن المجموعة تحتفظ بدرجات ائتمانية قوية ونسبة رأسمال عالية من أجل دعم أعمالها وزيادة الحد الأعلى للقيمة عند المساهمين.

تقوم المجموعة بإدارة هيكله رأسمالها وإجراء تعديلات عليه في ضوء التغيرات في ظروف أعمالها الاقتصادية وخصائص مخاطر أنشطتها. من أجل الحفاظ على هيكل رأس المال أو تعديله، يجوز للمجموعة تعديل مبالغ أرباح الأسهم المدفوعة للمساهمين أو إعادة رأس المال إلى المساهمين أو إصدار سندات رأسمالية.

يتكون هيكل رأسمال المجموعة بصورة رئيسية من رأسمالها المدفوع، بما في ذلك علاوة إصدار الأسهم والإحتياطيات. من الناحية التنظيمية، فإن المبلغ الجوهري لرأسمال المجموعة هو على هيئة قاعدة رأس المال فئة 1 كما تم تحديده من قبل مصرف البحرين المركزي، أي أن معظم رأس المال الموحد هو ذو طبيعة دائمة.

لتقييم متطلبات ملائمة رأسمالها وفقاً لمتطلبات مصرف البحرين المركزي، اعتمدت المجموعة الطريقة الموحدة لمخاطر الائتمان، وطريقة المؤشرات الأساسية للمخاطر التشغيلية وطريقة القياس الموحد لمخاطر السوق. لحساب ملائمة رأسمالها، تتبع المجموعة النهج المقبول المعتمد من قبل الدليل الإرشادي لمصرف البحرين المركزي. تقوم المجموعة بتوحيد جميع شركاتها التابعة لحساب نسبة ملائمة رأس المال. تسعى المجموعة جاهداً إلى الحفاظ على رأسمال وافر بصورة معقولة والذي يحقق التوازن بين إجراءات أعمالها والمتطلبات التنظيمية المنصوص عليها من قبل متطلبات مصرف البحرين المركزي لملائمة رأس المال كحد أدنى مقبول لدى ملائمة رأس المال.

الجدول – رقم 1 هيكلة رأس المال (الإفصاح العام – 1.3.12، 1.3.14)

يلخص الجدول التالي رأس المال المؤهل كما في:

	31 ديسمبر 2021		
	رأس المال الأسهم العادية فئة 1 ألف دولار أمريكي	رأس المال الإضافي فئة 1 ألف دولار أمريكي	رأس المال فئة 2 ألف دولار أمريكي
رأس المال فئة 1			
رأس المال الأسهم العادية فئة 1			
أسهم عادية صادرة ومدفوعة بالكامل	1,242,879	-	-
محسوم منها: أسهم الخزينة	15,655	-	-
احتياطي قانوني / إجباري	194,051	-	-
علاوة إصدار الأسهم	16,619	-	-
أرباح مبقاة	463,672	-	-
صافي الدخل الحالي	97,431	-	-
مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من أدوات مالية متاحة للبيع	5,114	-	-
مكاسب وخسائر ناتجة عن تحول العملات الأجنبية للشركات التابعة إلى عملة الشركة الأم	(940,728)	-	-
جميع الاحتياطيات الأخرى	2,487	-	-
مكاسب وخسائر غير محققة ناتجة من التقييم العادل لسندات أسهم حقوق الملكية	15,319	-	-
مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 قبل حقوق الأقلية	1,081,189	-	-
مجموع حقوق الأقلية في الشركات التابعة المصرفية التي تم إثباتها في حقوق الملكية لرأس المال الأسهم العادية فئة 1	337,335	-	-
مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية	1,418,524	-	-
الحسومات:			
الشهرة	43,376	-	-
الموجودات غير الملموسة بخلاف حقوق تقديم خدمات الرهن العقاري	32,650	-	-
الموجودات الضريبية المؤجلة	5,823	-	-
مجموع رأس المال الأسهم العادية فئة 1 بعد التعديلات التنظيمية أعلاه (رأس المال الأسهم العادية فئة 1د)	1,336,675	-	-
رأس المال الآخر (رأس المال الإضافي فئة 1 + رأس المال فئة 2)			
أدوات صادرة من قبل الشركة الأم		400,000	-
أدوات صادرة من قبل الشركات التابعة المصرفية لأطراف أخرى		32,347	93,673
إحتياطي إعادة تقييم الموجودات - عقارات وآلات ومعدات		-	52,290
مخصص خسارة التمويل العام		-	121,767
مجموع رأس المال المتوفر رأس المال الإضافي فئة 1 + رأس المال فئة 2		432,347	267,730
صافي رأس المال المتوفر بعد التعديلات التنظيمية قبل تطبيق فرق ضمان القرض		432,347	267,730
صافي رأس المال المتوفر بعد تطبيق فرق ضمان القرض	1,336,675	432,347	267,730
مجموع رأس المال فئة 1		1,769,022	
مجموع رأس المال			2,036,752

1 هيكل رأس المال وملائمة رأس المال (تتمة)

الجدول – رقم 2 متطلبات رأس المال لمختلف أنواع المخاطر (الإفصاح العام – 1.3.18، 1.3.19)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لمخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية كما في:

	31 ديسمبر 2021	
	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
مخاطر الائتمان	9,741,375	1,217,672
مخاطر السوق	1,353,200	169,150
المخاطر التشغيلية	1,967,880	245,985
مجموع التعرضات المرجحة للمخاطر	13,062,455	1,632,807
إحتياطي مخاطر الاستثمار (30٪ فقط)	18,840	2,355
إحتياطي معادلة الأرباح (30٪ فقط)	1,079	135
	13,042,536	1,630,317

الجدول – رقم 3 متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية (الإفصاح العام - 1.3.17)

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال حسب نوع عقود التمويل الإسلامية كما في:

	31 ديسمبر 2021	
عقود التمويل الإسلامية	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	3,673,690	459,211
التمويل بالمضاربة والمشاركة	1,084,433	135,554
إجارة منتهية بالتمليك	804,959	100,620
	5,563,082	695,385

الجدول – رقم 4 نسب ملائمة رأس المال (الإفصاح العام - 1.3.20 (أ))

يلخص الجدول التالي نسب ملائمة رأس المال لمجموع رأس المال ورأس المال فئة 1 كما في:

	31 ديسمبر 2021
نسبة مجموع رأس المال	15.62٪
نسبة رأس المال فئة 1	10.25٪

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2021

1 هيكل رأس المال وملائمة رأس المال (تتمة)

الجدول – رقم 5 نسب ملائمة رأس مال الشركات التابعة للمجموعة (الإفصاح العام – 1.3.20 (ب))

فيما يلي نسب ملائمة رأسمال الشركات التابعة للمجموعة التي تم إعدادها بناءً على متطلبات مصرف البحرين المركزي، والتي قد تختلف عن المتطلبات المحلية للدول التي تعمل فيها الشركات التابعة كما في:

	31 ديسمبر 2021	
	نسبة رأس المال فئة 1	نسبة مجموع رأس المال
بنك البركة الجزائري	٪23.04	٪24.83
بنك البركة الإسلامي *	٪21.26	٪22.96
بنك البركة تونس	٪21.09	٪22.08
بنك البركة مصر	٪33.07	٪33.93
بنك البركة لبنان	٪8.08	٪9.22
البنك الإسلامي الأردني	٪27.73	٪28.78
بنك البركة التركي للمشاركات	٪5.95	٪7.66
بنك البركة المحدود	٪17.95	٪18.34
بنك البركة السودان	٪9.14	٪11.14
بنك البركة سوريا	٪18.53	٪19.60
بنك التمويل والانماء	٪66.89	٪67.38

هذه النسب تمثل النسب الموحدة وإن بنك البركة باكستان لديه نسبة رأس المال فئة 1 تبلغ ٪13.89 ونسبة مجموع رأس المال ٪18.65

القيود القانونية المفروضة على رأس المال والدخل القابل للانتقال (الإفصاح العام – 1.3.6(ج))

لا توجد هناك أية قيود رئيسية على توزيع الأرباح من قبل الشركات التابعة إلى البنك. يجب تأكيد مثل هذه التوزيعات من خلال القنوات القانونية والتنظيمية المعمول بها في كل ولاية قضائية. يخضع رأس المال القابل للانتقال والاحتياطيات والأرصدة المعادلة من الشركات التابعة إلى الشركة الأم للقواعد والأنظمة المحلية. لا تخضع الشركة الأم لأية قيود لدعم شركاتها التابعة على هيئة ودائع أو رأسمال. مع ذلك، وكجزء من الإجراءات المتبعة لابد من الحصول على موافقة كتابية مسبقة من مصرف البحرين المركزي عند زيادة الاستثمارات في الشركات التابعة.

الجدول – رقم 6 توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية (الإفصاح العام – 1.3.10(ط))

يلخص الجدول التالي توزيع ملكية الأسهم حسب الجنسية/ التأسيس كما في :

	31 ديسمبر 2021
الجنسية/التأسيس	نسبة الملكية ٪
بحريني	٪26.12
سعودي	٪43.41
جزيرة كايمن	٪19.32
إمارتي	٪6.07
أخرى	٪5.08

2 إدارة المخاطر

تسعى المجموعة جاهداً إلى تعزيز وغرس أفضل ممارسات إدارة المخاطر في جميع أنحاء الشركات التابعة للمجموعة من خلال ضمان التنفيذ المتدبر لسياسات إدارة المخاطر والتي تشمل تحديد المخاطر وتقييمها وضوابط الحد منها ومتابعتها وإعداد تقارير بشأنها.

لدى إدارة مخاطر المجموعة الأهداف التالية:

أ ضمان تحديد المخاطر الرئيسية التي تواجه المجموعة وشركاتها التابعة وتقييمها ومراقبتها ومتابعتها وإعداد التقارير بشأنها بشكل فعال.

ب. توحيد إدارة المخاطر على نطاق المجموعة لتمكين المجموعة من تحقيق عائد معدل للمخاطر على رأس المال.

ج خلق ثقافة مهنية لإدارة المخاطر في جميع أنحاء المجموعة باتباع نهج حكيم ومنضبط للمخاطرة على أساس سياسات وعمليات وحدود شاملة على نطاق المجموعة.

د الاستثمار في التقنيات والنظم الرئيسية لدعم وتعزيز فعالية وكفاءة إدارة المخاطر.

هـ موظفين ذو مؤهلات مهنية وتدريب مستمر في المخاطر.

و ضمان الفصل الصارم بين الواجبات منضبط للوظائف والتسلسل الإداري بين الموظفين العاملين على المعاملات التجارية والموظفين المسئولين عن عملية مراجعة ومتابعة المخاطر التي تنطوي عليها الأعمال التجارية والعمليات.

ز الحفاظ على سياسات واضحة ومحدثه وموثقة بشكل جيد من خلال دليل سياسات إدارة المخاطر للمجموعة من قبل كل شركة من الشركات التابعة للمجموعة والتي تتضمن العمليات والإجراءات الموحدة للمجموعة بالإضافة إلى المتطلبات المحلية.

ح ضمان الالتزام التام بجميع أحكام الشريعة الإسلامية والمتطلبات القانونية والتوجيهات التنظيمية.

2 إدارة المخاطر (تتمة)

أ) مخاطر السيولة

تتضمن سياسة إدارة السيولة كحد أدنى ما يلي:

أ. يوضح مدى تقبل المجموعة للمخاطر السيولة ودرجة تحملها لتلك المخاطر.
ب. عملية شاملة لتحديد وقياس ومتابعة ومراقبة مخاطر السيولة.
ج. توجيهات واضحة بشأن تكوين ودور لجنة الموجودات والمطلوبات أو الأقسام الأخرى المسئولة عن إدارة السيولة.
د. العمليات والتقارير اللازمة لضمان متابعة استراتيجيات إدارة مخاطر السيولة والالتزام بها.
هـ. مقاييس السيولة لتحديد وقياس وتحليل مخاطر السيولة حسب مقتضى الحال مع مزيج الأعمال وتعقيدات وبيان المخاطر الخاصة بالبنك.
و. وضع إطار لتكوين الموجودات.
ز. مؤشرات الإنذار المبكر.
ح. استراتيجيات التمويل لتحقيق تنويع كافي، سواء في مصادر التمويل أو في تكوين الأصول السائلة.
ط. توجيهات فحص الضغط لتحليل تأثير سيناريوهات الضغط على وضع السيولة الموحد على نطاق المجموعة.
ي. خطة تمويل الطوارئ التي تحدد بوضوح استراتيجياتها لمعالجة نقص السيولة والتمويل.
ك. عمل حسابات دورية لتحديد مدى تمويل الشركات التابعة للموجودات الطويلة الأجل بالمطلوبات قصيرة الأجل؛
ل. إنشاء مقاييس لنسبة السيولة، على سبيل المثال معايير تمويل الموجودات الطويلة الأجل بالمطلوبات قصيرة الأجل لتوجيه إدارة السيولة وطريقة إحتساب مؤشرات السيولة؛
م. وضع حدود لدرجة التركزات التي تعتبر مقبولة. وذلك بما يلي:

1) ضمان تنويع مصادر التمويل حسب المصدر والهيكل الزمني، على سبيل المثال، التحوط ضد التركز من قبل الأفراد أو مجموعة من المودعين، وأنواع أدوات الودائع ومصادر الودائع في السوق والمصادر الجغرافية وفترة الإستحقاق وعملات الودائع. حيثما تحدث التركزات، فان الشركات التابعة للمجموعة تقوم بإدارة موجوداتها وبيان سيولتها لتقليل هذه المخاطر؛ و

2) وضع إجراءات نظامية لاستعادة مركز السيولة في حالة خسارة التمويل التي لا يمكن فيها تجنب مثل هذه التركيزات. بالإضافة إلى ذلك، يجب على الشركات التابعة إجراء تحليل لتأثير اعتمادها على تركز من تلك التركيزات.

ن. عمل مراجعة دورية لهيكل الودائع. يجب أن تتضمن المراجعة حجم وحركة مختلف أنواع الودائع المعروضة، وفترة إستحقاق توزيع الودائع وحصة الربح المدفوعة لكل نوع من أنواع الودائع وحصة الربح السائدة في السوق، والحدود المفروضة على الودائع طويلة الأجل والأموال العامة والودائع لغير المقيمين.

ص. تقييم عدم التوافق بالتزامن مع ارتباطات العملة التي تقوم بموجبها الشركات التابعة للمجموعة بإجراء تحليل منفصل لاستراتيجيتها لكل عملة على حدة وبناءً على ذلك، تضع حدود لحجم أوجه عدم التطابق في تدفقاتها النقدية على الآفاق الزمنية للعملات الأجنبية إجمالاً، و لكل عملة جوهرية على حدة، وتقوم بإجراء مراجعة بصورة منتظمة.

الجدول – رقم 7 نسب السيولة (الإفصاح العام – 1.3.37)

يلخص الجدول التالي نسب السيولة كما في:

	31 ديسمبر 2021
الموجودات قصيرة الأجل إلى المطلوبات قصيرة الأجل	٪71
الأصول السائلة إلى مجموع الموجودات	٪27

ب) مخاطر الإئتمان

السياسات الإئتمانية العامة والمبادئ التوجيهية

تلخص المبادئ التالية سياسات التمويل والإستثمار للمجموعة وتشكل الإطار المتبع في اتخاذ قرارات التمويل:

أ) سوف يتم تمديد التمويل عندما تكون المجموعة على ثقة بأن العميل سوف يقوم بسداد المبلغ على النحو المتفق عليه. ويستلزم ذلك معرفة دقيقة للعميل وفهم واضح للمخاطر الكامنة وراء طلبات الائتمان.
ب) يجب تمديد نطاق التمويل حيثما يكون هناك مصدرين واضحين على الأقل للسداد.
ج) يفضل عموماً بأن يتم سداد المبالغ من النقد المحقق من الدخل والأنشطة الإنتاجية أو الدخل المستمر للعميل.
د) يجب أن تكون المبالغ والأرباح/والأتعاب والأحكام الأخرى بموجب شروط السوق السائدة لأي تمويل مقترح مطابقة مع مفهوم نوعية المخاطر التي يتم التعهد بها.
هـ) يجب عموماً تمديد نطاق التمويل عندما تكون أولوية المجموعة مع باقي الدائنين متساوية أو أفضل من أي تمويل آخر.
و) يجب تنظيم التمويل بشكل مناسب مع الأخذ في الاعتبار الغرض من الائتمان ومصدر السداد.
ز) يجب تقييم احتياجات التمويل على أسس قائمة بذاتها وكذلك على أساس المحفظة لتقييم تأثيرها على إجمالي محفظة التمويل.
ح) يجب ضمان الامتثال لجميع القوانين المحلية السارية والتوجيهات التنظيمية في جميع الحالات.
ط) يجب أن تؤخذ في الاعتبار الآداب والمعايير الأخلاقية في جميع قرارات التمويل.

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

الجدول – رقم 8 إجمالي التعرضات الممولة والغير ممولة (الإفصاح العام – 1.3.23(أ))

يتم تمويل موجودات المجموعة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار بالإضافة إلى رأس المال والحسابات الجارية للمجموعة (الذاتية). تختلف نسبة التمويل لكل شركة تابعة للمجموعة بناءً على شروط السوق والقوانين والأنظمة القابلة للتطبيق. ولكن على مستوى المجموعة تمثل نسبة التمويل الذاتي 46٪ ويمثل حقوق حاملي حسابات الإستثمار 54٪.

يلخص الجدول التالي إجمالي مبلغ التعرضات الائتمانية الممولة والغير ممولة وإجمالي متوسط التعرضات الممولة والغير ممولة كما في:

	31 ديسمبر 2021				
	ممول ذاتياً		ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار		المجموع
	مجموع إجمالي التعرض الائتماني ألف دولار أمريكي	* إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الإئتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	مجموع إجمالي التعرض الائتماني ألف دولار أمريكي	* إجمالي متوسط التعرض لمخاطر الإئتمان على مدى السنة ألف دولار أمريكي	إجمالي الممول ذاتياً والممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار ألف دولار أمريكي
التعرضات الممولة					
ذمم مدينة	2,225,264	2,382,674	8,770,808	9,176,597	10,996,072
التمويل بالمضاربة والمشاركة	1,424,597	1,444,792	2,198,718	2,142,312	3,623,315
استثمارات	2,552,635	2,588,630	1,920,014	1,850,031	4,472,649
إجارة منتهية بالتمليك	583,568	563,910	1,435,232	1,351,208	2,018,800
موجودات أخرى	126,567	156,069	183,312	206,112	309,879
التعرضات غير الممولة					
ارتباطات والتزامات محتملة	4,179,769	4,183,823	-	-	4,179,769
	11,092,400		14,508,084		25,600,484

*يتم احتساب متوسط الأرصدة بناءً على أرصدة نهاية الربع.

الجدول – رقم 9 التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الممولة (الإفصاح العام – 1.3.23(ب))

يلخص الجدول التالي التوزيع الجغرافي لإجمالي التعرضات الممولة كما في 31 ديسمبر 2021، موزعة حسب المناطق الهامة حسب أنواع التعرضات الائتمانية الرئيسية:

	ممول ذاتياً						ممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار					ممول ذاتياً وممول من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار المجموع
	الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	الشرق الأوسط ألف دولار أمريكي	شمال أفريقيا ألف دولار أمريكي	أوروبا ألف دولار أمريكي	أخرى ألف دولار أمريكي	المجموع ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
ذمم مدينة	1,038,874	541,021	494,523	150,846	2,225,264	4,586,085	492,712	3,378,131	313,880	8,770,808	10,996,072
التمويل بالمضاربة	829,464	73,299	275,440	246,394	1,424,597	1,744,892	31,594	-	422,232	2,198,718	3,623,315
إستثمارات	945,265	23,455	1,256,346	327,569	2,552,635	1,780,593	8,381	-	131,040	1,920,014	4,472,649
إجارة منتهية بالتمليك	296,633	246,418	39,708	809	583,568	1,263,532	146,726	22,041	2,933	1,435,232	2,018,800
موجودات أخرى	90,248	14,759	10,263	11,297	126,567	161,356	6,646	7,350	7,960	183,312	309,879
	3,200,484	898,952	2,076,280	736,915	6,912,631	9,536,458	686,059	3,407,522	878,045	14,508,084	21,420,715

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

الجدول – رقم 10 التعرضات حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام – 1.3.23(ج))

يلخص الجدول التالي توزيع التعرض الممول والغير ممول حسب نوع الطرف الآخر مقسم حسب أنواع التعرضات الائتمانية الرئيسية كما في 31 ديسمبر 2021:

	التعرضات الممولة										التعرضات الغير ممولة		التعرضات الممولة وغير ممولة	
	ذمم مدينة		التمويل بالمضاربة والمشاركة		استثمارات		إجارة منتهية بالتمليك		موجودات أخرى		إرتباطات واحتمالات		المجموع	
	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار	ذاتي	حقوق حاملي حسابات الإستثمار
	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي	ألف دولار أمريكي
مطالبات الحكومة	369,784	1,252,928	339,400	1,458,068	2,237,039	1,662,056	26,536	8,851	-	-	148,301	-	3,121,060	4,381,903
مطالبات على منظمات دولية	-	-	-	-	2,122	7,075	-	-	-	-	-	-	2,122	7,075
مطالبات على بنوك التنمية المتعددة الأطراف	-	7,844	52,870	1,651	-	-	619	2,627	-	-	-	-	53,489	12,122
مطالبات على البنوك	189,845	261,306	442,170	188,954	132,176	16,401	1,209	759	-	-	639,087	-	1,404,487	467,420
مطالبات على الشركات	655,517	4,480,387	530,535	139,753	37,494	14,990	198,022	482,991	-	-	2,567,570	-	3,989,138	5,118,121
مطالبات على الأفراد	689,683	1,911,901	-	145,589	-	-	18,539	4,152	-	-	711,648	-	1,419,870	2,061,642
رهن عقاري	221,682	734,930	-	-	-	-	338,643	925,345	-	-	92,061	-	652,386	1,660,275
ذمم مدينة فات موعد إستحقاقها	98,753	121,512	3,913	20,762	-	-	-	10,507	-	-	1,815	-	104,481	152,781
استثمارات أسهم حقوق الملكية	-	-	-	-	62,463	81,447	-	-	-	-	-	-	62,463	81,447
استثمارات في الصناديق الاستثمارية	-	-	-	-	36,902	5,241	-	-	-	-	-	-	36,902	5,241
الإقراض المتخصص	-	-	55,709	243,941	-	-	-	-	-	-	19,287	-	74,996	243,941
موجودات أخرى	-	-	-	-	44,439	132,804	-	-	126,567	183,312	-	-	171,006	316,116
المجموع	2,225,264	8,770,808	1,424,597	2,198,718	2,552,635	1,920,014	583,568	1,435,232	126,567	183,312	4,179,769	-	11,092,400	14,508,084

التعرضات الائتمانية الكبيرة (الإفصاح العام – 1.3.23(و))

تتبع المجموعة توجيهات مصرف البحرين المركزي فيما يتعلق بتحديد وقياس التعرضات الكبيرة على المستوى الموحد كما هو منصوص عليه في أنظمة مصرف البحرين المركزي للمصارف الإسلامية.

لا توجد هناك تعرضات كبيرة للأطراف الفردية حيث لا تتعدى هذه التعرضات حد المدين الفردي وهو 15٪ الذي يؤهل لمرجح المخاطر الإضافية وفقاً لتوجيهات مصرف البحرين المركزي.

عقود التمويل الإسلامية والمخصصات المتعثرة والفائت موعد استحقاقها (الإفصاح العام – 1.3.22(أ))

تمثل عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها الأقساط التي لم يتم استلامها بتاريخ السداد التعاقدي. تعتبر المجموعة عقود التمويل الإسلامية المتعثرة هي العقود المتأخرة عن السداد لفترة 90 يوماً أو أكثر. تودع هذه التعرضات على أساس غير مستحق مع إثبات الدخل بالحد الذي يتم فيه استلامه فعلياً. تتبع المجموعة سياسة مفادها أنه عندما التعرض متأخراً عن السداد لفترة 90 يوماً أو أكثر، فأنها تعتبر التسهيلات التمويلية المقدمة بأكملها متأخرة عن السداد، وليس فقط الأقساط/والمدفوعات المتأخرة عن السداد.

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

الجدول – رقم 11 نوعية إئتمان عقود التمويل الإسلامية حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام – 1.3.23(ج) و1.3.24 (ب))

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة ولم يحن موعد استحقاقها والغير متعثرة والتحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة المفصح عنها حسب نوع الطرف الأخر كما في 31 ديسمبر 2021:

	المجموع ألف دولار أمريكي	لم يحن موعد إستحقاقها وغير متعثرة ألف دولار أمريكي	فات موعد إستحقاقها ولكنها منتجة ألف دولار أمريكي	عقود التمويل الإسلامية المتعثرة ألف دولار أمريكي	التحليل الزمني لعقود التمويل الإسلامية المتعثرة		
					يوماً إلى 90 سنة واحدة ألف دولار أمريكي	سنة واحدة إلى 3 سنوات ألف دولار أمريكي	أكثر من 3 سنوات ألف دولار أمريكي
حكومات	1,834,937	1,806,877	23,320	4,740	4,740	-	-
بنوك	3,045,580	3,036,011	-	9,569	9,569	-	-
شركات استثمارية	3,588	264	643	2,681	-	2,087	594
شركات	7,875,063	6,644,777	566,308	663,978	285,227	261,449	117,302
أفراد	3,114,217	2,880,691	39,235	194,291	94,488	41,729	58,074
	15,873,385	14,368,620	629,506	875,259	394,024	305,265	175,970

الجدول – رقم 12 مخصصات محددة حسب نوع الطرف الآخر (الإفصاح العام – 1.3.23(ج) و1.3.24 (د))

يلخص الجدول التالي مجموع الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 3 المفصح عنها حسب نوع الطرف الأخر كما في 31 ديسمبر 2021:

	الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 3					
	الرصيد الإفتتاحي ألف دولار أمريكي	التكاليف خلال السنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المستردة خلال السنة ألف دولار أمريكي	المبالغ المشطوبة خلال السنة ألف دولار أمريكي	تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى - صافي ألف دولار أمريكي	الرصيد في نهاية السنة ألف دولار أمريكي
بنوك	326	10,121	-	-	(162)	10,285
شركات استثمارية	-	2,975	(5,883)	-	(1,307)	(4,215)
شركات	427,183	223,126	(66,221)	(52,378)	(92,420)	439,290
أفراد	89,770	508	(6,782)	(506)	12,094	95,084
	517,279	236,730	(78,886)	(52,884)	(81,795)	540,444

الجدول – رقم 13 الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلتين 1 و2 (الإفصاح العام – 1.3.23(ج) و1.3.24 (د))

يلخص الجدول التالي الحركة في الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلتين 1 و2 خلال نهاية السنة:

	31 ديسمبر 2021 ألف دولار أمريكي
الرصيد الافتتاحي	274,362
التكاليف خلال السنة	91,995
تحويلات صرف العملات الأجنبية/ أخرى	9,938
الرصيد في نهاية السنة	376,295

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ب) مخاطر الإئتمان (تتمة)

الجدول – رقم 14 عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة والمخصصات حسب المناطق الجغرافية (الإفصاح العام – 1.3.23(ط) و1.3.24 (ج))

يلخص الجدول التالي مجموع عقود التمويل الإسلامية الفائت موعد استحقاقها والمتعثرة والمخصصات المفصح عنها حسب المنطقة الجغرافية كما في:

	31 ديسمبر 2021		
	عقود تمويل إسلامية فات موعد إستحقاقها ومتعثرة ألف دولار أمريكي	الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلة 3 ألف دولار أمريكي	الخسائر الائتمانية المتوقعة للمرحلتين 1 و2 ألف دولار أمريكي
الشرق الأوسط	402,512	200,263	241,251
شمال أفريقيا	229,883	75,880	20,248
أوروبا	768,140	209,202	107,657
أخرى	104,230	55,099	7,139
	1,504,765	540,444	376,295

الجدول – رقم 15 عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها (الإفصاح العام – 1.3.23(ي))

	31 ديسمبر 2021 ألف دولار أمريكي
عقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها	568,624

لا يوجد هناك تأثير جوهري لعقود التمويل الإسلامية المعاد تفاوضها على المخصصات وكذلك الأرباح الحالية والمستقبلية. بالإضافة إلى ذلك، فإن حجم أنشطة إعادة الهيكلة غير جوهرية. تم إعادة تفاوض على هذه التسهيلات بصورة أساسية للدخول في عقود جديدة لفترة مختلفة أو الربح أو تعزيز الضمانات.

أخرى (الإفصاح العام – 1.3.23(ك) و(ط) والإفصاح العام 1.3.25-(ب) و(ج))

ليس لدى المجموعة التزامات جوهرية تتعلق بمعاملة اللجوء.

لم تفرض المجموعة غرامات مادية على عملائها نتيجة للتعثر في السداد.

لا تستخدم المجموعة الرهونات والضمانات المؤهلة لتحليل مخاطر ائتمانها.

الجدول – رقم 16 إئتمان الطرف الآخر (الإفصاح العام – 1.3.26 (ب))

يلخص الجدول التالي تعرض مخاطر إئتمان الطرف الآخر المضمونة من قبل الرهن بعد تطبيق فرق ضمان القرض كما في:

	31 ديسمبر 2021 ألف دولار أمريكي
إجمالي القيمة العادلة الموجبة للعقود	21,110,836
مكافآت المقاصة	-
مقاصة تعرض الإئتمان الحالي	21,110,836
الرهن المحتفظ به:	
نقدي	581,776
أخرى	1,363,235
عقارات	2,951,205
	4,896,216

ستكون الاستفادة من الضمانات على أساس كل عميل على حدة وسوف تقتصر على التعرض الكلي للعميل.

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق

تتضمن مخاطر السوق على حصة الربح ومخاطر التعويض التجاري ومخاطر أسعار الأسهم ومخاطر معدلات صرف العملات الأجنبية. وضعت إدارة المجموعة حدوداً لمستويات المخاطر التي يمكن تقبلها. ويتم مراقبة الالتزام بهذه الحدود من قبل الإدارة المحلية على مستوى الشركة التابعة.

الجدول – رقم 17 متطلبات رأس مال مخاطر السوق (الإفصاح العام – 1.3.27 (ب))

يلخص الجدول التالي متطلبات رأس المال لكل فئة من فئات مخاطر السوق كما في:

	31 ديسمبر 2021	
	مخاطر مركز الأسهم ألف دولار أمريكي	مخاطر صرف ألف دولار أمريكي العملات الأجنبية
التعرض المرجح للمخاطر	-	1,353,200
متطلبات رأس المال (12.5٪)	-	169,150
القيمة القصوى للتعرض المرجح للمخاطر	-	1,979,488
القيمة الأدنى للتعرض المرجح للمخاطر	-	1,249,725

مخاطر معدل الربح

مخاطر معدل الربح هي مخاطر تكبد المجموعة لخسارة مالية نتيجة لعدم تطابق في حصة الربح على موجودات المجموعة وحقوق حاملي حسابات الإستثمار. إن توزيع الربح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار هو بناءً على إتفاقيات تقاسم الأرباح. ولذلك، فإن المجموعة لا تخضع لأي مخاطر معدل ربح جوهرية.

مخاطر التعويض التجاري

تتعرض المجموعة لمخاطر التعويض التجاري عندما تكون معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الاستثمار أقل من معدلات ربح السوق. قامت المجموعة جزئياً بتقليل هذه المخاطر من خلال وضع احتياطيات سيتم إستخدامها في حالة انخفاض معدلات ربح حقوق حاملي حسابات الاستثمار. يتم صيغة وتنفيذ سياسات وإجراءات مخاطر التعويض التجاري على مستوى الشركة التابعة.

مخاطر أسعار الأسهم

مخاطر أسعار الأسهم هي مخاطر انخفاض القيم العادلة لأسهم حقوق الملكية نتيجة للتغيرات في مستويات مؤشرات الأسهم وقيمة كل سهم على حده. تنتج مخاطر أسعار الأسهم من محفظة إستثمار المجموعة.

تم الاحتفاظ بالاستثمارات في أسهم حقوق الملكية المدرجة بالقيمة العادلة ضمن الحقوق والاستثمارات العقارية لأغراض تحقيق مكاسب رأسمالية.

الجدول – رقم 18 استثمارات في الدفتر المصرفي (الإفصاح العام – 1.3.31 (ب) و(ج) و(و))

يلخص الجدول التالي مجموع ومتوسط إجمالي تعرض الهياكل التمويلية المبنية على الحقوق حسب أنواع عقود التمويل والاستثمارات كما في 31 ديسمبر 2021:

	مجموع إجمالي التعرض ألف دولار أمريكي	متوسط إجمالي التعرض على السنة ألف دولار أمريكي	محتفظة بها علناً ألف دولار أمريكي	محتفظة بها بشكل خاص ألف دولار أمريكي	متطلبات رأس المال ألف دولار أمريكي
صكوك وبنود مشابهة	4,102,509	4,028,193	3,417,978	684,531	83,544
استثمارات أسهم حقوق الملكية	161,167	205,632	103,891	57,276	20,146
صناديق مدارة	22,206	17,670	14,528	7,678	2,776
	4,285,882	4,251,494	3,536,397	749,485	106,466

2 إدارة المخاطر (تتمة)

ج) مخاطر السوق (تتمة)

الجدول – رقم 19 مكاسب أو خسائر أسهم حقوق الملكية في الدفتر المصرفي (الإفصاح العام – 1.3.31 (د) و(هـ))

يلخص الجدول التالي المكاسب أو الخسائر المتراكمة المحققة والغير محققة خلال السنة المنتهية في:

	31 ديسمبر 2021 ألف دولار أمريكي
مكاسب متراكمة محققة ناتجة من مبيعات أو تصفيات في سنة تقديم التقرير المالي	1,906
مجموع الخسائر الغير محققة المثبتة في القائمة الموحدة للمركز المالي ولكن ليس من خلال القائمة الموحدة للدخل	2,400

مخاطر صرف العملات الأجنبية

تنتج مخاطر صرف العملات الأجنبية من الحركة في معدلات الصرف على مدى فترة من الزمن. يتم مراقبة المراكز على أساس منتظم لضمان الاحتفاظ بالمراكز ضمن الحدود المعتمدة.

د) المخاطر التشغيلية

المخاطر التشغيلية هي مخاطر الخسائر الناتجة عن عدم ملائمة أو فشل العمليات الداخلية والخطأ البشري والأنظمة أو الأحداث الخارجية. ويتضمن هذا التعريف المخاطر القانونية، ولكن بإستثناء المخاطر الإستراتيجية ومخاطر السمعة.

الجدول – رقم 20 التعرض للمخاطر التشغيلية (الإفصاح العام – 1.3.30 (أ) و(ب) و(ج))

يلخص الجدول أدناه كمية التعرضات الخاضعة لأسلوب المؤشر الأساسي للمخاطر التشغيلية ومتطلبات رأس المال ذات الصلة:

	إجمالي الدخل		
	2021 **ألف دولار أمريكي**	2020 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي
مجموع إجمالي الدخل	**1,041,462**	1,139,749	967,397

	2021
مؤشرات المخاطر التشغيلية	
متوسط إجمالي الدخل (ألف دولار أمريكي)	**1,049,536**
المضاعف	**٪12.5**
الجزء المؤهل لغرض الحساب	**13,119,200** **٪15**
إجمالي التعرض المرجح للمخاطر التشغيلية (ألف دولار أمريكي)	**1,967,880**

ليس لدى المجموعة أية التزامات محتملة قانونية جوهرية بما في ذلك إجراءات قانونية قيد التنفيذ.

تتضمن إرشادات المجموعة الأقسام التالية: (1) مدى تقبل المجموعة للمخاطر التشغيلية، (2) إدارة المخاطر التشغيلية – الهيكل والأنظمة، (3) تقييم المخاطر والرقابة (4) التدقيق الداخلي (5) المخاطر التشغيلية وبازل (11) (6) المخاطر التشغيلية لمتطلبات رأس المال.

يتم تعريف المخاطر التشغيلية للمجموعة على أنها مستوى المخاطر الذي تختار المجموعة قبولها ضمن فئات مخاطرها المحددة. تقاس المخاطر التشغيلية من حيث التأثير (الخسارة المباشرة) واحتمال حدوثها.

كما تحدد السياسة هيكل إدارة المخاطر التشغيلية وأدوار جميع الموظفين المرتبطين بالمخاطر التشغيلية. إن أهم الأدوار الوظيفية المحددة هي كالتالي:

- لجنة إدارة المخاطر
- رئيس إدارة المخاطر والائتمان
- رئيس مخاطر العمليات والسيولة والسوق
- أقسام مختلفة

2 إدارة المخاطر (تتمة)

د) المخاطر التشغيلية (تتمة)

إن عملية التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة تعتبر جزءاً هاماً لإطار عمل المخاطر التشغيلية للمجموعة. ومن المقترح أن يتم عملها سنوياً من قبل قسم إدارة المخاطر بالتنسيق مع قسم التدقيق الداخلي. وبالإضافة إلى ذلك، كما يجب عمل التقييم على أساس شدة المخاطر المحددة المتبقية من خلال مراجعة قسم التدقيق الداخلي.

إن العمليات الرئيسية المحددة في التقييم الذاتي لمخاطر الرقابة هي:

- عملية تحديد المخاطر والرقابة
- قياس تعرضات المخاطر التشغيلية
- تحديد تعرضات المخاطر غير المقبولة
- خطط عمل المخاطر

سيخضع إطار عمل المخاطر التشغيلية لمراجعة دورية من قبل التدقيق الداخلي.

3 حوكمة الشركات

ميثاق قواعد السلوك وأخلاقيات العمل لأعضاء مجلس الإدارة

الغرض:

تتمثل الأهداف الرئيسية للميثاق التالي لقواعد السلوك وأخلاقيات العمل (الميثاق) في تمكين كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة بالمجموعة التركيز على المخاطر الأخلاقية ومساعدتهم على تحديد المسائل الأخلاقية والتعامل معها وتوفير آليات لرصد الممارسات الغير أخلاقية وتعزيز ثقافة عمل الأمانة والمسائلة ضمن المجموعة.

تضارب المصالح:

يجب على كل عضو من أعضاء مجلس إدارة تجنب أي حالة قد تؤدي للتضارب بين مصلحته الشخصية ومصالح المجموعة. وأي حالة قد تؤدي لتضارب المصالح يجب الإفصاح عنها فوراً سواء كتابياً قبل اجتماع مجلس الإدارة أو شفهياً خلال الاجتماع. ويمتنع العضو المعني عن المشاركة في أي نقاش أو اتخاذ قرار بشأن المسائل التي بها تضارب في المصالح. ويمكن أن يحدث تضارب المصالح عندما تكون مصلحة العضو متضاربة أو تبدو أنها متضاربة مع مصلحة المجموعة. كما يمكن أن ينتج تضارب المصالح عندما يستلم العضو أو أحد أفراد عائلته المباشرة أي فوائد شخصية نتيجة لمنصبه كعضو مجلس إدارة في المجموعة. الحالات التالية هي الحالات الشائعة لتضارب المصالح التي يجب تجنبها، ولكنها لا تقتصر على ما يلي:

1. الدخول في أي أنشطة قد تتعارض مع مصالح المجموعة أو تعطل أو تعيق موقف المجموعة مع أي شخص أو جهة المجموعة بصدد التعامل معها أو على وشك التعاقد معها.
2. قبول التعويض (بأي شكل من أشكال) عن الخدمات التي تؤدي فيما يتعلق بالمجموعة ومن أي جهة أخرى بخلاف المجموعة.
3. قبول العضو أو أي فرد من أفراد عائلته الهدايا من أشخاص أو جهات تتعامل مع المجموعة أو يتعاملون معها بحيث يمكن أن ينتج قبول هذه الهدايا نوع من الالتزام مما قد يؤدي لتضارب محتمل في المصالح.
4. استخدام موجودات المجموعة أو موظفيها أو معلوماتها للمصلحة الشخصية دون الحصول على موافقة مسبقة من مجلس الإدارة.

السرية

تتضمن المعلومات السرية على جميع المعلومات الغير معلن عنها علناً المتعلقة بالمجموعة، سواء في مكتوبة أو شفوية. أعضاء مجلس الإدارة ملزمون بشكل دائم بالحفاظ على سرية المعلومات التي أسندت إليهم مباشرةً من قبل المجموعة أو من أي جهة أخرى وفرت لهم هذه المعلومات بصفتهم أعضاء مجلس الإدارة. ويجوز للعضو الإفصاح عن المعلومات السرية عند طلب القانون.

الالتزام بالقوانين والتشريعات:

يمتثل أعضاء مجلس الإدارة ملزمون في جميع الأوقات بالقوانين والتشريعات التي تنطبق على المجموعة بما في ذلك قوانين التداول الداخلي.

3 حوكمة الشركات (تتمة)

المكافآت

تقدم المجموعة حوافز لأعضاء مجلس إداراتها والمدراء التنفيذيين والإدارة العليا وأعضاء هيئة الرقابة الشرعية وفقاً لسياسات وإجراءات المكافآت المعتمدة من قبل المجلس. تربط هذه السياسة الحوافز ببرنامج تقييم الأداء. تفصل سياسة حوكمة الشركات للمجموعة تقييم أداء أعضاء المجلس.

يلخص الجدول التالي مكافآت أعضاء مجلس إدارة المجموعة وأعضاء اللجنة الشرعية والرئيس والرئيسي التنفيذي ونائب الرئيس التنفيذي ورؤساء الإدارات في مقر المجموعة خلال السنة المنتهية في:

	31 ديسمبر 2021 ألف دولار أمريكي
مكافآت أعضاء مجلس الإدارة	1,500
الإدارة التنفيذية	
الرواتب والمكافآت الأخرى، بما في ذلك علاوات الاجتماعات	6,187
الأتعاب	191
المكافآت	-
المزايا العينية	698
	7,076
أتعاب ومكافآت أعضاء اللجنة الشرعية	207
	8,783

الشكاوى

لقد قامت المجموعة بتطبيق نهجاً إعلامياً خاصة لضمان بأن جميع منتسبي المجموعة يتم توجيههم بصورة جيدة من خلال الإدارة. تقوم وسائل الإعلام المتعاقد معها بمراقبة وكشف أية أخبار أو شكاوي تتعلق بالمجموعة وتلفت انتباه الإدارة التنفيذية للمجموعة بذلك.

معاملات مع أطراف ذات علاقة

تخضع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة لسياسة حوكمة الشركات للمجموعة واللوائح والتشريعات لكل شركة من الشركات التابعة بصورة فردية. يتم إجراء جميع المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة دون شروط تفضيلية.

مدققي الحسابات الخارجيين

لقد واصلت لجنة مجلس الإدارة للتدقيق مراجعة الأعمال التي يقوم بها مدققو الحسابات الخارجيين خلال السنة، وبالأخص تقديم التقارير في الوقت المناسب وجودة العمل والأتعاب ذات الصلة. بشكل عام تعتقد لجنة التدقيق بأن الأعمال التي يقوم بها مدققو الحسابات الخارجيين تتم على مستوى عالٍ من الكفاءة، وبأن الأتعاب ذات الصلة معقولة ولذلك أوصت اللجنة مجلس الإدارة والجمعية العمومية السنوية بإعادة تعيين مدققي الحساباتً الخارجيين كمدقق للسنة المالية 2021. ولقد وافقت الجمعية العمومية على إعادة تعيين مدققي الحسابات الخارجيين للسنة المالية 2021 بتاريخ 25 مارس 2021 مع أخذ الموافقات التنظيمية ذات الصلة.

بالنسبة لسنة 2021، بلغت أتعاب خدمات التدقيق السنوية والربع السنوية 333,938 دولار أمريكي وبلغت أتعاب التصديق الأخرى 167,109 دولار أمريكي.

الإفصاحات العامة الإضافية

31 ديسمبر 2021

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار

تتعرض المجموعة لبعض من مخاطر السعر على الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار. يتطلب مصرف البحرين المركزي من المجموعة الاحتفاظ برأس المال لتغطية مخاطر السعر الناتجة عن 30٪ من الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الإستثمار على أساس تناسبي.

تستثمر المجموعة أموالها الخاصة بشكل منفصل أو بشكل مشترك مع المبالغ المستلمة من حقوق حاملي حسابات الاستثمار. تدار تلك الأموال وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية ويتم تطبيق معايير الحيطة في سياق إدارة المحافظ ككل من أجل تمكين المجموعة من ممارسة مسئولياتها. تم تخويل المجموعة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لاستثمار الأموال على أساس الدخول في معاملات المضاربة والمرابحة والسلم والإجارة والأشكال الأخرى من العقود بطريقة تراها المجموعة مناسبة من دون وضع أي قيود فيما يتعلق بالمكان والكيفية ولأي غرض يجب أن تستثمر تلك الأموال. إن حسابات الاستثمار تلك هي متاحة لمختلف أنواع العملاء والمستثمرين بدءاً من الخدمات المصرفية للأفراد إلى الخدمات المصرفية للشركات.

يتم مراقبة تكوين وخصائص وتنويع وتركز المحافظ ضمن الحدود المخاطر والمؤشرات المناسبة المفصلة في سياسات المجموعة المتعلقة بمخاطر الائتمان ومخاطر السيولة وسياسات المخاطر الأخرى للمجموعة. تتمثل الأهداف الاستراتيجية لاستثمارات الأموال فيما يلي:

ب) العوائد المستهدفة؛
ج) الالتزام بسياسة الائتمان والاستثمار والخطة الأعمال العامة؛
د) محفظة متنوعة.

يتم استثمار الأموال في التمويل التجاري أو التمويل الاستهلاكي المتوافق مع الشريعة الإسلامية وكذلك في الاستثمارات القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل والطويلة الأجل باستثناء الاستثمارات الاستراتيجية. يتم تنفيذ عملية العناية الواجبة المتوافقة مع توجيهات الأعمال التجارية وسياسة المخاطر التي وضعتها للمجموعة بعد خصم الاحتياطيات الإلزامية وعمل مخصص لمتطلبات السيولة القصيرة الآجل.

بموجب جميع الترتيبات المذكورة أعلاه تستطيع المجموعة مزج أموال حاملي حسابات الاستثمار مع أموالها الخاصة (الممولة ذاتياً). تصنف بعض الموجودات منذ إنشائها بشكل حصري كتمويل ذاتي من قبل المجموعة.

تستند حصة المجموعة كمضارب نظير إدارتها لحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحصتهم في الدخل بناءً على بنود وشروط الاتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم استثمار الأموال بطرق إسلامية للتمويل والاستثمارات بما في ذلك المرابحة والمشاركة والمضاربة والإجارة. لا توجد أية تسميات منفصلة لمدراء المحافظ ومستشاري الاستثمار والأمناء. يتم إدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار على مستويات الشركة التابعة من قبل الإدارات المعنية.

تحسب حصة المستثمرين من الدخل على أساس الدخل الناتج من حسابات الاستثمار المشتركة بعد خصم المصروفات المتعلقة بوعاء الاستثمار "حصة المضارب". تشتمل مصروفات المضارب على جميع المصروفات التي تكبدتها المجموعة، بما في ذلك المخصصات المعينة، ولكن باستثناء تكلفة الموظفين والاستهلاك. يتم خصم "حصة المضارب" للمجموعة من حصة المستثمرين من الدخل قبل توزيع هذا الدخل. في بعض الحالات، لا يتم احتساب دخل على حقوق حاملي حسابات الاستثمار التي تم سحبها قبل تاريخ استحقاقها، ويمكن أن تخضع للرسوم. تختلف هذه الممارسة لكل شركة تابعة استناداً إلى نموذج الأعمال التجارية وممارسات السوق المحلية ومتطلبات الحيطة لكل شركة تابعة.

إن الأساس المستخدم من قبل المجموعة للحصول على حصة حاملي حسابات الاستثمار من الدخل يختلف لكل شركة تابعة استناداً إلى نموذج الأعمال التجارية وممارسات السوق المحلية ومتطلبات الحيطة لكل شركة تابعة.

الجدول – رقم 21 حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام – 1.3.33 (أ) و(ب) و(ج))

يلخص الجدول التالي تقسيم حقوق حاملي حسابات الاستثمار وعائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في:

	31 ديسمبر 2021 ألف دولار أمريكي
حقوق حاملي حسابات الاستثمار– البنوك	741,645
حقوق حاملي حسابات الاستثمار – غير البنوك	14,789,182
احتياطي معادلة الأرباح – البنوك	173
احتياطي معادلة الأرباح – غير البنوك	3,424
احتياطي مخاطر الاستثمار – البنوك	3,027
احتياطي مخاطر الاستثمار– غير البنوك	59,773
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة العائدة إلى حقوق حاملي حسابات الاستثمار	2,183
	15,599,407

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

الجدول – رقم 22 العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام – 1.3.33 (د))

	31 ديسمبر 2021 ٪
العائد على متوسط حقوق حاملي حسابات الإستثمار	6.9
العائد على متوسط موجودات حاملي حسابات الإستثمار	4.6

الجدول – رقم 23 النسبة حسب نوع حقوق حاملي حسابات الإستثمار (الإفصاح العام – 1.3.33 (ز))

	31 ديسمبر 2021 ٪
حقوق حاملي حسابات الاستثمار – البنوك	5
حقوق حاملي حسابات الاستثمار – غير البنوك	95

تختلف نسبة تخصيص حقوق حاملي حسابات الاستثمار إلى احتياطي معادلة الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار بين كل شركة من الشركات التابعة للمجموعة بناءً على ظروف السوق واللوائح والقوانين القابلة للتطبيق.

الجدول – رقم 24 حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع منتجات التمويل الإسلامية (الإفصاح العام – 1.3.33 (ح))

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لكل نوع من أنواع العقود المتوافقة مع الشريعة الإسلامية إلى مجموع تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار كما في:

	31 ديسمبر 2001 ٪
ذمم مدينة	71
التمويل بالمضاربة والمشاركة	18
إجارة منتهية بالتمليك	12

الجدول – رقم 25 حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الطرف الأخر (الإفصاح العام – 1.3.33 (ط))

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى مجموع التمويل كما في:

	31 ديسمبر 2021 ٪
حكومات	23
بنوك	4
شركات	44
أفراد	30

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الربح (الإفصاح العام – 1.3.33 (هـ) و(ف))

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الإستثمار وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة. تختلف المعدلات والعوائد بدرجة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة وكذلك القوانين والأنظمة المحلية. يتم عمل تحليل تفصيلي لإفصاحات عوائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار على المستوى المحلي.

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

الجدول – رقم 26 حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الموجودات (الإفصاح العام – 1.3.33 (ص) و(ق))

يلخص الجدول التالي أنواع الموجودات التي تستثمر فيها الأموال والتخصيص الفعلي بين مختلف أنواع الموجودات والتغيرات في الموجودات المخصصة في آخر ستة أشهر للسنة المنتهية:

	31 ديسمبر 2021		
	التخصيص الفعلي الافتتاحي ألف دولار أمريكي	التغير ألف دولار أمريكي	التخصيص الفعلي النهائي ألف دولار أمريكي
نقد وأرصدة لدى بنوك	1,097,114	20,645	1,117,759
ذمم مدينة	8,910,364	(139,556)	8,770,808
التمويل بالمضاربة والمشاركة	1,488,343	710,375	2,198,718
استثمارات	2,379,865	(459,851)	1,920,014
إجارة منتهية بالتمليك	1,182,742	252,490	1,435,232
موجودات أخرى	171,761	(14,885)	156,876
	15,230,189	369,218	15,599,407

الجدول – رقم 27 معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار (الإفصاح العام – 1.3.33 (ت)

يلخص الجدول التالي معالجة الموجودات الممولة من قبل حقوق حاملي حسابات الاستثمار في احتساب الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال كما في:

	31 ديسمبر 2021		
نوع المطالبات	الموجودات المرجحة للمخاطر ألف دولار أمريكي	الموجودات المرجحة للمخاطر لأغراض ملائمة رأس المال ألف دولار أمريكي	تكاليف رأس المال ألف دولار أمريكي
نقد وسندات	-	-	-
مطالبات على الحكومة	364,666	109,400	13,675
مطالبات على مؤسسات القطاع العام	1,651	495	62
مطالبات على بنوك التنمية المتعددة الأطراف	5,236	1,571	196
مطالبات على البنوك	350,908	105,272	13,159
مطالبات على الشركات	4,606,827	1,382,048	172,756
محفظة التجزئة الرقابية	1,494,315	448,295	56,037
رهن عقاري	1,548,321	464,496	58,062
تسهيلات فات موعد إستحقاقها	162,706	48,812	6,102
أوراق مالية إستثمارية	82,653	24,796	3,100
إمتلاك عقارات	315,616	94,685	11,836
موجودات أخرى	416,925	125,078	15,635
	9,349,824	2,804,948	350,620

4 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار (تتمة)

الجدول - رقم 26 حقوق حاملي حسابات الاستثمار حسب نوع الموجودات (الإفصاح العام - 1.3.33 (ص) و(ق))

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
الربح المتاح للمساهمين قبل تسويتها	**233,274**	218,816	147,132	168,003	174,243
الربح المتاح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار قبل تسويتها	**1,070,743**	1,066,575	1,244,567	1,159,241	1,084,420
الربح المتاح لتقاسم الأرباح بين حقوق حاملي حسابات الاستثمار والمساهمين قبل تسويتها	**1,304,017**	1,285,391	1,391,699	1,327,244	1,258,663
نسبة الربح المتاح للمساهمين	**1%**	1%	1%	1%	1%
نسبة الربح المتاح لحقوق حاملي حسابات	**6%**	6%	7%	8%	7%
الربح المتاح للمساهمين بعد التخفيض	233,274	218,816	147,132	147,132	222,550
الربح المتاح لحقوق حاملي حسابات الاستثمار بعد تسويتها	1,073,491	1,067,630	1,242,487	1,245,253	1,159,326
الربح المتاح لتقاسم الأرباح بين حقوق حاملي حسابات الاستثمار والمساهمين بعد تسويتها	**1,306,765**	1,286,446	1,389,619	1,392,385	1,381,876
نسبة الربح المتاح للمساهمين	**1%**	1%	1%	1%	1%
نسبة الربح المتاح لحقوق لحاملي حسابات	**6%**	6%	7%	8%	7%
إحتياطي معادلة الأرباح					
الرصيد في 1 يناير	6,345	7,400	5,320	6,006	6,091
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار	1,302	2,423	(962)	4,240	910
مبالغ مستخدمة خلال السنة	(3,556)	(2,582)	(21)	(4,792)	(976)
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(494)	(896)	3,063	(134)	(19)
الرصيد في 31 ديسمبر	**3,597**	6,345	7,400	5,320	6,006
إحتياطي مخاطر الإستثمار					
الرصيد في 1 يناير	65,202	77,199	104,005	187,149	176,583
مبالغ مخصصة إلى المخصصات	4,159	(20,201)	(1,771)	(26,423)	(8,069)
مبالغ مخصصة من الدخل المرصود لحقوق حاملي حسابات الإستثمار	(6,145)	8,469	(24,616)	(47,755)	21,895
تحويلات صرف العملات الأجنبية	(416)	(265)	(419)	(8,966)	(3,260)
الرصيد في 31 ديسمبر	**62,800**	65,202	77,199	104,005	187,149

تختلف معدلات السوق الأساسية لحقوق حاملي حسابات الاستثمار للمجموعة على مستوى الشركات التابعة بناءً على بيئة السوق المحلية.

5 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية

يتم استثمار وإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وفقاً لمتطلبات الشريعة الإسلامية.

ستقوم المجموعة كمدير صندوق بتنظيم وإدارة حساب الاستثمار بطريقة سليمة وفعالة وفقاً للقوانين المطبقة والأنظمة المحلية.

لدى المجموعة إجراءات وأساليب تحكم متناسبة مع حجم محفظتها والتي تتضمن على:

(أ) تنظيم مسائلها الداخلية بشكل مسئول والتأكد من انه بحوزتها أساليب التحكم الداخلية المناسبة وأنظمة إدارة المخاطر وإجراءات وأساليب تحكم لتقليل وإدارة مثل هذه المخاطر؛

(ب) التحلي بدرجات عالية من المصداقية والتعامل العادل في إدارة الخطة لمصلحة مستثمريه؛ و

(ج) التأكد بأن المجموعة لديها المستوى المطلوب من المعرفة والخبرة للمهام التي يتعهد بها وهي مختصة بالمهام المتعهد بها.

5 إفصاحات حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية (تتمة)

الجدول – رقم 29 حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب نوع منتجات التمويلات الإسلامية (الإفصاح العام – 1.3.33 (ح)

يلخص الجدول التالي نسبة تمويل حقوق حاملي حسابات الاستثمار لكل نوع من أنواع العقود المتوافق مع الشريعة الإسلامية إلى إجمالي التمويل كما في:

	31 ديسمبر 2021 ٪
ذمم مدينة	60
التمويل بالمضاربة والمشاركة	11
إجارة منتهية بالتمليك	29

الجدول – رقم 30 حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية حسب نوع الطرف الأخر (الإفصاح العام – 1.3.33 (ط)

يلخص الجدول التالي نسبة التمويل لكل فئة من فئات الأطراف الأخرى إلى إجمالي التمويل كما في :

	31 ديسمبر 2021 ٪
حكومات	25
بنك	19
شركات	12
أفراد	44

حصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الربح (الإفصاح العام – 1.3.33 (هـ) و(ف))

يتم احتساب حصة المجموعة من الربح كمضارب لإدارة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية وحصة حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية من الدخل بناءً على شروط اتفاقيات المضاربة ذات الصلة. يتم إتمام اتفاقيات المضاربة هذه على مستوى الشركة التابعة الفردية. تختلف النسب والعوائد بدرجة كبيرة بناءً على البيئة المحلية للشركات التابعة بالإضافة إلى القوانين المحلية. يتم تحليل الإفصاحات المفصلة لعوائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية على المستوى المحلي.

الجدول – رقم 31. العائد التاريخي لحقوق حاملي حسابات الإستثمار غير المدرجة في الميزانية على مدى الخمس السنوات الماضية (الإفصاح العام – 1.3.35 (ب))

	2021 ألف دولار أمريكي	2020 ألف دولار أمريكي	2019 ألف دولار أمريكي	2018 ألف دولار أمريكي	2017 ألف دولار أمريكي
عائد حقوق حاملي حسابات الاستثمار غير المدرجة في الميزانية بعد حسم المصروفات	69,310	37,179	55,601	54,097	42,467

إفصاحات رأس المال التنظيمي

في 31 ديسمبر 2021

مكونات متطلبات إفصاح رأس المال

	قائمة المركز المالي حسب القوائم المالية 31 ديسمبر 2021 ألف دولار أمريكي	التقرير الرقابي الربع سنوي الموحد 31 ديسمبر 2021 ألف دولار أمريكي	مرجع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى بنوك	5,923,878	5,927,602	
محفظة المتاجرة	52,688	52,688	
ذمم بيوع (مرابحات) مدينة	10,481,410	10,843,793	
إجارة منتهية بالتمليك	2,018,800	2,031,784	
ذمم إجارة مدينة	92,816	94,424	
التمويل بالمضاربة	2,681,244	2,683,249	
التمويل بالمشاركة	942,071	950,412	
ذمم سلم مدينة	240,383	241,282	
ذمم استصناع مدينة	181,463	182,529	
استثمارات محتفظ بها حتى الاستحقاق	4,102,509	4,107,513	
استثمارات متاحة للبيع	87,451	87,451	
استثمارات عقارية	186,767	186,767	
مبالغ مدفوعة مقدماً ودخل مستحق وموجودات أخرى	531,477	546,145	
ضرائب حالية ومؤجلة	-	5,823	ز
استثمارات في شركات زميلة	43,234	43,234	
شهرة	43,376	43,376	هـ
موجودات غير ملموسة أخرى	32,650	32,650	و
عقارات ومعدات	539,960	539,960	
مجموع الموجودات	**28,182,177**	**28,600,682**	
مطلوبات			
مبالغ مستحقة لبنوك	1,303,793	1,303,793	
حسابات العملاء	7,728,894	7,728,894	
مبالغ مستحقة الدفع وأرباح مؤجلة ومطلوبات أخرى	1,093,463	1,020,546	
ضرائب حالية ومؤجلة	111,660	111,660	
تمويلات طويلة الأجل	286,833	286,833	
مجموع المطلوبات	**10,524,643**	**10,451,726**	
حقوق حاملي حسابات الاستثمار	**15,599,407**	**15,599,407**	
حقوق الملاك			
رأس المال	1,227,224	1,227,224	أ
علاوة إصدار الأسهم	16,619	16,619	ج1
أرباح مبقاة	430,312	430,312	ب
منها المتعلق بخسارة تعديل وتأثير مخصصات كوفيد ١٩ محسوم منها المساعدة الحكومية	-	146,110	
	-	576,422	
احتياطيات	(686,785)	(739,078)	ج2
رأس المال الدائم فئة ١	400,000	400,000	ك
التغيرات المتراكمة في القيمة العادلة للعقارات والمعدات	-	52,293	ع
مخصص الخسائر الائتمانية المرحلة ١ و ٢	-	121,767	ي1
مخصص الخسائر الائتمانية المرحلة ١ و ٢	-	491,422	ي2
حقوق غير مسيطرة	670,757	670,757	
حقوق غير مسيطرة - شريحة الأسهم الأولى	-	337,335	د
حقوق غير مسيطرة - الشريحة الأولى الإضافية	-	32,347	ح
حقوق غير مسيطرة - الشريحة الثانية	-	93,673	ط
		207,402	
مجموع حقوق الملاك	**2,058,127**	**2,549,549**	
مجموع المطلوبات وحقوق حاملي حسابات الاستثمار وحقوق الملاك	**28,182,177**	**28,600,682**	

إفصاحات رأس المال التنظيمي

في 31 ديسمبر 2021

مكونات متطلبات إفصاح رأس المال

		مكونات رأس المال التنظيمي	المصدر بناءً على الحروف المرجعية لقائمة المركز المالي ضمن النطاق التنظيمي الموحد
	حقوق ملكية رأس المال الاساسي فئة 1		
1	رأسمال الأسهم العادية المؤهلة الصادرة مباشرةً بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	1,227,224	أ
2	الأرباح المبقاة	576,422	ب
3	الدخل والخسائر المتراكمة الشاملة الأخرى (والإحتياطيات الأخرى)	(722,459)	ج1 + ج2
5	رأس المال الصادر من قبل الشركات التابعة والمملوكة من طرف ثالث (المبلغ المسموح به في حقوق ملكية رأس المال الأساسي فئة ١)	337,335	د
6	**رأسمال الأسهم العادية فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية**	**1,418,522**	
	رأسمال الأسهم العادية فئة 1: التعديلات التنظيمية		
8	الشهرة (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	43,376	هـ
9	الأصول غير الملموسة الأخرى بخلاف حقوق خدمة الرهن العقاري (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	32,650	و
10	الأصول الضريبية المؤجلة التي تعتمد على الربحية المستقبلية باستثناء تلك الناجمة عن الفروق المؤقتة (صافي الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	5,823	ز
28	**مجموع التعديلات التنظيمية على رأسمال الأسهم العادية فئة 1**	**81,849**	
29	**رأسمال الأسهم العادية فئة 1**	**1,336,673**	
	رأس المال الإضافي فئة 1: الأدوات		
30	رأس المال الدائم فئة ١ الصادر مباشرة بالإضافة إلى فائض الأسهم ذات الصلة	400,000	ك
31	منه: مصنف كحقوق حسب المعايير المحاسبية المطبقة	400,000	
34	رأس المال الصادر من قبل الشركات التابعة والمملوكة من طرف ثالث (المبلغ المسموح به في رأس المال الإضافي فئة ١)	32,347	ح
36	**رأس المال الإضافي فئة 1 قبل التعديلات التنظيمية**	**432,347**	
44	**رأس المال الإضافي فئة 1**	**432,347**	
45	**رأس المال فئة 1 (رأس المال فئة 1 = رأسمال الأسهم العادية فئة 1 + رأس المال الإضافي فئة 1)**	**1,769,020**	
	رأس المال فئة 2: الأدوات والمخصصات		
48	رأس المال الصادر من قبل الشركات التابعة والمملوكة من طرف ثالث (المبلغ المسموح به في رأس المال فئة 2)	145,963	ع+ط
50	المخصصات	121,767	ي١
51	**رأس المال فئة 2 قبل التعديلات التنظيمية**	**267,730**	
58	**رأس المال فئة 2**	**267,730**	
59	**رأس المال فئة 2 (رأس المال فئة 2 = رأس المال فئة 1 + رأس المال فئة 2)**	**2,036,750**	
60	**مجموع الموجودات الموزونة للمخاطر**	**13,042,536**	
	رأسمال الأسهم العادية الاساسي فئة 1		
61	رأسمال الأسهم العادية فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٪10.25	
62	رأس المال فئة ١ (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٪13.56	
63	مجموع رأس المال (كنسبة من الموجودات الموزونة للمخاطر)	٪15.62	
64	متطلبات المخزون الإحتياطي الخاصة بالمؤسسة (الحد الأدنى رأسمال الأسهم العادية فئة ١ + المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال + متطلبات المخزون الإحتياطي لمواجهة التقلبات + متطلبات المخزون الإحتياطي للمؤسسات المحلية ذات التأثير الجوهري معبر عنها كنسبة مئوية من المخاطر المرجحة للأصول)	٪12.5	
65	منها: متطلبات المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال	٪2.5	
68	رأسمال الأسهم العادية فئة ١ المتاحة للمخزون الإحتياطي (كنسبة مئوية من المخاطر المرجحة للأصول)	٪3.75	
	الحدود الدنيا الاعتبارية (تختلف عن إتفاقية بازل 3)		
69	نسبة الحد الأدنى رأسمال الأسهم العادية فئة ١ لمصرف البحرين المركزي (باستثناء المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال)	٪9	
70	نسبة الحد الأدنى لرأس المال فئة ١ لمصرف البحرين المركزي (باستثناء المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال)	٪10.5	
71	مجموع نسبة الحد الأدنى لرأس المال لمصرف البحرين المركزي (باستثناء المخزون الإحتياطي للمحافظة على رأس المال)	٪12.5	
	المبالغ دون الحد الأقصى المسموح به لخصم (قبل أوزان المخاطر)		
72	استثمارات غير جوهرية في رأس مال شركات مالية أخرى	239	
73	الإستثمارات الجوهرية في الأسهم العادية للقطاعات المالية	2,459	
75	الأصول الضريبية المؤجلة الناشئة عن الفروق المؤقتة (صافي من الالتزامات الضريبية ذات الصلة)	74,564	
	الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة 2		
76	المخصصات المؤهلة ليتم تضمينها في رأس المال فئة ٢ فيما يتعلق بالتعرضات الخاضعة للأسلوب الموحد (قبل تطبيق الحد الأقصى)	491,422	ي2
77	الحد الأقصى بشأن تضمين المخصصات في رأس المال فئة ٢ بموجب الأسلوب الموحد	121,767	ي1

إفصاحات رأس المال التنظيمي

في 31 ديسمبر 2021

المميزات الرئيسية لأدوات رأس المال الرقابي

1	الصادر	مجموعة البركة المصرفية	شركة صكوك البركة المحدودة	بنك البركة (باكستان) المحدود	بنك البركة (باكستان) المحدود
2	الرمز	BARKA - Bahrain Bourse & Nasdaq Dubai	سوق الأسهم الايرلندي	لا ينطبق	لا ينطبق
3	القوانين الحاكمة للأداة المالية	قوانين وتشريعات مملكة البحرين	القانون الإنجليزي	قوانين وتشريعات جمهورية باكستان الإسلامية	قوانين وتشريعات جمهورية باكستان الإسلامية
	المعالجة الرقابية				
4	قواعد مصرف البحرين المركزي الانتقالية	حقوق ملكية رأس المال الأساسي فئة 1	رأس المال فئة 1	فئة 2	فئة 2
5	قواعد مصرف البحرين المركزي ما بعد الانتقالية	حقوق ملكية رأس المال الأساسي فئة 1	رأس المال فئة 1	فئة 2	فئة 2
6	مؤهلة للمركز الرئيسي / المجموعة / المجموعة والمركز الرئيسي	المجموعة والمركز الرئيسي	المجموعة والمركز الرئيسي	المجموعة	المجموعة
7	نوع الأداة المالية	أسهم رأس مال	صكوك المضاربة	صكوك مضاربة	صكوك مضاربة
8	المبلغ المسجل في رأس المال الرقابي	1,227	400	8,498	9,829
9	القيمة الاسمية	1	1,000 دولار أمريكي	لا ينطبق	لا ينطبق
10	التصنيف المحاسبي	حقوق الملاك	حقوق الملاك	مطلوبات - بالقيمة المطفئة	مطلوبات - بالقيمة المطفئة
11	تاريخ الإصدار	تواريخ مختلفة	31 مايو 2017	2017	2021
12	دائم أو مؤرخ	دائم	دائم	مؤرخ	مؤرخ
13	تاريخ الاستحقاق	لا يوجد	لا يوجد	2024	2031
14	استدعاء الإصدار من المصدر خاضعا لموافقة الجهات الرقابية	لا ينطبق	نعم	لا ينطبق	لا ينطبق
15	تاريخ الاستدعاء الاختياري، تواريخ الاستدعاء الاضطرارية ومبلغ التعويض	لا ينطبق	31 مايو 2022	لا ينطبق	لا ينطبق
16	مواعيد استدعاء لاحقة، إن وجدت	لا ينطبق	كل تاريخ توزيع دوري بعد ذلك	لا ينطبق	لا ينطبق
	قسائم / أرباح				
17	أرباح / قسائم ثابتة أو عائمة	لا ينطبق	عائمة	عائمة	عائمة
18	نسبة القسائم وأي مؤشرات متعلقة	لا ينطبق	7.875٪، لخمس سنوات بالدولار الأمريكي، متوسط معدل المبادلة	KIBOR	KIBOR
19	وجود معوقات لدفع الأرباح	لا ينطبق	نعم	لا ينطبق	لا ينطبق
20	تقديرية تماما، تقديرية جزئيا أو إلزامية	لا ينطبق	تقديرية تماما	إلزامية	إلزامية
21	وجود ترتيب أو محفزات أخرى للتسديد	لا ينطبق	لا يوجد	لا ينطبق	لا ينطبق
22	متراكمة أو غير متراكمة	غير متراكمة	غير متراكمة	غير متراكمة	غير متراكمة
23	متحولة أو غير متحولة	لا ينطبق	غير متحولة	غير متحولة	غير متحولة
24	إذا كانت قابلة للتحول، شرط التحول	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
25	إذا كانت قابلة للتحول، كليا أو جزئيا	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
26	إذا كانت قابلة للتحول، معدل التحول	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
27	إذا كانت قابلة للتحول، تحول إلزامي أو تحول طوعي	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
28	إذا كانت قابلة للتحول، تحديد نوع الأداة القابلة للتحول	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
29	إذا كانت قابلة للتحول، تحديد مصدر الصك القابل للتحول	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
30	ميزة الشطب	لا	نعم	لا	لا
31	إذا كان قابل للشطب، شرط الشطب	لا ينطبق	يتم سحب الصكوك كليا أو جزئياً إذا (1) أن يقوم المشرع بإلزام المصدر بشطب أو إلغاء هذه الأدوات لعدم قابلية الاستمرار أو (2) أن يتطلب ضخ فوري لرأس مال طارئ والذي بدونه يصبح الصك غير قادر على الاستمرار على النحو المفصل في نشرة الإصدار	لا ينطبق	لا ينطبق
32	إذا كان قابل للشطب، كلي أو جزئي	لا ينطبق	كلي	لا ينطبق	لا ينطبق
33	إذا كان قابل للشطب، دائم أو مؤقت	لا ينطبق	دائم	لا ينطبق	لا ينطبق
34	إذا كان الشطب مؤقت، وصف آلية إعادة الإصدار	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
35	التسلسل الهرمي للتصفية	متاح لكل المودعين والدائنين	قبل المساهمين العاديين فقط	متاح للمطلوبات	متاح للمطلوبات
36	الميزات الغير متوافقة للانتقال	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق
37	إذا كانت الإجابة نعم، تحديد مميزات عدم الالتزام	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق	لا ينطبق

الإدارة التنفيذية للمجموعة

مكتب الرئيس التنفيذي
الأستاذ/ مازن مناع
الرئيس التنفيذي للمجموعة
الأستاذ/ محسن دشتي
نائب رئيس أول - مدير المشاريع الخاصة والتطوير المؤسسي
الدكتورة/ وجيهة عوض
رئيس الرقمية

مكتب نائب الرئيس التنفيذي
الأستاذ/ حسام بن الحاج عمر
نائب الرئيس التنفيذي - رئيس تطوير الأعمال والاستثمارات

المصرفية التجارية
الأستاذ/ محمد عبداللّه القاق
نائب رئيس أعلى - رئيس المصرفية التجارية

إدارة الحوكمة وشؤون مجلس الإدارة
الأستاذ/ عبد الملك مزهر
نائب رئيس أول - رئيس إدارة الحوكمة وشؤون مجلس الإدارة

الائتمان وإدارة المخاطر
الأستاذ/ أزهار عزيز دوقار
نائب رئيس أعلى - رئيس إدارة الإئتمان والمخاطر
الدكتورة/ هالة رضوان
نائب رئيس أول

الماليــة
الأستاذ/ علي أصغر مندسوروالا
نائب رئيس أول - رئيس المالية بالإنابة

إدارة الامتثال بالمجموعة ومسؤول مكافحة غسل الأموال
الأستاذ/ عبدالصمد خلفان
نائب رئيس - رئيس إدارة الإمتثال بالمجموعة بالإنابة ونائب مسؤول مكافحة غسل الأموال
الأستاذة/ هند حاتم
مسؤولة للإبلاغ عن غسل الأموال بالمجموعة (MLRO)

التدقيق الشرعي الداخلي
الأستاذ/ محمد عبداللطيف آل محمود
نائب رئيس أول - رئيس التدقيق الشرعي الداخلي

التدقيق الداخلي
الأستاذ/ محمد العلوي
نائب رئيس أعلى - رئيس التدقيق الداخلي
الأستاذ/ حسن يوسف البناء
نائب رئيس أول

العمليات والشؤون الإدارية
الأستاذ/ فؤاد جناحي
نائب رئيس أول - رئيس العمليات والشئون الإدارية بالإنابة
الأستاذ/ محمد جمشير
نائب رئيس أول - رئيس تقنية المعلومات بالإنابة
الأستاذة/ أوشا راميش*
نائب رئيس - إدارة العلاقات المؤسسية والهوية

الشؤون القانونية
الدكتور/ عادل باشا
نائب رئيس أعلى - رئيس الشؤون القانونية

التخطيط الإستراتيجي
الدكتور/ محمد مصطفى خميرة
نائب رئيس أعلى - رئيس التخطيط الإستراتيجي
الأستاذ/ أحمد عبدالغفار
نائب رئيس أول - علاقات المستثمرين

الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية
الأستاذ/ سهيل تهامي
نائب رئيس أعلى - رئيس الخزينة والاستثمار والمؤسسات المالية
الأستاذ/ فؤاد جناحي
نائب رئيس أول - المؤسسات المالية

الهيئة الشرعية الموحّدة
الدكتور/ التجاني الطيب محمد
المراقب الشرعي وسكرتير الهيئة الموحّدة للرقابة الشرعية

*تم تعيين الأستاذة نادرة حسين أبوعلي كنائب الرئيس في إدارة الاتصالات المؤسسية والهوية التجارية في تاريخ 16 يناير 2022.

شبكة البركة العالمية

مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.

العنوان: المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين
ص.ب. 1882
المنامة، مملكة البحرين
هاتف: +973 17541122
فاكس: +973 17536533
albaraka.com

علاقات المستثمرين:
هاتف: +973 17541122 / 17520701
فاكس: +973 17910911
البريد اللكتروني: aghaffar@albaraka.com

بنك البركة التركي للمشاركات

العنوان: سراي مهليسي
د. عدنان بويونكدينيز كاديسي، رقم 6
عمرانية 34768، أسطنبول، تركيا
هاتف: +90 216 666 01 01
فاكس: +90 216 666 16 00
albaraka.com.tr

فرع العراق

العنوان: شارع 60م- اربيل، العراق
هاتف: +964 750 370 98 91

البنك الإسلامي الأردني

العنوان: ص.ب. 926225
عمان 11190، الأردن
هاتف: +9626 567 7377
فاكس: +9626 566 6326
jordanislamicbank.com

بنك البركة مصر

العنوان: 29 شارع التسعين الرئيسي، مركز خدمات المدينة، القطاع الأول، التجمع الخامس
القاهرة الجديدة، ص.ب 84 القاهرة، مصر
هاتف: +202 281 03555
فاكس: +202 281 03501, +202 281 03502
albaraka-bank.com.eg

بنك البركة الجزائر (شركة مساهمة)

العنوان: حي بوثلجة هويدف، فيلا رقم 1
طريق الجنوب، بن عكنون
الجزائر، الجزائر
هاتف: +213 23 38 12 71
فاكس: +213 23 38 12 76 / 77
albaraka-bank.com

بنك البركة الإسلامي ش.م.ب. (م) - البحرين

العنوان: المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين
ص.ب. 1882،المنامة، مملكة البحرين
هاتف: +973 17535300
فاكس: +973 17533993
albaraka.bh

بنك البركة سورية ش.م.م

العنوان: يعفور , البوابة الثامنة
ص.ب. 100،دمشق، سورية
هاتف: +963 11 397 74 44
فاكس: +963 11 397 74 45
albaraka.com.sy

بنك البركة (باكستان) المحدود

العنوان: بيت البركة
162، مدينة بنغالور
شارع فيصل الرئيسي
كراتشي، باكستان
هاتف: +92 21 34307000
فاكس: +92 21 34530981
albaraka.com.pk

بنك البركة تونس

العنوان: 88، شارع الهادي شاكر 1002
تونس، تونس
هاتف: +21671 186500
فاكس: +21671 780235
albarakabank.com.tn

بنك البركة المحدود - جنوب أفريقيا

العنوان: 2 كينغزميد بوليفارد
مكتب كينغزميد بارك
شارع ستولوارت سايملن، ص.ب. 4395
دوربان 4000، جنوب أفريقيا
هاتف: +2731 364 9000
فاكس: +2731 364 9001
albaraka.co.za

بنك البركة السودان

العنوان: شارع القصر برج البركة، ص.ب. 3583
الخرطوم، السودان
هاتف: +249187 112 000
فاكس: +249183 788 585
albaraka.com.sd

بنك التمويل والإنماء

العنوان: 157، شارع الحسن الثاني
الدار البيضاء، 20000
المغرب
هاتف: +212 5 20 51 51 51
bitbank.ma

إتقان كابيتال، المملكة العربية السعودية

العنوان: حي الزهراء، شارع أحمد العطاس
مركز الزهراء التجاري
ص.ب. 8021 ، جدة 21482
المملكة العربية السعودية
هاتف: +966 12 263 8787
فاكس: +966 12 263 8789
itqancapital.com

بنك البركة لبنان ش.م.ل

العنوان: شارع جوستنيان، مبنى باك الطابق 12
الصنائع، جانب غرفة التجارة والصناعة
بيروت، لبنان
هاتف: +961 1 748 061 - 65
فاكس: +961 1 748 061 - 65 Ext: 700
albaraka.com.lb

مجموعة البركة المصرفية / المكتب التمثيلي - أندونيسيا*

العنوان: مبنى رافيندو، الطابق 10
جالان كيبون سيريه رقم 75
جاكرتا بوسات 10340
أندونيسيا
هاتف: +62 21 316 1345
فاكس: +62 21 316 1074
albaraka.com

مجموعة البركة المصرفية / المكتب التمثيلي - ليبيا

العنوان: برج طرابلس، برج رقم 1
الطابق 14، مكتب رقم 144
ص.ب. 93271
طرابلس، ليبيا
هاتف: + 218 (21) 336 2310 / +218 (21) 336 2311
فاكس: +218 (21) 336 2312
albaraka.com

* لم تعد أرقام التواصل الخاصة بالمكتب التمثيلي - اندونيسيا في الخدمة اعتبارا من تاريخ ١ فبراير 2022.

الاتصال

المكتب الرئيسي:

مجموعة البركة المصرفية ش.م.ب.
المقر الرئيسي للبركة - خليج البحرين
ص.ب رقم: 1882
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17541122 973+
فاكس:17536533 973+

سجل تجاري رقم: 48915
(مصرف جملة إسلامي مرخص من مصرف البحرين المركزي)

مسجل الأسهم:

البحرين للمقاصة
مرفأ البحرين المالي - الطابق الرابع ، مملكة البحرين

هاتف: 17108833 973+
البريد الإلكتروني: registry@bahrainbourse.com

علاقات المستثمرين:

الأستاذ/ أحمد عبدالغفار
نائب رئيس أول - علاقات المستثمرين
مجموعة البركة المصرفية
المنامة، مملكة البحرين

هاتف: 17520701 973+
فاكس: 17910911 973+

البريد الإلكتروني: aghaffar@albaraka.com